A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

A/48/26
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 29 سبتمبر 2010

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعون

جنيف، من 20 إلى 29 سبتمبر 2010

التقرير العام

الذي اعتمدته الجمعيات

جدول المحتويات

	الفقرات
المقدمة	1 – 5
بنود جدول الأعمال الموحّد (انظر الوثيقة A/48/1)	
البند 1: افتتاح الدورات	6 – 7
البند 2: انتخاب أعضاء المكتب	8 – 10
البند 3: اعتماد جدول الأعمال	11 – 12
الجزء رفيع المستوى	
البند 4: كلمة المدير العام	13
كلمة السيد ستيفي وندر	14
البند 5: البيانات العامة	15 – 135
الهيئات الرئاسية والمسائل المؤسسية	
البند 6: قبول المراقبين	136 – 138
البند 7: الموافقة على الاتفاقات المبرمة	139
البند 8: مشروعات جداول أعمال دورات 2011 العادية للجمعية العامة للويبو ومؤتمر الويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن	140 – 142
التخطيط ووضع الميزانية	
البند 9: الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط	143 – 182
البند 10: وضع استخدام الأموال الاحتياطية وتحديث الاستعراض المالي لعام 2010	183 – 187
البند 11: استعراض عملية وضع الميزانية المطبقة على المشروعات التي تقترحها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأغراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية	188 – 196

استعراض الفترة 2008-2009
البند 12: تقرير أداء البرنامج للفترة 2008-2009 ..... 197 – 203
البند 13: تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009 ..... 204 – 209
البند 14: تقرير مراجع الحسابات الخارجي 210
(والوثيقة WO/GA/39/14)
اقتراحات السياسة العامة
البند 15: السياسة العامة بشأن الأموال الاحتياطية ..... 211 – 217
البند 16: السياسة العامة بشأن الاستثمارات ..... 218 – 220
البند 17: السياسة العامة بشأن اللغات في الويبو ..... 221 – 250
البند 18: السياسة العامة بشأن مكاتب الويبو الخارجية ..... 251 – 262
البند 19: برنامج التقويم الاستراتيجي والتقارير المرحلية عن المشروعات والمبادرات ..... 263 – 284
البند 19 "1": اقتراح بشأن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الويبو ..... 267 – 270
البند 19 "2": المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقديم البيانات المالية للفترة 2008-2009 وفقاً لهذه المعايير المحاسبية الدولية ..... 271 – 275
البند 19 "3": تقرير مرحلي عن مراجعة نظام موظفي الويبو ولائحة موظفيها 276
البند 19 "4": تقرير عن برنامج إنهاء الخدمة الطوعي 277
البند 19 "5": تقرير مرحلي عن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين 278
البند 19 "6": تقرير مرحلي عن مشروع تحييد الكربون ..... 279 – 280
البند 19 "7": تقرير مرحلي عن إمكانيات النفاذ إلى مجمّع الويبو ..... 281 – 282
البند 19 "8": تقرير مرحلي عن التنوع البيولوجي: التنوع البيولوجي في مجمّع الويبو ..... 283 – 284
تحديث مرحلي بشأن المباني والبناء الجديد والأمن
البند 20: البناء الجديد؛ ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة ..... 285 – 293
البند 21: مشروع الويبو لتحديث السلامة والأمن في المباني الحالية ..... 294 – 297
التدقيق والرقابة
البند 22: تقرير الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة التدقيق 298
(والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 23: تقرير عن وضع اختيار مراجع الحسابات الخارجي 299
(والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 24: تقرير سنوي موجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية 300
(والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 25: مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي 301
(والوثيقة WO/GA/39/14)
لجان الويبو
البند 26: تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية 302
(والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 27: تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة 303
(والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 28: تقارير إعلامية عن سائر لجان الويبو 304 – 308

البند 28 "1": اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ..... 304 (والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 28 "2": اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ..... 305 (والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 28 "3": اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات والتجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية ..... 306 (والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 28 "4": اللجنة المعنية بمعايير الويبو ..... 307 (والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 28 "5": اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ ..... 308 (والوثيقة WO/GA/39/14)
البند 29: صندوق الويبو للتبرعات لصالح المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة ..... 309 (والوثيقة WO/GA/39/14)

خدمات الملكية الفكرية العالمية
البند 30: نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات 310
البند 31: نظام مدريد 311
البند 32: نظام لاهاي 312
البند 33: أسماء حقول الإنترنت ..... 313 (والوثيقة WO/GA/39/14)

سائر الجمعيات
البند 34: جمعية معاهدة قانون البراءات 314
البند 35: جمعية معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات 315

شؤون الموظفين
البند 36: المؤقتون العاملون لفترة طويلة 316
البند 37: شؤون أخرى تتعلق بالموظفين 317

اختتام الدورات
البند 38: اعتماد التقرير العام والتقارير الفردية لكل هيئة رئاسية ..... 318 – 320
البند 39: اختتام الدورات ..... 321 – 350

المقدمة

1. يسجل هذا التقرير العام المداولات والقرارات الخاصة بالجمعيات وسائر الهيئات العشرين للدول الأعضاء في الويبو:

(1) الجمعية العامة للويبو، الدورة التاسعة والثلاثون (الدورة الاستثنائية العشرون)
(2) ومؤتمر الويبو، الدورة الثلاثون (الدورة الاستثنائية الحادية عشرة)
(3) ولجنة الويبو للتنسيق، الدورة الثالثة والستون (الدورة العادية الحادية الأربعون)
(4) وجمعية اتحاد باريس، الدورة الثالثة والأربعون (الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون)
(5) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، الدورة التاسعة والأربعون (الدورة العادية السادسة والأربعون)
(6) وجمعية اتحاد برن، الدورة السابعة والثلاثون (الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة)

(7) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، الدورة الخامسة والخمسون (الدورة العادية الحادية والأربعون)
(8) وجمعية اتحاد مدريد، الدورة الثالثة والأربعون (الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون)
(9) وجمعية اتحاد لاهاي، الدورة التاسعة والعشرون (الدورة الاستثنائية الثانية عشرة)
(10) وجمعية اتحاد نيس، الدورة التاسعة والعشرون (الدورة الاستثنائية العاشرة)
(11) وجمعية اتحاد لشبونة، الدورة السادسة والعشرون (الدورة الاستثنائية الثامنة)
(12) وجمعية اتحاد لوكارنو، الدورة التاسعة والعشرون (الدورة الاستثنائية الحادية عشرة)
(13) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، الدورة الثلاثون (الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة)
(14) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، الدورة الحادية والأربعون (الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون)
(15) وجمعية اتحاد بودابست، الدورة السادسة والعشرون (الدورة الاستثنائية الحادية عشرة)
(16) وجمعية اتحاد فيينا، الدورة الثانية والعشرون (الدورة الاستثنائية التاسعة)
(17) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، الدورة التاسعة (الدورة الاستثنائية الخامسة)
(18) جمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، الدورة التاسعة (الدورة الاستثنائية الخامسة)
(19) وجمعية معاهدة قانون البراءات، الدورة الثامنة (الدورة الاستثنائية الخامسة)
(20) وجمعية معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات، الدورة الثانية (الدورة الاستثنائية الأولى)

واجتمعت تلك الهيئات في جنيف في الفترة من 20 إلى 29 سبتمبر 2010 وأجرت مداولاتها واتخذت قراراتها في اجتماعات مشتركة لاثنتين أو أكثر من الجمعيات وسائر الهيئات المذكورة والمدعوة إلى الانعقاد (والمشار إليها فيما يلي بعبارة "الاجتماعات المشتركة" وعبارة "جمعيات الدول الأعضاء" على التوالي).

2. وبالإضافة إلى مشروع التقرير العام هذا، أعدّت الأمانة مشروعات تقارير منفصلة لدورات الجمعية العامة (WO/GA/39/14) ولجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/63/8) وجمعية اتحاد مدريد (MM/A/43/3) وجمعية اتحاد لاهاي (H/A/29/2) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/A/41/4) وجمعية معاهدة قانون البراءات (PLT/A/8/2) وجمعية معاهدة سنغافورة (STLT/A/2/2).

3. وترد في الوثيقة A/48/INF/1 Rev. قائمة بالدول الأعضاء في الجمعيات وسائر الهيئات المعنية والمراقبين المقبولين في دوراتها حتى 20 سبتمبر 2010.

4. وترأس الأشخاص التالي ذكرهم الاجتماعات التي تناولت البنود التالية من جدول الأعمال (الوثيقةA/48/1):

البنود 1 و2 3 و4 و5 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19"1" و19"2" و19"6" و19"7" و19"8" و20 و21 و23 و24 و25 و26 و27 و28"1"و28"2" و28"3" و28"4" و28"5" و29 و33 و38 و39	السفير ألبرتو دومون (الأرجنتين) الرئيس المنتخب للجمعية العامة، وفي غيابه، نائبي الرئيس، السيدة يسيم بيكل (تركيا) والسيد محمد عبد الرؤوف بدوي (تونس)
البند 31	السيد لي - فينغ شروك (ألمانيا) رئيس مؤقت لجمعية اتحاد مدريد
البند 32	السيد لي - فينغ شروك (ألمانيا) رئيس جمعية اتحاد لاهاي
البند 35	السيد ماتي باتس (إستونيا) نائب رئيس جمعية معاهدة سنغافورة

البند 30	السيدة آن رينولد يورغنسن (الدانمرك) رئيسة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات
البند 34	السيد ليفيو بولغار (رومانيا) نائب رئيس جمعية معاهدة قانون البراءات
البنود 7 و19"3" و19"4" و19"5" و36 و37	السيدة ماريون وليامز (بربادوس) رئيس لجنة الويبو للتنسيق

5. وترد نصوص التعليقات الكتابية المستلمة من الدول الأعضاء بشأن الوثيقة A/48/3 (خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط، 2010-2015) في المرفق الأول، ويرد تقرير المدير العام في المرفق الثاني، ويرد فهرس بكلمات وفود الدول وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المذكورة في هذا التقرير في المرفق الثالث من الصيغة النهائية لهذا التقرير.

البند الأول من جدول الأعمال الموحّد

افتتاح الدورات

6. دعا المدير العام للويبو، السيد فرانسس غري (المشار إليه فيما يلي بعبارة "المدير العام") سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها إلى الانعقاد.

7. وافتتح رئيس الجمعية العامة، السفير ألبرتو دومون (الأرجنتين)، دورات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها في اجتماع مشترك لكل الجمعيات والهيئات المعنية الأخرى العشرين، وأدلى بالبيان التالي:

"أود أن أفتتح رسميا سلسلة الاجتماعات بتناول البند 1 من جدول الأعمال وإلقاء كلمة مقتضبة.

"معالي الوزراء، المدير العام، رؤساء الوفود، السيدات والسادة الكرام، إنه لشرف عظيم بصفتي رئيسا للجمعية العامة أن أفتتح سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

"تتيح الجمعيات للدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 184 دولة عضوا فرصة استعراض المهام المنجزة خلال السنة وتقييم ما أحرز من تقدم والتفكير في الأهداف التي ينبغي بلوغها في المستقبل. وفي هذا السياق، أمامنا فرصة سانحة باعتبارنا أعضاء للنظر في الاستراتيجيات وخيارات السياسة العامة التي تسمح للمنظمة برفع تحديات القرن الحادي والعشرين والاضطلاع بالولايات التي أسندتها إليها الدول الأعضاء.

"وأعتقد أن لا أحد يشك في الأهمية التي اكتستها المعارف وبشكل أكثر تحديدا الملكية الفكرية على مر تاريخ الإنسانية. فقد كانت عاملا رئيسيا في نشأة ثقافاتنا ومجتمعاتنا ومن ثمة فلها أثر في الحياة اليومية لجميع مواطنينا. ولهذا السبب، من مصلحة مجتمعاتنا ومواطنينا بصفتنا دولا أعضاء في هذه المنظمة، أن نعمل بشكل بنّاء على أساس المصالح المشتركة داخل الويبو. وينبغي أن نسترشد دائما في مساعينا داخل الويبو بمعايير منها: إيجاد حلول خلاقة لخلافاتنا وتطوير نظام الملكية الفكرية بشكل متوازن وضمان التكافؤ بين المصالح العامة والخاصة والنهوض بالإبداع والابتكار.

"أصحاب السعادة، السيدات والسادة، لقد تمكنت بصفتي رئيسا من تقييم ما أحرز من تقدم على هذا الدرب الذي نسلكه جميعا في الويبو. وأود على وجه الخصوص أن أبرز خالص تقديري للمشاركة البناءة العالية المستوى سواء من جانب الدول الأعضاء أو السفراء الذين يمثلونها لدى المنظمة. وقد مكنتنا هذه المشاركة البناءة من

إحراز تقدم في جدول أعمال التنمية والموافقة على مشروعات جديدة وآلية التنسيق. وعلى النحو ذاته، اتفقنا على اتخاذ تدابير لتحسين عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات ونعمل لتسهيل النفاذ إلى المصنفات المحمية بحقوق الملكية لفائدة ضعيفي البصر.

"وفي الأخير، أطلقنا مفاوضات في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ومن خلال آليات تشاور مختلفة، تمكنا من الموافقة على مواقف مشتركة حول بعض القضايا مثل العضوية في لجنة التدقيق وآليات جديدة للأفرقة العاملة ما بين الدورات وتمكنا أيضا من أمر لا يقل أهمية وهو إطلاق شعار المنظمة الجديد.

"وكما ذكرت آنفا، نعتقد أننا حققنا بعض التقدم العام الماضي. وبروح التعاون هذه، اتفقنا بالتشاور مع الدول الأعضاء على عقد هذا الجزء الرفيع المستوى حول موضوع الابتكار والنمو والتنمية ودور الملكية الفكرية والخبرات الوطنية. وقد اختير هذا الموضوع نظرا لطبيعته الشاملة والأهمية التي يكتسيها لدى جميع الدول الأعضاء من أجل تحسين أداء المنظمة في الحاضر والمستقبل.

"والمساهمات التي ننتظرها منكم في هذا الصدد معالي الوزراء، السيدات والسادة، المندوبون الموقرون ستفسح أمامنا مجال التركيز معا على عملنا في المستقبل استنادا إلى معايير موحدة. ونشعر باطمئنان لمستوى تمثيل الوزراء وكبار المسؤولين ومشاركتهم، وهذا يدل على التزامكم جميعا بعمل المنظمة ويؤكد من جديد على أهمية النقاش الدائر حول الملكية الفكرية ودورها المركزي في السياسات العامة في الدول الأعضاء كافة.

"أصحاب السعادة، السيدات والسادة، المندوبون المحترمون، من المفيد عند الشروع في عملنا أن نذكّر في هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى، آخذين في الاعتبار الجزء الموضوعي من جدول الأعمال، بأن الملكية الفكرية تتطور في محيط دائم التغيير بسبب التغير التكنولوجي. وأعتقد أن مقولة للكاتب والشاعر الأرجنتيني المشهور خورخيه لويس بورخيس تنطبق على هذه الحالة حيث قال "لا شيء يُبنى على الحجر، كل شيء يُبني على الرمال، ولكن علينا أن نبني كما لو كانت الرمال حجرا".

"وبهذه الكلمات أدعوكم إلى البحث عن حلول لرفع التحديات الحالية عبر اغتنام الفرص المتاحة أمامنا الآن.

"وكما ذكرت سابقا، ينبغي أن تمكننا المناقشة الرفيعة المستوى من تكوين نظرة عامة واسعة بخصوص توقعات الحكومات في هذا الصدد. وفي المقابل، أود أن أشير إلى الفرصة التي أتاحها لنا المدير العام، وأعني بالتحديد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. والوثيقة التي تخضع لعملية تشاور داخلية بين الدول الأعضاء والأمانة ستمكن من وضع أساس مشترك للعمل والموافقة عليه في السنوات المقبلة وتضمينه إطارا استراتيجيا متفقا عليه لعمل المنظمة في المستقبل. وأدعو الدول الأعضاء إلى التفكير مليا في هذا الأمر في الأيام المقبلة والعمل على أساس توافق في الآراء بشأن التفاصيل.

"أصحاب السعادة، السيدات والسادة، المندوبون المحترمون، إن جدول الأعمال المعروض أمامنا سيسمح أيضا للدول الأعضاء بدراسة تقارير اللجان وغيرها من المشروعات. وعلى المنوال ذاته، نحن مدعوون إلى النظر في قضايا مثل سياسة اللغات والمكاتب الخارجية وشؤون الموظفين وغيرها من الموضوعات المهمة. وقبل الدخول في عملنا الموضوعي، أود أن أشكر المدير العام، السيد فرانسس غري وفريقه وجميع موظفي الويبو على ما تلقيته من دعم كبير خلال السنة الأولى من رئاسة الجمعية العامة. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الممتاز والتعاون الكبير الذي قام به نائبا الرئيس، السيدة يسيم بيكال والسيد محمد عبد الرؤوف بديوي وآمل أن أواصل العمل معهما أثناء هذه السلسلة من الاجتماعات.

"أصحاب السعادة، السيدات والسادة، المندوبون المحترمون، أود أن أرحب بكم في جنيف وأتمنى لكم إقامة طيبة في المدينة وأعلن رسميا افتتاح سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وشكرا جزيلا".

البند 2 من جدول الأعمال الموحد

انتخاب أعضاء المكاتب

8. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/INF/1 Rev.

9. وأفضت المشاورات غير الرسمية بين منسقي المجموعات إلى انتخاب أعضاء مكاتب لجنة الويبو للتنسيق واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد برن ورئيس جمعية اتحاد لشبونة يوم 23 سبتمبر 2010

لجنة الويبو للتنسيق
الرئيس: السيدة ماريون ويليامز (بربادوس)
نائب الرئيس: السيدة لي لين. ليو (سنغافورة)
نائب الرئيس: السيد هاينيورغ هيرمان (ألمانيا)

اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس
الرئيس: السيد بول سالمون (الولايات المتحدة الأمريكية)
نائب الرئيس: السيدة غريس إيساهاك (غانا)
نائب الرئيس: السيدة ألكسندرا غرازيولي (سويسرا)

اللجنة التنفيذية لاتحاد برن
الرئيس: السيدة ألكسندرا غرازيولي (سويسرا)
نائب الرئيس: السيدة لي لين ليو (سنغافورة)
نائب الرئيس: السيدة ماريا دي لوس انخلوس سانشاز توريس (كوبا)

10. وترد قائمة بأسماء أعضاء مكاتب الجمعيات وسائر الهيئات في الوثيقة A/48/INF/4 Rev. .

البند 3 من جدول الأعمال

اعتماد جدول الأعمال

11. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/1

12. وبعد أن نظرت كل جمعية من جمعيات الدول الأعضاء وسائر الهيئات المعنية في هذا البند على النحو الواجب، اعتمدت جدول أعمالها على النحو الوارد في الوثيقة A/48/1.

البند 4 من جدول الأعمال

كلمة المدير العام

13. بدعوة من رئيس الجمعية العامة السفير ألبرتو دومون، أدلى المدير العام البيان التالي:

"سعادة السفير ألبرتو دومون، رئيس الجمعية العامة للويبو،
معالي الوزراء،
أصحاب السعادة الممثلون الدائمون،
حضرات المندوبين الموقرين،
وبعد،

"يسعدني أن أنضم إلى رئيس الجمعية العامة للويبو، السفير دومون، لأرحب بكم أشد الترحيب في هذه الدورة التي تعقدها جمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وإنه لمن دواعي الشرف والسرور أن يكون هذا العدد الغفير من الوزراء قد قرر واختار أن يلتحق بنا هذا الصباح. إليكم شكري وامتناني إذ أوسعتم للويبو ولهذا الاجتماع مكانا في برامجكم العاجة بالمواعيد.

"ولن أعرض عليكم هذا الصباح تقريرا شفهيا عن الإنجازات المحققة في برامج المنظمة خلال الاثني عشر شهرا الماضية. بل أدرجت ذلك في تقرير كتابي، ثم ستتاح لنا فرص أخرى خلال هذه الجمعيات كي نستعرض أداء المنظمة. وأودّ بالأحرى أن أسخّر وقتي هذا الصباح للتعرض لمحور الجزء رفيع المستوى من هذه الجمعيات وعلاقته بعمل المنظمة.

"الابتكار عامل أساسي في النمو الاقتصادي وفي خلق فرص عمل جديدة وفي ظروف أحسن. وهو مفتاح قدرة البلدان وقطاعات الأعمال والشركات على التنافس. وهو العملية التي من خلالها تبتكر الحلول أمام التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وهو مصدر تحسين جودة جميع الجوانب المادية من حياتنا. وهو السبب الذي منه تأتي الملكية الفكرية. بيد أن الابتكار ومزاياه الجمة لا يأتي دون استثمار في الوقت والجهد والإنسان والمال. والملكية الفكرية هي العامل الحافز على ذلك الاستثمار.

"وقلما يكون الابتكار مجرد عملية صنع مبسّطة. وبفضل الإقرار بالمسار المعقّد الذي يأخذنا من الفكرة إلى الواقع التجاري، فقد استطعنا توسيع فهمنا لما ينطوي عليه الابتكار. ويتزايد الإقرار بأن المعرفة بالتنظيم والتسويق والتصميم، فضلا عن المعرفة التكنولوجية، هي كلها عناصر حيوية للابتكار الناجح. وتؤدي الملكية الفكرية دورا مركزيا في تلك الأبعاد الأخرى من الابتكار بمفهومه الأوسع، لا سيما في شكل العلامات والبيانات الجغرافية التي تعدّ كلها المحركات الرئيسية لتأسيس الصورة والسمعة في السوق، وفي شكل الرسوم والنماذج التي هي ما يميّز هذا المنتج عن ذاك.

"وتسهر الويبو على تقديم الخدمات الأساسية لدعم الابتكار بمفهومه الأوسع من خلال خدماتها العالمية للملكية الفكرية، وهي نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام مدريد للعلامات ونظام لاهاي للرسوم والنماذج ونظام لشبونة لتسميات المنشأ. وتسخَّر هذه الأنظمة لتوفير الحماية لفائدة حصة متزايدة من المجهود الابتكاري العالمي. وتستقطب هذه الأنظمة عضوية متّسعة الرقعة ومتزايدة الأعداد، فهي بذلك خير مثال على التعاون الدولي الناجح. أما منظمتنا هذه فتجد في أنظمتها العالمية مصدرا استراتيجيا يحقق لها ما يربو عن 90% من إيراداتها ويمكنها من توفير تشكيلة متنوعة من برامج تكوين الكفاءات وغيرها من الخدمات الإنمائية.

"وحتى تستطيع هذه الأنظمة العالمية من الحفاظ على مكانتها كمصادر أساسية لدعم الابتكار العالمي، لا بدّ لها من استثمار متواصل في التكنولوجيا المعلوماتية التي تضمن لها القدرة على منافسة مسارات بديلة للحماية الدولية، ولا بدّ لها من تحسين مستمر للقيمة المضافة المقدمة إلى المنتفعين بالأنظمة، ولا بد لها أن تحظى باهتمام دائم ودعم غير منقطع من الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواصلة تطوير الأنظمة. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها الدول الأعضاء في أعمال الأفرقة العاملة التي تعنى بتلك الأنظمة، حيث تناقش مبادرات كبرى ترمي إلى إنعاش كل واحد من تلك الأنظمة وتوسيع نطاق المشاركة فيها.

"وواقع الابتكار العالمي حيوي جديا. وتشهد جغرافيا الابتكار ووسائل تحقيقه تغييرات جعلت العديد من افتراضاتنا وتوقعاتنا تنقلب رأسا على عقب. وربما كنا نتوقع منذ عشرين سنة أن الابتكار سينشأ من الولايات

المتحدة الأمريكية أو أوروبا، أما اليوم فإننا نتوقع أن ينشأ ثلثه من اليابان أو جمهورية كوريا أو الصين. ومن خلال التوجهات في النمو الاقتصادي وأنماط الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير، يتضح بجلاء أن عالم الابتكار سيشهد المزيد من التحولات بين القارات وأن خارطة الابتكار ستستمر في التطور.

"وربما كنا نتوقع منذ عشرين سنة أيضا أن الابتكار سينشأ من مختبر أبحاث الشركة أو المؤسسة الواحدة. ومذاك، عمّ العالم اقتصاد متشابك ومترابط. وباتت التكنولوجيا تتنقّل بسرعة أعلى وتكلفة أدنى على شبكات متنوعة لم يعرف لها مثيل في السابق. ودفع ذلك نحو الابتكار المفتوح حيث بدأت الشركات والمؤسسات تنظر خارجها لتلبية احتياجاتها إلى الابتكار بإقامة الشراكات وبالتعاون مع العديد الجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك المنافسين والمتعاونين والمورّدين والمستهلكين.

"وأمام هذه التغيرات في واقع الابتكار، اشتدت أهمية الدور الذي تؤديه الويبو في تطوير البنى التحتية العالمية وتنسيقها. وفي الماضي، تركّزت معظم جهود التعاون الدولي في الويبو على الإطار القانوني. ولا يختلف اثنان في أن هذا المجال لم يفقد اليوم من أهميته شيئا. ولكن صار الإطار التقني بعدا إضافيا يشتدّ خصوبة إن لم يكن ضروريا في التعاون الدولي الفعال. وأودّ في هذا الصدد أن أذكر مثالين اثنين لا أكثر.

"يتيح التعاون في البنية التحتية التقنية أولا فرصة لزيادة مشاركة البلدان الأقل نموا والبلدان النامية في الابتكار العالمي والإسهام بالتالي في تحقيق تطلعاتها من الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية المتمثلة في تضييق الفجوة المعرفية وتقليص الهوة الرقمية. وقد أحرزنا تقدما كبيرا خلال السنة الماضية في تعزيز توافر المعارف التي هي أساس كل ابتكار. وأقيمت سلسلة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع دور النشر وموردي قواعد البيانات التجارية من أجل إتاحة النفاذ المجاني إلى المجلات العلمية[1] وقواعد بيانات التكنولوجيا[2] لفائدة كل من يريدها في البلدان الأقل نموا، والنفاذ بتكلفة رمزية لأولئك في البلدان النامية. ومن خلال منتدى أصحاب المصالح، وبدعم من دور النشر والاتحاد العالمي للمكفوفين، أحرز تقدم كبير في خطط العمل من أجل اتفاق طموح يمكن من توزيع المصنفات المنشورة في شكل مناسب لمعاقي البصر[3]. وأنشئت مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار في العديد من البلدان النامية لتعمل كنقاط للنفاذ ومراكز للتدريب فيما يتعلق بقواعد البيانات العلمية والتكنولوجية المذكورة. وعملنا أيضا على ربط البلدان الأقل نموا والبلدان النامية بالشبكات العالمية من خلال مشروعات في أكثر من 60 بلدا لأغراض الرقمنة وأتمتة المكاتب.

"ويتيح التعاون في البنية التحتية أيضا وسيلة فعالة جدا لتحسين الكفاءة في عمل مكاتب البراءات لدعم الابتكار وتحسين جودة الخدمات المقدمة. وتنفّذ حاليا العديد من المشروعات في هذا الصدد في الدول الأعضاء وفيما بين مجموعات الدول الأعضاء وفي الويبو ذاتها. وهي تخص تشكيلة متنوعة من الموضوعات مثل أنظمة التصنيف والاشتراك في إتاحة تقارير البحث والفحص فضلا عن الترجمة بمساعدة الحاسوب لمواكبة تغير جغرافيا التكنولوجيا وما يترتب على ذلك من تغيّر في نسيجها اللغوي. وأحيانا تشترك الويبو في تطوير المشروعات ولا تشارك فيها أحيانا. وأيا كانت مشاركتها، فإن دور الويبو الرئيسي في تلك المشروعات هو العمل كقناة تضمن تعميم نتائجها في السياق متعدد الأطراف. وهكذا، ستساهم مختلف المكاتب ومجموعات المكاتب بأجزاء مختلفة من البنية التحتية التقنية العالمية حتى تتمكن في نهاية المطاف من إقامة بنية تحتية عالمية شيّدها الكلّ ولا يملكها واحد.

"ولا يؤدي تزايد أهمية التعاون في البنية التحتية العالمية إلى تراجع أهمية التعاون في الإطار القانوني الدولي. بل إن نجاح هذا التعاون هو إلى حدّ ما اختبار لدور المنظمة والعمل متعدد الأطراف في عالم الابتكار شديد الحركة. فهل المسار متعدد الأطراف، الذي بطبيعته مسار بطيء، قادر على الإتيان بالأجوبة المتوازنة في الوقت

[1] النفاذ إلى البحث لأغراض التطوير والابتكار (aRDi)، <http://www.wipo.int/ardi/en>
[2] النفاذ إلى المعلومات المتخصصة المتعلقة بالبراءات (ASPI)، <http://www.wipo.int/patentscope/en/programs/aspi>
[3] انظر <http://www.visionip.org/portal/en/index.html>

المناسب للأعداد المتزايدة من الأسئلة التي تطرحها سرعة التغير التكنولوجي؟ شهدت السنة الماضية تقدما في مختلف لجان الويبو التي تعنى بالإطار القانوني. ورغم طول الطريق وبعد المآل، هناك فرص حقيقية لتحقيق تقدم ملموس في عدد من المجالات، بما فيها النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة معاقي البصر والأداء السمعي البصري والبث الإذاعي والفولكلور والمعارف التقليدية والرسوم والنماذج والعلامات التجارية على الإنترنت. وأودّ في هذا الصدد أن أنوّه بعمل الخبراء التقنيين في تلك اللجان وأشيد بالعمل الدبلوماسي البنّاء والملتزم الذي أنجزه العديد من الممثلين الدائمين في جنيف بحثا عن حلول للسير قدما.

"وفي الختام، أودّ أن أقول إننا مثلما نؤمن بأهمية دور الويبو في الابتكار، فإننا نؤمن بأهمية دور الابتكار في الويبو. وكسائر المنظمات الدولية، نواجه تحديات سرعة تغير العالم الخارجي. ونحن نسعى جاهدين إلى الاستجابة لها بطريقة رزينة ومنظمة وحيوية من خلال برنامج التقويم الاستراتيجي الذي أنجز فيه تقدم كبير خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وأودّ أن أهنئ زملائي على تفانيهم وعملهم.

14. وبدعوة من المدير العام، السيد فرانسس غري، أدلى السيد ستيفي وندر بالبيان التالي:

"صباح الخير سيدي المدير العام وقادة العالم والضيوف الموقرين وأسرتي في الأمم المتحدة.

"أود أن أعرب عن امتناني للدكتور فرانسس غري المدير العام للويبو ولتريفور كلارك على دعوتي لكي أخاطب هذا الجمع الغفير من قادة العالم الذين أعلم أن بوسعهم تحريك الأمور الجامدة وتحقيق الأحلام. وأنا شديد الامتنان أيضا لأن الأمين العام بان كي مون اختارني رسولا للسلام.

"وفي هذا الصدد أرى أن عندي القدرة والحافز لأداء مهمتي وجلب الأمل والنور إلى ملايين الأشخاص في العالم ممن يعانون من إعاقات، ولا سيما اليوم الأشخاص المكفوفين مثلي أو المعاقين بصريا. إن ما أصبو إليه اليوم هو استهلال ما أسميته الإعلان من أجل حرية الأشخاص المعاقين. إنه نداء للعمل وخطة ستيسر استقلال الأشخاص المعاقين عبر تزويدهم بالأدوات حتى يتعلموا ويمضوا.

"ففي أمريكا مثلا يعزى نجاح العديد من الأمريكيين من أصول أفريقية في مسارهم التعليمي إلى ولاية الحكومة التي تكفل معاملة جميع الأفراد بإنصاف ومساواة. وهذا المنظور الاستشرافي للإدماج أتاح فرصا للأشخاص من غير البيض أن ينتفعوا بتعليم جيد وبفرص عمل. وأنا أتساءل الآن: ما كان مصير الرئيس باراك أوباما لو أبت محاكم الدولة والحكومة اتخاذ تدابير دائمة لكي تكفل انتفاع جميع الأمريكيين بتعليم جيد أو لو لم تتخذ هذه التدابير أصلا.

"وهذا ما يدفعني إلى مناشدة هذه الهيئة والدول الأعضاء لسنّ إعلان من أجل حرية الأشخاص المعاقين. وذلك بفضل اجتهادكم التشريعي ولأن مثل هذا التشريع سيأتي للتقدم بالمكفوفين والمعاقين بصريا نحو وعد بحياة أفضل.

"وإنني أود أن يفكر كل من في هذه القاعة في عدد الشباب الذين يعيشون في بلدانكم المختلفة ويمكنهم أن يصبحوا باراك أوباما المقبل. لكننا لن نحقق ذلك نظرا لوجود المعاقين بصريا أو الأشخاص العاجزين عن القراءة ولأنهم لا ينتفعون بمليارات الكتب في العلوم والطب والتاريخ والفلسفة من شأنها أن تساعدهم على إتمام تعليمهم ويوما ما تحقيق أحلامهم بتقلد منصب رئيس وزراء أو ممارسة مهنة طبيب أو كاتب أو أستاذ. علينا إعلان حالة طوارئ والكف عن الحرمان من المعلومات الذي يُغرق المعاقين بصريا في الظلام.

"علينا أن ننشر بأن المواهب المغمورة لأكثر من 300 مليون شخص من المعاقين بصريا بحاجة إلى محبتنا اليوم، ليس غدا، بل اليوم. وأنا أعلم مدى جسامة العمل على حساب المؤلفين ممن أبدعوا هذه الأعمال العظيمة التي تنير العقول والأفئدة والنفوس وتغذيها، إلا أنه علينا صياغة بروتوكول لتيسير استيراد وتصدير المصنفات المشمولة بحق المؤلف حتى يتسنى للأشخاص المعاقين الالتحاق بركب العالم المتعلم. والآن على الطاولة عدة اقتراحات تتيح مجالا آمنا لتبادل الكتب وترجمتها. أرجوكم أن تسعَوا نحو توحيد الآراء. وأتوسل إليكم بأنه قد آن أوان المحبة،

ومحبتكم مفتاحٌ لباب العمى الموصد أمام قبول تحويل الكتب إلى صيغ قابلة للقراءة لفائدة الأشخاص العاجزين عن القراءة.

"والآن أعلم أن العديد منكم داخل هذه القاعة منخرطون في الخدمة العامة وقد ساهمتم في إحداث تغيير في هذا العالم، لكن عملكم وعملي لم يتم. فحشد غفير من أحباب الله يحتاجون منكم أن تنبذوا خلافاتكم الإيديولوجية وتتوصلوا إلى حلّ عملي. وأنا أناشدكم جميعا بإجلال أن تنضموا إلى إعلاني من أجل حرية العديد من العاجزين عن القراءة والمعاقين بصريا بإعطائهم الأدوات لشقّ طريقهم بعيدا عن الفقر والظلام الذي يخيّم على العقل عندما لا يصل إلى أبسط الأمور وأقواها، الكتاب.

"وأنا الآن أعي بأن الاتحاد الأوروبي ومجموعة البرازيل والمكسيك وباراغواي والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة البلدان الأفريقية قدموا خططا مختلفة فيما يخص كيفية التعامل مع نقل المعلومات عبر الحدود وقضايا أخرى بشأن كيفية صياغة بروتوكول ذي أثر مُلزم وفي الوقت نفسه مراعاة حقوق جميع الجهات المعنية. إن تحقيق ذلك لممكن. فعندنا أعظم الأدمغة في العالم هنا في هذه القاعة. أرجوكم اعملوا في هذا الاتجاه، وإلاّ فسأضطر إلى تأليف أغنية عن عجزكم.

"وبكل جدية أرجوكم، أرجوكم، أرجوكم فأغنيتي ستكون مثل أغنية جيمس براون القديمة. دعوا نور الله يسري. دعوا نور الله يسطع على أكثر من 300 مليون شخص يعيشون في الظلام، أخرجوهم إلى النور. أود من كل بلد من البلدان الممثلة اليوم أن يصوغ إعلانا من أجل حرية الأشخاص المعاقين ويعتمده سواء بالاشتراك مع الويبو أو داخل البلد. وسيكون ذلك تركتكم وهبتكم للغد. هيا نحقق ذلك. وشكرا.

"لكن قبل أن أغادر عندي رؤية أخرى أود مشاطرتكم إياها. أمهلوني ثانية واحدة حتى ألتحق بلوحة المفاتيح. ثانية واحدة. [يعزف بعض النوتات على لوحة المفاتيح]. سنلعب هذه اللعبة، إنها لعبة، هل تعرفونها؟ حبيبة قلبي جميلة كنهار مشمس. هل تعرفونها؟ حبيبة قلبي، بعيدة كدرب التبّانة. حبيبة قلبي، صغيرتي التي أهواها. أنت الفتاة الوحيدة التي لها قلبي يخفق، كيف يُعقل أنك لي؟ هل تعرفون هذه المقطوعة؟ تودون غناءها؟ لا تخجلوا.

"إنكم تعرفون هذه الأغنية لأنها أتيحت لكم. بوسعكم قراءة ما تستطيعون من كلمات وأنا على يقين أن بعضكم ربما ترنّم بهذه الأغنية وربما رقص على أنغامها. أنت شمس حياتي المشرقة. ولذلك سأظل دوما قربك. وهل تعرفون هذه؟ وهذه. هيا أسمعوني: ما من رأس سنة جديد نحتفل به. ناديتك لأقول فقط...هيا سويا، أرأيتم.

"إذاً قصدي كما تعلمون بسيط جدا فعلينا تيسير النفاذ إلى العالم وتيسير نفاذ كل شخص معاق بصريا أو مكفوف إلى عالم الطباعة وكذلك أن نعي أن هذا مورد رزقنا. ولا بد أن نحمي حق المؤلف مع التيقّن أننا بصفتنا كتاب كلمات وفنانين بوسعنا مثلنا مثلكم رعاية أسرنا. وهذا أساسي. إن ما أصبو إليه هو أن يتحقق الإعلان من أجل حرية المكفوفين والمعاقين بصريا كيفما كانت الإعاقة وليس الاقتصار على المكفوفين وكذلك من أجل الصمّ والمصابين بشلل الأطراف السفلى أو الأطراف الأربعة أو غيرهم. علينا وضع إعلان من أجل الحرية كي نحمي كل إنسان ونمنحه فرصة للعيش حرا يعرف أن بإمكانه النفاذ إلى المعلومات عبر العالم بأسره.

"والآن أعدكم أنه منذ الآن، أي من هذه اللحظة بالذات إلى العام المقبل في مثل هذا الوقت سأعود وسأقيم حفلا موسيقيا مُبْهرا لكم جميعا. هذا يعتمد عليكم. فقوموا بواجبكم. شكرا لكم ودمتم في رعاية الله."

البند 5 من جدول الأعمال

البيانات العامة

15. أدلى الوزراء والوفود والممثلون للدول المائة والثماني والمنظمات الحكومية الدولية الخمس والمنظمة غير الحكومية التالية ببيانات بناء البند 5 من جدول الأعمال: أفغانستان والجزائر وأنغولا وأنتيغوا وبربودا وأستراليا والنمسا

وأذربيجان وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس وبلجيكا وبوتسوانا والبرازيل وبروني دار السلام وبلغاريا وكمبوديا وكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وجزر القمر والكونغو وكوستاريكا وكوبا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودانمرك والجمهورية الدومينيكية ومصر والسلفادور وأثيوبيا وفيجي وفنلندا وغابون وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا وغينيا وغينيا–بيساو والكرسي الرسولي وهندوراس والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) والعراق وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان وكينيا وقيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولاتفيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وماليزيا والمكسيك ومنغوليا والجبل الأسود والمغرب وموزمبيق وناميبيا ونيبال ونيجيريا والنرويج وعمان وباكستان وباراغواي وبيرو والفلبين وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وسانت لوسيا وساموا والمملكة العربية السعودية وصربيا وسيشيل وسنغافورة وسلوفاكيا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا والسودان وسوازيلند والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتوغو وترينيداد وتوباغو وتركيا وأوغندا والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفييت نام واليمن وزامبيا وزمبابوي والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) والاتحاد الأفريقي والمنظمة الآسيوية الأوروبية للبراءات (EAPO) وجامعة الدول العربية والجمعية الوطنية المكسيكية لحقوق فناني الأداء (ANDI).

16. وهنّأ المتحدثون كلهم الرئيس على انتخابه للسنة الثانية على التوالي. وتقدموا جميعهم بعبارات الشكر للمدير العام على عمله وجهوده الدؤوبة في خدمة الملكية الفكرية، وشكروا أيضا الأمانة على الوثائق الممتازة التي أعدتها لاجتماعات الجمعيات.

17. وقال وزير التصنيع في كينيا إن موضوع الابتكار والنمو والتنمية يعكس رغبة البلدان النامية في إقامة اقتصادات تعتمد على المعارف واقتصادات رقمية، وإن أي بلد لا يسخّر قاعدة معارفه ويحسّنها لحشد أنشطة الإبداع والابتكار لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات التجارية لا يمكنه أن يكون قادراً على المنافسة. وأضاف أن الابتكار مفهوم واسع النطاق ويشمل الاستغلال التجاري للأفكار في شكل منتجات أو خدمات أو عملية تطوير جديدة، وأن أحد التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً هو تعزيز الابتكار، وقد أقرت كينيا بهذا التحدي، واتخذت تدابير مخططة لتعزيز هذا الابتكار عن طريق مثلاً تشييد نظام وطني للابتكار يولّد الأفكار وأنشطة الإبداع والابتكار. ومضى يقول إن كينيا ساعدت من خلال معهدها للملكية الصناعية الشركات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز نظم الابتكار وبناء القدرة التنافسية والابتكار في التسويق. وصرّح بأن حكومة كينيا أنشأت صندوقاً للابتكار ووفرت الأموال لتطوير مراكز احتضان التكنولوجيا بغية حفز أنشطة الإبداع والابتكار. وراح يقول إن المبادرات قد نفذت للربط بين المبتكرين وقطاع الصناعة ولتوضيح دور الابتكار في شركات الأعمال. وعلى صعيد السياسات العامة، نوّه الوزير إلى أن جهوداً مخططة قد بُذلت لتوضح أن الابتكار يحدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقال إن استراتيجية وطنية للابتكار قد رسمت لتركّز على التفاعل بين الجهات الفاعلة والسياق المؤسسي والسياسي وتأثير هذا السياق في التصرفات الابتكارية لهذه الجهات وأدائها. وأضاف أن كينيا سنّت دستوراً جديداً يقرّ إقراراً صريحاً بحقوق الملكية الفكرية بوصفها حاسمة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وأن الدولة أقرّت في هذا الدستور بدور العلوم والتكنولوجيا الأصلية في تنمية البلد، كما أقرّت بملكية شعب كينيا للموارد الوراثية الأصلية ومنحت الحماية لهذه الموارد. وراح يقول إن كينيا وقّعت في أغسطس 2010 بروتوكول المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور. وصرّح بأن وفده يثني على الدعم السخي الذي قدمته الويبو لعدد من المبادرات التعاونية، بما فيها مشروع رائد عن ركن البراءات PATENTSCOPE وإنشاء نظام تسجيل إلكتروني لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وتدريب الأعضاء المعنيين من العامة وأصحاب الحقوق. وقال إن حكومة كينيا تظل في طليعة الحكومات التي أقرّت بدور حقوق الملكية الفكرية، وغالباً ما تطلب منها الأمر تحديث تشريعها الخاص بالملكية الفكرية ليتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وليتناول القضايا الناشئة مثل البيوتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكافحة التقليد والقرصنة. وذكر على سبيل المثال أن الحكومة سنّت قانون

مكافحة التقليد للتصدي له. وقال فضلاً عن ذلك إن وكالة مكافحة التقليد تعمل بالفعل ومن المتوقع أن تكمّل جهود وكالات الإنفاذ القائمة مثل وحدة إنفاذ مجلس كينيا بشأن حق المؤلف وجهود مسؤولي الشرطة والجمارك. واستطرد قائلاً إن حكومته تقرّ بأن الملكية الفكرية هي إحدى الأدوات الضرورية للنفاذ إلى خدمات الطاقة الموثوقة وغير المكلفة والصديقة للبيئة، وذلك كجزء لا يتجزأ من برامج الحد من الفقر الرامية إلى تحقيق رؤية البلد لعام 2030. وقال إن حكومة كينيا تشارك على سبيل المثال في أنشطة مختلفة ترمي إلى إدراج الملكية الفكرية في مجتمع شرق أفريقيا، وإنها تقرّ بأن مسألتي الابتكار وتغير المناخ مهمتان لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وعليه ترحب الحكومة بالسياسات الرامية إلى تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء. وصرّح في ختام كلمته بأن وفده يتقدم بالشكر إلى الويبو على ما قدمته من دعم لتطوير البنية التحتية للملكية الفكرية في كينيا ولتدريب الموظفين على شؤون الملكية الفكرية، وأعرب عن التزام كينيا بمواصلة دعمها للمنظمة.

18. وقال نائب وزير الاقتصاد القائم على المعارف في جمهورية كوريا إن حقوق الملكية الفكرية تكتسي أهمية متزايدة في التنمية الاقتصادية الوطنية وإن بلده انتفع بالملكية الفكرية على نحوٍ فعّال لتحقيق نمو اقتصادي كبير وإنه يسعى حالياً إلى الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للنهوض بالابتكار على الصعيد الوطني. وفي سياق تلك الجهود، ذكر أن مكتبه قدم اقتراحاً إلى الرئيس لي ميونغ باك لإنشاء منظمة وطنية تعنى بوضع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. وأشار إلى القانون الإطاري بشأن الملكية الفكرية الذي وضع لاحقاً وإلى مشروع القانون المتوقع إقراره في المجلس الوطني في المستقبل القريب وإلى المجلس الرئاسي المعني بشؤون الملكية الفكرية الوطنية المقرر إنشاؤه في سنة 2011. ومضى يقول إن مفهوم الابتكار لا يكتسب معناه إلا إذا أخذ في الاعتبار فيما يتصل بالزبائن لأن الهدف من الابتكار هو توفير خدمات ذات قيمة للزبون. وأردف قائلاً إن بإمكان مكتب للملكية الفكرية أن يسهم في الابتكار والنمو والتنمية على المستوى الوطني بتقديم خدمات ذات قيمة لزبائنه الذين يشملون المخترعين ومودعي الطلبات وعامة الجمهور. وأحاط علماً بتحديد توجه لخدمة الزبون بوصفه القيمة الجوهرية الأولى من برنامج التقويم الاستراتيجي للويبو. وأضاف قائلاً إن لدى الزبائن المنتفعين بالملكية الفكرية وجهات نظر واضحة بشأن ما للويبو ومكاتب الملكية الفكرية من دور ومهام وإنهم يريدون أن يعود نظام الملكية الفكرية بفوائد أكبر على مودعي الطلبات. ورأى بالتالي أنه من الضروري تنسيق مختلف أنظمة الملكية الفكرية. وأوضح قائلاً إن إيداع طلبات البراءات الدولية أمر غير ملائم في حال عدم اتساق أنظمة البراءات ومعايير الفحص إذ يتعذر التنبؤ بنتائج الفحص. واسترسل قائلاً إن هناك لحسن الحظ عدة مكاتب تسعى جاهدة في الوقت الحالي إلى النهوض بمشاطرة العمل في مجال فحص البراءات وإن ذلك التعاون يشمل مناقشات الويبو المتعلقة بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات والتطورات المتصلة بالبرنامج التجريبي للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات. وفيما يخص العلامات التجارية، قال إنه ينبغي تعجيل إصلاح نظام مدريد حتى تتمكن الشركات من الانتفاع بالنظام على نحوٍ فعّال. ورحّب بالاقتراحات المختلفة المطروحة للمناقشة خلال اجتماع الفريق العامل بخصوص تطوير ذلك النظام القانوني مثل الاقتراح الداعي إلى إلغاء المتطلبات الأساسية في طلب علامة تجارية. وأضاف قائلاً إن بلده سيواصل بذل قصارى جهوده لجعل النظام أكثر توجهاً نحو الزبون وإنه لا بدّ أيضاً من بذل الجهود لتنسيق القانون والممارسات بشأن الرسوم والنماذج الصناعية وذكر أن بلده إذ يدرك تلك الحاجة وافق على أن يوقع على عدة اتفاقات دولية رئيسية متعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية. واستطرد قائلاً إنه يؤمل أن تؤدي مناقشات اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية أيضاً إلى تطوير نظام عالمي للرسوم والنماذج الصناعية أيسر استخداماً. ورأى أن تعزيز حماية الملكية الفكرية أمر أساسي لأي مجتمع يقيم الملكية الفكرية وأنه من المهم عدم إغفال مسألة كون عامة الجمهور زبائن لهم قيمتهم. ومضى يقول إن السياسات المتوازنة لأصحاب الحقوق والمنتفعين بها ترسي القاعدة لمحيط سليم لحقوق الملكية الفكرية وإن مكتب كوريا للملكية الفكرية تمشياً مع توجه حكومة بلده السياسي الرئيسي لتكوين مجتمع عادل يسعى إلى تكوين مجتمع عادل في مجال الملكية الفكرية بالنهوض بسياسات متعددة خاصة بالأشخاص ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. وأحاط علماً بأن مكتب كوريا وعدة شركات كورية كبرى تنظم طوعاً برنامجاً للتعليم في مجال الاختراع يستهدف الشباب المحرومين ويلبي بوجه خاص احتياجات الشباب الذين حرموا من التعليم في ذلك المجال بغرض تعزيز

قدرة الطلاب الإبداعية. وأطلع الحضور على أن بلده منذ خروجه من أنقاض الحرب الكورية في الخمسينات حقق نمواً اقتصادياً هائلاً وأنه متحمس دوماً لمشاطرة تجربة ذلك التحول الذي شهده مع غيره. وأحاط علماً بأن بلده سيستضيف في نوفمبر 2010 مؤتمر قمة سيؤول لمجموعة العشرين الذي تشمل موضوعاته تحدي ردم الهوة الإنمائية وأنه لا بد من التزود بأدوات عدة لردم الهوة واستدرك قائلاً إن الملكية الفكرية تعتبر من أهم الأدوات وإن مناقشات لجنة الويبو المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تكتسي بالتالي أهمية شديدة. وذكر أن مشروعات التنمية الثمانية عشر لتلك اللجنة ستنفذ بسرعة وعلى نحو فعال بمشاركة الويبو والدول الأعضاء فيها الفعالة. وواصل بيانه قائلاً إن بلده سعى طوال عدة سنوات إلى الاضطلاع بمسؤولياته كعضو في مجتمع الملكية الفكرية العالمي بتنظيم عدد من المشروعات الإنمائية عبر الصناديق الاستئمانية الكورية لدى الويبو واقترح أيضاً عدة مشروعات على اللجنة المذكورة مثل مشروع نشر التكنولوجيا الملائمة التي تنطوي عليها وثائق البراءات ومشروع دعم توسيم المنتجات في البلدان النامية اللذين يجري تنفيذهما حالياً. ولفت النظر إلى مبادرة أخرى من مبادرات بلده وهي مشروع يجري تنظيمه بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) تحت عنوان "قرية واحدة وعلامة واحدة" ويهدف إلى مساعدة السكان المحليين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على زيادة دخلهم عبر تعزيز فعالية الانتفاع بالملكية الفكرية. ورأى أن دور الويبو حاسم للتصدي لسياق العولمة الحالي وأن المنظمة اتخذت عدة خطوات لمواجهة محيط حقوق الملكية الفكرية المتغير ولا سيما عن طريق وضع برنامج التقويم الاستراتيجي وصياغة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وذكر أن الويبو تضطلع بدور رئيسي في مجال تطوير نظام عالمي للملكية الفكرية غير أن جهود المنظمة ليست كافية لوحدها. وخلص إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام والدعم والتشجيع من جانب جميع الدول الأعضاء وأن بلده شديد الالتزام بأداء مسؤولياته ومستعد لبذل قصارى جهوده للمساهمة في مجتمع الملكية الفكرية الدولي.

19. وأعربت وزيرة الدولة في البرلمان المكلفة بالأعمال والابتكار والمهارات في المملكة المتحدة عن سعادتها لمشاركتها لأول مرة في الجمعية العامة للويبو. وإن الويبو بيت الملكية الفكرية العالمية وينبغي أن تتبوأ مكانة لائقة في عالم سريع التغير، مما يعني أن تصبح مؤسسة فعالة النفاذ إليها سهل المنال. ومن غير اللائق أن يضطر بعض المخترعين للانتظار سنوات كي تحصل أفكارهم على الحماية الدولية. والويبو في حاجة أيضاً إلى جمع البلدان كلها لمعالجة القضايا العالمية مثل تغير المناخ ولا بد لها أن تتطلع إلى الأمام. لكن المنظمة لا تختلف عن دولها الأعضاء. وغالباً ما كان النقاش بين الدول الأعضاء على ما لا يمكنهم عمله مقارنة بما يمكنهم عمله. والملكية الفكرية أمر مهم وعلى الدول الأعضاء أن تكفل عمل الويبو. ولا بد للدول الأعضاء أن تتعاون لمعالجة تراكم الطلبات العالمية على البراءات والعلامات التجارية، مما حال دون طرح منتجات جديدة في الأسواق وضيق الخناق على المنافسة. ويجب وضع مسارات فعالة لكفالة حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود ولهذا الغرض حثت المملكة المتحدة الخطى نحو إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وينبغي تيسير عمل الأفراد والشركات في الأسواق الأجنبية، أي إضفاء الشفافية والوضوح على الأنظمة الوطنية. وينبغي تغيير النظرة إلى الملكية الفكرية التي ينبغي أن تصبح ملموسة بالنسبة إلى مواطني الدول الأعضاء عبر إقناعهم بمنافعها فيما يخص المنتجات الجديدة والإبداع. ولذلك، فالمملكة المتحدة ساندت بشدة عمل الويبو كي يتسنى تيسير نفاذ ذوي الإعاقة البصرية للمواد المحمية بحق المؤلف. وينبغي وضع إطار عالمي للملكية الفكرية لخدمة الجميع سواء البلدان الكبيرة أو الصغيرة أو الغنية أو الفقيرة. وعلى هذا الإطار أن يساعد كل من أوساط الأعمال والمستهلكين وأن يتسم بالمرونة الكافية للاعتراف بمختلف مراحل التنمية في مختلف البلدان. ومنذ عشر سنوات فقط، كانت الأغلبية العظمى للملكية الفكرية تأتي من حفنة من البلدان وتظل في يدهم. بيد أن الوضع تغير اليوم وكل سنة تخرج بلدان أكثر بأفكار جديدة. وينبغي أن تتمكن الشركات في البلدان الناشئة والنامية من تسويق أفكارها. والملكية الفكرية ليست أمرا سهل الفهم بالنسبة إلى غير الخبراء وغالبا ما كانت صورتها سيئة. واستخدمت الملكية الفكرية ذريعة لمنع أشخاص من بعض الأعمال كتنزيل مواضيع من الإنترنت على جهاز آيبود. والمملكة المتحدة راغبة في العمل مع الويبو والدول الأعضاء الأخرى لتغيير هذه الصورة. ولم توضع حقوق الملكية الفكرية للشركات فقط حتى تستفيد من أفكارها، بل لكي ينتفع الجميع. لقد وجدت لتحفيز الناس على الاستثمار والإبداع والمشاطرة. واليوم رغم جميع أوجه التقدم

التكنولوجي، تواجه الدول الأعضاء المرض وشيخوخة السكان وتغير المناخ والفقر وهي تحديات تتجاوز الحدود الوطنية. ومثل هذه التحديات تقتضي حلولا تحتاج بدورها إلى الابتكار، ولذلك ركزت الجمعيات العامة لسنة 2010 على الابتكار والنمو والتنمية. وفي ظل الوضع الحالي للاقتصاد العالمي، فما من موضوع أحسن من هذا. وعلى الصعيد الوطني، عكفت حكومة المملكة المتحدة على دراسة كيفية جعل إطارها للملكية الفكرية يشجع على إنشاء المقاولات والنمو والابتكار واهتمت بإجراء بحث مستفيض لتقييم الأثر الاقتصادي للملكية الفكرية على الاقتصاد البريطاني. أما على المستوى الدولي، فكان على الدول الأعضاء التركيز على الهدف المطلق يرمي إلى تحقيق علامة فارقة تعم بالفائدة على جميع مواطنيها. وقد حان الوقت لإرساء ثقة متبادلة بين الدول الأعضاء والتوصل إلى آراء توفيقية وينبغي لجميع المسؤولين المشاركين في الاجتماعات مناقشة القضايا المهمة في جو من المرونة والانفتاح.

20. وذكر رئيس هيئة الدولة لتوحيد المقاييس ونظام المقاييس والبراءات في أذربيجان أن أنشطة الويبو التي شجعت على تنفيذ الآليات الحديثة بهدف تعزيز الكفاءات في المكاتب الوطنية للبراءات وقدراتها، كانت المحرك الأساسي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة. وقال إن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها على نحو فعال وفعلي، فضلاً عن حفز الابتكار والإبداع، عناصر تضطلع بدور رئيسي في ضمان النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وأحاط الحضور علماً بأن حكومة بلده كثّفت الأنشطة العلمية والتقنية وسهّلت إرساء الظروف التي تشجع على الابتكار. وبيّن أنه بسبب أهمية الابتكار بالنسبة إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، فقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً لتنفيذ آليات فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وذكر أن جمهورية أذربيجان، بوصفها بلداً غير ساحلي يعتمد بالأساس على مصادر الطاقة، أولت اهتماماً كبيراً لتطوير القطاع غير النفطي في اقتصاد البلد وزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية بوجه عام. وأضاف أن مساهمة الملكية الفكرية ولا سيما الدور الذي اضطلع به الابتكار، كانت مهمة للغاية في هذا الصدد. ولفت النظر إلى أن بلده ملتزم بالانضمام إلى نظام التجارة متعدد الأطراف بناء على شروط إيجابية تهدف إلى دعم أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية وضمان تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة في البلد. وذكر رئيس الهيئة أن الحكومة أخذت التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي بعين الاعتبار وكثّفت جهودها واتخذت تدابير إضافية لحفز قطاع الأعمال واستقطاب تكنولوجيات جديدة وتنويع الاقتصاد. وأوضح أن السياسات الحكيمة والمتسقة والإصلاحات الشاملة التي اعتُمدت خلال السنوات الأخيرة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية حققت نتائج ملحوظة بالنسبة إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، والتغييرات البنيوية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان التنمية الاقتصادية عامة في أذربيجان. واستدرك قائلاً إن التوقعات المتعلقة بالنمو قد تكون أفضل في المستقبل حيث أن مسار تطوير الموارد الطبيعية في البلد وتنفيذ مشروعات البنية التحتية الإقليمية قد قطع شوطاً لا يُستهان به. وعبّر رئيس الهيئة عن ترحيب بلده بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيات المتقدمة وأقرّ بأنها تقوم بدور حيوي في تطوير الاقتصاد الوطني على أسس متينة. وقال إن بلده أجرى عملية رصد في أبريل 2010 بالتعاون الوثيق مع خبراء الويبو لتقييم التفاعل القائم بين مختلف الهيئات الحكومية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. وبيّن أن عملية التقييم التي أجريت ستساهم في صياغة استراتيجية وطنية للتطوير بشأن نظام البراءات والإصلاحات المؤسسية في المكتب الوطني للملكية الفكرية. وذكر مثالاً حديثاً عن التعاون الفعلي القائم بين الويبو وهيئة الدولة لتوحيد المقاييس ونظام المقاييس والبراءات حيث عُقدت ندوة إقليمية حول إنفاذ حقوق البراءات والعلامات التجارية في باكو في يونيو 2010. وأحاط الحضور علماً بأن الندوة جمعت ممثلين عن الويبو، ومنظمة الجمارك العالمية، ومختلف المكاتب الوطنية للبراءات ومسؤولين حكوميين وممثلي قطاع الأعمال. وأضاف أنه بفضل دعم الويبو وبلد شريك لأذربيجان، جرى مؤخراً تنفيذ مشروع تحديث قواعد بيانات الملكية الفكرية وأتمتتها في مكتب أذربيجان للبراءات. واسترسل قائلاً إن التشريعات الوطنية في مجال الملكية الفكرية يجري تحسينها ومواءمتها باستمرار مع متطلبات معاهدات منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وذكر رئيس الهيئة أن تعديلات أُدخلت على قانون البراءات وأن الوثيقة عُرضت بغرض اعتمادها. وأشار إلى أن رئيس جمهورية أذربيجان وقّع على مراسيم تتعلق بانضمام البلد إلى

معاهدة نيروبي بشأن حماية الرمز الأولمبي ووثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية. وأكد رئيس الهيئة أن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة مسألة ذات أولوية أيضاً وأن الحكومة أولت اهتماماً خاصاً لمشاكل القرصنة رغم الانخفاض الملحوظ في نسبة المنتجات السمعية والبصرية والبرامج الحاسوبية المقرصنة التي يجري تقاسمها، خلال السنوات الأخيرة في أذربيجان. واستطرد قائلاً إنه تمت صياغة مشروع قانون بشأن إنفاذ حق المؤلف ومكافحة القرصنة وعُرض للنظر فيه بغية تعزيز مكافحتها. وأضاف أن مشروع الاتحاد الأوروبي للتوأمة نُفذ لصالح وكالة الدولة لحق المؤلف بهدف المساهمة في النجاح الذي حققته الإصلاحات المؤسسية المنجزة. وأفاد أن الحكومة تعتزم أيضاً إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات لمكافحة القرصنة والانتحال وضمان حماية الإرث الثقافي. وفي ختام كلمته، أشار رئيس الهيئة إلى أهمية تنفيذ المشروعات والأنشطة في مجالات عدة منها نقل التكنولوجيا وحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور.

21. وأعربت وزيرة الثقافة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن بهجتها للفرصة المتاحة لها للتحدث إلى الجمعيات الموقرة للدول الأعضاء في الويبو وقالت إنها ستغتنم تلك الفرصة للترحيب بنجاح تطوير الأنشطة والمشروعات العديدة التي نظمتها الويبو في السنوات الأخيرة بغرض حفز التقدم في مجال الثقافة التي تستهدف الخدمات وإن تلك المبادرات والمشروعات فتحت آفاقاً جديدة لتوطيد علاقات التعاون بين الدول الأعضاء في الويبو وتحسينها وأتاحت كل المعلومات اللازمة عن مسائل تحظى باهتمام المنظمة الشديد في ذلك الميدان. وأحاطت علماً بالجهود الواضحة والحاسمة التي تبذلها حكومة بلدها ووزارة الثقافة في مجال حماية حق المؤلف والملكية الفكرية لأن الأمر يتعلق بحقوق المؤلفين الإنسانية وإرثهم وحرمتهم ولأنه مجال من الواجب ضمان حمايته. وأضافت قائلة إن التوقيع على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن حق المؤلف والمشاركة في عضوية الويبو مسؤولية تشجع بذل جهود متحمسة لحماية حرية التعبير فضلاً عن حماية التنوع الثقافي والنهوض به مما يعد عهداً معبراً للإنسانية ككل. ومضت تقول إن بلدها بوصفه دولة عضواً في منظمات دولية ومنظمات وجمعيات حكومية وغير حكومية متخصصة انضم إلى المسار اللازم لتوحيد المعايير على الصعيدين الدولي والوطني في جميع المجالات وخصت بالذكر مجال حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وإنه أُحرز تقدماً ملحوظاً في ميدان حق المؤلف في إطار سعيه إلى الاندماج في الهيئات الأوروبية عبر الأطلسية حسبما ورد في التقرير المرحلي لسنة 2009 الصادر عن الاتحاد الأوروبي. واسترسلت قائلة إن البلد ككل عكف على عدة مجالات مختلفة واستثمر في إنشاء نظام فعال لحماية المؤسسات وتكوين كفاءاتها وإذكاء وعي الجمهور بأهمية حقوق الملكية الفكرية ومنافعها وإن الأنشطة استهدفت التشديد على أهمية نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية من شأنه أن يحمي نتاج الفكر الإبداعي ويصونه كما يجب أي نظام يحفز المسار الإبداعي وعلى ضرورته. وأفادت بأن بلدها تعهد بناء على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب الذي هو عضو فيه بضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها على نحو مناسب وفعال واتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة مستوى من الحماية يقابل المستوى المسجل في الاتحاد الأوروبي وأنه أنشأ جهاز التنسيق المعني بالملكية الفكرية في سنة 2007 بغية تنسيق أنظمة المراقبة والمعاينة المختلفة امتثالاً لأولوياته الرئيسية وأنشطته اللازمة للوفاء بالمعايير الواجبة ليصبح عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي وسعياً إلى اعتماد نهج متكامل لتعزيز فعالية مكافحة الجرائم بما فيها جريمة القرصنة. واستطردت قائلة إن جهاز التنسيق ركز على مسائل متصلة بمراقبة السوق وتحديد المشكلات المرتبطة بالملكية الفكرية ووضع سياسات ملائمة لحماية الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة وعلى المشاركة المباشرة في الأنشطة المنسقة وإنه كثّف حماية الملكية الفكرية وسمح بتنفيذ التشريعات الوطنية على وجه تام وفعال في عدة ميادين من بينها ميدان إنتاج السلع المقلدة والمقرصنة واستنساخها كجزء من برنامج عملي لمكافحة القرصنة والتقليد. وشددت على أن مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة يعتبر دعامة من الدعائم العديدة التي تدل إضافة إلى التعليم والثقافة والسلطة القضائية والاقتصاد والاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى الإنمائي متعدد الأوجه في مجتمع ما. ورأت أنه ينبغي اعتبار الملكية الفكرية ثروة أساسية لإرساء بيئة أكثر أمنا للاستثمار في أنشطة الابتكار والإبداع وتوزيع المنتجات والخدمات الابتكارية والإبداعية على نحو أنسب. واستدركت قائلة إن التغييرات

الهيكلية الناجمة عن توزيع مصنفات الإبداع والانتفاع بها اقترنت بتغافل الملكية الفكرية إلى حد ما. وفي ضوء ذلك، وأشارت إلى أن بلدها ينفذ حالياً استراتيجية الحكومة للملكية الفكرية للفترة 2009-2012 وأن المبادئ الأساسية لتلك الاستراتيجية تسعى إلى ضمان فعالية الأداء من حيث الدعائم المؤسسية وفعالية تنفيذ مجموعة قوانين الاتحاد الأوروبي المجسدة في تشريعات وطنية لحماية الملكية الصناعية وحق التأليف وسائر الحقوق المجاورة. وإذ وضعت في اعتبارها الأنشطة التشريعية التي تضطلع بها الحكومة، أعربت عن سرورها لتسليط الأضواء على اعتماد جمعية بلدها في 21 أغسطس للقانون الجديد الخاص به المتعلق بحق التأليف والحقوق المجاورة الذي أعدته وزارة الثقافة. وأوضحت قائلة إن ذلك القانون لا يمتثل لمعاهدات الويبو والاتفاقات والتوجيهات السبعة في ذلك المجال فحسب بل يمتثل أيضاً للتوجيه الأخير رقم 32004L0048 المتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإن بلدها استوفى تماماً معايير الاندماج في ذلك المجال بفضل التنسيق مع ذلك التوجيه. ومضت تقول إن القانون المذكور يرسي قاعدة قانونية شديدة الدقة لتعزيز النجاح والمردودية في سياق الامتثال لوظائف أجهزة النظام المختلفة واختصاصاتها ومسؤولياتها وفقاً لما هو مبين في قوانين مستقلة ويتيح نموذجاً متيناً ودقيقاً وواضحاً لفعالية أداء نظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأردفت قائلة إن إعداد ذلك القانون أخذ في الحسبان النقاط الواردة في وثائق الويبو الأخيرة مثل حماية هيئات البث وحماية أوجه الأداء السمعي البصري والتقييدات والاستثناءات التي كانت النقاط الرئيسية من تقرير اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لتناول اتجاهات السوق الحالية وتكنولوجيا البث الإذاعي وحالات الانتفاع بإشارات البث الإذاعي دون تصريح. ولفتت النظر إلى التقدم المحرز في تطبيق القانون بشأن الملكية الصناعية أيضاً وإلى العمليات الإضافية المضطلع بها للتنسيق مع ثلاثة قوانين أخرى تصدق على صكوك تديرها الويبو أي القانون بشأن التصديق على معاهدة قانون البراءات والقانون بشأن التصديق على معاهدة سنغافورة وقانون العلامات التجارية. وذكرت أن ذلك الإجراء يسر إجراء اكتساب حقوق البراءات والعلامات التجارية. وأضافت قائلة إن اعتماد القانون بشأن التصديق على معاهدة فيينا أتاح نظام التصنيف الأساسي للعناصر التصويرية أو العلامات. وواصلت بيانها قائلة إن بلدها شارك وسيظل يشارك مشاركة نشطة في حماية حق التأليف وحقوق الملكية الفكرية والتطبيق الفعلي للأحكام القانونية بغية إيجاد حل لقضايا انتهاك حقوق الملكية الفكرية وقرصنتها. وختاماً، أعربت عن أملها الصادق للتعاون مع كل الدول الأعضاء في الويبو ولا سيما في إطار مواجهة تحديات المستقبل العديدة الناتجة عن حماية الملكية الفكرية نظراً إلى فوائد حق المؤلف والحقوق المجاورة العائدة على الجميع على أساس متبادل.

22. وقال مفوّض مكتب الدولة للملكية الفكرية في الصين (نائب وزير) إنه رغم أن شبح الأزمة المالية العالمية لم يتلاشَ تماماً بعد، فإن الاقتصاد العالمي شهد بعض التغييرات الإيجابية بتضافر الجهود واتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات حازمة. وأثنى على الأمانة لتفكيرها في تنظيم هذا الجزء الرفيع المستوى في هذه المرحلة الدقيقة والذي يركز على موضوع "الابتكار والنمو والتنمية" وأعرب عن خالص تمنياته بأن تحقق الدورة نجاحاً كاملاً. ومضى المفوض يقول إن سنة 2010 هي سنة استثنائية بالنسبة للصين في مجال الملكية الفكرية نظراً إلى أن الملكية الفكرية منذ ثلاثين عاماً لم تكن معروفة كثيراً في البلد ولم يُعترف بقيمة الأصول الفكرية إلاّ في عام 1980 عندما اتخذت الحكومة الصينية قراراً مهماً للانضمام إلى الويبو، مما قرّب ربع سكان العالم من النظام العالمي للملكية الفكرية. واستدرك قائلاً إن الثلاثين عاماً التي تلت ذلك شهدت إنشاء نظام الملكية الفكرية في الصين وتطويره وتحسينه باستمرار وفقاً لواقعها واحتياجاتها الوطنية من أجل تحقيق التنمية وطبقاً للقواعد الدولية. ولم يؤد نفاذ ثقافة الملكية الفكرية إلى 1.3 مليار من سكانها بدور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية الثقافية في الصين فحسب، بل ساهم أيضاً مساهمة إيجابية في تعميم نظام وثقافة الملكية الفكرية والنهوض بهما في مختلف أنحاء المعمورة. وأثنى على الجهود التي بذلتها الويبو على مدى العقود الثلاثة الماضية في سبيل تطوير نظام الملكية الفكرية الدولي وتحسينه بغية ضمان تمديد نظام الملكية الفكرية ليشمل أكثر من 90 في المائة من سكان العالم. وانتقل المفوض إلى التحدث عن خبرات بلده في مجال تشجيع الابتكار والنمو والتنمية عبر نظام الملكية الفكرية وقال إنه إذا نظرنا إلى الماضي، نلاحظ أن الصين كانت من الأمم الداعية إلى الابتكار وقامت بالكثير

من الاختراعات منذ العصور القديمة ومنها اختراعاتها الأربعة العظيمة، أي صناعة الورق ومسحوق البارود والبوصلة والطباعة بالأحرف المنفصلة، التي ساهمت بشكل كبير في تطوير الحضارات في العالم. غير أن المفوض أعرب عن أسفه لأن الحضارة الصينية التي كانت تقود العالم في وقت من الأوقات تخلفت عن الركب منذ قيام الثورة الصناعية إلى غاية أواخر سبعينات القرن العشرين حينما بدأ الوضع يتحسن ببذل الحكومة لجهود مضنية لم يسبق لها مثيل من أجل إصلاح الأوضاع والانفتاح على العالم الخارجي. وأوضح أنه منذ ذلك الحين، تحسنت قوة الصين في مجال العلم والتكنولوجيا وقدرتها على الابتكار بشكل ملحوظ بعد أن سجلت تنمية اقتصادية سريعة. وأقر بأن نظام الملكية الفكرية يؤدي دوراً حيوياً في تلك العملية وأضاف أن هذا النظام، في واقع الأمر، أصبح بصورة تدريجية مصدراً رئيسياً لدعم تقدم البلد علمياً وتكنولوجياً وازدهاره ثقافياً واقتصادياً. وعرض جرداً للتقدم المحرز من 2000 إلى 2009 مشيراً إلى أن متوسط معدل النمو السنوي لطلبات براءات الاختراع في الصين بلغ 22.3 في المائة، وأن عدد طلبات براءات الاختراع من يناير إلى أغسطس سنة 2010 وصل إلى 226821 طلباً، أي بزيادة نسبتها 18 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وبلغ عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات 7749، أي بزيادة بلغت 67.9٪ سنة بعد سنة، ووصل عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي دخلت المرحلة الوطنية في الصين إلى 42464 طلبا. وفي مجال العلامات التجارية بلغ عدد طلبات التسجيل 000 684 طلب في الفترة من شهر يناير إلى أغسطس سنة 2010، أي بزيادة بلغت 31 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتشير التقديرات إلى أنه سيودع أكثر من مليون طلب بحلول نهاية العام الحالي لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق إضافة إلى أن عدد الطلبات المقدمة خلال الفترة ذاتها من الشركات الأجنبية التي تريد تمديد الحدود الإقليمية إلى الصين في إطار نظام مدريد بلغ 9867 طلبا ليبقى بذلك عدد الطلبات على ما كان عليه في السنة الماضية كما أن الشركات الصينية قدمت 1090 طلب تسجيل دولي للعلامات التجارية في إطار نظام مدريد، أي بزيادة بلغت 46٪ سنة بعد سنة. وفي مجال حق المؤلف، أشار المفوض إلى أن الصين كثفت جهودها التشريعية لسن القوانين وتنقيحها، إذ دخلت حيز النفاذ التدابيرُ المؤقتة لدفع مكافأة على المنتجات السمعية التي تستخدمها محطات الإذاعة والتلفزيون في الأول من يناير 2010؛ واعتمدت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني قراراً بشأن تنقيح الأحكام المعنية من قانون حق المؤلف يوم 26 فبراير 2010، ودخل قانون المسؤولية عن الضرر حيز النفاذ في 1 يوليو 2010 وقد عززت الصين بهذا القانون جهودها في حماية حق المؤلف في الإنترنت والمحيط الرقمي وبدأت اتخاذ إجراءات خاصة على صعيد البلد لمكافحة القرصنة على الإنترنت. وأبرز المفوض أن حماية حق المؤلف في السوق تحسنت بشكل ملحوظ، ولا سيما من خلال إنشاء خمس منظمات للإدارة الجماعية لحق المؤلف ووضع إطار أولي للخدمات العامة والاجتماعية بشأن قضايا حق المؤلف. وقال المفوض إنه مسرور بأن يطلع المنظمة على أن تحسّن قدرة بلده على الابتكار عززت تنميته الاقتصادية وذكر أنه في عام 2009 كانت الصين من بين البلدان الخمسة الأولى من حيث الاستثمار في مجال البحث والتطوير حيث بلغت نفقاتها في هذا الميدان 1.62 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وكانت نسبة منتجات التكنولوجيا المتقدمة المصدرة ما يناهز 30 في المائة من إجمالي حجم صادراتها. وأضاف أنه في الأشهر السبعة الأولى من السنة، زادت القيمة المضافة لصناعات التكنولوجيا المتقدمة بنسبة 17.1 في المائة سنة بعد سنة كما أن 1068 كيلومتراً من خطوط السكك الحديدية الخاصة بالقطارات عالية السرعة التي تربط بين مدينتي وهاى وغوانغزو بدأت في العمل في ديسمبر 2009 إذ تبلغ السرعة القصوى للقطارات 394 كيلومتراً في الساعة. وأقر المفوض بأن نموذج التنمية الاقتصادية في الصين يعاني من بعض القصور الذي لا يمكن تجاهله ويمكن القول أيضاً بأنه ينطوي على "مستويات عالية من الاستثمار والاستهلاك والتلوث مقابل مستويات منخفضة من العائدات". وأشار إلى أن الأزمة المالية جعلت الصين تدرك "أزمة" نمطها التقليدي للتنمية الاقتصادية، وأتاحت لها "الفرصة" التي جاءت بها النظرة العلمية للتنمية، وتكمن هذه الفرصة في الحاجة إلى إعادة هيكلة الصناعة وتحديثها إضافة إلى تنمية الصناعات ذات قيمة مضافة عالية. وتابع المفوض تدخله قائلاً إن الحكومة الصينية أصدرت مخططاً للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في يونيو 2008 ونفذته، وبذلك فهي تبرز دور حماية الملكية الفكرية كجزء من الاستراتيجية الوطنية وتقدم لكل من الشركات المحلية والأجنبية

التي لها علامة تجارية فرصة جديدة من أجل تحقيق التنمية. واعتبر أن إنعاش الإبداع في مجال الملكية الفكرية وسّع نطاق التعاون بين الشركات الصينية والأجنبية وأن زيادة تسويق انجازات الملكية الفكرية أدت إلى ازدهار سوق التكنولوجيا كما أن تنوع وسائل إدارة الملكية الفكرية عزّز استقرار السياسة العامة فضلاً عن أن تعزيز حماية الملكية الفكرية خلق بيئة سليمة للاستثمار. وذكر المفوض أن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية المذكورة ساعدت، من خلال التصميم الخلاق والبحث والتطوير التكنولوجيين وتطوير العلامات التجارية، على الإسراع من عملية تحول التنمية الاقتصادية من نموذج قائم على المادة إلى نموذج قائم على المعارف. واستشهد بأن حجم الصناعات الصينية المرتبطة بالثقافة وحق المؤلف تجاوزت 340 مليار دولار أمريكي في عام 2009، أي بزيادة بلغت 15.5 في المائة سنة بعد سنة وارتفع معدل النمو بنسبة 5 بالمائة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ويشكل ذلك قطباً جديداً لنمو اقتصاد الصين في حقبة ما بعد الأزمة. وأشار كذلك إلى أن تحسين حماية الملكية الفكرية في الصين عزز بشكل كبير من ثقة المستثمرين الأجانب في البلد ويتضح ذلك في حقيقة أن الصين هي من البلدان الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية في العالم إذ توجد فيها فروع أكثر من 470 شركة من الشركات المدرجة في قائمة مجلة فورتشن للشركات الخمسمائة الأكثر ربحا في العالم وأن الصين جذبت مجموعاً تراكمياً قدره 1050 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية في نهاية يوليو من العام الماضي لتحتل صدارة البلدان النامية لمدة 18 سنة متتالية وأضاف أن نسبة الاستثمارات الخارجية التي استقبلتها الصين من يناير إلى يوليو عام 2010 زادت بنسبة 20.7٪ سنة بعد سنة. وأضاف أن عمليات المؤسسات الأجنبية الممولة من الخارج في الصين كانت سليمة وذات مردود استثماري كبير، بل إن الكثير منها أصبح قطبا للنمو ومركزا مربحا للشركات الأم. وتظهر كل هذه العوامل أن المستثمرين أدركوا الجهود التي تبذلها الحكومة لخلق بيئة استثمارية سليمة، مما عزز ثقتهم في البلد. ولاحظ المفوض على وجه الخصوص أن الصين نفذت للسنة الخامسة على التوالي، أي من 2006 إلى 2010، خطة عمل لحماية الملكية الفكرية مكنتها من تعزيز جهودها باستمرار في مجال الإنفاذ الإداري والقضائي لحقوق الملكية الفكرية وإطلاق حملات خاصة لمكافحة القرصنة على الإنترنت، وذلك بغية الحفاظ على نظام السوق وزيادة تحسين بيئة الاستثمار. وأوضح أنه في النصف الأول من عام 2010 حينما دخل الاقتصاد العالمي في انتعاش تدريجي، بدأ عدد طلبات البراءات الواردة من الخارج في الارتفاع مرة أخرى وبلغ معدل النمو 9.8 في المائة وقال إن عدد طلبات البراءات زاد بنسبة 11.4 في المائة سنة بعد سنة ليعود إلى مستواه قبل الأزمة المالية، وأضاف أن عدد مراكز البحث والتطوير المختلفة التي أنشأتها الشركات متعددة الجنسيات في الصين يتجاوز في الوقت الراهن 1200 مركز وأصبحت الشركات الممولة أجنبياً عنصراً رئيسياً من قوة البحث والتطوير والابتكار في الصين. وأكد المفوض أن إعادة هيكلة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية المستدامة في الصين قدمتا مساهمات كبيرة في انتعاش الاقتصاد العالمي ونموه. وقال إنه في عام 2009، تجاوز حجم الواردات الصينية 000 1 مليار دولار أمريكي وخلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية وصل حجم الواردات إلى 766.6 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة بلغت 47.2 في المائة سنة بعد سنة وكان ذلك بمثابة فرص سانحة للتنمية بالنسبة لشركائها التجاريين في جميع أنحاء العالم وأدى إلى تدفق طلب هائل استفادت منه الاقتصادات الكبرى في العالم إضافة إلى البلدان المجاورة، مما يجعل الصين محركاً مهماً في انتعاش الاقتصاد العالمي. وأعرب المفوض عن امتنان الصين لأنها حظيت على مر تاريخ إنشاء نظام الملكية الفكرية وتطويره بدعم ومساعدة كبيرين وتفاهم وتعاون حقيقيين من المجتمع الدولي، ولا سيما من الويبو ومديرها العام السابق والحالي. وذكر أن التعاون بين الصين والويبو زاد باستمرار خلال العام الماضي ويسَّر المدير العام شخصياً هذا التعاون، مما أسفر عن التنظيم المشترك في الصين للندوة الإقليمية حول تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في مارس وهو أول مؤتمر دولي من نوعه يُعقد في آسيا، والندوة الجوالة عن معاهدة التعاون بشأن البراءات في يونيو لزيادة تعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الصين، والندوة الجوالة بشأن نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية التي عقدت وفقا لمذكرة تفاهم حول زيادة تعزيز التعاون الموقعة في أبريل بين إدارة الدولة للصناعة والتجارة والويبو. وفي مجال حق المؤلف، قال المفوض إن الصين والويبو اشتركتا في تنفيذ مشروع بحثٍ عن أفضل ممارسات الويبو لحماية حق المؤلف، وشاركت في تنظيم مؤتمر صحفي عن النتائج التي تحققت في إطار

مشروع بحثٍ عن حماية حق المؤلف في نانتونغ لتعزيز تنمية صناعة النسيج المحلية إضافة إلى تنظيم حفل لإصدار تقرير استناداً إلى مشروع البحث (باللغتين الصينية والإنكليزية). ولاحظ المفوض أنه لا يمكن تحقيق التنمية في الصين دون تحقيقها في العالم. وأعرب عن سروره لأن الويبو، تحت قيادة المدير العام، صاغت في العام الماضي الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي تركز على الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التسعة الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات الكبرى التي يواجهها العالم. وقدر أيما تقدير تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة في السنة الماضية وأعرب عن تأييده له ورأى أنه تحت قيادة المدير العام والإدارة العليا وبمشاركة نشطة من جانب جميع الدول الأعضاء، يمكن للويبو أن تنجز مهمتها على نحو أكثر فعالية وتقدم إسهامات جديدة لتعزيز التنمية السليمة للنظام العالمي للملكية الفكرية وتيسير حماية الملكية الفكرية والابتكار في جميع أنحاء العالم. وقارن المفوض الأزمة المالية بعاصفة تغير المشهد أينما رحلت وارتحلت مخلفة وراءها عالما مختلفا بمتغيرات وأفكار واتجاهات جديدة حول المستقبل تظهر بعد الأزمة. وفي هذا الصدد، قدم الملاحظات الأربع التالية حول الشؤون الدولية ذات الصلة بالموضوع في إطار الويبو: أولاً، رأى أنه من الضروري دراسة الابتكار برؤية أوسع نطاقاً وبذل الجهود لتحقيق تطوير متوازن لنظام الملكية الفكرية. وقال إنه في إطار تنمية الاقتصاد القائم على المعارف، يتخذ الابتكار أساليب جديدة وينتقل من الأسلوب السابق الذي يعتمد على الأفكار العبقرية الرنانة إلى أسلوب قائم على التعاون في مجالي البحث والتنمية. وقال إن نظام الملكية الفكرية سهّل مهمة استيعاب عناصر الابتكار على الصعيد العالمي بدعم مؤسسي يوفره نظام الملكية الفكرية الدولي الذي تديره الويبو. وأعرب المفوض عن اعتقاده بأنه لا يمكن تعزيز أنشطة الابتكار بحزم في جميع أنحاء العالم إلاّ بإرساء نظام دولي متوان للملكية الفكرية. ولذلك فهو يؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها الويبو لتحسين معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد وغيرها من الأنظمة والعمل بنشاط على المضي قدما بالبرامج المختلفة تحت رعاية الويبو من أجل تحقيق نتائج شاملة ومتوازنة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف. وثانياً، من الضروري اعتماد نهج شامل لحماية الملكية الفكرية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التنمية. وذكر أن حماية الملكية الفكرية تنطوي على إذكاء وعي الجمهور وتحسين البيئة القانونية وتلبية الطلبات الفعلية على منتجات الملكية الفكرية على وجه الخصوص. واعتبر أن تعزيز التنمية وتضييق الفجوة بين مختلف البلدان في مجال التنمية هما من بين الوسائل الأساسية للحد من التعدي على حقوق الملكية الفكرية وينبغي أن يكون هناك احترام متبادل بين البلدان لاهتماماتها الإنمائية. ودعا المجتمع الدولي إلى إيلاء أهمية لحماية الملكية الفكرية، وفي الوقت نفسه، زيادة دعمه للبلدان النامية في مجال الابتكار التكنولوجي وتطبيق التكنولوجيا ونقلها وتقديم المزيد من المساعدة لها فيما يتعلق بترتيبات المتابعة بعد نقل التكنولوجيات. وثالثاً، من الضروري أن ترسي البلدان علاقات التعاون بطريقة أكثر انفتاحا وأن تعمل يداً في يد في مواجهة التحديات المختلفة من أجل تحقيق نتائج مربحة للجميع، ولا سيما بالنظر إلى أنه، من جهة، تتسع دلالة الملكية الفكرية باستمرار إذ أن قضايا الملكية الفكرية التقليدية أصبحت حاليا مترابطة مع جملة أمور منها الأزمة المالية وتغير المناخ والخطر على الصحة العامة، ومن جهة أخرى، تواجه العديد من البلدان، ولاسيما مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية، صعوبات جمة بسبب تراكم الطلبات والحاجة إلى تحسين الكفاءة والجودة لأن دورة الابتكار العالمية أصبحت قصيرة وزادت الأنشطة. وقال إن تلك المكاتب تشترك في احتياجها إلى الحد من ازدواجية الجهود وتقاسم العمل والاعتراف المتبادل بنتائج البحث والفحص وتحسين كفاءة الفحص ونوعيته. وأضاف أن ترسيخ التعاون بين المكاتب سيمكّن من تقديم خدمات في وقت أسرع وبكفاءة أكبر وتكلفة أقل للمخترعين وأصحاب حقوق الملكية الفكرية عبر العالم. ولذا ناشد جميع البلدان التوصل إلى تفاهم مشترك حول هذه القضايا بتوجيه من الويبو وتعزيز التعاون الدولي وإيجاد حل فعّال للمشاكل المطروحة. ورابعاً، اعتبر أنه من الضروري تعزيز التسامح والشمولية لصالح التنمية المشتركة. وقال إن نظاماً سليماً للملكية الفكرية بمعناه الحقيقي ينبغي أن يسمح لجميع البلدان المتقدمة أو النامية على حدٍ سواء من الاستفادة من الابتكار لتمكين الاقتصاد العالمي في النمو على نحوٍ متوازن ومساعدة البشرية جمعاء على التخلص من الفقر وتحقيق التنمية المشتركة بروح من الانفتاح والتسامح وبالبحث عن أرضية مشتركة وترك الاختلافات جانباً. واختتم المفوض كلمته معرباً عن استعداد بلده

بوصفه بلداً نامياً للاستمرار في تقديم الدعم والمساهمات في سبيل تحسين نظام الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم ومن أجل تحقيق النمو المستدام والمتوازن للاقتصاد العالمي.

23. وأيد وزير التجارة والصناعة في نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وأشاد بدور الأجزاء رفيعة المستوى في إذكاء الوعي بالملكية الفكرية على أعلى المستويات بين الدول الأعضاء، وأطرى على التقويم الاستراتيجي للبرامج والمبادرات الملموسة التي قربت الملكية الفكرية من الشعب. وقال إن نيجيريا لا ترى الملكية الفكرية على أنها غاية في حد ذاتها بل تراها على أنها محفز لتناول المصلحة الشرعية لأصحاب المصالح تناولاً مستداماً. وأشاد الوزير باختتام عملية استعراض ميزانية مشاريع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وصرح بأن النجاح في تنفيذ جدول الأعمال المذكور يتطلب أن يظل تقديم التمويل المناسب لتلك المشاريع أولوية رئيسية، وأن تقدم الجمعيات الموارد اللازمة للأمانة لتنفذ جميع البرامج. ومضى الوزير يقول إن نيجيريا تؤيد برامج الويبو بشأن التدريب وبناء القدرات وأعرب عن أمله في أن يرى التزاماً استراتيجياً أكبر تجاه الدول الأعضاء، وخص بالذكر البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأضاف أن نيجيريا تنادي بتوسيع حدود الحماية لكي تشمل الابتكارات، بل وأيضاً مجالات مثل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة الحكومية الدولية إلى اتفاق بشأن وضع صك ملزم في هذا الصدد. ومضى يقول إن نيجيريا تأمل أيضاً في أن يحرز تقدم في عمل سائر اللجان، ولا سيما فيما يتعلق بوضع القواعد والمعايير والبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وحق المؤلف والحقوق المجاورة، وهي تنادي بتسريع العمل المضطلع به بشأن معاهدة الأداء السمعي والبصري التي اقترحتها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال الوزير إن نيجيريا تؤيد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط تأييداً تاماً، وأشار إلى أن هذه الخطة ستجعل المنظمة أكثر توجهاً إلى الخدمات وأكثر قابلية للمساءلة، وناشد الجمعيات بأن تعتمد الخطة المذكورة لتؤتي ثمارها من دون المزيد من التأخير. وأعرب الوزير عن ارتياحه للعناصر الرئيسية للسياسة الخاصة باستخدام الأموال الاحتياطية ولمقترح النظام المتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية، كما حدد مجالات أخرى تحظى باهتمام خاص وهي تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات والوضع الاستباقي الخاص بالصحة والنفاذ إلى الخدمات الطبية وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والالتزام بالملكية الفكرية في تحقيق التنمية المستدامة. ونوّه الوزير إلى أن نيجيريا ستحتفل في عام 2010 بمرور 50 عاماً على حصولها على الاستقلال السياسي، وأكد دور الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الوطنية. وصرح بأن نيجيريا أدرجت الملكية الفكرية في أنشطة التخطيط الاقتصادي الوطنية، وحدثت البنية التحتية للملكية الفكرية لديها وحدثت مكاتب الملكية الفكرية الوطنية بمساعدة من الويبو وغيرها من الشركاء. واستطرد قائلاً إن الحكومة عززت الوعي بالملكية الفكرية في المجتمع عموماً لتعزز الشفافية والقابلية للمساءلة والاستخدام الفعال للموارد في توسيع نطاق القدرة الإنتاجية. وأضاف أن نيجيريا استهلت تدريجياً كذلك إدراج الملكية الفكرية في دورات أكاديمية مختلفة نظراً لدورها المتكامل في خطط التنمية الوطنية، وخاصة عن طريق تعزيز الشركات الصغيرة وتعزيز قدرة دوائر الصناعة والزراعة وما يرتبط بها من مؤسسات على البحث والتطوير. وقال الوزير إن نيجيريا تقر بالقدرة الهائلة لمواطنيها في الصناعات الإبداعية، ولا سيما ظاهرة صناعة السينما في نيجيريا، بوصفها فرصة لتأكيد الفوائد العائدة على ملاك الحقوق ولتهيئة بيئة ممكنة للاستثمار. وراح يقول إن نيجيريا تعكف على تهيئة بيئة قانونية ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تقودها الملكية الفكرية وهي تقر بالدعم الذي تتلقاه من الويبو وغيرها من الشركاء في الجهود التي تبذلها. وأكد الوزير اعتقاد وفده أن الملكية الفكرية حاسمة في التصدي لتحديات التنمية التي تواجهها البشرية، وناشد الجمعيات لتعمل ككيان واحد لإيجاد حل لأزمة الغذاء العالمية والتدهور البيئي واستحكام الفقر والمرض.

24. ورحب وزير التنمية الصناعية وتطوير القطاع الخاص في الكونغو بجميع المشاركين في الجمعيات وتوجه بعبارات التهنئة الحارة إلى أعضاء رئاسة الجمعيات وإلى المدير العام للويبو الذي أثنى عليه تفانيه في قيادة المنظمة وإلى الأمانة مشيراً إلى جودة الوثائق المتاحة. ورحب بالجهود التي تبذلها الويبو لتيسير الانتفاع بالملكية الفكرية وتعزيز فهمها في العالم. وقال إن بلده انضم إلى عدة معاهدات واتفاقيات تديرها الويبو إذ يدرك ما للملكية الفكرية من

دور رائج في التنمية الاقتصادية ورفاه الشعوب. ومضى يقول إن بلده يمنح بالتالي مكانة قيمة للنهوض بالابتكار في المجتمع المدني والوسط الجامعي والشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج إنعاش الأنشطة الصناعية في البلد. وتحقيقاً لذلك، أشار إلى خطة وطنية لتطوير الملكية الفكرية يجري إعدادها بمساعدة الويبو وتشمل في جملة أمور اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز القدرات التشغيلية للإدارة المعنية بالملكية الفكرية وإنشاء مركز لدعم الابتكار التكنولوجي. وأضاف قائلاً إن وضع تلك الخطة يجسد إرادة بلده الذي يعتزم أن يكون في عداد البلدان المنفتحة أمام الابتكار والإبداع بتدعيم آلية تشجيع الابتكار أي صندوق المساعدة على الاختراع والابتكار التقني وجائزة رئيس الجمهورية لأفضل اختراع. وفيما يتعلق بمكافحة القرصنة والتقليد، ذكر أن الحكومة تشن بانتظام حملات لتوعية العاملين الاقتصاديين والمستهلكين في البلد. وأعرب عن اقتناعه بأن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية سيسمح لبلده بتكثيف أعماله لا بل بتعزيزها إلى أقصى حد في خدمة الملكية الفكرية. ودعا المنظمة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية.

25. وأشار نائب المدعي العام ونائب وزير العدل في وزارة العدل ومكتب النائب العام في غانا إلى أن حماية حقوق الملكية الفكرية تعود بالفائدة على المجتمع على مستويات عديدة، وبما أنها قضية عالمية فهي قضية وطنية كذلك. وقال إن كثيراً من النقاش دار في الآونة الأخيرة حول دور نظام حماية الملكية الفكرية، ولا سيما دور نظام البراءات في تشجيع الابتكار والنمو والتنمية في بلد ما. واستطرد قائلاً إنه بإلقاء نظرة سريعة على تاريخ التشريعات في غانا يتبين أن البلد وصل إلى مرحلة نضج في استخدام نظم حماية الملكية الفكرية. وأضاف أن الهدف من اعتماد تشريعات وطنية لبراءات الاختراع في سنة 1992 مثلاً هي صقل نظام للبراءات ليتناسب والمتطلبات الإنمائية الوطنية للبلد. وقد تأثر ذلك بالتزامات غانا من حيث الامتثال لاتفاق تريبس والحاجة إلى تنسيق حماية الملكية الفكرية وتعزيزها على الصعيد الوطني لتتوافق مع الحد الأدنى من متطلبات تريبس. وعلى الصعيد الوطني، تسيطر الشركات الصغيرة والمتوسطة على بيئة الأعمال التجارية ودور حقوق الملكية الفكرية كعامل محدد للنشاط الابتكاري ضعيف للغاية. ومضى يقول إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتطلب وضع المزيد من السياسات التي تتماشى مع اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي لتشجيع الابتكار المحلي من خلال آليات فعالة. ولذلك، اعتمدت حكومة غانا في سنة 2005 سياسة تجارية وطنية شملت عناصر مهمة لسياسة الملكية الفكرية وأقرت بأهمية تطوير أنظمة البلد الخاصة بالملكية الفكرية وتحسين إدارتها بغية ضمان أن تلبي بما في الكفاية احتياجات البلد في القرن الحادي والعشرين. واسترسل قائلاً إن السياسات التجارية والعلمية وصفت بشكل مفصل أولويات الملكية الفكرية ونتائجها وسَعَت إلى الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وخبرة الحكومات الأخرى. ويشهد نظام غانا لحقوق الملكية الفكرية إصلاحات بدعم مالي قدمته حكومة سويسرا. كما دعمت الويبو تطوير النظام الوطني للملكية الفكرية عن طريق تقديم المساعدة التقنية. ويجري تنفيذ هذين المشروعين المتكاملين بهدف تحسين إدارة الملكية الفكرية وتطوير نظام حمايتها. وأضاف أن المشروعين سيؤديان إلى تحسين بيئة الأعمال وتشجيع نقل التكنولوجيا وتسهيل الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية المواهب الابتكارية والفنية المحلية ورعاية أصول الملكية الفكرية المحلية وتشجيع تبادل المعلومات الصالحة للاستغلال التجاري. وواصل النائب كلمته قائلاً إن الإصلاحات تضمنت العديد من الميزات لتعزيز النشاط الابتكاري من جانب الشركات المحلية من خلال تقديم تعريف واضح لنماذج المنفعة لتشجيع إدخال تحسينات أو تعديلات طفيفة مثلا. وأوضح أن الاستعراض تناول أيضا مسائل مثل نشر المواصفات السابق لمنح البراءة وإجراءات الاعتراض اللاحقة لمنحها إضافة إلى مطالب بحماية اختراعات ذات نطاق ضيق. وواصل حديثه قائلاً إن بلده، عقب اعتماد اتفاق تريبس، عدّل نظامي العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية واعتمد سياسة حماية شاملة، إذ أن قانون العلامات التجارية مثلاً أصبح يشمل الآن علامات الخدمة ويخضع لمزيد من الاستعراض من أجل توسيع الحماية لتشمل أشكالاً وأنواعاً جديدة من العلامات التجارية غير التقليدية مثل علامات الصوت وأشكاله. وفي مجال الرسوم والنماذج الصناعية، وسّع القانون مجال الحماية لتشمل كلاً من المنسوجات والرسوم والنماذج الصناعية ومدد مدة الحماية من 10 إلى 15 سنة. وفي مجال حق المؤلف، مدّد القانون مدة الحماية من 50 إلى 70 سنة. ومضى يقول إن تكوين الكفاءات التقنية لمؤسسات الأبحاث بصورة تدريجية كان جلياً من خلال تزايد مطالبة

هذه المؤسسات باكتساب المعارف والخبرات اللازمة بشأن أنظمة حقوق الملكية الفكرية وبحماية أنشطة ابتكارية أخرى. وواصل النائب تدخله قائلاً إن حكومة بلده تقر بضرورة بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني للتأكد من أن انتقال الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي من الاعتماد على الواردات إلى الاعتماد على نظام تكون فيه المنتجات منتجة محلياً في فترة قصيرة نسبياً. وقال إن العمل جارٍ أيضا في مجال حماية مربي النباتات. وفيما سُخرت جهود مضنية لضمان إرساء نظام ملكية فكرية يتسم بالكفاءة والفعالية ويشجع الأنشطة الابتكارية، فإن الاهتمام ينصب كذلك على احتمال إساءة استغلال القدرة التسويقية لأن الشركات الدولية الكبرى تهيمن على السوق بحكم مزايا التسويق التي تتمتع بها. وقد وضعت غانا سياسة وطنية للمنافسة من أجل صياغة مشروع قانون المنافسة والمساعدة على التصدي لاحتمال إساءة استغلال أصحاب براءات الاختراع للسلطة الاحتكارية. وأعرب النائب عن اقتناعه بأن إدخال هذه التدابير سيكون وسيلة فعالة لتشجيع الشركات المحلية على إنجاز ابتكارات بسيطة ومن ثمة تعزيز المنافسة القائمة على الابتكار بينها. وأشار إلى أن تجربة غانا من خلال تنفيذ مشروع سويسرا في مجال الملكية الفكرية والمساعدة التقنية التي قدمتها الويبو أظهرت أنه لابد من مزيد من المساعدة التقنية والتمويل من أجل تكوين الكفاءات المحلية. واسترسل كلامه قائلاً إن حكومة بلده حددت الوكالات والمؤسسات المعنية من أجل توفير تعليم مستمر في مجال الملكية الفكرية وأنشأت أيضاً محاكم متخصصة للبت في قضايا الملكية الفكرية في حين نُفّذت برامج لتطوير ممارات السلطة القضائية والمؤسسات الأخرى المعنية للبت في قضايا الملكية الفكرية على نحو فعّال. وشدد على أن حكومة غانا تقرّ بالدور المهم الذي تؤديه الملكية الفكرية في النهوض بالعلوم والفنون وتطويرها، وخصوصاً عندما يتطور نظام الملكية الفكرية مع المؤسسات الأخرى وفقاً لما يتم تحديده من احتياجات ومصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. واختتم كلمته مؤكداً أن غانا ستواصل إيلاء اهتمام كبير لقضايا الملكية الفكرية واستخدام أنظمة حماية الملكية الفكرية إلى جانب السياسات الوطنية الأخرى بهدف خدمة مصالح شعبها.

26. وأعلن وزير الثقافة في جمهورية الكاميرون أن الاجتماع في جنيف حسب رأيه، شهد على وجود شاغلين قويين. فمن ناحية، بيّن الاجتماع إصرار المدير العام على حمل الدول وحكوماتها على اعتبار الملكية الفكرية قيمة عالمية مشتركة. ومن ناحية أخرى، لفت الانتباه إلى الضرورة الملحة بالنسبة إلى المجتمع الدولي بأكمله للتفكير بإمعان في التحديات الاقتصادية والقانونية المرتبطة بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها الويبو، هنأ وفد الكاميرون المدير العام على ما أنجزه من عمل ممتاز على رأس لجنة التنسيق. وقال إن الموضوع المختار للسنة الحالية وهو الابتكار والنمو والتنمية: دور الملكية الفكرية وتجربة الدول الأعضاء على المستوى الوطني، هو موضوع مبتكر لأسباب عدة. واسترسل قائلا إن الموضوع وإن تجاوز فعلا المهام التي تنص عليها لوائح الويبو، فإنه يسمح بتحديد الإمكانيات التي تتيحها المصنفات الفكرية والصناعات الإبداعية والثقافية بصورة أفضل بوصفها عاملا من عوامل النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة. وأضاف أن التحدي الذي يواجه الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة لا يقل عن ذلك درجة. وشرح أن المصنفات الفكرية وتصميم نظام قانوني فعال لحماية الملكية الفكرية وتنفيذ خطة عمل في هذا المجال على صعيد الدول، أنشطة تندرج بشكل جيد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية حيث أن التنمية هي إحدى التحديات الرئيسية في القرن الواحد والعشرين. وقال إن تقليص نسبة الفقر وتحقيق التفاهم بين الثقافات والشعوب يتطلبان دفع ذلك الثمن. وأشار إلى أن ما تنتظره الكاميرون من الويبو على الصعيد الوطني، يشمل في ذات الوقت تعزيز الكفاءات بواسطة التكوين والدعم في مجال إنشاء الشركات التي تتيح فرص العمل وتثمين الإرث الأنثروبولوجي العقلاني. وبيّن الوزير أن أخذ تلك المقومات بعين الاعتبار في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، ينشئ قيمة مضافة للملكية الفكرية. وذكر أن مسائل الترويج لحقوق الملكية الفكرية وتعميمها، ومعاهدة قانون البراءات، ومكافحة القرصنة الفكرية، ونفاذ المكفوفين ومعاقي البصر إلى المعلومات، يجب أن تحتل مكانة مرموقة في جدول أعمال الجمعيات. وذكّر الوزير بأن الكاميرون تولي أهمية خاصة لمسألة النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها وقامت من أجل ذلك الغرض بإصلاحات مؤسسية وتشريعية عميقة منذ عقود بما يجعلها تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها في هذا المجال بموجب الاتفاقيات. وقال الوزير إن بلده أقام مع الويبو علاقة تعاون مثالية. وعلى الصعيد الإقليمي الأفريقي، قال إن بلده

يتشرف باحتضان مقر المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية التي تحظى وفقا للأعراف المتفق عليها في هذا المجال بالصفة الدبلوماسية الكاملة. وتحدث الوزير عن خطة عمل بلده التي دعمتها الويبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وقال إنها تشمل بلورة استراتيجية وطنية في مجال الملكية الفكرية وتنفيذها، وإنشاء مركز وطني للملكية الفكرية، واستحداث هيئات معنية بالقانون الوطني لضمان رفع قيمة المصنف الفكري والمُبدع وتعزيز وضعهما القانوني على نحو أفضل، وخطة العمل المتعلقة بالتنمية التي عرضتها الويبو بالاشتراك مع المنظمة المذكورة في 7 سبتمبر 2010، والاحتفال يوم 13 سبتمبر 2010 بذكرى إنشاء المنظمة المذكورة والذكرى الحادية عشرة لليوم الإفريقي للتكنولوجيا والملكية الفكرية، والمحور المعنون "الملكية الأدبية والفنية" في الخطة الوطنية للتنمية التي شارك في بلورتها وإقرارها كل من الويبو والمنظمة المذكورة، مشاركة فعالة. وذكر الوزير أن بعثة تضم خبراء الويبو ذهبت إلى ياوندي من 26 إلى 30 أبريل 2010. وأشار إلى أن هذه البعثة قد سبقتها بعثة أخرى خُصّصت لمحور "الملكية الفكرية". وأفاد على المستوى التقني، بأن الخبراء قد عملوا مع الوزارة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ومع الهياكل الوطنية للملكية الفكرية والصناعية على حد سواء. وبيّن أن خطة العمل المتبعة كانت مبنية على المناقشات مع الجهات الفاعلة والعاملة في مجال الملكية الفكرية وآليات تنفيذ أهداف الخطة العالمية والمحددة. وعلى المستوى التشريعي، شدد الوزير على أن بعض التدابير التحفيزية تستحق الذكر ولا سيما التدابير المنصوص عليها في إطار القانون رقم 852 المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقات والنهوض بهم. وقال إن القانون ينص على عدة تدابير منها، مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات في الإنتاج والإبداع الفني، وتمكينهم من النفاذ إلى الأدوات والأنشطة والمهن الثقافية والحصول على التعليم والتدريب المهني. وأحاط الوزير الحضور علما بأن اتفاقية بودابست الموقعة في 23 نوفمبر 2001 تم إدراجها للتو في التشريعات الوطنية. وقال إن بلده سعى من خلال هذا الالتزام إلى ضمان أمن المعلومات ذات الطابع الثقافي وتعزيزه لفائدة الجهات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية على حد سواء. وفي الختام، أشار الوزير إلى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج التعاون مع الويبو، معربا عن رغبة الكاميرون في تكثيف هذا التعاون.

27. وذكر وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان في جمهورية إندونيسيا أن بلده منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين، أكد على أهمية النهوض بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها وأصبح من البلدان الموقعة على اتفاقية باريس في سنة 1950. وقال إن بلده حالياً طرف في ست معاهدات تديرها الويبو ودمجها في التشريعات الوطنية. وأفاد أن بلده، إدراكاً منه بما تدرّه حقوق الملكية الفكرية من منافع على تنمية اقتصاده الوطني، استمر في إيلاء أهمية كبيرة لإدخال مزيد من التحسينات على تشريعاته الوطنية وتعزيزها ومنها على سبيل المثال: التصديق على بروتوكول مدريد، ووثيقة جنيف لاتفاق لاهاي، واتفاق لشبونة، ومعاهدة بودابست، ومعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية، واتفاق نيس؛ وتعديل القوانين الوطنية المطبقة في مجال حق المؤلف، والبراءات، والعلامات التجارية، والنماذج والرسوم الصناعية؛ وصياغة قانون جديد يتعلق بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ووضع قانون بشأن الموارد الوراثية. وأشار الوزير إلى أن الإبداع والاقتصاد القائم على المعارف المبتكرة في عالمنا اليوم المتميز بالتنافس الاقتصادي، عنصران حيويان لتحقيق النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب. ومضى يقول، إن الاقتصاد القائم على الموارد والثقافة يمكن أن يصبح أيضاً محركاً أساسياً يدفع باتجاه تحقيق الازدهار الاقتصادي إذا ما اقترن بوفرة في الموارد الطبيعية وهوية ثقافية قوية. وذكر أن خطة بلده الوطنية ذات الأجل الطويل بشأن التنمية للفترة 2005-2025، لخصت السياسات الهادفة إلى تعزيز قدرة بلده التنافسية ومرونته في مجال الاقتصاد. وأوضح أن تلك السياسات تشمل تحسين جودة الموارد البشرية والبحث والتطوير ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا. وأضاف أن إندونيسيا صاغت لتحقيق هذا الغرض، خريطة طريق معنونة "*خطة تطوير الاقتصاد الإبداعي في إندونيسيا للفترة 2009-2015*". ولفت الوزير النظر إلى أنه قد أعطيت الأولوية في إطار الخطة المذكورة إلى تطوير أربعة عشر قطاعاً فرعياً في مجال "الصناعات الإبداعية"، يستهدف من خلالها المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي الوطني من نسبة 7.28 بالمائة في سنة 2008 إلى نسبة 8 بالمائة بحلول سنة 2015. وأفاد أيضا بأن خطة التطوير للأجل المتوسط للفترة 2010-2014 شددت على أهمية استراتيجية تعزيز نظام شامل وثلاثي ووطني للابتكار يشمل الحكومة والجامعات وقطاع الصناعة.

وذكر أيضاً أن الحكومة الإندونيسية أنشأت مؤخراً اللجنة الوطنية للابتكار مع استمرار فريق العمل الوطني المعني بمعالجة التعدي على الملكية الفكرية، المُنشأ في سنة 2006 لتناول المسائل المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، في الاضطلاع بدور هام. وأشار الوزير أيضاً إلى أن بلده حرص على إدماج بنود حماية الملكية الفكرية في معاهداته الثنائية. وقال إن كافة تلك الجهود والمبادرات تدل على الأهمية التي توليها حكومة إندونيسيا للابتكار بوصفه محركا للنمو الاقتصادي وتدل على أهمية الملكية الفكرية في إطار التعاون في المجالين العلمي والتكنولوجي. وأكد الوزير تقدير بلده الكبير لما تقدمه الويبو من مساعدة في هذا الصدد. ولفت الوزير النظر إلى أن إندونيسيا بلد يتميز بالتنوع الثقافي والعرقي واللغوي ويمتلك تقاليد عريقة وتنوعاً بيولوجياً ثرياً. وقال إنه بناء على ما تقدم، فإن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى بلده وبالتالي فإنه مستمر في دعم وضع صك دولي ملزم قانوناً لحمايتها وهو يدعم بالكامل الجمعية العامة في إطار أدائها لولايتها الأخيرة المتصلة بأنشطة اللجنة الحكومية الدولية في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وبيّن أن بلده يؤمن بأن إنهاء المفاوضات المتعلقة بالصك القانوني الدولي سيضع حداً للاختلال الحالي الذي يميز نظام حماية الملكية الفكرية العالمي. وذكر أن بلده ينتظر نتيجة المفاوضات الدائرة في إطار اللجنة الحكومية الدولية، ولكنه يواصل في نفس الوقت إدراج بعض العناصر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في معاهداته الثنائية. وأضاف أن بلده واثق من أن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على الصعيد الدولي، من شأنها خدمة مصالح الدول الأعضاء في الويبو سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، ومن ضمنها إندونيسيا. ولهذا الغرض، أعرب الوزير عن رغبته في التأكيد مجدداً على حاجة الدول الأعضاء إلى أن تصبح الوثيقة الملزمة قانوناً بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أمراً واقعاً وقال إنه يتطلع إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي في سنة 2011. وفيما يتعلق بمسائل التنمية الأعمّ، ذكر الوزير أن بلده يرغب في التأكيد مجددا على ضرورة دمج بعد التنمية في كافة جوانب أنشطة الويبو. وأوضح أن بلده يعتبر جدول أعمال التنمية مسألة هامة للغاية وأنه يتعين على الويبو والأمانة تناولها بجدية. وقال إن بلده يعقد آمالا كبيرة على تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، التي اعتمدت منذ ثلاث سنوات، بعناية ودقة. وذكر أن بلده أحاط علما أيضا بخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 ويؤمن بضرورة الالتزام بتحقيق هدف إنشاء نظام عالمي للملكية الفكرية يتميز "بالتوازن والإنصاف" بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كافة البلدان. وركّز الوزير في هذا الصدد على أهمية تعاون الويبو مع المنظمات الدولية الأخرى فضلاً عن حاجة كل منظمة دولية إلى الأخذ في الحسبان التحديات العالمية الراهنة. وواصل قائلاً إنه بغض النظر عما سبق، وعلى غرار الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، فإنه ينبغي إعلام الدول الأعضاء واستشارتها وفقاً للأصول حول السياسات والتدابير المتعلقة بقضايا السياسات العامة العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي. وأشار الوزير إلى أنه من واجب جميع الحاضرين على إثر الاستماع إلى الخطاب الملهم الذي ألقاه ستيفي وندر، ضمان تحقيق تقدم حول مسائل حق المؤلف لفائدة الأشخاص المعاقين بصرياً على أمل التوصل إلى توافق في الآراء حول تلك القضية الهامة لأجل الإنسانية ورفاهية الشعوب. وذكر الوزير أن وفده يؤمن بأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء السعي لتحقيق تقدم في أعمال الويبو وتطويرها وإرساء نظام عالمي للملكية الفكرية أكثر توازناً ويدر المنافع على جميع الأعضاء وليس الدول الأعضاء الأكثر تقدما فحسب. وقال إنه لا ينبغي اعتبار الملكية الفكرية مجرد مسألة اقتصادية أو مسألة تتعلق بالإنفاذ. وأضاف أنه ينبغي أخذ الجوانب الاجتماعية والثقافية بعين الاعتبار أيضا بما أنها تعزز رفاهية الشعوب. وفي ختام كلمته، أشار الوزير إلى أن الدول الأعضاء وصلت إلى مفترق طرق هام ستُحدد عنده السبل التي ستتبعها الويبو للمضي قدما نحو المستقبل وللمساهمة في بناء العالم.

28. وقال نائب الوزير والمدير العام لمكتب الملكية الفكرية في الفلبين إن الموضوع المثير للفكر الذي اختير لهذا العام يطرح طائفة عريضة من القضايا التي يمكن النظر فيها من منظورات مختلفة، ويمكن التساؤل مثلاً عما إذا كان من الممكن لأنشطة الابتكار أن تزدهر من دون حماية حقوق الملكية الفكرية. وراح يقول إن التاريخ يحفل بالأمثلة على التقدم المحرز من خلال أنشطة الابتكار، مثل الثورة الصناعية والفوائد التي عادت من هذه العملية

على بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، على الرغم من توفر قدر قليل من الحماية الرسمية لحقوق الملكية الفكرية أو عدم توفرها في هذه البلدان آنذاك، مما يعطي مصداقية للدفع بأنه في مقدور أي بلد تحقيق النمو والتنمية من خلال أنشطة الابتكار وإن كان ذلك في غياب حقوق الملكية الفكرية. غير أن القضية الأهم المطروحة الآن هي أهمية حقوق الملكية الفكرية في تحقيق النمو والتنمية في أي بلد وكيفية الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة. ومضى النائب يقول إن الفلبين تولي أهمية لتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع أنشطة الإبداع والابتكار، لذلك قامت بتعديل قوانينها وسياساتها وممارساتها تدريجياً لتحقق التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق ورفاه العامة. وصرّح بأن الفلبين أدركت أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التقدم والتنمية على الصعيد الوطني، فسنّت قانونها لنقل التكنولوجيا لسنة 2009 (القانون الجمهوري 10055) في 23 مارس 2010. ومضى يقول إن الفلبين لبّت احتياجات الشعب للنفاذ إلى الخدمات الطبية الضرورية والجيدة بتكلفة منخفضة فسنّت قانون الخدمات الطبية منخفضة التكلفة لسنة 2008، ولكي تلبي احتياجات الشعوب الأصلية/المجتمعات الثقافية الأصلية، فقد سنّت تشريعاً بارزاً يقر بالملكية الكاملة للشعوب الأصلية/المجتمعات الثقافية الأصلية لحقوق ملكيتها الفكرية الثقافية وسيطرتها عليها وحمايتها لها. واستدرك قائلاً إن ندرة الموارد في البلد تعني أن الوفاء بالالتزامات المفروضة بموجب معاهدات الملكية الفكرية المختلفة يطرح تحدياً حقيقياً أمام الفلبين، ولكي تحقق الفلبين أهدافها الإنمائية، من الضروري الاحتفاظ بأوجه المرونة التي يتيحها اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية وغيره من صكوك الملكية الفكرية. ومضى يقول إن من الضروري كذلك أن تنفّذ توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية تنفيذاً كاملاً في جميع أنشطة المنظمة لضمان زيادة اشتراك جميع الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية مثل الفلبين، في الفوائد الناتجة عن الملكية الفكرية. وقال إن الفلبين تعي أن الإنفاذ الفعال وسيلة لحماية حقوق الملكية الفكرية، لكنها منشغلة لأن التطورات المتعلقة بتعزيز وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية تؤثر في الحيّز السياسي المحدود بالفعل الذي يلزمها لتواصل الاضطلاع بأنشطة التنمية. واستطرد قائلاً إن الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يتمتعوا بالحرية في تنفيذ أحكام اتفاق تريبس في أنظمتهم وممارساتهم القانونية، بيد أن جدول الأعمال الدولي الخاص بإنفاذ الملكية الفكرية ينبغي أن يقرّ بالفارق بين البلدان المتقدمة والنامية من حيث وضعها التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ومن حيث الموارد المتاحة لها لإنفاذ الملكية الفكرية. وقال إن الفلبين ممتنة للويبو على المساعدة التقنية التي تقدمها للبلدان النامية مثلها، لكن لزيادة جدوى تنفيذ تلك المشاريع والبرامج وزيادة توجيهها نحو التنمية، ينبغي زيادة التشديد على أوجه المرونة المتاحة لتلبية احتياجات البلد المحددة. وقال إن الفلبين توافق على أنه من الضروري الاحتفاظ باليقين القانوني في نظم الملكية الفكرية لكنها ترى أنه لا بدّ من تحقيق التوازن بين هذا اليقين والحاجة الملحّة أيضاً للتصدي للاستغلال غير العادل للموارد البيولوجية والوراثية والمعارف التقليدية. وصرّح بأن هذا الاستغلال غير العادل وغير المنصف قد أثر تأثيراً سلبياً في تحقيق النمو والتنمية في البلد. وأضاف أن الفلبين تدعم مقترح منظمة التجارة العالمية المتعلق بشروط الكشف التي ستكون أساساً لاشتراك أطراف متعددة في إيجاد حل للمشاكل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كما أنها تدعم وضع الويبو للقواعد والمعايير المواتية للتنمية، وخاصة في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأشكال التعبير عن الفولكلور. وقال إن ما يشجع الفلبين كثيراً هو التقدم المحرز في اللجنة الحكومية الدولية في إطار ولايتها الجديدة والمناقشة التقنية التي تدور بين خبراء الفريق العامل بين الدورات. وفي الختام، قال الوفد إن الفلبين ممتنة للويبو لما تتلقاه منها من دعم وإنها ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق أهداف المنظمة الحاسمة بالنسبة إلى البلدان النامية مثل الفلبين.

29. ونوّه نائب رئيس الجهاز القضائي ورئيس منظمة تسجيل صكوك نقل الملكية والأملاك في إيران (جمهورية - الإسلامية) بالأهمية الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية التي لم يسبق لها مثيل في اقتصاد قائم على المعارف مشيراً إلى أهميتها بالنسبة لموضوعات متنوعة مثل الصحة العامة والأمن الغذائي والتعليم والتجارة والبيئة والسياسة الصناعية والمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي والبيوتكنولوجيا والإنترنت ووسائل الإعلام. واستطرد قائلاً إن الملكية الفكرية لها أثر حيوي في حياة الناس اليومية وينبغي تطويرها أكثر شريطة أن يظل أثرها إيجابياً، الأمر الذي يتطلب تهيئة ظروف تساعد على إرساء العدالة كيما يتمكن أصحاب حقوق الملكية الفكرية

والمستهلكين على حد سواء من الاستفادة منها بشكل منصف. وأوضح الوزير أن المناقشات حول دور حماية الملكية الفكرية في النهوض بالابتكار والنمو أثارت جدلاً في بعض الأحيان وأن اختلاف وجهات النظر لا يزال قائماً فيما يخص تأثير حقوق الملكية الفكرية في آفاق التنمية. وحذر من أن اختلاف مستويات التنمية سيجعل من غير المجدي وضع نهج يناسب الجميع لأن مختلف البلدان تضع سياسات خاصة في مجال الملكية الفكرية وشدد على أهمية معرفة أي نوع من سياسات الملكية الفكرية التي يمكنها أن تعزز بأكبر قدر ممكن من الفعالية الإبداع والابتكار في البلدان النامية وتولد عمالة منتجة وفرصاً جديدة. واستطرد قائلاً إن وجود حقائق جديدة في بيئة معقدة يستلزم تعزيز أنظمة الملكية الفكرية على نحو فعال لرفع التحديات الناشئة. وفي هذا الصدد، ذكر الوزير أن أنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو ينبغي أن تكون نشطة ومتكاملة وشاملة وإلا فستفقد الويبو أهميتها. وينبغي لهذه الأنشطة أن تولي الاهتمام الواجب لشواغل التنمية في البلدان النامية وينبغي معالجة تلك الشواغل في جميع مجالات عمل الويبو. ومضى الوزير يقول إن إيران تأمل في إبراز توصيات جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو وتحث اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالإسراع في تحقيق نتائج في إطار ما تقوم به من مبادرات وضع القواعد والمعايير. وبيّن أن إيران ترى أيضا أنه من الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء قرارا بشأن وضع معايير دولية جديدة وقواعد دولية ملزمة لتنظيم حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأفاد الوزير أن بلده يضع التشريعات اللازمة لتعزيز الملكية الفكرية على الصعيد الوطني ويضمن في ذات الوقت وجود توازن معقول بين مصالح أصحاب الحقوق والسياسة العامة. وذكر على وجه التحديد أنه جرى إعداد مشاريع القوانين أو اللوائح التنفيذية للتصدي للمنافسة غير العادلة وحماية نماذج المنفعة وتسجيلها وحماية الأسماء التجارية وحماية الملكية الفكرية في المحيط الرقمي وتنقيح القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الأدبية والفنية وقُدمت من أجل اعتمادها. وواصل الوزير كلمته قائلاً إن إيران تنظر في الانضمام إلى معاهدات أخرى من معاهدات الويبو في ضوء الاعتبارات الوطنية الخاصة والاعتبارات المرتبطة بالبنية التحتية وأعلنت إصرارها الثابت للحد من التعدي على حقوق الملكية الفكرية وفقا لالتزاماتها الدولية. وذكر أن إيران تولي أهمية كبيرة لإذكاء وعي الجمهور العام بالملكية الفكرية كما نظمت حلقات دراسية وندوات وطنية بشأن مختلف جوانب الملكية الفكرية فيما أتاحت في الجامعات دورات للحصول على درجة الماجستير في مجال الملكية الفكرية. وقد عقدت العام الماضي مؤتمرات وطنية بشأن إنفاذ الملكية الفكرية لفائدة القضاة وضباط الجمارك وضباط الشرطة إضافة إلى ندوات عن تسويق براءات الاختراع وعن الملكية الفكرية في مجال الطب والملكية الأدبية والفنية، في حين نظمت حلقات تدريبية بشأن تسجيل الملكية الصناعية وحمايتها لفائدة طلاب الجامعات ورجال الأعمال. وشكر الوزير الويبو على ما قدمته من دعم في هذا الصدد مشيرا إلى الحاجة المتزايدة إلى تكوين الكفاءات من خلال تقديم برامج المساعدة التقنية والقانونية بما يسمح بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المعنية بقدر كاف. وقال إن إيران ترحب أشد الترحيب بالتعاون المتبادل مع الويبو في هذا الصدد ودعا المنظمة إلى مواصلة النظر في السمات المميزة للدول الأعضاء عند تقديم المساعدة التقنية والقانونية لها لتحسين قدراتها المؤسسية بغية تلبية متطلبات نظام الملكية الفكرية وتعزيز التنمية في الوقت نفسه. وأوضح أن إيران ترحب بالمزيد من التعاون بين الويبو والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ولا سيما منظمة المؤتمر الإسلامي وقال إنه ينبغي أن تُوجَّه هذه الالتزامات بالولايات الحكومية الدولية التي تحددها الدول الأعضاء. وأضاف أن على الويبو كذلك أن تعكس توافق آراء الدول الأعضاء وتقدم تقريراً إلى الأعضاء حول مساهماتها. ووعد الوزير بأن تشارك إيران في الجمعيات وتتعاون معها بنشاط وقال إنه يتطلع إلى تحقيق نتائج جيدة.

30. وقال وزير الصناعة والتجارة في سري لانكا إن موضوع الجزء رفيع المستوى سيضفي قيمة على النقاش العام نظراً لأنه يشدد على الدور المحوري الذي يمكن للملكية الفكرية أن تضطلع به في تحقيق التنمية. وأضاف أن سري لانكا تشهد عهداً جديداً من النمو وتمضي قدماً نحو إعادة الإعمار والمصالحة، وأن إحدى أولوياتها الرئيسية في عملية إعادة الإعمار الجارية هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجل الطويل. ومضى يقول إن سري لانكا سجلت معدل نمو متوسط بلغ 6 في المائة في السنوات الخمس الماضية، وعلى الرغم من الركود الاقتصادي العالمي، فقد سجلت سري لانكا نمواً اقتصادياً بلغ 8.5 في المائة في الربع الثاني من عام 2010، وهو أعلى معدل

تسجله منذ عام 2002. وراح يقول إن التنمية المحققة في البلد وما يتعلق بها من أولويات ومقاربات استراتيجية ترد في إطار "الطريق إلى الأمام" وهو إطار سياسي لبناء البلد أدرجه رئيس سري لانكا، وهو يرمي إلى جعل سري لانكا من "عجائب آسيا" وهو ينطوي على استراتيجيات مثل جعل سري لانكا مركزاً للمعارف. واستطرد قائلاً إن سري لانكا منحت القدر نفسه من الأولوية لمجالات مثل التجارة والطيران والنقل البحري والكهرباء والطاقة، وعليه فإن موضوع الجزء رفيع المستوى وجيه خاصة بالنسبة إليها ويأتي في الوقت المناسب بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء التي ترمي جميعها، فرادى وفي مجموعات، إلى تحسين حياة شعوبها. ومضى الوزير يقول إن تجارب الدول الأعضاء تظهر أن الابتكار البنّاء يدفع الجنس البشري إلى الأمام ويساهم في تحقيق الرفاه على الصعيد العالمي. ونوه إلى أن جميع الدول الأعضاء تتفق على أن الإدارة الحكيمة للابتكار والملكية الفكرية يمكنها أن تضطلع بدور حاسم في ترشيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيزها. وأضاف الوزير أن سري لانكا تسعى من خلال عملية بناء البلد السريعة إلى تحقيق جملة أمور منها تحسين تنظيم أنشطة الابتكار والإبداع الوطنية وتعزيزها، وعليه، فإنها تولي الأولوية في رسم السياسات الاستراتيجية إلى تلك السياسات المتعلقة بالمجالات المذكورة آنفاً. وقال الوزير إن حكومة سري لانكا اعتمدت مؤخراً على سبيل المثال سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا، ووضعت استراتيجية لخمس سنوات بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى النسق ذاته، فقد عززت السياسة التي وضعتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوعي بهذه التكنولوجيا والانتفاع بها، وعززت دوائر الصناعة في حد ذاتها. واستطرد الوزير قائلاً إن سري لانكا تسعى إلى إدراج الملكية الفكرية في تيار أنشطة التنمية التي تضطلع بها، مع التشديد على العناصر العملية التي من شأنها أن تيسر تحقيق أهداف الملكية الفكرية، وهي تتطلع إلى التعاون مع الويبو في هذا الصدد وترى أن جدول أعمال التنمية مهم للغاية. وشدد الوزير على أهمية وضع نظام ملكية فكرية متوازن لتلبية الاحتياجات الخاصة لجميع الدول الأعضاء، وأكد الحاجة إلى توسيع نطاق الفرص السانحة لإتاحة النفاذ المنصف إلى أوجه التقدم التكنولوجي والمشاركة فيها. وأضاف أن سري لانكا تأخذ بعين الاعتبار أهمية الحماية والإدارة المناسبتين للملكية الفكرية بالنسبة إلى تعزيز أنشطة الإبداع والابتكار، والنمو الاقتصادي العام، وعليه فهي آخذة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالملكية الفكرية بنفسها وبالتعاون مع وكالات مثل الويبو ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والاتحاد الأوروبي والمكتب الياباني للبراءات، وتسعى إلى وضع نظام ملكية فكرية موجه نحو التنمية وإلى تعميم فوائد أنشطة الابتكار على جميع فئات المجتمع. ومضى الوزير يقول إن سري لانكا تسعى إلى تحقيق الفعالية في إدارة حقوق الملكية القائمة لديها، بما فيها البيانات الجغرافية مثل "شاي سيلان" و"قرفة سيلان". وهي تظل ملتزمة على النسق ذاته بضمان احترام الحقوق في معارفها التقليدية ومواردها الوراثية على الصعيدين الوطني والدولي. ورأى الوزير أن الويبو حققت إنجازات هائلة إلى تلك اللحظة، لكن عليها القيام بالمزيد. وأعرب عن التزام وفده بالعمل مع الدول الأعضاء من خلال عملية قائمة على التفاهم المتبادل، وبناء التوافق في الآراء، والتعاون، والمضي قدماً بالفكر، واتباع مقاربات بناءة.

31. وأيد وزير التعليم في فنلندا اتجاهات ومواقف سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الملكية الفكرية والويبو. وقال إن فنلندا ترى أن حماية الملكية الفكرية تحفز الإبداع والابتكار في المجتمع ككل. واستطرد يقول إن نظام الملكية الفكرية يقدم حوافز للاستثمار في الصناعة وفي توزيع المنتجات والخدمات التي يشملها النظام. وقد وضعت حكومة فنلندا هذا الأمر في اعتبارها فاعتمدت في سنة 2009 استراتيجيتها الوطنية الأولى لحقوق الملكية الفكرية التي شملت تعزيز السياسات الوطنية للابتكار. وترى فنلندا أن نظام الملكية الفكرية يضع إطاراً مفيداً للتنظيم الاقتصادي للمجتمع، وأنه ينبغي أن يكون فعالاً ومتوازناً ومتيحاً لأوجه المرونة اللازمة. كما ترى أن الويبو أداةٌ لتحقيق تلك الأهداف على المستوى الدولي. واسترسل الوزير قائلاً إن آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي بشأن القدرة التنافسية العالمية تناول بالتحليل 139 بلداً وصنّف فنلندا في المرتبة السابعة في الترتيب العام والثانية فيما يخص مؤسسات الملكية الفكرية، الأمر الذي يعكس الأهمية التي يوليها البلد لحقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن بلده يفضل دائما الترتيبات المتعددة الأطراف في المسائل المرتبطة بالنظام الدولي للملكية الفكرية. ومضى يقول إن فنلندا ترحب بما تبذله الويبو من جهود لتحديث المنظمة وتفعيلها، بما في ذلك أساليب عملها

الجديدة والنظم الجديدة للتخطيط والتقييم والإبلاغ عن النتائج. وأوضح أن اختيار أهداف الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط كان اختياراً صائباً وفنلندا تشاطر الرأي القائل بأن الآلية ستؤدي إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية. كما ستمكّن الدول الأعضاء من إيلاء اهتمام أكبر لأنشطة الويبو والتزام أقوى بأهداف المنظمة. وواصل الوزير كلمته مشيراً إلى أن فنلندا مسرورة بالتطرق إلى المخاوف المرتبطة بالفجوة المعرفية والهوة الرقمية ومكافحة الفقر المدقع. واستدرك قائلاً إن بلده يعتبر الويبو من أهم المنابر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن تعزيز التنمية هدف متأصل في عمل الويبو وأشاد باتفاق الدول الأعضاء على توصيات جدول أعمال التنمية التي تكتسب حاليا عملية تنفيذها زخماً كبيراً. وأوضح أنه بدأ أيضا إدماج توصيات جدول أعمال التنمية في البرنامج والميزانية، ومن ثمة ستدمج في جميع برامج المنظمة. وواصل الوزير حديثه مشيراً إلى أن تحقيق نتائج مفيدة وملموسة يستلزم التركيز بما فيه الكفاية على هذه العملية لتجنب أن يصير التنفيذ عبئاً ثقيلاً للغاية. وقال إن تحديث نظام الملكية الفكرية مسألة ضرورية كيما تعود حماية حقوق الملكية الفكرية بالفائدة على التنمية. وأضاف أن التطورات المتعلقة بالمعايير القانونية في معاهدات الويبو تسير ببطء ولذا ينبغي أن يكون تحديث تلك المعايير القانونية جزءاً من العمل اليومي للمنظمة. وأفاد أن فنلندا تعتقد أن الويبو لا ينبغي أن تصبح متحفاً للمعاهدات التي عفا عليها الزمن ولكن ينبغي أن تظل منظمة مفعمة بالحياة، أي منبراً لتعزيز الابتكار ومحركاً للتنمية. وأبرز الوزير أن الثقة والتحلي بروح التفاهم هما الحل لجعل المنظمة أكثر كفاءة وتحقيق التقدم. ومضى يقول إن نظام البراءات الدولي يواجه تحدياً كبيراً يتعلق بارتفاع طلبات براءات الاختراع وما يترتب عن ذلك من تراكم في انتظار معالجتها. ولا بد من الاعتراف المتبادل بالأبحاث عن البراءات التي تجريها السلطات المعنية بالبراءات من أجل تفادي تأزم هذا النظام. ونظراً إلى التغيّر السريع في البيئة الخارجية والتحديات الملحّة المطروحة أمام الملكية الفكرية في القرن الحادي والعشرين، تحث فنلندا الويبو بشدة على العمل من أجل تحسين التعاون المتعدد الأطراف في مجال البحث عن البراءات. وفي مجال حق المؤلف، تدعم فنلندا العمل على الانتهاء من صياغة معاهدة بشأن حماية هيئات الإذاعة ومعاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري وإبرامهما، وكلتاهما معاهدتان طال انتظارهما. كما أن فنلندا على استعداد للعمل من أجل التوصل إلى آلية خاصة بالمبادئ المعمول بها دولياً بشأن النفاذ إلى المعلومات التي من شأنها أن تضمن معاملة الأشخاص الذين تتعذر عليهم قراءة المطبوعات على قدم المساواة مع الآخرين. واختتم الوزير كلمته مؤكداً أن فنلندا لا زالت ملتزمة بدعم أهداف الويبو وأنشطتها. وأضاف أن فنلندا تضع ثقتها في المدير العام والأمانة مؤكداً على أنها ستتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة من أجل العمل على إرساء نظام دولي متوازن للملكية الفكرية وتحسين الاقتصاد العالمي وتنمية البلدان كافة والبلدان الأقل نمواً خاصة.

32. ورحب وزير الصناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي بالدعوة التي وجهت إليه للمشاركة في الجزء رفيع المستوى من جمعيات الدول الأعضاء في الويبو الذي يتناول هذا الموضوع المهم والأساسي، وأضاف أن هذا الموضوع يكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى أوروغواي خاصة والمجتمع الدولي عامة. وقال إن للإبداع والابتكار والبحث دوراً ما فتئ يزداد أهمية في تكوين الثروات على المستوى العالمي، لكن البلدان لا تشترك مشاركة عادلة في الاقتصاد القائم على المعارف. ورأى الوزير أن من الضروري الإقرار بأن النموذج الجديد الذي يقوم على النمو الثابت للمعارف التطبيقية لم يترجم إلى حلول تستطيع البلدان النامية النفاذ إليها، وعليه فإن هذه البلدان تواجه تحدي حماية الملكية الفكرية بوصفها أداة أساسية لزيادة الثروات من دون الإضرار بالسياسات العامة التي تنطوي على استثناءات وتقييدات على الحقوق الاستئثارية. وأكد الوزير أن أوروغواي حققت نمواً اقتصادياً مستداماً واستطاعت أن تحد من الفقر بقدر كبير على الرغم من الأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين. لكن على الرغم من ظهور قطاعات جديدة منتجة للسلع والخدمات، فقد استمر النمو في الاتسام بالاختصاص في إنتاج السلع الأساسية والمصنعة محدودة القيمة المضافة، مما أضعف مستقبل البلد الاقتصادي والاجتماعي. ومضى الوزير يقول إن أوروغواي ركزت على تعميم المعلومات لدعم استراتيجيات تسويق السلع والخدمات وانتفاع نظام الابتكار الوطني بتكنولوجيا المعلومات واستخدام الملكية الفكرية استخداماً مناسباً وإدارة نتائج الابتكار وتسويقها ولدعم تنسيق العمل من خلال الفريق المشترك بين المؤسسات المعني بالملكية الفكرية وإنشاء

شبكة للملكية الفكرية للقطاعين الخاص والعام لدعم المبادرات وتطوير الأصول غير الملموسة عن طريق الشركات والجامعات. وقال الوزير إن بلده اتخذ تدابير مهمة لوضع سياسة عامة للملكية الفكرية باتباع مقاربة منتظمة تحفظ التوازن بين أهداف السياسات العامة، مثل الحماية الصحية والنفاذ إلى التعليم والمجتمع الرقمي وحماية الأصول غير الملموسة، وأضاف أن الملكية الفكرية هي أداة ينبغي الانتفاع بها في إطار الاستراتيجيات الوطنية التي تتيح التحول الإنتاجي وتشمل القيمة المضافة الناتجة عن الإبداع والمعارف التطبيقية. ونوه الوزير إلى أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية نشأ عن الإقرار بأهمية تعزيز قدرة البلدان النامية على تقاسم الفوائد الناتجة عن الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية، ثم قال إن أحد التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء هو تنفيذ توصيات جدول الأعمال البالغ عددها 45 توصية، واستطرد قائلاً إن أوروغواي تأمل في أن تعكف مع الويبو وغيرها من الهيئات الدولية على إحراز تقدم في وضع نظام متوازن بشكل مناسب للملكية الفكرية، وإنها ترحب بوضع الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 وكلها ثقة في أن تنظيم المناسبات، ومنها هذه الاجتماعات، سيساعد على سد ثغرة المعارف التي تفصل بين البلدان، ويفي باحتياجات جميع الدول الأعضاء. واختتم الوزير كلمته قائلاً إن أوروغواي ستعمل بنشاط مع الويبو تحت قيادة مديرها العام المحنّك لإيجاد حلول تقوم على التفاوض وتحقق المصلحة العامة لجميع الدول الأعضاء.

33. وهنأ المدعي العام ووزير العدل في سانت لوسيا الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في قيادته وشكر الرئيس المغادر والمدير العام والأمانة على جهدهم وعلى الخدمات الفعالة. وساندت سانت لوسيا المشروعات والمبادرات التي قدمتها الويبو من أجل تعزيز تطوير الملكية الفكرية في العالم كله ورحبت بالبرامج التي ركزت على الاحتياجات الخاصة للبلدان الصغيرة مثل سانت لوسيا لتشجيع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحثّت الويبو على مواصلة مساعدتها للبلدان الصغيرة وحثّت حكومة الكاريبي على وضع سياسات من أجل الاستفادة بقدر أكبر من نظام الملكية الفكرية في المنطقة. وما زالت الملكية الفكرية تعتبر وسيلة رئيسية لتهيئة البيئة الآمنة للاستثمار والابتكار والإبداع. وأعربت سانت لوسيا عن تقديرها التام للقيمة الاقتصادية التي تمنحها الملكية الفكرية للنمو والتنمية وعن التزامها بمواجهة التحديات في المستقبل وهي تساند جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واعترفت سانت لوسيا بجهود الويبو في توطيد نظام تسجيل العلامات التجارية ودعمت عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية للنظر في حماية أسماء الدول من التسجيل أو استخدامها على أنها علامات تجارية. وأعربت عن تقديرها للدراسات التي أشرفت عليها الويبو بشأن إنشاء نظام إداري فريد للبراءات لفائدة بلدان الكاريبي وأيدت تقدم نظام البراءات في المنطقة لأنها واثقة في أن إقامة إدارة سيقوي الروابط بين الدول الأعضاء في الكاريبي. وقال الوزير إن بلده يرحب باستراتيجيات الويبو لإصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل الارتقاء بمستوى فعاليته. وشدد الوزير على ضرورة الالتفات إلى التنمية الاقتصادية والثقافية والأثر الإنمائي الثقافي للسياسات والممارسات في مجال الملكية الفكرية على الصناعات الإبداعية. وإن حكومة سانت لوسيا بوصفها جزءً من منظمة دول شرقي الكاريبي أعربت عن تقديرها للدراسات التي أجريت عن المساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية في الناتج الإجمالي المحلي. وأفضت نتائج الدراسة إلى توسيع الرؤية في بلدان المنظمة المذكورة فيما يتعلق بمساهمة قطاع الإبداع في النمو الاقتصادي وإن سانت لوسيا ملتزمة تماماً بالمضي قدماً في ذلك المجال تحديداً. وأيدت سانت لوسيا تضمين جدول أعمال التنمية المسائل التي تعد جزءً من عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وشجعت المبادرات كي تصبح حقوق هيئات البث الإذاعي وفنانو الأداء السمعي البصري مواكبة للتطورات وعصرية وكي يتحسن نفاذ المكفوفين وذوي الإعاقة البصرية والعاجزين عن القراءة إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف وبغيره من الحقوق. واعترفت الحكومة بالعمل المهم الذي أنجزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأيد تماماً تمديد ولايتها من أجل وضع صكوك قانونية لتوفير الحماية الفعلية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية. وفيما يتعلق بالأتمتة، حثّ الوزير الويبو على مواصلة تقديم المساعدة اللازمة للدول الصغيرة مثل سانت لوسيا ومنطقة الكاريبي بصفة أشمل. وقد التزمت سانت لوسيا بتقديم خدمة فعالة لزبائنها لكنها لن تستطيع فعل ذلك إلا إذا قدم لها الدعم التقني اللازم. وختاماً، يتعين

وجود نظام أكثر فعالية وينبغي إضفاء طابع عصري على إدارة الملكية الفكرية والارتقاء بمستوى الوعي العام بالملكية الفكرية وتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإدراج الملكية الفكرية في نظامها الأساسي.

34. وعبّر وزير الاقتصاد والصناعة في مدغشقر باسمه الشخصي وباسم وفد بلده وحكومته، عن سعادته للمشاركة في هذا الجزء رفيع المستوى، الذي قُصد به تعزيز بروز التوجهات التي ستسمح للويبو بمواصلة تقديم خدماتها المناسبة التي تلبي احتياجات أعضائها وتوجّه بالشكر الحار إلى المدير العام على مبادرته ودعوته. وأفاد أن لا أحد يجهل بأنه يتعين على نظام الملكية الفكرية الحالي أن يواجه تحديات جديدة بفعل ما حدث من تغيرات. وخص الوزير بالذكر في هذا الصدد التحديات المتصلة بالترويج للتكنولوجيات والابتكارات الجديدة، وبالأمن الغذائي، والمحافظة على التنوع البيولوجي، فضلا عن حماية الموارد الوراثية والنهوض بالمعارف التقليدية. وقال إن الحلول التي ستقدمها الملكية الفكرية إزاء تلك التحديات ستمكن من غير شك من تعزيز المهمة المسندة للمنظمة في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بتقليص نسبة الفقر وحماية البيئة والصحة العامة. وأشار إلى أنه وإن كانت الجهود قد بُذلت من قبل بهدف الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة من شأنها المساهمة مساهمة فعالة ومستديمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما، إلا أنه يتعين تعزيز تلك الجهود لأن الأهداف المنشودة لم تتحقق بعد. وأعلن أن الويبو تظل بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً خاصة، المكان الأنسب لإجراء المناقشات واتخاذ القرارات الجماعية في مجال الملكية الفكرية. وقال إن مدغشقر تقدّر أنشطة الويبو حق قدرها وتولي اهتماما خاصا بتنفيذ جدول أعمال التنمية وتقر بفائدة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التي تستحق أعمالها الدعم. وعبّر في هذا السياق عن رغبة بلده في أن يكون من بين البلدان المستفيدة من البرامج المقررة في إطار تنفيذ خطة عمل اللجنة المذكورة. واعتبر الوزير في هذا الصدد، أنه ينبغي للويبو أن تعزز النهوض بالابتكار ونقل التكنولوجيا لتحسين الأنشطة التنموية الخاصة بالبلدان الأقل نموا، التي قررت تنظيمها لفائدة مدغشقر. واسترسل قائلاً إنه من المعتزم أن تؤدي بعثة خبراء من المنظمة زيارة إلى بلده في بداية شهر أكتوبر بهدف دراسة مشروع لإنشاء مركز يدعم التكنولوجيا والابتكار في البلد من جهة وإجراء دراسة تسبق تنفيذ مشروع إدماج استراتيجية الملكية الفكرية في السياسية الوطنية في مجال التنمية، من جهة أخرى. واقتبس الوزير التعبير الذي استخدمه المدير العام أثناء افتتاح أول جزء رفيع مستوى في السنة الماضية حيث قال: "إن التقليد ليس مشكلة شمال/جنوب، بل هو مشكلة عولمة"، وأعلن أنه يتبنى وجهة النظر تلك. وأوضح قائلاً إن مشكلة التقليد والقرصنة تفاقمت وأصبحت تمثل تهديداً خطيراً للتجارة العالمية وتطوير الصناعات المحلية والصحة وأمن المستهلكين وهي في الوقت ذاته إحدى الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة الجريمة المنظمة ولا سيما الفساد. وبيّن الوزير أن مكافحة تلك الآفات تتطلب اتخاذ تدابير على كافة الأصعدة وذلك بوضع برامج مناسبة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتنفيذها. وأعرب الوزير عن رغبته في أن تتعاون كل من الويبو ومنظمة التجارة العالمية لتحقيق تلك الأهداف. وعقد الوزير الأمل على أن تتمكن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من مواصلة أعمالها في هذه المجالات وإنجازها بصورة جيدة وذلك طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للمنظمة في سنة 2009. وذكّر الوزير بالإضافة إلى ذلك، ببعض القرارات التي اعتمدها رؤساء الدول الأفريقية أثناء الندوة الإقليمية للويبو المنعقدة في الخرطوم في سنة 2006، ومن ضمنها القرار المتعلق بالاستراتيجيات التي يتعين تنفيذها في إطار التنمية وتتمثل في مشاركة القارة الأفريقية في التدابير الجماعية لتطوير العلوم والتكنولوجيا والاستفادة منها بهدف إحداث تحول اقتصادي واجتماعي في القارة وإدماجها في الاقتصاد العالمي وتعزيز الكفاءات بغية استحداث الأنشطة وتطبيقها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين القارة الأفريقية من اكتساب القدرة على المنافسة. وقال الوزير بعبارات أخرى، إن أفريقيا التي تنتمي إليها مدغشقر، لا تستطيع، في إطار سياستها المتبعة في مجال التنمية الاقتصادية، الاستغناء عن النهوض بالإبداع والابتكار والتكنولوجيا الذي كان من بين المهام الرئيسية للويبو وشكل محوراً بارزاً أثناء سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين للجمعيات. وقال الوزير إن بلده، لم يكن لديه بناء على ذلك، أي اعتراض على أن يأخذ كل بلد عضو في الويبو بخطط العمل المذكورة ويعتمدها لتنفيذ استراتيجية التنمية مع احترام الظروف والخصائص المحلية. وأعرب الوزير عن امتنانه

للمدير العام على المبادرة التي أطلقها بهدف تعزيز قدرات مكاتب الملكية الفكرية، ولا سيما مكتب مدغشقر للملكية الصناعية الذي استفاد من نظام الأتمتة فضلاً عن مكتب مدغشقر لحق المؤلف الذي أخذ بتدابير نظام علامات الهولوغرام المعدة لمكافحة قرصنة التسجيلات السمعية، وبهدف إتاحة التدريب في مجال الملكية الفكرية لفائدة القضاة فضلاً عن توعية نواب البرلمانات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية بمناسبة انعقاد المنتدى الإقليمي الذي نظمته شعبة البلدان الأقل نمواً في الويبو بكوتونو في بنن، لفائدة البلدان الأقل نمواً. وأكد الوزير أن مكتب مدغشقر للملكية الصناعية ومكتب مدغشقر لحق المؤلف تمكنا من إنجاز برامج متنوعة تهدف إلى إرساء ثقافة الملكية الفكرية في صفوف الجمهور عامة وترمي بصورة خاصة إلى إقامة شراكات مع مؤسسات مختلفة سواء كانت حكومية أو خاصة. وفي ختام كلمته، أعرب الوزير عن أمله في أن يتعزز التعاون القائم بين بلده والمنظمة وشكر ستيفي وندر، مبعوث الأمم المتحدة للسلام، على شهادته وإعلان الحرية المقترح.

35. وأعرب وزير العدل والشؤون القانونية في زمبابوي عن تأييده للنهج الابتكارية التي استهلت الويبو تطبيقها لدمج الملكية الفكرية وجعلها محور القضايا الإنمائية وذكر جدول أعمال التنمية وعقد الاجتماعات الوزارية كأمثلة على التزام المنظمة بالنهوض بدمج الملكية الفكرية في سياسات الدول الأعضاء الوطنية وخططها الإنمائية. وقال إن الملكية الفكرية تحظى بقبول عالمي عامة بوصفها عنصراً من حقوق الملكية وتؤدي دوراً محورياً في مسارات التنمية وفي تحسين الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء. وأردف قائلاً إن هناك توافقاً واسع النطاق في الآراء بخصوص كون تشجيع التقدم التقني المدعوم بنظام البراءات عاملاً رئيسياً حاسماً لإحراز التقدم الاقتصادي وإن المجتمعات في مختلف أنحاء العالم اعتمدت الإبداع كحل للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وهلل بإسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملحوظ في رفاه الأمم في العالم من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية إذ تسمح تلك التكنولوجيا بالاتصال والنفاذ إلى المعلومات وتيسر إلى حد كبير مشاطرة المعلومات والمعاملات التجارية. وأضاف قائلاً إن بلده تصارع على مدى عشر سنوات مع تحديات سياسية عديدة لها وقع سلبي على قدرة البلد على الانتفاع التام بنظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الوطنية وإن إصرار بلده على حق السيادة على جميع موارده الطبيعية ولا سيما الأراضي جلب عليه فرض عقوبات ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني. ومضى يقول إن تلك العقوبات ما زالت قائمة وإن بلده لا يتمتع بالتالي بعد بالموارد اللازمة لاستخدامها في مجال البحث والتطوير إلا أن الاتفاق السياسي العالمي الذي وقعت عليه في سبتمبر 2008 كل الأطراف السياسية الممثلة في البرلمان الوطني استرد الاستقرار السياسي وأعاد الأمل للانتعاش الاقتصادي. وأعرب عن ثقته بأن حكومة بلده ستتمكن الآن من الالتزام بتعزيز الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية للنهوض بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة ولتحسين مستوى معيشة المواطنين نتيجة لذلك وقال إن الاضطلاع بذلك يستلزم توجيه الموارد إلى مؤسسات البحث والتطوير حتى يتسنى لها أن تصبح مبدعة. واسترسل قائلاً إن بلده ليس لديه سياسة وطنية شاملة بشأن الملكية الفكرية لتوجيهه أو الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية إلا أن الحكومة أنشأت مؤخراً لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق النهج المختلفة في مجال الملكية الفكرية بهدف تشجيع الانتفاع بها كأداة لتعزيز النمو والتنمية. وأضاف قائلاً إن تلك المبادرة تقر بأن الملكية الفكرية هي مشتركة بين الاختصاصات ومجال تديره عدة وزارات وجامعات ومؤسسات للبحث وإن أمانة تلك اللجنة بدأت عملها في مارس 2010 وتستضيفها وزارة العدل والشؤون القانونية وتمثل مهمتها الفورية في صياغة سياسة وطنية بشأن الملكية الفكرية كخارطة طريق واضحة للانتفاع بأصول الملكية الفكرية لأغراض النمو والتنمية. وفي ذلك المجال الخاص، أفاد بأن بلده طلب مساعدة الويبو من أجل وضع سياسة واضحة تعتمد على الملكية الفكرية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. ولفت النظر إلى اعتماد بلده ودول أعضاء أخرى في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية البروتوكول بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري في الآونة الأخيرة وتوقع المساهمة الإيجابية في المفاوضات الجارية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وذكر أن بلده يتمتع بطاقة كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي نظراً إلى توفر موارد طبيعية متنوعة فيه واستدرك قائلاً إن استغلال تلك الموارد لفائدة الصالح العام ما زال يطرح تحدياً رئيسياً. وأعرب عن تأييده لتنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على وجه تام بوصفه مبادرة مهمة لتعزيز التنمية

ورحب بوجه خاص بالتوصيات بشأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. واستطرد قائلاً إن نقل التكنولوجيا يعتبر أمراً محورياً في مسارات التنمية لأن لنقل التكنولوجيا دوراً محورياً في ضمان الصحة والأمن الغذائي وأمن البشر عامة حسبما يرد التشديد عليه في المادة 7 من اتفاق تريبس. وشكر الويبو على مساعدة بلده وأشار إلى ندوة عقدت مؤخراً في هراري وسلطت الأضواء على مساهمة الصناعات الإبداعية في التنمية الاقتصادية وأحاط علماً بالدور المهم لتلك الأنشطة في توعية الدول الأعضاء بخصوص أهمية دور الملكية الفكرية الاقتصادي.

36. وهنأت وزيرة الثقافة في أنغولا أمانة الويبو على الجهود التي تبذلها لتحويل المنظمة إلى أداة عصرية وديناميةلتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء. وقالت إن حكومة أنغولا تعتبر الملكية الفكرية أداة أساسية لتعزيز الابتكار والتنمية العلميين والتقنيين، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نهاية المطاف للشعوب والبلدان. ومضت تقول إن إعادة هيكلة الاقتصاد الراهنة في أنغولا، وخاصة في قطاع الإنتاج، طرح تحديات أمام السلطات التنظيمية فيما يتعلق بالملكية الفكرية وحق المؤلف على حدٍ سواء، وهما مجالان تنظمهما وزارات التعدين والطاقة والصناعة ومعهد أنغولا للملكية الفكرية ووزارة الثقافة، على التوالي. وتحدثت الوزيرة عن النماذج التنظيمية لمؤسسات الملكية الفكرية في البلدان التي لها باع طويل في هذا المجال، وقالت إن أنغولا ستدرس تلك النماذج وتنقل عنها أفضل الممارسات. وصرحت بأن أنغولا أولت اهتماماً خاصاً للملكية الفكرية التي يحميها الدستور والتشريع العادي وسياسات الحكومة الخاصة بالاقتصاد والتطوير التكنولوجي. وأضافت أن الإطار القانوني في البلد يحمي الأعمال الجماعية واستنساخ صور وأصوات البشر في الأنشطة الثقافية والتعليمية والسياسية والرياضية، كما يحمي حقوق المبدعين والمخترعين في المجال الصناعي ومخترعاتهم ويحمي ملكية العلامات وأسماء الشركات وغيرها من الإشارات المميزة. وراحت تقول إن أنغولا أدرجت في تشريعها المحلي قواعد الملكية الفكرية الواردة في الصكوك الدولية القانونية، وخصت بالذكر معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاقية باريس. ونوّهت الوزيرة إلى أن إمكانية الانضمام إلى صكوك رئيسية أخرى تخضع للنظر في الوقت الراهن، وشكرت الويبو على مساعدة أنغولا في إجراء التحليل التقني لبعض هذه الصكوك، كما شكرتها على مساعدتها في تنظيم المؤتمر الوطني للملكية الفكرية في شهر يوليو المنصرم. وعليه، رمت أنغولا الأسس القانونية التي من شأنها أن تجعل الملكية الفكرية عاملاً يزداد أهمية في تنمية اقتصادها، كما هو جلي. وصرحت الوزيرة بأن نفاذ قانون الملكية الفكرية في شهر مارس 1992، على سبيل المثال، منح حماية أكبر للعلامات والبراءات وغيرها من حقوق الملكية الفكرية، حتى زاد عدد الطلبات المودعة لتسجيل العلامات في الفترة ما بين عام 1996 حينما تأسس معهد الملكية الفكرية وعام 2010 مرتفعاً من 300 18 طلب إلى زهاء 000 27 طلب، في حين سُجل حوالي 000 2 طلب للحصول على براءات. واستدركت قائلة إن قطاع الأعمال بدأ في التطور في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من ذلك فإن 95 في المائة من البراءات المذكورة مُنحت إلى مبدعين أجانب. وصرحت بأن قانون حق المؤلف لعام 1990 ينَقّح ويحَدّث في هذه الغضون، وكذلك اللائحة الخاصة بسداد الرسوم، لكي يشملا أنواع المنتفعين التي لا تشملها النصوص الحالية، وخاصة الخطوط الجوية، وشركات النقل البحري والعبّارات. وتضطلع أنغولا في الوقت ذاته بأنشطة لإزكاء وعي أسرة الفنانين والمجتمع المدني بضرورة زيادة احترام الحقوق الاقتصادية للمؤلفين والفنانين وفناني الأداء في أنغولا. واستطردت قائلة إن الحكومة عكفت مع جمعيات الفنانين على جمع الرسوم من محطات الإذاعة والتليفزيون وغيرها من الهيئات مقابل الانتفاع بأعمال هؤلاء الفنانين. وأعربت الوزيرة عن قلق حكومة أنغولا إزاء انتهاك قواعد المنافسة الخاصة بالملكية، وقالت إن من الضروري فرض رقابة صارمة في هذا الصدد، وذلك إقراراً بدراية المبدعين والفنانين وفناني الأداء وبجهودهم وتفانيهم، بل وأيضاً ضماناً لأن تواصل أنغولا تحقيق التنمية الاقتصادية، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتعزيز وحفز البحث العلمي والتكنولوجي في مجالات مهمة مثل البيوتكنولوجيا والاتصالات. وراحت الوزيرة تقول إن حماية حقوق الملكية الفكرية من شأنه كذلك أن تحسن نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة ومعاهد التعليم العالي إلى المعلومات العلمية والتكنولوجية. وصرحت بأن أنغولا تعتزم زيادة التقدير للملكية الفكرية وتحويلها إلى رأس مال فكري، نظراً لأنها المفتاح الذي يفتح أبواب التغيير. وفيما يتعلق بحق المؤلف، قالت الوزيرة إن أنغولا ستواصل إيلاء اهتمام خاص لمكافحة قرصنة التسجيلات الصوتية، التي بلغت حالياً معدلات تبعث على القلق وتلحق الضرر بدوائر الأعمال

الموسيقية. ووصفت موافقة الحكومة مؤخراً على لائحة تنظم وضع الأختام على الفونوغرامات والفديوغرامات بأنها خطوة كبرى لتقليص الاستنساخ غير المشروع لأشكال الإبداع الفني. وصرحت بأن حكومة أنغولا ستواجه تحدياً آخر وهو تنفيذ نظام ملكية فكرية يخضع للمعايير الدولية، إذ إن النظام الحالي يفتقر إلى الأدوات التي تمكّن من إدراج الملكية الفكرية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية في أنغولا إدراجاً يحفز الإبداع والابتكار والتقدم لدى مبدعي منتجات الملكية الفكرية، الأمر الذي يسفر عن قلة الانتفاع بخدمات هذا النظم. ومضت تقول إن أنغولا آخذة في تهيئة الظروف لصياغة مبادئ توجيهية بشأن تطوير الملكية الفكرية، وهي تتطلع إلى الحصول على الدعم من الويبو في هذا الصدد. وفي الختام، صرحت الوزيرة بأن أنغولا تضم صوتها إلى أصوات سائر البلدان الأفريقية المنادية بوضع برنامج لتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات، على الأجلين المتوسط والطويل، للقيام بأنشطة التدريب المهني لفاحصي البراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي، والمنادية بأن يمتد هذا البرنامج ليشمل تزويد هيئات البحث في أفريقيا بما يلزم للحصول على البراءات لنتائج أبحاثها الأكاديمية والعلمية، ولتنفيذ برامج بحث وتطوير مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا.

37. وأثنى وزير الملكية الفكرية وتوحيد المقاييس والأرصاد الجوية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على رؤية المدير العام في التصدي للتحديات الرئيسية المطروحة في مجال الملكية الفكرية ووافق على أن الهدف الأساسي لنظام الملكية الفكرية هو الإسهام المستدام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغض النظر عن مستوى التنمية. وراح الوزير يقول إن الجمهورية أخذت تبذل جميع الجهود الممكنة، ربما على مختلف المستويات وفي مختلف المراحل، لتحقيق النتائج الأساسية المنتظرة من نظام الملكية الفكرية. وقال إن من المسلّم به عموماً أن النمو والتنمية المستدامين للابتكار والإبداع ضروريان للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً. وعليه، راح يقول إن وضع أسس متينة لنظام الملكية الفكرية فضلاً عن تنفيذه هما أمران أساسيان. وأشار الوزير إلى أن التحدي الكبير المطروح هو كيفية استحداث ثقافة للملكية الفكرية والتشجيع على الابتكار والإبداع وتعزيزهما في بيئة تخضع لقيود صارمة مثل الافتقار إلى الخبرة وضعف هيكل الملكية الفكرية وإطارها السياسي. واستدرك قائلاً إن الجمهورية تقرّ تماماً بواجبها تجاه ضمان أن يحصل أصحاب حقوق الملكية الفكرية على فوائد ملموسة من النظام. وأضاف أن وجود نظام فعال يكفل حقوق الملكية الفكرية مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية لأنه يمنح الثقة للمستثمرين في مجال الأعمال بأن هذه الحقوق ستحترم، ولأصحاب حقوق الملكية الفكرية بأنهم سيستفيدون جزاءً لعملهم الشاق. واستطرد قائلاً إن القرن الحالي هو قرن الاقتصاد القائم على المعارف، وإن البلدان النامية يلزمها أن تعرف نظام الملكية الفكرية حق المعرفة لضمان أن تستفيد أقصى استفادة من قدرتها على الابتكار والإبداع. وقال إن الجمهورية تعتمد على الزخم الذي تعطيه الويبو لها وإنها لا تزال تتوقع منها الدعم والمساعدة في تعزيز الملكية الفكرية. وصرّح بأن الحكومة تقر بأهمية وضرورة حماية الملكية الفكرية وتعزيز أنشطة الابتكار والإبداع المحلية وتيسير الحصول على الملكية الفكرية والانتفاع بها لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تقرّ بضرورة تشييد بنية تحتية للملكية الفكرية تسمح بالمشاركة في تبادل المعلومات على المستويين الإقليمي والدولي. وعليه تطري الحكومة على ما تبذله الويبو من جهود ترمي إلى تعزيز مكتب الملكية الفكرية في البلد من خلال عدد من المبادرات بما فيها مشروع الأتمتة وبرنامج التدريب وتدشين برامج النفاذ إلى البحث والتطوير في مجال الابتكار التي ترمي إلى تعزيز نفاذ الباحثين في البلدان النامية إلى المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا. وأعرب الوزير بالنيابة عن وفده عن بالغ شكره وعميق تقديره للويبو لما تقدمه لبلده من مساعدة قيّمة من حيث الموارد البشرية والتنمية وتعزيز البنية التحتية وغير ذلك من التدابير. وأثنى على الويبو لكل هذه التطورات الإيجابية وتمنى أن يكون النجاح حليفاً للجمعيات.

38. وبيّن وزير الدولة للشؤون القانونية في أنتيغوا وبربودا أن اختيار السيد ستيفي وندر، سفير الأمم المتحدة للسلام، لمخاطبة هذا الاجتماع جاء بالفعل في الوقت المناسب. وأشار إلى أنه يشارك للمرة الأولى في جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وأعرب عن فخره العظيم لمشاطرة الموسيقي المنبر نفسه والاستماع إلى رسالته ودعوته المثيرتين للمشاعر. وقال إنه لا ينبغي تجاهل نداءه الداعي إلى إطلاق إعلان الحرية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات ولا ينبغي أن يظل النداء مجرد بند في تقرير المقرر. وأعرب الوزير على غرار متحدثين آخرين، عن

رغبته في الإعلان عن أن أنتيغوا وبربودا تؤيد نداءه ومستعدة لمواصلة القيام بدورها في ضمان انتفاع العالم بالإمكانيات غير المستغلة التي يتمتع بها الأشخاص ذوو الإعاقات ومنح الحماية المناسبة لتلك الإمكانيات. وحث الوزير الحضور على قبول تحدي ستيفي وندر والتحرك بأقصى سرعة. وعبّر عن تقدير وفده للمنظمة العالمية للملكية الفكرية على تنسيق عدد من الاجتماعات وحلقات العمل خلال السنة الماضية وتطلع إلى استمرار ما حظي به بلده من مختلف أمانات الويبو من دعم لما يبذله من جهود وما يتطلع إلى تحقيقه والتزامه بإنشاء مكتب حديث لتسجيل الملكية الفكرية. وقال إن بلده على غرار بلدان الكاريبي، رحب بإنشاء مكتب بلدان الكاريبي حديثا الذي يعتبره اعترافاً بالاحتياجات الخاصة والمختلفة لمنطقة الكاريبي في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية وبإمكانياتها للمساهمة في بناء اقتصاد يحظى بالاحترام بغض النظر عن حجم كل دولة معنية. وتعهد الوزير بمواصلة الدعم والمشاركة عند الحاجة. ولاحظ أن بلده أدرك أهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى خططه وأهدافه الوطنية في مجال التنمية وشرع في تنفيذ جدول أعمال تشريعي وإداري لفائدة الأنشطة الإبداعية لضمان مواكبة القوانين التي تنظم الملكية الفكرية للتطورات العالمية الجارية في القطاع المذكور. ولفت النظر إلى أمر يحظى بنفس القدر من الأهمية حيث وافق مجلس الوزراء مؤخراً على نقل إدارة الملكية الفكرية والتجارة في أنتيغوا وبربودا إلى مبنى جديد سيسمح بتطور الإدارة وأتمتة إجراءاتها. وأضاف أنه مُنحت الموافقة لاستحداث وظائف متخصصة في الإدارة لضمان فعالية أكبر لمكتب التسجيل. وبيّن أنه نتيجة نقل الإدارة المقرر في أكتوبر 2010 وبفضل مساعدة الويبو، فإنه سيكون بالإمكان أتمتة أعمال مكتب التسجيل بالكامل. وأبلغ الوزير أن مكتب التسجيل، إذ يضع في حسبانه ازدياد الطلب على خدمات الملكية والدعم، استثمر في توسيع قدراته التقنية والقانونية والإدارية بهدف دعم الاهتمام المتزايد بالملكية الفكرية. ومضى يقول إنه يجري حالياً إنشاء لجان متعددة الاختصاصات بهدف ضمان مزيد من التقدير والفهم للملكية الفكرية في كافة القطاعات. وأشار الوزير إلى أن العاملين في مكتب التسجيل تلقوا تدريباً من الويبو في مايو 2009 بشأن بروتوكول مدريد. وقال إن التدريب كان مفيداً للغاية لأمين السجل والموظف المسؤول عن العلامات التجارية اللذين دربا الموظفين لاحقاً على بروتوكول مدريد. ونبه الوزير إلى أن تنفيذ نظام مدريد استغرق وقتاً طويلاً. واسترسل قائلاً إن أنتيغوا وبربودا شاركت في نوفمبر 2009 في مؤتمر إقليمي في غرينادا نظمته الويبو وخُصص للبحث في إمكانية إنشاء مكتب إقليمي للبراءات. وذكر أنه جرى الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في أبريل 2010 ونُظم يوم مفتوح في مكتب التسجيل حيث عرضت العلامات التجارية المسجلة محلياً وإقليمياً. وقال الوزير إن اليوم المفتوح استقطب اهتمام الجمهور ودعمه بدرجة كبيرة. وأضاف أن موظفي مكتب التسجيل، اعترافاً منهم بما للابتكار من أثر بعيد، زاروا مزرعة الأناناس في منطقة كايف باي، موطن ثمار الأناناس الأسود الشهير في أنتيغوا، بغية زيادة فهم عملية زراعة وقطف تلك الثمار والتعمق فيها. وأعلن الوزير أن مكتب التسجيل شرع في تنفيذ مشروع لمساعدة وزارة الزراعة على تسجيل ثمار الأناناس الأسود في أنتيغوا كبيان جغرافي خاص بأنتيغوا وبربودا على غرار ما اضطلعت به جامايكا من إجراءات لتسجيل بُن Jamaica Blue Mountain كبيان جغرافي خاص بجامايكا. وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى ثراء التراث الثقافي في منطقة الكاريبي وتنوعه ونظراً لما تتمتع به شعوبها من مواهب موسيقية، عُقد مؤتمر بشأن حق المؤلف في المجال الموسيقي في أنتيغوا في يونيو 2010. وأوضح أنه قُصد بالمبادرة مساعدة أصحاب المصالح في قطاع الموسيقى في أنتيغوا وبربودا وشبه الإقليم على زيادة فهم حق المؤلف بهدف حماية حقوقهم ومصنفاتهم. وذكر أن مكتب التسجيل ساعد وزارة شؤون المستهلكين في أغسطس 2010 على تسجيل المجموعة الأولى من العلامات التجارية الجماعية. وبيّن أن اثنتين من بين تلك العلامات التجارية، استُخدمتا للرمز إلى سلع حظيت بموافقة الوزارة. وقال إن ما قام به مكتب التسجيل كان جزءاً من مبادرته الرامية إلى تشجيع إدارات الحكومة على تسجيل العلامات التجارية. واختتم الوزير كلمته بالقول إن الملكية الفكرية أثّرت في الحياة اليومية لكافة المواطنين. وقال إن بلده يدعم ما اعتبر نداءً عالياً أطلقه رئيس الجمعية باتجاه الدول الأعضاء في الويبو للعمل بصورة بناءة على إيجاد حلول لاختلافاتها. وحثّ الوزير زملاءه على إدراك أن الاختلاف بين ما هو ممكن وما يعتبر مستحيلاً يكمن في مواقفهم والتزامهم بإحداث تغيير، بما في ذلك التوصل إلى التوافق في الآراء حيثما كان ذلك ضروريا، وأن وقت العمل قد حان.

39. وأشاد المدعي العام لفيجي بعمل الويبو وأقر بضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في سبيل النمو الاقتصادي والإبداع والمجهود البشري. وأشار إلى أن هذا الأمر لا يقتضي التعاون والسعي المشترك على المستوى الدولي فقط، بل كذلك الالتزام على مستوى كل دولة على حدة. بيد أن القدرة على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ليست بيد جميع البلدان كما هي حال فيجي وغيرها من البلدان الأصغر مساحة جنوبي المحيط الهادي. وفيجي شأنها شأن العديد من البلدان ذات الأنظمة القانونية الصغيرة يعوزها الإطار القانوني والقواعد القانونية والإمكانيات المادية. وأشار إلى أن ثمة اليوم جدول أعمال ينبغي المضي قدما فيه وأنه في مثل هذه الظروف فالبلدان التي تتميز بقوة اقتصادياتها وكثرة سكانها دائما تكون أول من يحصل على نصيب من المنافع. أما فيما يخص الملكية الفكرية فمثل هذه العوامل كالمساحة ينبغي ألا تؤخذ في الحسبان: مثلاً المعارف الأصلية والتقليدية ليست حكرا على البلدان الثرية أو البلدان الأكبر مساحة، وإنما هي سمة إنسانية فريدة للبشرية جمعاء. وأشار المدعي العام إلى أن فيجي في حاجة إلى نقلة نوعية لأن بعض قوانينها الخاصة بالملكية الفكرية تستند إلى النظام البريطاني الذي يعود إلى سنة 1879. وتسجيل البراءات نفذ عبر أستراليا لأن فيجي تفتقر إلى الكفاءة التقنية لتقييم الطلبات. وشدد أيضا على أن الحكومة الحالية في فيجي تملك الإرادة الإدارية والسياسية لتحقيق هذه النقلة ووضع أسس عصرية والتحرر والعولمة. ولم تكتفِ بتحرير قطاع الاتصالات حديثا، بل إنها عدلت قوانينها المتعلقة بحق المؤلف لعكس قاعدة عبء إثبات أعمال القرصنة. علاوة على ذلك، أشركت الويبو أخيرا في إنجاز دراسة بشأن استراتيجية وطنية خاصة بالملكية الفكرية. وأكد المدعي العام ضرورة استحداث مكاتب إقليمية في المنطقة أو في الأقاليم المعنية بالنظر إلى نطاق النظام القانوني ونقص الإمكانيات التقنية، لكنه شدد على أن الأقاليم ينبغي أن تؤدي دورا في تحديد الأنظمة الإقليمية وألا يقتصر ذلك على البلدان أو المؤسسات المانحة. وأنهى كلمته بأن النهج العالمي القائم على الشفافية والمساواة والاعتراف بأوجه التباين في القدرات يجب أن يراعى من أجل تزويد جميع الأنظمة القانونية بصرف النظر عن نطاقها بالإمكانيات والقدرات القانونية والتقنية نفسها إن شِئناها حقاً أن تستفيد من المنافع الملموسة والحقيقية للابتكار وتحقق نموها وازدهارها.

40. وتحدث نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) وأحاط علماً بأن الإبداع والابتكار والاستدامة مجالات حاسمة في اقتصاد العالم الحالي وأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحد من الفقر أمور تعتمد بصفة متزايدة على المعارف الجديدة والمهارات المحسنة. وأشار في الوقت ذاته إلى مسائل ارتفاع سعر الطاقة وتغير المناخ التي تطرح تحديات أساسية على جميع البلدان. وقال إن الابتكار يكتسي حتى أهمية أكبر لمواجهة تلك التحديات من خلال نشر التكنولوجيا الميسورة الكلفة والممارسات الجيدة في صفوف أصحاب المصالح على نطاق واسع وإن أنشطة التصنيع والاستهلاك والتجارة المستدامة قد تساعد على النهوض بنمو اقتصادي وتنمية وعولمة أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً. واسترسل قائلاً إن رد الرابطة يلخص بوضوح موضوع الاجتماع وروحه أي الابتكار والنمو والتنمية. وعلى المستوى الكلي، أفاد بأن إنشاء الاتحاد الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في سنة 2015 سيحوّل مختلف بلدان الرابطة إلى سوق موحدة وقاعدة إنتاجية متواصلة بإرساء روابط مشتركة بين البلدان. ومضى يقول إن الرابطة أشركت أيضاً الشركاء الإقليميين والعالميين على نحو فعال في تكوين المعارف والقيم وإن الأسواق الممتازة والتكنولوجيا والخبرات وموارد تنمية الثروات تظل مفتوحة عبر منطقة الرابطة نتيجة لذلك. وأردف قائلاً إن الفرص والتحديات التي تطرحها العولمة والتنمية واسعة النطاق والاندماج الإقليمي تؤثر في التعاون الوطني بشأن البراءات ولا سيما في مجال الملكية الفكرية حسبما يتضح من خطة عمل الرابطة بشأن حقوق الملكية الفكرية للفترة 2004-2010 التي تهدف إلى تشجيع تطوير الملكية الفكرية في حد ذاتها وتسويقها وحمايتها بالنهوض بمواصفات إقليمية سهلة الاستعمال في مجال الملكية الفكرية مما يزيد وعي الجمهور بقضايا الملكية الفكرية. وسلط الأضواء على بعض الإنجازات الأخيرة المحققة في ظل خطة العمل بما فيها المبادرة بشأن تعاون الرابطة في مجال بحث طلبات البراءات وفحصها التي استهلت في يونيو 2009 والتي ستجعل من الأيسر حصول رواد الأعمال والأفراد المخترعين على براءات لحماية ابتكاراتهم في المنطقة. وأضاف قائلاً إن مبادرة الرابطة بشأن الملكية الفكرية ساعدت في يونيو 2009 على إعداد دليل إلكتروني بالموارد المتصلة بالملكية الفكرية يضع تحت تصرف الدول الأعضاء في الرابطة

موارد شاملة من أجل الشركات والأطراف المهتمة الأخرى. وأشار إلى برنامج تعاون رئيسي آخر سيركز على النهوض بالصناعات الإبداعية الرئيسية في المنطقة وإلى الجهود المتواصلة التي تبذل بصفة عامة لتعزيز التنسيق الإقليمي لمسائل الملكية الفكرية واستطرد قائلاً إن تكوين الكفاءات كان محوراً رئيسياً من محاور التركيز في بلدان الرابطة. وأحاط علماً بأن المساعدة التقنية التي قدمتها جهات شريكة للرابطة ومنظمات مساهمة فيها كانت مفيدة جداً في تنفيذ عدة برامج إقليمية للتعاون. وأعرب عن امتنان الرابطة للويبو للجهود المنسقة المبذولة في دعم الشراكة فيما يتعلق بالتنمية ومسائل الملكية الفكرية وعن ثقتها بأن علاقات التآزر الإيجابية المتواصلة ستعود بفوائد متبادلة على الويبو والرابطة طوال السنوات العديدة القادمة. وذكر أن عقد الشراكات سيظل مجالاً تمنحه الرابطة الأولوية إذ تتجه نحو إنشاء اتحاد اقتصادي للرابطة. وأوضح قائلاً إن الرابطة تشهد فترة زمنية تاريخية من حيث الاندماج الإقليمي وتخطو خطوة باتجاه الاضطلاع بدور معبر وجدير بالثقة في الساحة العالمية. ومضى يقول إن الرابطة تبقى ملتزمة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية الذي يرمي إلى إيجاد بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والعالمي وإن ذلك الجدول سيصبح أداة إنمائية للنهوض بالتكنولوجيا والابتكار ولا سيما لفائدة البلدان النامية. وأفاد بأن الرابطة تحسن خطة عملها بشأن حقوق الملكية الفكرية للفترة 2011-2015 بناء على الإنجازات العالمية المحققة على مدى السنوات السبع الماضية وأن التنمية ما زالت تُمنح الأولوية في خطة عمل المتابعة وتجسد الأهداف الآسيوية. وأحاط علماً بأنه سيوسع نطاق برامج التعاون الدولي لتشمل أصول الملكية الفكرية غير التقليدية وأنه ستستنبط وسائل وآليات جديدة وابتكارية لتيسير استحداث حقوق الملكية الفكرية وإدارتها. وقال إن الرابطة ترحب بالتقدم المحرز في لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وتتطلع إلى العمل الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في الويبو من أجل المضي قدماً لوضع صك قانوني دولي أو أكثر يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأردف قائلاً إن الرابطة واجهت عدة تحديات رهيبة على مدى العقود الأربعة الماضية من وجودها وإن الابتكار في الاتحاد الاقتصادي للرابطة سيفتح آفاقاً جديدة في مجال التنمية والعولمة والتكامل خلال العقود المقبلة. ولفت النظر إلى بدء حقبة جديدة تتسم بدرجة أكبر من الحيوية والشمول والقدرة الإبداعية. وشكر الويبو على الدعم النفيس الذي قدمته إلى بلده خلال السنوات الماضية. وأوضح قائلاً إن بلده نظم بالتعاون مع الويبو عدداً من المشروعات والأنشطة بما في ذلك عقد ندوات بشأن مختلف موضوعات الملكية الفكرية وتنفيذ مشروع رقمنة وثائق البراءات وإنه يستفيد أيضاً من مساعدة المنظمة في وضع استراتيجيته الوطنية بشأن الملكية الفكرية. واختتم بيانه قائلاً إن حكومة بلده ملتزمة بإرساء نظام وطني ملائم وفعال لحماية الملكية الفكرية.

41. وتقدم معاون وزير الاقتصاد والتجارة للجمهورية العربية السورية بعبارات الشكر للمدير العام على اختيار الابتكار والنمو والتنمية موضوعاً لاجتماع الجزء الرفيع المستوى والذي يعكس العلاقة الهامة بين الملكية الفكرية وقضايا الابتكار والتنمية واهتمام المنظمة بمعالجة أهم المسارات التي ترتبط بالملكية الفكرية. وقال إن الجمهورية العربية السورية تسعى أن يكون الإبداع والابتكار مكوناً أساسياً من السياسة الوطنية، وقد اتخذت الحكومة عدة مبادرات لدعم مسيرة الإبداع والابتكار ويأتي من ضمنها تنظيم معرض الباسل للإبداع والاختراع كل سنتين والذي يتم بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة الدول العربية وستكون الدورة القادمة من المعرض موجهة نحو الشباب وتشارك فيه عدة دول، كما تسعى الجمهورية العربية السورية إلى تفعيل منظومة وطنية للبحث والتطوير والابتكار من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والتي تضم في أهم أهدافها دعم الابتكار. وأكّد على دور الويبو في تشجيع أنشطة الابتكار والإبداع التكنولوجي وتعميمها وتسهيل النفاذ إليها لأنها مقومات رئيسية لتحقيق تنمية مستدامة خاصة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي المتسارع، الأمر الذي يجعل الاستجابة بفعالية لذلك، أمر ينطوي على تحديات عديدة ويحتاج إلى حلول كفيلة بالتغلب على الصعوبات. وأضاف قائلا إن الجمهورية العربية السورية تعمل على التوسع في مجال الاستثمار والتشجيع على إدخال التكنولوجيا الجديدة لدفع مسيرة الإبداع والابتكار، حيث تم إحداث عدة مشاريع تقوم بها منظمات غير حكومية برعاية الأمانة السورية للتنمية وتسعى جميع هذه المشاريع إلى استقطاب الطاقات الشابة وتشجيعها وتقديم الدعم المناسب لها لإطلاق مشاريع وشركات إبداعية ناجحة، وقد تم كذلك إحداث الهيئة العليا للبحث

العلمي التي تساهم في حركة تطوير الابتكار والإبداع في الجمهورية العربية السورية بغية خلق بيئة مناسبة تساعد على حفز الإبداع وتشجيع الاختراع ودعم كافة الجهود الإبداعية التي تؤدي بالنتيجة لخلق حقوق ملكية فكرية وتوفير إطار مؤسسي يشتمل على الإجراءات والتعليمات والنماذج الخاصة التي يتم اتباعها واستخدامها للإفصاح عن أية حقوق للملكية الفكرية. وشددّ على أن تعاون المنظمة مع الجمهورية العربية السورية في هذا المجال أمر ضروري وأساسي لوضع نظام يساعد ويدعم وجود بنية تحتية تسهل عمليات تسويق ونقل التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية إلى الجهات المستفيدة من ذلك. واستطرد قائلا إن الجمهورية العربية السورية تولي أهمية كبيرة لتنفيذ جدول التنمية وتبدي ارتياحها لمسار تنفيذ برامج جدول التنمية ولاعتماد المبادئ الخاصة بشأن آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقدير بما يضمن أن اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عمل الويبو. ورأى أن ما زال هناك الكثير من العمل لضمان أن الملكية الفكرية تتماشى وأوجه التنمية في البلدان النامية وعليه، فرغم الإيمان بأن المساعدة التقنية هي جانب مهم وأساسي ولكن يجب أن تركز هذه المساعدة على احتياجات البلدان النامية وتتماشى مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وأن تساعد في وضع استراتيجيات وطنية بشأن الابتكار والملكية الفكرية وتأخذ بالاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول وتقوم على حيز المرونة والاستثناءات المتاحة، مع ضمان ألا تؤدي بعض هذه السياسات الحمائية للملكية الفكرية إلى عرقلة جهود التنمية وتضييق حيز السياسات العامة والمرونات المتاحة أمام الدول النامية. وأشاد في هذا المضمار بالعمل الإيجابي الذي يقوم به فريق جدول التنمية إزاء مختلف المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية ورأى في هذا الفريق أداة فعالة لتنسيق المواقف والتوصل للتوافق بالآراء. وأخيراً كرر شكره للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والسيد المدير العام على الدعم المتواصل لجهود الجمهورية العربية السورية في تطوير واقع حماية الملكية الفكرية متمنيا استمرار التعاون المثمر والإيجابي وخاصة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وفي إحداث مركز الابتكار والإبداع في سورية.

42. وقال نائب وزير الدولة المكلف بالصناعة والتجارة في تركيا إن إمكانية مساهمة الويبو في حماية حقوق الملكية الفكرية أصبحت أكثر فأكثر متعددة الأوجه وإنه بوسعها أداء دور رائد في دعم العولمة التي تتسم بالمرونة والاستدامة. وفي ظل التغير السريع في العالم الخارجي، أجرت الويبو إصلاحات وكيفت أنشطتها وفق المقتضيات والقيم الجديدة. واعتبرت تركيا أن الموضوع المطروح في هذا الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي شمل جميع جوانب الابتكار المتعلقة بالتنمية أنه ملائم للاقتصاد الحالي الذي يمكن أن يصبح فيه الابتكار أكثر استيعابا واستدامة. وعند إشارة تركيا إلى المؤتمر العالمي الرابع الذي سيعقد في إسطنبول في مايو 2012 أعربت عن اعتقادها أن الابتكار والتنمية أمران متداخلان وشددت على أن قضايا الملكية الفكرية ينبغي أن تناقش خلال المؤتمر. وإن الابتكار وأثره على نمو الاقتصاد يحتل الصدارة في كل من القطاعات العامة والخاصة في تركيا. وسعت حكومتها إلى توطيد العلاقة القوية بين الصناعة والأكاديميات والوكالات الحكومية المعنية. وبما أن الملكية الفكرية وسيلة لتشجيع الابتكار فتركيا تعيرها اهتماماً بالغاً من أجل دعم البحث والتطوير. وقد زادت مصروفاتها على البحث والتطوير زيادة مطردة على مدى السنوات الخمس الماضية، مما يبين زيادة الناتج الإجمالي المحلي. وبين سنة 2002 و2008 بلغت مصروفات البحث والتطوير ثلاثة أضعاف وخططت تركيا لزيادة حصة الأنشطة في هذا المجال في الناتج الإجمالي المحلي بمقدار 2 في المائة بحلول نهاية 2013. ومراعاة للعلاقة بين البحث والتطوير والابتكار والملكية الفكرية، جعل رئيس الوزراء التركي حماية حقوق الملكية الفكرية عنصراً أساسياً في خطة عمل الحكومة من أجل التنمية الاقتصادية. وبغية تنفيذ هذه الخطة استهل المعهد التركي للبراءات دراسات بشأن استراتيجية وطنية للملكية الفكرية جديدة ومتكاملة تأمل أن تساعدها الويبو فيها. ولتعزيز التنافس بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وضع مجلس التخطيط التركي سياسة واستراتيجية لاستخدام الرسوم والنماذج باعتبارها مساراً للابتكار يركز على المستخدمين. وقد أقام المعهد سعيا منه إلى المساهمة في الابتكار عبر الاستخدام الفعال لحقوق الملكية الفكرية علاقات قوية مع قطاع الصناعة والأكاديميات والوكالات الحكومية المعنية. واستهل أيضا مشروعا يركز على تكوين الكفاءات في الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الاستخدام الفعال لحقوق الملكية الفكرية. وكان للجامعات دور رئيسي في صنع المعارف وصاغ المعهد بالتعاون مع المعهد

الأوروبي للبراءات خريطة طريق لنشر المعارف والمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية داخل الجامعات. وعمل المعهد أيضاً على التوعية بالملكية الفكرية في الأكاديميات ولدى الطلاب. وأنشئت وحدتان لدعم البراءات في جامعتين من أجل تزويد الأكاديميين بالمعلومات عن قضايا الملكية الفكرية. ومن أهداف تركيا المتعلقة بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مواءمة نظام الملكية الصناعية مع الممارسات المثلى في الاتحاد الأوروبي. وهذا يشمل التكييف المحكم للتشريعات الموجودة في الملكية الفكرية. وتركيا راضية عن عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى حد الآن بما في ذلك النهج المواضيعي الذي أعطى دفعة لتنفيذ التوصيات ويسر رصد المشروع وتقييمه وتقديره. وأيدت تركيا وضع نظام متوازن وفعلي للملكية الفكرية من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع الدول الأعضاء. وأشادت أيضا بعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وبالمناقشات المثمرة بشأن أشكال التعبير الثقافي خلال أول اجتماع للفريق العامل بين الدورات. وكان التقدم في هذه المجالات هاما للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وشكر نائب وزير الدولة الأمانة على عملها ورحب بجهودها للارتقاء بمستوى الشفافية وإشراك الدول الأعضاء أكثر في مسار البرنامج والميزانية بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط واعتماد سياستي اللغات والاستثمار للويبو. وعندما أشارت تركيا إلى عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات الجديدة أعربت عن أسفها لقصور التقدم في هذا المجال. ورأت أن نفاذ ذوي الإعاقة البصرية إلى المواد المحمية بحق المؤلف مجال يمكن لممثلي الوفود الاتفاق للتوصل إلى حل بشأنه. ولذلك، أيدت تركيا جميع اقتراحات الحلول العملية زمنها إمكانية وضع الصكوك القانونية. وبخصوص قضايا الملكية الفكرية والإنفاذ، نظم رئيس الوزراء حلقة تدارس في إسطنبول في يونيو 2010 بشأن الأوساط الرقمية وحق المؤلف الذي ساهمت فيه الويبو مساهمة قيّمة. وقد لاقت هذه المناسبة إقبالا كبيرا وستمكن تركيا من التوعية بهذه القضايا. وتوجه نائب وزير الدولة بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء على تعاونها فيما يتعلق بالجمعيات التي يعتقد أنها ستسير بنجاح.

43. وأعرب رئيس لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا لجمهورية بيلاروس عن ثقته بأن إقامة حوار بين الدول سواء فيما يتعلق بتقاسم الخبرات الإيجابية ووضع نُهج متسقة لحل المشاكل المشتركة من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الدور الاستراتيجي للملكية الفكرية في تعزيز تطوير الابتكار في الاقتصاد الحديث والتقدم التكنولوجي في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن آفاق التنمية في بيلاروس اليوم تعتمد بشكل مباشر على استغلال إمكاناتها الفكرية للنهوض بالابتكار. وقال إن المستوى التعليمي العالي للسكان ووجود أوساط أكاديمية وإقامة شبكة متطورة من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمركبات التكنولوجية والمراكز العلمية والتقنية للشركات كلها ميزات تنافسية أساسية. وأضاف أن المعرفة هي القوة الدافعة الأساسية في نمو إنتاجية العمل. وأشار إلى تنامي أهمية عنصر الابتكار في ضمان القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ويتضح ذلك من خلال دعم الدولة للقطاعات الصناعية والزراعية التي تُطور فيها إمكانات البلد الفكرية، وإنشاء صناديق الابتكار والصناديق الاستثمارية، والإنفاق الحكومي الكبير على البحث العلمي، وتنفيذ مجموعة من المشروعات بمبادرة من قيادة البلد من أجل دعم الشباب الموهوبين وتطوير قطاع التكنولوجيا المتطورة وتنفيذ برنامج الدولة لتطوير الابتكار. ومضى يقول إنه لا شك في أن البلد يتمتع بإمكانات اقتصادية وتكنولوجية عالية ويتضح ذلك من عوامل منها المعدل النشط لنمو الناتج المحلي الإجمالي من 10 إلى 12 في المائة سنويا، وتحديث الطاقة الإنتاجية- أكثر من 1000 مصنع خلال ثلاث سنوات- مما يشكل مجموعة كاملة من المشروعات الناجحة لجذب الاستثمارات الخارجية، وتطوير الصناعات التحويلية البيلاروسية في الأسواق الخارجية، ولا سيما في الصين وسوريا واليابان وأذربيجان وإيران والسويد وعدد من البلدان الأفريقية، إضافة إلى عوامل أخرى. واستطرد قائلا إن الحكومة ربطت تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني في السوق العالمية بثلاثة عوامل هي: تطوير قطاعات التكنولوجيا المتطورة علميا، وزيادة نسبة المصانع الموجهة نحو التصدير، وتحرير هيكل الاقتصاد مع الأخذ في الاعتبار قضايا الملكية الفكرية. وقد استندت العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي في بيلاروس إلى زيادة فعالية الانتفاع بالموارد الفكرية. ومن الواضح اليوم أنه في سياق تطوير الاقتصاد القائم على المعارف، تغيّر هيكل الصناعات التحويلية والتجارة العالمية وزاد عنصر إنتاج الأصول غير المادية المعتمد على التكنولوجيا المتطورة. وأوضح أن هيمنة البلدان المتقدمة على سوق منتجات التكنولوجيا

المتطورة تعززت بسبب مشاركتها النشطة في نظام حقوق الملكية الفكرية. وتوخياً للمنافسة في السوق العالمية، تتبع بيلاروس اتجاهها نحو الابتكار. وأضاف أن وضع نهج متكامل لإدارة أصول الملكية الفكرية أصبح قاعدة للصناعيين الوطنيين. واستدرك قائلا إن الحكومة اتخذت تدابير فعالة تهدف إلى تحسين نظام الملكية الفكرية وتطوير المعلومات والخدمات التعليمية والمنهجية وتنمية قدرات الموظفين في هذا المجال. وأوضح أن الهدف من تدابير برنامج الدولة لحماية الملكية الفكرية، بصيغته التي صادقت عليها الحكومة، هو تسوية القضايا المرتبطة بتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. كما أن المسائل ذات الصلة بالموضوع تُفحص بانتظام في اجتماعات الحكومة. وأعلن أن الاتحاد الجمركي التي أنشأته مؤخراً روسيا وبيلاروس وكازاخستان مستعد لإنشاء منطقة اقتصادية موحدة تشمل أيضاً قضايا الملكية الفكرية. وذكر أن على تلك البلدان أن تقوم بقدر كبير من العمل القانوني وربما ستطلب المساعدة والتعاون من الويبو مستقبلاً. وباسم حكومة جمهورية بيلاروس، أعرب رئيس لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا عن امتنانه العميق للويبو لفهمها المتطلبات الحالية لبلده -الدولة الفتية النامية- ولما قدمته من مساعدة على تعزيز قدرتها الابتكارية. كما أعرب عن أمله في وضع أسس جديدة للعمل على المدى الطويل خلال السنوات العشر القادمة في الاستراتيجية الجديدة لإدارة قضايا الملكية الفكرية التي شرع البلد في وضعها بدعم من الويبو.

44. وهتف نائب وزير الثقافة في بلغاريا بالمعارف وفرص النفاذ إلى الأبحاث والابتكار والتكنولوجيا كوسيلة تساهم في نمو الاقتصاديات الحديثة في الأمد الطويل وأحاط علماً بما للتكنولوجيا والرصيد الفكري من دور رئيسي كعوامل محددة للقدرة التنافسية الاقتصادية. وقال إن بلده يعترف بأن الابتكار هو أساسي لتعجيل تنميته الاقتصادية إذ اعتمد سنة 2004 استراتيجية وطنية بشأن الابتكار تتيح إطاراً سياسياً لتعزيز القدرة التنافسية في قطاع الصناعة البلغارية بإدخال منتجات وتكنولوجيا قائمة على المعارف. واسترسل قائلاً إن تنفيذ الاستراتيجية يضع إطاراً مؤسسياً جيداً تشمل ميزاته صندوقاً وطنياً للابتكار يعتبر الأداة المالية العامة الأولية لدعم المنشآت الابتكارية بتوطيد الروابط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات البحث ومجلساً وطنياً للابتكار يجمع بين مجالات الأعمال والعلوم والتعليم واستراتيجيات إقليمية للابتكار. ولفت النظر إلى استراتيجية وطنية للنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2007-2013 اعتمدت سنة 2006 بهدف تشجيع بيئة مواتية لتطوير شركات صغيرة ومتوسطة ذات قدرة تنافسية وأفاد بأن الاستراتيجية تشمل تدابير تدعم الابتكار والبحث والتطوير وبيئة مواتية للابتكار والشركات المبتكرة وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى التقرير السنوي لعام 2010 المعنون "*سياسة الابتكار البلغارية: الفرص المتاحة للعقد المقبل*" وأحاط علماً بزيادة تتراوح نسبتها بين 43 و71 بالمائة في حصة الشركات المبتكرة في بلده خلال السنة الماضية مما يبين الوقع الإيجابي للعضوية في الاتحاد الأوروبي التي تقضي بالتكيف مع أسواق الاتحاد الأوروبي التنافسية وتشريعاته فضلاً عن استخدام موارد التأسيس لتمويل مواجهة المخاطر عبر مبادرة JEREMIE كأداة لدعم الابتكار. واستدرك قائلاً إن بلده على الرغم من ذلك التقدم المحرز ما زال يواجه تحديات ملحة مثل تعزيز الحوار والتفاعل بين المؤسسات العامة والخاصة وبين قطاعات العلوم والأعمال وتسجيل مستوى منخفض في الاستثمار في منتجات وعمليات جديدة وذكر بوجه خاص عدم توفر الموارد الكافية في فترة الأزمات. ومضى يقول إن السياسات الوطنية الوجيهة بما فيها الاستراتيجية الوطنية للابتكار تستوجب التحديث بصورة منتظمة. وشدد على أن السياسة العامة التي تحفز الاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام تعتبر جزءاً مهماً من برنامج الحكومة الاقتصادي الذي حدد الهدف الوطني المتمثل في رفع مستوى الإنفاق في مجال البحث والتطوير من نسبة 0.5 بالمائة الحالية من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة اثنين بالمائة بحلول سنة 2020. وتحقيقاً لذلك الهدف، قال إنه من المزمع اتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد الإعفاء الضريبي على الابتكارات وتعزيز التعاون بين قطاعي الأعمال والعلوم ووضع برامج ملائمة بالنسبة إلى أموال الاتحاد الأوروبي. ولفت الانتباه إلى قانون خاص بشأن الابتكارات من المعتزم صياغته. وأضاف قائلاً إن أحد أهداف الحكومة الرئيسية هو جعل الصناعات الإبداعية موضوع سياسة اقتصادية محددة الهدف بإنشاء البنى التحتية الملائمة وتدعيم إنفاذ قوانين الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن دراسة أجريت في الفترة 2006-2007 عن دور تلك الصناعات بمساعدة الويبو بينت أن

الصناعات الإبداعية تمثل جزءاً صغيراً من اقتصاد البلد غير أنها ذات أهمية إذ تسجل مساهمات في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من مساهمات قطاعات تقليدية مثل الرعاية الصحية والفنادق والمطاعم والتعدين. وأشار إلى ما لصناعات حق المؤلف الأساسية من قيمة مضافة تمثل 1.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و2.5 بالمائة من حصة فرص العمل مما يجعل الصناعات الإبداعية أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الوطني إذ تتجاوز مراراً معدل النمو السنوي في الاقتصاد العام وتبدي قدرة إنمائية ملحوظة. وسلم بأن المعارف المحمية عبر حقوق الملكية الفكرية تسهم إسهاماً كبيراً في الثروات الوطنية بينما اعترف بضرورة التغيير في إدارة الصناعات الإبداعية وفي سلوك الجمهور إزاء تلك الصناعات وقال إن بلده بدأ وضع استراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الإبداعية في سنة 2010. وأنهى ملاحظاته متمنياً لجميع الحضور عقد دورة موفقة ومثمرة لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو.

45. وقال وزير الشؤون القانونية في ترينيداد وتوباغو إن التغير السريع الذي يواجهه نظام الملكية الفكرية العالمي يدعو إلى ثورة في ذلك النظام وإن الملكية الفكرية تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل ناجمة جزئياً عن التكنولوجيا المتطورة باستمرار التي تؤثر تأثيراً سلبياً في قدرة أصحاب الحقوق على التحكم الفعال بابتكاراتهم إزاء انتفاع الجمهور غير المشروع أو غير المصرح به. واسترسل قائلاً إن الملكية الفكرية تتيح فرصاً قيمة للجميع بما في ذلك لبلده وسائر البلدان الصغيرة ذات الدخل المتوسط والموارد المحدودة التي تلتزم بتحقيق الفوائد من الملكية الفكرية على أمثل وجه كوسيلة لحفز التحول والتنمية على الصعيد الوطني. ورأى أنه ينبغي للويبو أن تسعى إلى تحقيق توازن حيوي جديد في الإطار العملي الجديد للقرن الحادي والعشرين نظراً إلى الواقع الحالي وعدد الطلبات المتزايدة. وأفاد بأن بلده يحتاج إلى توسيع نطاق نشاطه الاقتصادي وتنمية مصادر جديدة للثروات نتيجة لموارده الطبيعية والبشرية المحدودة وبغية مواصلة التحسينات المستدامة في مستوى المعيشة والرفاه فيه وأن الملكية الفكرية هي الأداة التي تتيح الفرصة لتحقيق التنوع الاقتصادي. ولفت النظر إلى الثقافة النابضة في بلده وقدرة مواطنيه الإبداعية اللتين ترسيان أسساً راسخة لاستغلال فوائد الملكية الفكرية. ومضى يقول إن حكومة بلده الجديدة اعتمدت استراتيجية اقتصادية تعتبر محوراً من محاورها الأساسية وتشدد على تنمية اقتصاد يكثف المعارف الأكثر تنوعاً وتطوير شامل لثقافة الملكية الفكرية مما يرسي القاعدة لحماية حقوق الملكية الفكرية الفعالة والنهوض بالابتكار نتيجة لذلك. وأضاف قائلاً إن الملكية الفكرية تظل تجتذب الاهتمام عبر سياسة الحكومة وإنه من المعتزم إدراج الملكية الفكرية في المنهج الدراسي الابتدائي. وأعرب عن تقدير حكومة بلده لتعاون الويبو في تنظيم بعثة لتقييم الاحتياجات في ديسمبر 2009 من أجل بحث إمكانية إنشاء أكاديمية جديدة للملكية الفكرية وأشار إلى استلام نتائج تلك البعثة وتوصياتها وإلى النظر فيها في الوقت الحالي. وأحاط علماً بأحد أوجه القصور الحرجة المحددة في التقرير أي الافتقار إلى تعليم شامل في مجال الملكية الفكرية في نظام التعليم العالي الذي تبدي الحكومة حالياً التحمس للتصدي له عبر تطوير بنية تحتية وطنية للملكية الفكرية. وأردف قائلاً إن بلده بسبب احتياجاته ومطامحه أبدى منذ البداية تأييده الشديد لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية ولعمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وذكر الجهود المبذولة ضمن الأمانة على الرغم من أنها في مراحلها الأولى لإدماج نشاط عملية التنفيذ في صميم برامج الويبو وأنشطتها غير أنه أعرب عن أسفه لما أبدته بعض الدول الأعضاء من تردد جلي في دعم المضي قدماً بجدول الأعمال في كل المجالات. وعلاوة على ذلك، أفاد بأن حكومة بلده التي تعتبر في حد ذاتها جمة تستحدث الملكية الفكرية بدأت اعتماد نهج استراتيجي بدرجة أكبر فيما يتصل بالملكية الفكرية التي تملكها الدولة لأنه ما زالت هناك عدة قضايا مرتبطة بالملكية الفكرية ينبغي التصدي لها عبر طائفة الإجراءات البيروقراطية في القطاع العام غير أنه أشار إلى تحقيق بعض الإنجازات المهمة التي هي مصدر تشجيع وإلهام. وذكر على سبيل المثال صنف الكاكاو ترينيتاريا الذائع الصيت عالمياً الذي ينتج في البلد ويجري حالياً تناوله كموضوع الدراسات المكثفة عن استيلاد النبات وقال إن وزارة إنتاج الأغذية أودعت في سنة 2010 لوحدها 11 صنفاً جديداً. ثم لفت النظر إلى الطبل الفولاذي الذي هو عبارة عن آلة موسيقية مصنعة في البلد وكانت موضع طلبات براءات وعلامات تجارية أودعت في العالم لحماية الابتكارات في تصنيع الآلة وجودة نغماتها. وأشار إلى دعم الويبو في إنشاء مكتبة تقنية في مكتب الملكية الفكرية لتمكينه من تلبية احتياجات الباحثين الإعلامية على وجه أفضل وسلم باستجابة الويبو للاحتياجات والعوائق الخاصة التي تشهدها بلدان الجزر الصغيرة في الكاريبي من خلال إنشاء

وحدة الكاريبي ضمن المكتب الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومضى يقول إن بلده يرحب بعمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ورأى أن عرض السيد ستيفي وندر ساهم في تعزيز الوعي باستبعاد معاقي البصر الواقعي من النفاذ إلى المصنفات المنشورة والمحمية بموجب حق المؤلف وأكد أن حكومة بلده ستدعم أي اقتراح إيجابي في ذلك المضمار. واستطرد قائلاً إن بلده يرحب أيضاً بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وأعرب عن سروره لاستضافة الندوة الإقليمية الكاريبية المعنية بالبيانات الجغرافية التي عقدت للمرة الأولى على الإطلاق في سنة 2010 برعاية مؤسسة Trade.Com وبالتعاون مع الويبو ومنظمة التجارة العالمية واستهدفت رؤساء مكاتب الملكية الفكرية. وختاماً، ذكر الدول الأعضاء بمدى أهمية دورها في تيسير عملية التغيير.

46. وقال وزير الاقتصاد في غواتيمالا إنه نظراً للظروف الحالية، يتعين على واضعي السياسات العامة توحيد جهودهم للنهوض بالابتكار والإبداع من خلال نظام متوازن ومناسب للملكية الفكرية لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان. وأشار إلى أن الدول الأعضاء خطت الخطوة الأولى عندما قررت زرع بذرة التنمية في الويبو وهي بذرة جدول أعمال التنمية. ورأى الوزير أن أفضل مقاربة لحفز نمو من ذلك القبيل تتمثل في برنامج التقويم الاستراتيجي واعتماد الأهداف الاستراتيجية التسعة لاحقاً وأضاف أن الإرادة السياسية والجهود المكثفة التي بذلتها الدول الأعضاء بشأن المسائل التقنية ساعدت البذرة على النمو وتلى ذلك بثلاث سنوات، إرساء مسار لتنفيذ جدول أعمال التنمية الذي تطلّب عناية واهتماما دائمين. وذكر الوزير أن المسار أدى إلى إنشاء مجموعة جدول أعمال التنمية التي انضمت إليها غواتيمالا وقدمت مساهمات إيجابية في الويبو منذ تأسيسها في بداية سنة 2010، سعياً منها إلى ضمان مساهمة مختلف عناصر الملكية الفكرية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحفز النمو وتعزيز قدرة جميع البلدان الأعضاء على المنافسة. وأضاف أن الدول الأعضاء في المجموعة سعت بكل جهدها إلى ضمان تنفيذ البعد الإنمائي ودمجه في كافة مجالات العمل في الويبو مثلما تشير إلى ذلك التحاليل الدقيقة والتعليقات المكثفة المتاحة خلال التحضير لخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط. وإذ اختار الوزير التحدث عن الموضوع الرئيسي للدورات رفيعة المستوى وهو الملكية الفكرية والنهوض بالابتكار فيما يتعلق بالملكية الفكرية واستراتيجيات الابتكار التي أتاحتها الويبو للدول الأعضاء والذي سيشكل المحور الرئيس للاجتماع الوزاري لبلدان أمريكا الوسطى الذي سيعقد في غواتيمالا في نهاية السنة، فقد شدد على ضرورة توجيه نظام الملكية الفكرية لتيسير نفاذ البلدان النامية إلى المعارف والمعلومات والتكنولوجيا ولدعم إرساء مجال عام متين. وأشار الوزير إلى العناصر المختلفة التي تُفهم من ذلك المبدأ. وقال إن العنصر الأول هو أن فعالية الملكية الفكرية كأداة للنهوض بالابتكار تعتمد عامة على مستوى البلد من حيث التنمية ومصالحه واحتياجاته الاقتصادية والاجتماعية. وقال إنه ينبغي، بناء على ذلك، أن نتذكر في خضم أية مناقشات تدور حول الملكية الفكرية واستراتيجيات الابتكار أو خططه أن ذلك يقتضي وضع استراتيجيات وخطط خاصة بكل دولة عضو وأنه ثمة عوامل أساسية أخرى مستقلة عن الملكية الفكرية توجه أيضاً نحو النهوض بالابتكار. وبيّن أن التحدي الذي يواجه البلدان يكمن في إدماج الملكية الفكرية بنجاح في تلك الآلية الرامية إلى النهوض بالابتكار. وقال إن الويبو بوصفها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، تمكنت بفضل ذلك من اتخاذ تدابير للتأكد من احتواء برامج الملكية الفكرية على أهداف ملموسة وطويلة الأمد تمكن البلدان من تقييم أنظمتها المتعلقة بالملكية الفكرية وتحديد العناصر التي ينبغي إدراجها أو تعزيزها بغية تحقيق تلك الأهداف. وأشار الوزير إلى أن العنصر الثاني يتعلق بضرورة تزويد واضعي السياسات في البلدان النامية بالتحليلات القائمة على أساس علمي التي تسمح لهم بتكييف نظام الملكية الفكرية لاحتياجاتهم وكفاءاتهم الوطنية. ونبّه الوزير إلى أن ذلك الأمر يقتضي من كل بلد إجراء عملية تقييم داخلي لاحتياجاته وظروفه الحقيقية في هذا المجال. وقال الوزير إن العنصر الثالث مرتبط بالتقييمات العلمية التي مكنت من وضع برنامج الملكية الفكرية واستراتيجياتها بهدف تيسير إدماج البلدان، بغض النظر عن مستويات التنمية لديها، في اقتصاد المعرفة بمراحله المتعددة وهي الإبداع والإدارة وتعميم المعرفة. وذكر أن إبداع المعرفة يشير إلى إنشاء مراكز البحث والتطوير وتعزيزها حيث أنها تحوّل المعلومات إلى معارف بهدف

استنباط منتجات وعمليات تصنيع جديدة بما ينهض بالابتكار والإبداع وهو هدف يمكن تحقيقه بواسطة تقديم المساعدة والمشورة لفائدة مراكز البحث والتطوير. وأكد المتحدث أيضا على الحاجة إلى دراسة حوافز أخرى لتشجيع الأكاديميين والباحثين على المشاركة في مبادرات رائدي الأعمال مثل مبادرة "الابتكار الجماعي" وإرساء شبكات عمل لنقل التكنولوجيا وتسويقها بين الجامعات الوطنية والأجنبية. ونبّه الوزير إلى ضرورة توجيه إدارة المعرفة إلى تسويق الاختراعات وإدارة أصول الملكية الفكرية. وأشار في ختام ذلك إلى ضرورة تشجيع البرنامج على تعميم المعرفة والمحافظة على مجال عام متين في الدول الأعضاء. وذكر أن العامل الأساسي في هذا المضمار هو الدعم الذي تقدمه الويبو لتعزيز سجلات الملكية الفكرية وتوحيدها لاستخدامها كأدوات تساهم في إثراء أنشطة الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالمجال العام المتين، أشار الوزير إلى ضرورة التمييز بوضوح بين المواد التي تنتمي إلى ذلك المجال والمواد التي ينبغي أن تظل جزءاً منه والمواد التي ينبغي حمايتها بموجب حقوق الملكية الفكرية، وهي مهمة صعبة ولا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وبيّن الوزير بناء على ذلك، أن ما تقدمة الويبو من دعم لإذكاء الوعي في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة هو دعم مفيد للغاية. واستطرد الوزير قائلاً إنه أشار آنفاً إلى بعض الجوانب التي سيتناولها الاجتماع الوزاري لبلدان أمريكا الوسطى بشأن الملكية الفكرية. وفي ختام بيانه، لفت الوزير النظر إلى الضرورة الملحة لصياغة معايير الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وقال إن غواتيمالا تفضل في هذا الصدد وضع صك دولي ملزم قانوناً لضمان الحماية الفعلية وعبّر عن ثقته في أن الدعم السياسي الذي سينتج عن تلك السياسة سيمكّن اللجنة الحكومية الدولية من المضي قدماً ضمن الخطوط المقررة.

47. وهنأت وكيلة الشؤون الاقتصادية في وزارة الشؤون الخارجية في بيرو رئيس الجمعية العامة على براعته في رئاسة أعمال تلك الهيئة. وأعربت عن تحمس وفد بلدها للمساهمة في العمل الذي ينبغي مباشرته خلال الأسبوع الحالي. وتوجهت بعبارات الشكر الخاص إلى المدير العام على تنظيم الجزء الثاني الرفيع المستوى وقيادته الحاسمة والفعالة للويبو. وقالت إن حضور الوزراء والموظفين رفيعي المستوى لا يجسد أهمية الاجتماعات المعقودة في الويبو فحسب بل يبين أيضاً الحاجة إلى تجديد الالتزام بالمنظمة في الفترة الحالية التي تشهد بروز العالم من حالة انتكاس اقتصادي عصيبة. وأضافت قائلة إن بلدها في سياق التحديات والصعوبات الحالي يواصل تأييد مسار التحديث ونموذج إنمائي يقوم على الانفتاح الاقتصادي والتجاري وحوافز الاستثمار الوطني والأجنبي وينبغي في إطاره أن يكون للتعليم والبحث والتطوير والنهوض بالابتكار عامة دور رئيسي. وعليه، رأت أن اختيار موضوع الاجتماعات شديد الإيحاء. وأفصحت عن ارتياح بلدها الشديد للنتائج الإيجابية المحققة على الصعيد الوطني خلال الثماني سنوات الماضية مما أدى إلى ارتفاع مستوى النمو وتواصله وإلى الحد من الفقر بشكل ملحوظ فوق كل ذلك. ومضت تقول إن توقع تحقيق العديد من الأهداف المحددة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية يبين التقدم المحرز واستدركت قائلة إنه من الجلي أنه ما زال ينبغي تكثيف الجهود. واسترسلت قائلة إن الأهداف الوطنية واضحة وذكرت ضمان إدماج بلدها الفعال على المستوى الدولي واجتذاب الاستثمار والتكنولوجيا لتحديث الهيكل الإنتاجي وتضييق الهوة التكنولوجية وتحديث البنى التحتية المادية مما يعزز القدرة التنافسية. وأفادت بأن بلدها يدرك أن الانتفاع الفعال بالأدوات التي يتيحها نظام الملكية الفكرية هو عامل أساسي لمواصلة السير على درب النمو والتنمية بقدر ما ينهض ذلك بالتكنولوجيا المبتكرة ويعزز قدرة الشركات على التنافس. واستطردت قائلة إن موضوع الابتكار يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان الناشئة والنامية التي شهدت على مدى السنوات القليلة الماضية تحسناً ملحوظاً في اقتصادها وتمكنت من تنويع صادراتها إلى حد ما إلا أنه من الجلي أنه يجب بذل المزيد من الجهود للنهوض بالإنتاج ذي القيمة المضافة المعززة والقائم على الابتكار. ونظراً إلى أهمية الملكية الفكرية، قالت إن بلدها أنشأ لجنة دائمة متعددة القطاعات تستفيد من الدعم القيم الذي يقدمه مكتب الويبو للتعاون مع أمريكا اللاتينية من أجل وضع استراتيجية وطنية تربط الخطط والسياسات الراهنة وتوجهها فيما يتصل بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والملكية الفكرية. وأعربت عن أملها أن توضع الأهداف والاستراتيجيات في الأمدين المتوسط والطويل مما يساعد بلدها على تحقيق التنمية المستدامة. وأحاطت علماً بجهود أخرى تبذل على المستوى الوطني للارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الذي يقيم السياسات الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلد وقالت إنه من المقرر نشر التقرير المتصل بذلك التقييم في شهر ديسمبر. وأردفت قائلة إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ساهمت في تلك الجهود وإنها تعمل مع وزارة الاقتصاد والشؤون المالية بالتركيز على وضع الابتكار. وذكرت مثالاً آخر على مبادرات حكومة بلدها مشيرة إلى وضع تشريع طموح بشأن حماية الموارد الوراثية وما يتصل بها من معارف تقليدية بغرض تشجيع الابتكار وضمان تقاسم المنافع العادل في المجتمعات التي تملك تلك المعارف نتيجة لذلك. واستأنفت بيانها قائلة إن الهدف المنشود هو المساهمة البناءة في المسار الذي تشجعه الويبو على نحو ملائم بغية وضع صك دولي ملزم قانوناً لضبط موضوع يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى بلدان شديدة التنوع مثل بلدها. وأوضحت قائلة إن بلدها يسلم بضرورة التصدي لتحديات الفقر وعدم تكافؤ فرص التنمية من منظور اقتصادي وتجاري وإنه من الأساسي تدعيم الويبو ونظام الملكية الفكرية الدولي تحقيقاً لذلك. واستدركت قائلة إن المبادرات الوطنية ليست كافية وإنه من الضروري تضافر الجهود بهدف ترسيخ نظام من شأنه حفز الابتكار والنمو والتنمية فعلاً. وأضافت قائلة إن وضع جدول أعمال بشأن التنمية وتنفيذه أمر يبين بوضوح إمكانية تحقيق أهداف مشتركة. وبالنسبة إلى بلدها، قالت إنه من الأساسي ضمان تكلل عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالنجاح ولا سيما فيما يتصل بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأفادت بأن بلدها كان في عداد البلدان الأولى التي شجعت من خلال "مجموعة أصدقاء التنمية" المبادرة الرامية إلى التشديد على الحاجة إلى تغيير نموذجي في المنظمة حتى تتمكن من مساعدة الدول الأعضاء على وجه تام على تحقيق أهدافها الإنمائية. وأحاطت علماً مع الارتياح بالتقدم الملحوظ المحرز حتى ذلك الحين وتقدمت مجدداً بعبارات الشكر إلى السيد فرانسس غري على عزمه الواضح على تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين التي يتضمنها جدول أعمال التنمية وإلى موظفي الأمانة على جهودهم المتواصلة. واستدركت قائلة إنه من المهم عدم إغفال الجهود التي ما زال ينبغي بذلها ولا سيما في مجال إدماج جدول أعمال التنمية في صميم جميع أنشطة المنظمة. وتحقيقاً لذلك الغرض، رأت أنه من الأساسي رصد تنفيذ جدول أعمال التنمية عن كثب بحيث يتسنى تكملة التوصيات الخمس والأربعين في الوقت المناسب بتوصيات جديدة تجسّد أوضاع الدول الأعضاء واحتياجاتها المختلفة. وأعربت عن اقتناع بلدها بأن نظام الملكية الفكرية هو أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما يشرح سبب امتثاله للالتزامات الدولية المعنية وإدراجه عبارات طموحة في اتفاقات التجارة التي تفاوض بشأنها وأبرمها حتى ذلك التاريخ. واسترسلت قائلة إن تلك القابلية تتجلى أيضاً في انضمام البلد إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة قانون العلامات واتفاق لشبونة في جملة المعاهدات. ومضت تقول إن بلدها، إذ يدرك الحاجة إلى تحسين فهم تلك الموضوعات على الصعيد الوطني، أنشأ معهداً وطنياً للملكية الفكرية وأعربت عن أملها أن يصبح ذلك المعهد بفضل دعم الويبو القيّم مركزاً إقليمياً لنشر المعارف في المستقبل القريب. وأضافت قائلة إن بلدها سيستضيف خلال سنة 2011 الندوة العالمية المعنية بالبيانات الجغرافية التي يكتسي موضوعها أهمية خاصة بالنسبة إلى نظام الملكية الفكرية وأعربت عن أملها أن يشارك أكبر عدد ممكن من البلدان في تلك الندوة. واختتمت بيانها مجددة التزام بلدها الراسخ بدعم جهود الويبو الرامية إلى توطيد نظام عالمي للملكية الفكرية ينهض بالابتكار والنمو والتنمية.

48. وتوجه وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم حكومة المغرب بالشكر إلى الرئيس على جهوده التي ستساهم في تقريب وجهات نظر الدول الأعضاء والمضي قدماً في أعمال العديد من الهيئات المهمة في المنظمة. وإن المنتدى الذي استهله المدير العام السيد فرانسس غري ما لبث أن بلغ درجة من النضج تبعث على التقدير وتبرز كفاءته المهنية في تقريب الويبو من مستوى الدول الأعضاء. وإن الوزير وهو يؤكد تأييده دون أي تحفّظ للمنظور الاستراتيجي للمدير العام الذي أتى منذ أن تقلد منصبه بنفس جديد للمنظمة ملؤه الحيوية ليعطي العديد من البلدان النامية الأمل، ولأنه يراعي ما عبّرت عنه الدول الأعضاء من انشغالات فقد أعلن أن الموضوع المختار للمنتدى، أي الابتكار والنمو والتنمية ودور الملكية الفكرية وخبرات الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، تندرج تماماً في هذا المنظور. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد وصَوْن ثرواته وتراثه الثقافي يعني حتماً توفير حماية قضائية على المستوى الدولي للموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية التي تعتبر في العديد من البلدان الثروات الوحيدة والموارد الوحيدة التي تملكها. وفيما يخص المغرب، فإن الأمر يتعلق بتراث معبّر عن

الهوية وعريق. وقال إن أغلى أمنية على قلبه في هذا الشأن هي أن يرى بأسرع وقت ممكن توقف الامتلاك غير القانوني والتعسفي للقيم الإنسانية والوراثية الخاصة بهذا التراث الذي يعيش من مكسبه العديد من الفنانين والحرفيين وهذا ما يجعل وفد البلد يؤيد تماماً اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية بغية توفير حماية دولية أفضل لهذه الثروات. زيادة على ذلك، رأى الوزير أن الملكية الفكرية من شأنها أن تمنح إمكانيات للتنمية المتعددة الأشكال إذا ما كانت منصفة ومتوازنة. لذلك اتخذ المغرب تدابير مهمة على عدة مستويات. فقد شرع أولاً في الارتقاء بمستوى الهياكل القانونية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، ثم اتخذ تدابير عديدة من أجل تهيئة مناخ مواتٍ لاحتضان الإبداع والابتكار وتشجيعها بفضل زيادة التوعية ودعم ثقافة الملكية الفكرية. أما فيما يتعلق بتنمية شقيّ الملكية الفكرية في المغرب فتجدر الإشارة إلى التدابير الخاصة بتعزيز حق المؤلف والحقوق المجاورة وتدعيم حقوق الفنانين وإضفاء طابع عصري على الهياكل المعنية. وقد شملت هذه التدابير أيضاً حماية المعارف التقليدية وحماية الموارد الوراثية والحِرف اليدوية والفولكلور. أما في مجال الملكية الصناعية والتجارية فتجدر الإشارة إلى تعزيزِ التعاون بين الويبو والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من أجل مراعاة براءات الاختراع دولياً بواسطة خدمة البحث في ركن البراءات. وعلى غرار ذلك، تجدر الإشارة إلى الشراكة الممتازة بين هذا المكتب والجامعات والمؤسسات في إطار الاتفاقيات والمبادرات الهادفة المتعلقة بحماية العلامات التجارية والبيانات التكنولوجية. واغتنم الوزير هذه المناسبة ليثني باسم حكومة بلده على التعاون المثمر مع الويبو ومساعدتها القيّمة التي قدمتها للهيئتين الوطنيتين المكرستين لحق المؤلف والملكية الصناعية والتجارية. وأضاف أن وفد بلده لن يدّخر جهداً خلال الجمعيات حتى يساهم مساهمةً تامة وإيجابية ويدعم أي جهد، ولا سيما في: "1" تشجيع نظام للملكية الفكرية يحفظ التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمجتمع عموماً، "2" التعجيل بتنفيذ مختلف التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية، "3" توفير الحماية دولياً للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وتحديث حقوق هيئات البث الإذاعي وتمتّع فناني الأداء أو مؤدِّي العروض بحقوقهم في المجال السمعي البصري. وأخيراً وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج التقويم الاستراتيجي، فإن المدير العام والويبو بصفة عامة يمكنها أن تعتمد على دعم المغرب الدائم لبلوغ الأهداف والنتائج المتوقعة. وختاماً، دعا الوزير جميع الوفود إلى حضور افتتاح المعرض الذي تليه مأدبة عشاء تقيمها المملكة المغربية في مقر الويبو. وهذا المعرض يرمي إلى إبراز التراث المغربي في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والحِرف اليدوية.

49. وتوجه وزير الصناعة والمنطقة الحرة والابتكار التكنولوجي في توغو بالشكر إلى المدير العام والأمانة وجميع لجان الويبو على العمل المنجز وعلى جودة الوثائق المقدمة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وأثنى على المدير العام لجهوده طوال الفترتين الأوليين لولايته وحرصه على التعاون لفائدة توغو كما يتّضح من الأنشطة مثل التنظيم المشترك في لومي لحلقة عمل دون إقليمية بشأن تطبيق حقوق الملكية الفكرية موجهة إلى قضاة البلدان الأفريقية الفرانكفونية (مارس 2009) والاجتماع الاستشاري بشأن استهلال مشروع يتعلق بأداء منظمات الإدارة الجماعية في شرق أفريقيا وإنشاء شبكة لها (مارس 2010). وقد استفادت توغو أيضا من مساعدة الويبو بفضل المنتدى الإقليمي بشأن الملكية الفكرية الموجه إلى البرلمانيين في البلدان الأفريقية الفرانكفونية الأقل نمواً الذي عقد في كوتونو من 13 إلى 14 أبريل 2010. وبفضل النتائج المُرضية التي توصلت إليها الويبو في السنتين الأخيرتين اطمأنت توغو إلى أن المدير العام الذي يتمتع بكفاءات ومؤهلات إدارية ممتازة لا تخفى على أحد لن يدّخر جهداً في التنفيذ الفعلي في أحسن الظروف للتوصيات الخمسة والأربعين المعتمدة إبان الجمعية العامة سنة 2007 في إطار جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وإن التحديات العالمية كالاحتباس الحراري وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمجاعة والأزمة المالية العالمية تسترعي انتباه الدول والمنظمة من أجل اعتبار الملكية الفكرية وسيلةً لتحقيق نمو اقتصادي دائم والارتقاء بمستوى عيش جميع الشعوب. وبسبب الأزمة العالمية في السنين الأخيرة تراجعت بشدة إمكانيات التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة في سبتمبر 2000 الرامية إلى تحقيق تنمية عالمية متناسقة. وترى توغو في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية توافقَ آراء دولي بديل يمكنه إذا نفّذ على نحوٍ فعلي وعملي أن يجعل من الملكية الفكرية وسيلة لا يقتصر دورها على تنظيم الأسواق عبر محاربة أعداء السوق والمستهلك، بل ستستجيب أيضا لهموم جميع البلدان فيما يخص التنمية. وفي هذا الصدد، فإن توغو تقدّر الموضوع المختار لهذا

الاجتماع الوزاري حق قدره لأنه يدعو الدول إلى الإدراك الفردي أو الجماعي لضرورة بذل جهود على الصعيد الوطني لإدراج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الوطنية الإنمائية قبل أن تأمل في مساهمة المجتمع الدولي بغية مواجهة أحد التحديات الرئيسية الحالية، أي تحقيق نمو دائم والحد من الفقر. ولن يستطيع تحقيق ذلك إلا البلدان التي ستتمكن من فهم أعمال مبدعيها ومبتكريها والاستفادة منها وحمايتها. وإذا وضعت البلدان نظاماً مجدياً خاصاً بالملكية الفكرية تواكبه استراتيجية وطنية فستتمكن من توفير حماية أفضل لأصولها الثقافية وإبراز أهدافها الإنمائية والنهوض بها. وتوغو تدرك أنه بفضل الابتكار والإبداع تتمكّن المؤسسات والبلدان من التنافس في الأسواق، لذلك أنشأت مجلساً وطنياً للملكية الفكرية يجمع ممثلي المؤسسات العامة والخاصة المعنية بقضايا الملكية الفكرية. وقد كُلف هذا المجلس أساساً بصياغة استراتيجية وطنية مشتركة بين الاختصاصات واعتمادها من أجل حماية الملكية الفكرية والاستفادة منها. وفي إطار تشجيع الاختراع والابتكار أنشأت توغو جهة اتصال لصندوق المساعدة على النهوض بالاختراع والابتكار الذي يمول المخترعين من أجل إبراز قيمة اختراعاتهم واستغلالها. ومن باب تبسيط مفهوم الملكية الصناعية فإن المعهد الوطني للملكية الصناعية والتكنولوجيا ممثل لدى مركز الإجراءات الإدارية للمؤسسات بغية الحدّ من تقليد الإشارات المميِّزة. وبفضل الشراكة القائمة بين المعهد الوطني للملكية الفكرية في توغو ووسائل الإعلام ومرافق الجمارك في البلد أمكن إعداد برامج إذاعية مشتركة وبثها بغرض محاربة التقليد والقرصنة التي تسبب أضراراً بالغة للاقتصاد والمستهلكين. وتوغو تعلم أن الطريق ما زال طويلاً، لكنها مقتنعة بأنها ستظل تستفيد من مساعدة الويبو كي تعزز نظامها الخاص بالملكية الفكرية وتساهم بقدر أكبر في التنمية المستدامة.

50. وأبلغ نائب وزير التجارة في تايلند الحضور أن المكتب التايلندي لتسلّم الطلبات استلم 37 طلب براءة اختراع منذ أن أصبح بلده الدولة الثانية والأربعين بعد المائة المتعاقدة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في ديسمبر 2009. وقال إن ذلك يبرهن على نمو الطلب على حماية البراءات في العالم وأكد الوفد إقرار بلده بفوائد نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومضى يقول إن تايلند عالجت تراكم طلبات البراءات والعلامات التجارية وسرّعت إجراءات الفحص وسعت إلى تخفيض الوقت المطلوب لمعالجة الطلبات إلى النصف في نهاية 2011 بالاستعانة بالخدمات الخارجية والرفع من مستوى أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتقاسم العمل مع مكاتب الملكية الأخرى ولا سيما في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بهدف تعزيز الفعالية. وقال إن بلده سعى أيضاً إلى تحسين حق المؤلف في الأداء بتسهيل إقامة الدليل على الملكية وإجراءات الترخيص ونفاذ المنتفعين. ورحب نائب الوزير باشتراك بلده مع عدد من أصحاب المصالح في إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية على كافة المستويات وأثنى على الجمع بين الإبداع والاستثمار والتسويق وذلك بالربط بين المستثمرين المحتملين والمبدعين والمخترعين والجامعات. وقال إن بلده يدعم أيضا المشاركة الفعالة مع الشركاء على الصعيد الدولي على أساس ثنائي أو إقليمي. وأثنى على تعاون بلده مع الويبو في صياغة السياسة العالمية للابتكار والبنية الإدارية. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشدد على أهمية خطة عمل الرابطة بشأن حقوق الملكية الفكرية لفترة الخمس سنوات المقبلة وعلى أهدافها المتعلقة بتعزيز فعالية فحص البراءات، والانضمام إلى بروتوكول مدريد بحلول سنة 2015، ووضع قواعد بيانات المعارف التقليدية، وإرساء بوابة الرابطة للملكية الفكرية لتيسير نشر المعلومات وإطلاق مبادرة الرابطة في مجال الإبداع. ورحب وفد تايلند بإرساء آلية التنسيق والعملية الجديدة لإعداد الميزانية لتمويل مشروعات جدول أعمال الويبو وذكر أنه ينبغي الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للنهوض بالتنمية الوطنية المستدامة ولا سيما في البلدان النامية. وأعرب عن دعم بلده للأهداف الاستراتيجية التسعة الواردة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 وأعلن أنه مستعد للتعاون التام مع دول أعضاء أخرى لتحقيق الأهداف في إطار الجدول الزمني المحدد. وأيد الوفد العمل الإيجابي المنجز في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأثنى على التقدم الجوهري المنجز في إعداد الفريق العامل ما بين الدورات لمشروع نص حول أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأكد الوفد مجددا التزام بلده الصارم بوضع صك دولي قانوني يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مشددا على أن تلك المجالات تمثل الملكية الفكرية

التقليدية وتستحق الاعتراف بها مثلها مثل الأشكال الحديثة كالبراءات والعلامات التجارية وحقوق المؤلف. وأيد نائب الوزير أيضا المبادرة التي أطلقها السيد ستيفي وندر لتطوير نظام بمساعدة الويبو يعزز النفاذ إلى المواد المكتوبة لفائدة المعاقين بصريا ودعا الدول الأعضاء إلى التغلب على جميع مواطن الاختلاف بينها في هذا المجال. وأكد الوفد أن الاقتصاد الإبداعي وأنظمة الملكية الفكرية الفعالة وجهان لعملة واحدة وأشار إلى أن الحكومة نفذت نهج المسارين الذي يربط ما بين سياسة الملكية الفكرية وسياسة الاقتصاد الإبداعي. ومضى يقول إن رئيس الوزراء ترأس لجنتين وطنيتين وهما لجنة معنية باستراتيجية الملكية الفكرية ولجنة معنية بشأن الاقتصاد الإبداعي وترميان إلى ضمان نجاح تنفيذ تلك السياسات بهدف جعل تايلند مركزا للصناعات الإبداعية في جنوب شرق آسيا بالتعاون مع الرابطة وزيادة المساهمة الاقتصادية للصناعات الإبداعية الوطنية في الدخل القومي الإجمالي من نسبة 12 بالمائة إلى نسبة 20 بالمائة في سنة 2012. ودعت تايلند الويبو إلى تعزيز المنهج الذي يربط بين الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي معرباً عن إيمانه بأن مثل تلك السياسة ستشجع بقوة على تحقيق النمو المستدام والتنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الغنية ثقافياً. وفي الختام، أعلن نائب الوزير أن تايلند ستنظم المنتدى الدولي للاقتصاد الإبداعي في تايلند، بانكوك من 28 إلى 30 نوفمبر 2010 للاحتفال بذكرى إطلاق سياسة الاقتصاد الإبداعي رسميا في تايلند. وقال إن التظاهرة ستجمع بين أكثر من ألف من المهنيين وصانعي السياسات والمقاولين والأكاديميين في القطاعات الإبداعية في أنحاء العالم ليشاركوا في حدث يتضمن مناقشات وتبادل الأفكار بين المبدعين المشهورين بالإضافة إلى فرص إقامة العلاقات. وتابع الوفد قائلاً إنه من المعتزم تنظيم مهرجانات موازية في مختلف الأماكن في المدينة لاستكشاف الأفلام وبرامج هيئات البث والتصاميم. ودعا الوفد جميع الحاضرين إلى المشاركة في المنتدى المذكور.

51. وأكد وزير الصناعة في بنغلاديش أن حكومة بلده التزمت بأن تتحول بنغلاديش إلى بلد رقمي بحلول سنة 2021. وقال إن هذا التصور يستند إلى فكرة إنشاء مجتمع قائم على المعارف، مما سيساعد البلد على الانضمام إلى البلدان المتوسطة الدخل. واستطرد قائلاً إن الابتكار والإبداع من شأنهما أن يلعبا دوراً حاسماً وأضاف أن مسألة نقل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الصناعية واستخدامها بفعالية ستكون ذات فائدة في هذه العملية. كما أن الابتكار والنفاذ إلى المعارف عنصران رئيسيان في الجهود الإنمائية الوطنية. واسترسل الوزير قائلاً إن السياسة الصناعية الوطنية لسنة 2010 التي اعتمدت مؤخراً أقرّت بحماية حقوق الملكية الفكرية وإدارتها باعتبارها عاملاً مهماً لتعزيز الابتكار والنفاذ إلى المعارف والتنمية. وقال إن السياسة الصناعية تهدف إلى تحويل بنغلاديش إلى بلد صناعي بحلول سنة 2021. وكجزء من نهج استراتيجي لإدارة الملكية الفكرية، تعتزم الحكومة إنشاء مكتب متكامل للملكية الفكرية. وأوضح أن زيارة المدير العام إلى بنغلاديش في الآونة الأخيرة كانت فرصة لمناقشة المساعدة التقنية التي يمكن أن تقدمها الويبو لوضع استراتيجية وطنية للابتكار والملكية الفكرية. وأضاف أن السياسة الوطنية الصناعية لسنة 2010 حددت جدولاً زمنياً لسنّ جميع الصكوك القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية واستكمالها. وناشد الوزير الويبو بأن تقدم المشورة للخبراء في البلد بشأن الاستفادة إلى أقصى حدٍ ممكن من أوجه المرونة والاستثناءات والتقييدات القائمة في نظام الملكية الفكرية الدولي موضحاً أن هناك حاجة إلى الإسراع في معالجة الفجوة في فهم الخبراء لتأثير الحماية وأحكام الإنفاذ التي تتجاوز الالتزامات الناجمة عن اتفاق تريبس. ومضى يقول إن حكومة بنغلاديش تولي الآن أولوية لتوسيع شبكتها المعرفية ورأس المال البشري لتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتشجع إقامة شراكات نشطة بين القطاعين العام والخاص لإرساء الروابط بين مؤسسات الأبحاث والصناعات، وتحشد الموارد من أجل تكوين كفاءات مؤسسات الأبحاث في البلد، وتوفر الحوافز لبرامج البحث والتطوير التي تساهم في ارتفاع الإنتاجية والتخفيف من حدة الفقر. وأكد أن النجاح المحرز في مجال الأبحاث الزراعية من حيث ابتكار أصناف نباتية جديدة أمر مشجع للغاية. والنجاح الذي حققته مؤخراً مجموعة من العلماء البنغلاديشيين في فك رموز التسلسل الجيني للجوت دليل على قدرة الباحثين المحليين. وينبغي أن يستمر هذا الزخم من خلال اعتبارات سليمة في مجال السياسة العامة. وذكر الوزير أن دور التعاون الدولي سيكون أيضاً حاسماً في نجاح الأمة. وفيما يتعلق بالتطورات على مستوى المؤسسات، قال إن بلده ينظر بجدية في إنشاء معهد معني بالملكية الفكرية في إحدى جامعاته الرائدة وهو بصدد البحث عن أساليب مختلفة

للمساعدة على إنشاء جمعية لإدارة الحقوق الجماعية في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الأخرى لدعم الصناعات الإبداعية المحلية. ومضى يقول إن الحكومة حريصة على وضع استراتيجية شاملة للاستفادة إلى أقصى حدٍ ممكن من أشكال التعبير الثقافي التقليدي في البلد بغية توليد الثروة من خلال خلق فرص العمل. وأضاف أن منشور الويبو الأخير المعنّون "تحديد الملكية الفكرية المتعلقة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتقييمها وحمايتها في بنغلاديش" سيكون وثيقة توجيهية قيّمة. وهذه هي المرة الأولى التي تُجرى فيها دراسة شاملة مثل هذه في بلد أقل نمواً مثل بنغلاديش. وأعرب الوزير عن اقتناعه بأن المنهجية الواردة في هذا المنشور ستساعد على القيام بمبادرات مماثلة في أماكن أخرى مشابهة. ومن ناحية أخرى، أشار إلى أن انعدام قدرات وطنية كافية يحدّ من إمكانات أقل البلدان نمواً في الاستفادة من أوجه المرونة والاستثناءات والتقييدات المخوّلة لهم في نظام الملكية الفكرية الدولي. وبنغلاديش هي من البلدان القليلة التي ساعد فيها التنازل عن حقوق البراءات للبلدان الأقل نمواً في إطار اتفاق تريبس على تطوير صناعة قوية في مجال الأدوية. وقد حثّت بنغلاديش المجتمع الدولي في منتدى إقليمي للبلدان الأقل نمواً في آسيا والمحيط الهادئ عقد في داكا في يوليو 2010 على النظر في توسيع نطاق هذا التنازل لصالح أقل البلدان نمواً لمدة 15 سنة إضافية. وواصل الوزير تدخله قائلاً إنه ينبغي توفير فرص نفاذ أسهل إلى تكنولوجيا المعلومات الواردة في براءات الاختراع لفائدة أقل البلدان نمواً عبر طرق منها تكييف استخدام بوابة ركن البراءات تبعاً لدرجة التنمية في الدول الأعضاء في الويبو. كما أن هناك توصية خاصة للنظر في التنازل عن حقوق الملكية الفكرية للتكنولوجيات المراعية للبيئة وقد يكون ذلك الأمر حاسماً لمساعدة البلدان الأقل نمواً وغيرها من البلدان التي تتعرض للاضطرابات المناخية على التخفيف من تغير المناخ والتكيّف معه. وأعرب الوزير عن أمله في أن تخضع هذه التوصيات لمزيد من المناقشة وأن تُطبّق على أرض الواقع في الفترة السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في سنة 2011. وطلب من الويبو الانخراط في هذه العملية والمساهمة في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك القضايا الخاصة المذكورة في إعلان الويبو الوزاري بشأن أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل البلدان الأقل نمواً المؤلف من عشر نقاط. واعتبر أن تنفيذ جدول أعمال التنمية سيكون سبيلاً إلى رفع العديد من التحديات التي تواجهها البلدان الأقل نمواً في تسخير الابتكار والإبداع لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وقال الوزير إن بلده يقدّر التقدم المحرز في تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية في مجال المساعدة التقنية وشدّد على ضرورة اعتماد نهج شامل فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات. وأضاف أن على جميع الدول الأعضاء العمل جنباً إلى جنب من أجل إدماج أبعاد التنمية في عملية وضع القواعد والمعايير في الويبو، ولا سيما لصالح البلدان الأقل نمواً. ورحب الوزير بمبادرة الويبو بتخصيص الموارد من خارج الميزانية لتمويل أنشطة تكوين الكفاءات المرتبطة بالملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً وأعرب عن أمله في أن يعمل الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن. واختتم كلمته قائلاً إن بنغلاديش ستواصل دعم الويبو فيما تبذله من جهود في هذا الاتجاه.

52. وأعرب نائب وزير التعليم العالي والبحث والتكنولوجيا والشؤون الدينية في اليونان عن رغبته في تبني منظور أشمل في كلمته هذه وليس الاقتصار على منظور ضيق عما يبذله بلده لتعزيز الأفكار والقيم التي يتقاسمها الجميع. ورأى نائب الوزير أن الملكية الفكرية والابتكار مفهومان يبدو أنهما متوافقان جداً لكنهما لا يخلوان من بعض الاختلاف أحياناً. وإن الابتكار ثمرة التعليم والبحث. وإن شِئنا الازدهار فلا بد للتعليم والبحث من الحرية والانفتاح والتواصل على نطاق واسع. واسترسل قائلاً إنه يرى أن الزمن الذي نعيشه على جانب من الأهمية. والمنظمات الدولية تسعى جاهدة لوضع قواعد لا يعتبر تنفيذها سهلاً. وساق نائب الوزير مثال الأسواق المالية العالمية والجهود المبذولة لتنظيمها وكيف يتمكّن المضاربون في الأوساط المالية من قضاء مآربهم ضاربين بجميع القواعد التنظيمية عرض الحائط. وشاطر نائب الوزير أيضا الرأي القائل إنه لا بد أن نقبل بأن الهياكل الدولية المنظمة تبدو دائما متأخرة مقارنة بمن يتقنون تحقيق المكاسب ضاربين بالنظام عرض الحائط. وفيما يتعلق بالأمور المالية فالملكية الفكرية لا تحمل في حد ذاتها أية قيمة وهي في ذلك تختلف عن حقوق الإنسان، لكنها تكتسب قيمة عبر نطاق انتشارها الواسع. وذكر نائب الوزير أن الدستور الأمريكي سعى إلى تحقيق توازن ذهبي بين المدة التي ينبغي فيها حماية ابتكار من الابتكارات وضرورة إشاعة الأفكار لمنفعة المجتمع بأكمله. واسترسل معبراً عن

قناعته بأن تحقيق المنفعة للمجتمع بأكمله والمحرومين الذين لا يد لهم في ذلك مهم للغاية بالنسبة إلى معظم الحاضرين في الجمعية. وشاطر نائب الوزير الرأي القائل إن ما نحتاجه هو تسخير الأفكار الخلّاقة لتحسين مستوى عيش المحرومين وفي هذا المقام لم يقصد بقوله البلدان بل شرائح المجتمع المحسوبة في الجانب الخاطئ من المعادلة. وأشار نائب الوزير إلى أن السيد ستيفي وندر كان خير مثال أمس ونبّه إلى أنه ليس الحالة الوحيدة بل ثمة العديد غيره. وأشار نائب الوزير إلى ضرورة فحص الملكية الفكرية وتمييزها عن مختلف صنوف الابتكار وذكر مثالاً على ذلك الرسوم والنماذج الصناعية والموسيقى والفن والتأليف والكتابة في العلوم والطب. وأشار إلى أن التكنولوجيا الرقمية والإنترنت غيرت المشهد تماماً وأنه لا بد من إعادة النظر في المناهج الخاصة بعدة أمور. وذكر مثال الموسيقى حيث غيّر تنزيل المقطوعات المنافي للقانون العلاقات بين المستهلك والمبدع والموزع مشيراً إلى أن أكثر المستفيدين في نهاية المطاف هو المستهلك. ثم التفت إلى الكتب الدراسية أو بوجه خاص إلى المجلات العلمية وقال إن نشر الأفكار مجاناً له عواقب أبعد أثراً بكثير وأن الربح ليس الحافز الرئيسي للابتكار. وذكر نائب الوزير إلى مبادرة الدروس الإلكترونية المفتوحة لمعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا وما لاقته من إقبال في العالم كله. وضرب كذلك مثال هارفارد التي تعتزم أيضاً إتاحة كتبها الدراسية مجاناً على شبكة الإنترنت. وأشار إلى أن من الصعب تقييم الأثر الكبير لمثل هذه المبادرات التقدميّة على العالم. وختاماً، قال نائب الوزير إنه لا بد من التحلي برؤية خلاقة عند الاستفادة من الابتكار من أجل المجتمع، والسعي دون توقف إلى بلوغ التوازن المناسب بين الحماية والمرونة بما أن الجميع سيستفيد منها. وفي هذا الصدد، أنهى نائب الوزير حديثه بالثناء على الويبو والدول الأعضاء فيها للجهود المبذولة من أجل تشجيع الابتكار والإبداع لمنفعة الجميع.

53. وقال نائب رئيس الوزراء للاندماج الأوروبي ووزير العلوم والتنمية التكنولوجية في صربيا إن بلده يقدر الجهود المشتركة لجميع الدول الأعضاء في معالجة مسألة التنمية والابتكار وهي مسألة معقدة أثرت في جميع الحاضرين وأعرب عن سرور وفده لمشاركته في الجمعيات. وقد كانت صربيا من الأعضاء المؤسسين الأحد عشر لاتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في 1883، مما يدل على أنها اعترفت بأهمية الملكية الفكرية منذ القرن التاسع عشر. وبعد مرور عقد لم يكن عصيبا على صربيا فقط، بل على جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة، كانت صربيا مثل كثير من البلدان، تسعى جاهدة لبناء اقتصاد يحركه الإبداع وتكون الملكية الفكرية في صميمه فعلا. وصربيا مدركة تماما أن وجود نظام فعال للملكية الفكرية الوطنية يستند إلى المعايير الدولية لن يتيح لها الدخول التلقائي إلى الاقتصاد العالمي لكنه لا يعد أفضل الوسائل لضمان أن من يتمتعون بالموهبة اللازمة للنجاح في القرن 21 قد يقررون الاستقرار في صربيا. فالملكية الفكرية إذا كانت أمرا مركزيا في الاستراتيجية الإنمائية الصربية وعلى مدى العقد الماضي أحرز تقدم كبير. وقد بذلت صربيا جهودا جبارة لتدعيم المؤسسات القائمة وإنشاء أخرى جديدة من أجل استحداث نظام فعال من الجانب القانوني وعلى مستوى الإنفاذ. وفي 1 أكتوبر 2010 ستصبح صربيا الدولة العضو الثامنة والثلاثين للمكتب الأوروبي للبراءات وقبل ذلك في 2007 وقعت صربيا مع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة لتحقيق الاستقرار. وصربيا مقتنعة بأن السمعة الحسنة للمعايير الأوروبية في مجال البراءات مقرونة بنظام وطني فعال يمكن أن تجعل من صربيا وجهة مغرية للاستثمار الأجنبي وتستند إلى هذا الاستثمار الذي رحب به البلد في السنوات الأخيرة. وبكل الأحوال، فالبلد مدرك أنه كلما تحسن نظام الملكية الفكرية تحسنت نوعية المستثمرين الذين يمكن أن يستقطبهم أي بلد من البلدان. وهو يدرك أيضا أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مطلوب من أجل تشجيع المخترعين المعتمدين على التكنولوجيا. وبغية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية الدولي اهتمت صربيا بزيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير، ورغم الأزمة استطاعت استثمار 400 مليون يورو في بناها التحتية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا وهذا المبلغ ضعف الاستثمار السابق في هذا المجال. وقد أحرزت صربيا تقدما في انفتاح البلد على المستوى الدولي. فمثلا في 2005 قررت إخضاع جميع مشروعاتها العلمية لعملية تحكيم دولية. وبسبب جدارة هذا النظام استطاعت صربيا زيادة عدد الدراسات العلمية الممتازة المنشورة ثلاثة أضعاف. وفي فبراير 2010، نشر تومسون رويترز مقالاً وصف فيه بأن صربيا نجمة العالم الصاعدة في العلوم. وبناء على هذا النجاح، اتخذت صربيا تدابير ملموسة لتعزيز الملكية الفكرية. ولأن الحكومة تدرك أن الأوساط العلمية وأوساط الأعمال الصربية لا تميل إلى إيداع طلبات البراءة، وضعت ضمن أولوياتها

تمويل المشروعات العلمية، وتحديدا الفرق التي أبدت قدرتها على تحويل الأفكار إلى براءات وحق مؤلف. وأدى هذا القرار إلى زيادة التعاون بين أوساط الأعمال والجامعات. غير أنه ينبغي وضع حوافز فعلية واتضح أن المعونات لم تكن كافية. وقد عدلت صربيا كذلك قوانينها حتى يجد المخترعون آذانا صاغية وينالوا قسطا منصفا من المنافع. ولذلك فبموجب قانون الابتكار الجديد أمكن إعطاء المخترعين نصف عائدات المؤلف على الأقل ونحو 100 في المائة. ومن ناحية أخرى، علق مبدأ الامتياز الذي يتمتع به الأساتذة لكي يصبح أي ابتكار لأي مؤسسة ملكية جماعية لهذه المؤسسة. وبغية نشر ثقافة الملكية الفكرية أنشأت صربيا بالتعاون مع الويبو مركزاً للتربية والمعلومات داخل المكتب الصربي للملكية الفكرية. وكان لهذا المركز تأثير كبير وقد حظي بتغطية إعلامية واسعة. وفيما يخص التعاون الثنائي، وقعت صربيا حديثاً برنامجاً مهماً مع الحكومة السويسرية في مجال المنشأ الجغرافي والإنفاذ وكان له أثر بالغ في أوساط المقاولين الصربيين وعند الجمهور بصفة عامة. وهي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية شاملة جدا للملكية الفكرية جاءت ثمرة لنقاش مستفيض بشأن القضايا الحقيقية. أما التحديات التي واجهتها صربيا فالقرصنة ما زالت من بين مشاكل صربيا وقد واجهت أيضاً مشكلات تتعلق بالحقوق الجماعية للفنانين. وهذه مشكلة لأن النظام لا يسير على ما يرام لكن صربيا مدركة أنها ليست الوحيدة التي تسعى لكي ينال الفنانون اليوم في عصر الإنترنت ما يستحقون من مكافأة على جهودهم. وكان على الدول الأعضاء الالتفات إلى هذه المشكلة سوياً. وأعربت صربيا عن امتنانها البالغ للويبو على دعمها طيلة السنوات العشر الماضية وأنها واثقة أنه بفضل التعاون مع الويبو وبوجود موقف قوي موحد ستتحسن كفاءات جميع الدول الأعضاء في مجال الملكية الفكرية. وأيدت صربيا الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ورأت فيها نتيجة مثمرة للعمل المكثف والمشاورات البناءة بين الأمانة والدول الأعضاء. وأعربت عن أملها في اعتماد هذه الخطة قريباً.

54. وأعربت نائبة وزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة في كوبا عن سعادتها بموضوع الاجتماعات رفيعة المستوى. وقالت إن من دون المعارف وأنشطة الابتكار، لا تتاح الإمكانية لتحقيق التنمية المستدامة أو البقاء على قيد الحياة بين أهوال التحديات التي تواجهها البشرية في الوقت الراهن. وأضافت أن أنشطة الابتكار والمعارف تتيح الفرص لتعزيز التنمية؛ ودفع عجلة النمو الاقتصادي؛ والحد من عدم المساواة؛ وعلاج الأمراض التي يمكن معالجتها وإيجاد الحلول للأمراض التي لا يمكن معالجتها في الوقت الراهن؛ وتحسين ظروف عيش ملايين البشر؛ وإتاحة الفرص للمعاقين؛ والقضاء على الجوع في العالم؛ وتحقيق العدالة؛ وحماية الكوكب من الآثار المدمرة لأعمالنا. وقالت إن هذه الفرص يمكن أن تستغل على النقيض في تعزيز حالات الإقصاء؛ وحرمان أفقر الشعوب من التكنولوجيا والتقدم؛ وإبقاء المليارات من البشر بين براثن الفقر؛ والمساهمة في احتكار المعارف أو الاستئثار بها؛ وتركيز التحكم في مصادر الإنتاج الغذائي وموارده؛ واستغلال موارد الكوكب الفانية استغلالاً أكثر كثافة؛ وصنع الأسلحة التي يمكن أن تدمر العالم. وصرّحت بأن ثمة انقسام رقمي ومعرفي من دون شك وأن الأنشطة العلمية وأنشطة الابتكار تبلغ درجة مرتفعة من عدم التوازن. وراحت تقول إن في كل عام ينشر مليونا مقال علمي وتسجل مليون براءة، وإن أكثر من مليار شخص يستخدم الإنترنت في الوقت الراهن، ومع ذلك فإن البلدان المتقدمة تستحوذ على 85 في المائة من المنشورات و90 في المائة من البراءات و75 في المائة من مستخدمي الإنترنت. وأضافت أن 700 شركة تمثل في الوقت الراهن نصف النفقات العالمية وثلثي الاستثمار الخاص في مجال البحث والتطوير، وأن 80 في المائة من مجموعة هذه الشركات موجود في بلدان متقدمة في حين أن واحداً في المائة منها موجود في البلدان النامية. وصرّحت نائبة الوزير بأن كوبا وصفت أنشطة الابتكار والمعارف بأنها عوامل أساسية لتحقيق التنمية وأنها رئيسية لبلوغ أهداف العدالة الاجتماعية وأنها دافع لتقدم الشعب برمته. ومضت تقول إن كوبا لديها بنية تحتية تتكون مما يزيد على 200 مركز في مجالات البحث والتكنولوجيا والابتكار، منها 115 مركزاً للبحث والتطوير والتسويق، وهي تخصص واحداً في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للعلوم والتكنولوجيا ولديها 15 عالماً ومهندساً لكل 000 10 ساكن. واستطردت النائبة قائلة إن في كوبا يتخرج من الجامعات شخص واحد لكل 10 أشخاص، وفي عام 2011 سيتخرج مليون شخص من مؤسسات التعليم العالي. وفيما يتعلق برعاية وحماية البيئة، تعتبر كوبا – ببصمتها الإيكولوجية - إحدى البلدان القليلة التي تحقق تنمية مستدامة تتماشى مع الحفاظ على الطبيعة. وقالت المتحدثة إن كوبا وضعت نظاماً للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

بفضل إرادتها السياسية، وإن الملكية الصناعية والأنشطة المتعلقة بها أصبحت أدوات إدارة لرسم السياسات والاستراتيجيات لهذا النظام. وأضافت أن مكتب الملكية الصناعية في كوبا قدم الدعم لعملية صنع القرار في مجال البحث والتطوير من خلال الخدمات التي يقدمها، بحيث إنه بني القدرات الخاصة بإدارة المعلومات والمعارف والقيام برصد التكنولوجيا وجمع المعلومات الخاصة بها ورسم الآفاق لها، وهي كلها أدوات مهمة لتناول المعلومات وتحليلها لضمان تطوير الخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة والبحث الخاص بالبراءات في القطاعات ذات الأولوية. وراحت تصف الأهمية الحاسمة للنصح المقدم لقطاع الأعمال في البلد بخصوص الملكية الصناعية لتنفذ نظمها الابتكارية الخاصة بالملكية الصناعية. وقالت إن النصح المتخصص قد قدم إلى جانب عملية الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتعاون الاقتصادي والعملي والتقني في البلد، ذلك ليتحقق التوازن بين جوانب الملكية الصناعية المشاركة ومصالح المجتمع. وأضافت أن العنصر الآخر الأساسي لتعزيز أنشطة الابتكار هو التدريب من خلال برامج تعززها وزارة التعليم العالي. وسلطت النائبة الضوء على أنه من المهم بالنسبة إلى عملية الابتكار تنفيذ المشاريع المختلفة الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية الذي تقوده الويبو والدول الأعضاء (مثل قاعدة بيانات ركن البراءات PATENTSCOPE، ومشروع برنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار (aRDi)، ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، ونظام أتمتة الملكية الصناعية (IPAS-JAVA) لأتمتة تسجيل العلامات والبراءات). وصرحت المتحدثة بأن كوبا تشترك تماماً في الرأي المعرب عنه بأن أنشطة الابتكار والمعارف أداتان أساسيتان للحد من الفقر والقضاء على الجوع وتحسين الصحة العامة، ويجب أن تكونا ناتجتين عن تعاون البلدان فيما بينها على أساس من التضامن والمسؤولية، ولا يمكن النجاح في النهوض بهما إلا إذا اضطلعت الدول بدور فعال ومستنير وبمشاركة من الحكومات ومساهمة من الشعوب. وأضافت أن عدداً قليلاً فقط من المواطنين المثقفين والمتعلمين الذين يفهمون العلوم والتكنولوجيا والابتكار هو الذي سيقود المجتمعات الوطنية إلى تحقيق التنمية العادلة والمستدامة. وفي هذا الصدد، أثنت النائبة على الدعم الذي تقدمه الويبو إلى الدول الأعضاء لضمان زيادة الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة استراتيجية لتحقيق أغراض الابتكار والنمو والتنمية. ونوّهت إلى انضمام كوبا إلى المعاهدات والاتفاقيات والترتيبات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية واحترامها لها، فضلاً عن التزامها بإنفاذ التشريعات ذات الصلة. وأشارت إلى الوضع الذي نشأ في كوبا في أعقاب تطبيق مادة من مواد قانون الولايات المتحدة لعام 1998 ترمي إلى نزع حقوق الشركة التي تملك علامة هافانا كلاب والشركات التابعة لها في الولايات المتحدة الأمريكية. وقالت إن القرارات الصادرة عن آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية النزاعات لم تنفذ بعد. وراحت المتحدثة تقول، إن في أعقاب فشل محاولات مصادرة أموال كوبا المجمدة في الولايات المتحدة، وعلى أساس طلبات مقدمة إلى المحاكم في ولاية فلوريدا ضد كوبا، تمت محاولة غير شرعية لبيع البراءات والعلامات الكوبية المسجلة على النحو الواجب وفقاً للقانون الساري في الولايات المتحدة الأمريكية. وراحت تقول إن البلدان تتمتع بحق العيش في سلام وبناء مستقبل يسوده العدل وتكون أنشطة الابتكار والمعارف فيه مصدراً للفضيلة وليست أدوات للحرب، وأضافت أن كل شخص ينبغي له المساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في المجتمعات وتمهيد الطريق إلى المعارف والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. واختتمت نائبة الوزير كلمتها قائلة إن من الممكن الوصول إلى عالم أفضل.

55. وأعرب وزير التجارة والصناعة وتطوير القطاع الخاص في غينيا عن تشرفه الشديد للمشاركة في الجزء الوزاري الرفيع المستوى في إطار أعمال دورة الجمعيات الحالية. وأبدى سروره لأنه لاحظ أن وفوداً عديدة تشاطره الرأي إلى حد كبير وهنأ المدير العام على الصبغة الحيوية التي أضفاها على الويبو منذ تعيينه دعماً للنهوض بالابتكار وإبراز قيمة الإبداع الفكري في إطار جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال إن حكومة بلده التمست في ذلك الإطار بالتحديد منذ سنة 2008 مساعدة المنظمة من أجل وضع خطة عمل وطنية للنهوض بالملكية الفكرية وقُدِّرت حق التقدير منذ ذلك الحين جودة المساعدة التي قدمتها الويبو. ونادى مجدداً باستكمال تلك الخطة تمشياً مع خطة العمل والتوجه الاستراتيجي التي اعتمدتها الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) خلال المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولفت النظر إلى رصيد بلده الوافر في مجال الزراعة والتعدين والطاقة وقال إن إبراز قيمة ذلك الرصيد يستلزم من نظام الملكية الفكرية

دوراً حاسماً يسمح لبلده بالابتعاد عن الرؤية التقليدية المتعلقة بنظام للملكية الفكرية متمحور حول الإجراءات القانونية. ومضى يقول إن جهود الويبو المبذولة لفائدة بلده تحظى بتقدير شديد لأنها ترمي إلى جعل الملكية الفكرية عنصراً أساسياً ومحورياً من استراتيجية لتعجيل النمو سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف قائلاً إن هيئات بلده العليا تؤيد تماماً رؤية الويبو وأشار إلى الإجراءات المتخذة في الوقت الحالي في بلده لإنشاء مركز وطني لرصد الملكية الفكرية سيعنى أساساً بتنسيق كل الأنشطة ومتابعتها في ذلك المجال. واغتنم الفرصة لدعوة الويبو إلى تطبيق اتفاقها المبدئي ومرافقة بلده في تنفيذ بعض الأنشطة ذات الأولوية وخصّ بالذكر إطلاق المشروع المتعلق بالبيانات الجغرافية والعلامات الجماعية والوصل بنظام المعلومات (برنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار) ونقل التكنولوجيا ومكافحة القرصنة والتقليد. وأشاد بالدعم الذي تقدمه الويبو في مجال التدريب لصالح الجامعات ومؤسسات البحث وشدد على ضرورة دمج الملكية الفكرية في استراتيجيات قطاعات التعليم والصحة العامة والزراعة والبيئة والطاقة من أجل إمدادها بدفعة حيوية جديدة. وأعرب عن سروره لتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور خلال دورة الجمعيات الماضية وقال إن أعمال تلك اللجنة ستؤدي إلى اعتماد صك قانوني دولي يساهم دون أي شك في تعزيز إبراز قيمة الموارد المحلية ووضع آلية لتقاسم المنافع المرتبطة باستغلال تلك الموارد على نحو منصف. وأنهى كلمته متمنياً أن تفضي الاجتماعات الحالية الرفيعة المستوى إلى تقديم توصيات ملموسة تندرج في مسار تنمية الشعوب المستدامة وازدهارها.

56. وقالت وزيرة العدل وحقوق الإنسان والنظام الجزائي والقانون وشؤون الدستور في ليسوتو إن الجهود الدؤوبة للدبلوماسيين المبعوثين إلى جنيف للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المطروحة التي لم نتناولها إلى حد الآن جديرة بالثناء. وأضافت الوزيرة أنها توّاقة إلى أن تنال الرسالة القوية التي حملها سفير الأمم المتحدة للسلام ستيفي وندر ما تستحق من اهتمام. وقالت إن ليسوتو قد أحرزت بعض التقدم نحو تحسين الخدمات لذوي الإعاقة، ولا سيما الإعاقة البصرية. وإن بلدها سيحرز تقدماً بفضل البحث والتطوير والابتكار في المجالات التكنولوجية الملائمة عبر تمكين ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين ما فتئ يتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة تتجاوز فيه المعارف والمعلومات بوتيرة أسرع العمل ورأس المال بوصفهما مصدرين رئيسيين لهما قيمة. وقد وحّد الإنترنت العالم وبذلك أصبح عالم حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالإبداع والابتكار من أهم مصادر التنافس والثروة. وشددت الوزيرة على أن ليسوتو تدرك الدور الجوهري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تغيير الاقتصاد وتحقيق النمو. واتخذت ليسوتو جملة من المبادرات لوضع الإطار المناسب الذي يمكن فيه للعلوم والتكنولوجيا والابتكار أن تزدهر وتدعم مسار التنمية الوطنية. وهذا ما وضعته ليسوتو نصب عينها عندما اقترحت عبر السياسة العامة للعلوم والتكنولوجيا تنفيذ استراتيجية تشمل أربعة تدابير رئيسية، وهي: إعادة توجيه التمويل نحو العلوم والتكنولوجيا لإدماج البحث والتطوير، وتحسين البنى التحتية التشريعية والهياكل المؤسسية، وتنمية الكفاءات المؤسسية ووضع أنظمة لتحسين رصد الأهداف والأداء والآثار، وتحسين التنسيق عبر التحديد الواضح لأدوار المؤسسات المعنية. ومن هذه المؤسسات مكتب الملكية الفكرية الذي أُسندت إليه مهمة تشجيع الملكية الفكرية وحمايتها في جميع أرجاء ليسوتو. والتحدي الذي اعترض هذا المكتب هو تشجيع أنشطة الابتكار والإبداع كي تتسنى الاستفادة من الملكية الفكرية باعتبارها أداةً فعالة للنمو الاقتصادي والتنمية كما حدث في الماضي عندما انصب التركيز على تسجيل حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. ويعتبر التعريف بعمل المكتب على مستوى القاعدة اليوم تحدياً حاضراً بقوة على طاولة المناقشات. وأشارت الوزيرة إلى أن وفد بلدها يقدر الدور الجوهري الذي تضطلع به الويبو في تقليص الفجوة المعرفية بين الدول الأعضاء بفضل عدة مبادرات لتنمية الكفاءات ككرسي البراءات وجدول أعمال التنمية. ومن جملة ما أتاحه هذا الجدول فرصة للويبو كي تعيد النظر في مدى فعالية تقديم خدماتها في مجال تنمية الكفاءات. ولذلك فوفد بلدها ممتن لأن الويبو ملتزمة باتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لمساعدة ليسوتو في إنشاء مركز للتكنولوجيا والابتكار ولإتمام عملية الأتمتة في مكتب الملكية الفكرية ولتنظيم حلقة عمل لأصحاب المصلحة المعنيين بغية إعداد خطة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وأكدت أن وفد ليسوتو مسرور بدرجة الالتزام التي أبداها المكتب الإقليمي لأفريقيا في

التحضير للمنتدى الوطني المقبل بشأن الملكية الفكرية في أكتوبر. وأبدى الوفد أيضاً رضاه عن دورات تدريب التي تقدمها الويبو وبرنامجها الاستشاري بشأن حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي لفائدة البلدان الأقل نمواً الذي نظم بالتعاون مع حكومة السويد وبمساعدة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وأشادت الوزيرة بشعبة البلدان الأقل نمواً في الويبو لمواصلتها تقديم المساعدة القيّمة والدعم الملائم لبلدها. وقالت إن ليسوتو تدرك أن أمانة الويبو تتمتع بكفاءة مهنية عالية وجدارة، إلا أنها استطردت قائلة إنه ينبغي لتعزيز كفاءة الأمانة ألا يبرز التوظيف مراعاة التكافؤ في التوزيع الجغرافي في تمثيل الدول الأعضاء، بل أيضاً المساواة بين الجنسين. وأبرزت الوزيرة أن أكبر ميزة لوجود خبراء مرموقين هي أن الويبو ستتمكن من تلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أسرع وأنسب مع التقديم التام للتحديات التي تعترضها عند اتّباع منحنى التعلم بالحد الأدنى. ومن ثم ستعزز قدرة المكتب الدولي على دعم جهود الدول الأعضاء. وشددت الوزيرة على أن جودة تنمية الموارد البشرية على درجة بالغة من الأهمية ولذلك وضع مكتب الملكية الفكرية في ليسوتو برنامجاً موسعاً بغية التعريف بحقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار. وقد استفاد المشاركون في البرنامج الموسع من تدريب إضافي مقدم من الدول الأعضاء في الويبو مثل ما قدمه مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية من خلال أكاديميته العالمية للملكية الفكرية لفائدة واضعي السياسات العامة في ليسوتو والمسؤولون عن فحص العلامات التجارية وكذلك للقضاة والمدعين العامين في البلد. وتجدر الإشادة بالويبو لدعمها المتواصل الذي شمل الدول الأعضاء من أجل تمكينها من المشاركة في لجان الويبو واجتماعاتها الرئيسية، لا سيما أكثرها حاجة، أي البلدان الأقل نمواً. وشاركت ليسوتو في اللجنة الحكومية الدولية وعاينت التطورات التي طرأت في هذا المجال. وقالت الوزيرة إن وفد ليسوتو مسرور لأن المفاوضات أصبحت الآن مركزة ومستندة إلى النصوص. وأعربت عن أملها في أن يتواصل التقدم ويسفر عن صك دولي ملزم قانوناً. وفي الختام، أكدت الوزيرة أن ليسوتو ملتزمة تماماً بتشجيع الابتكار والاستفادة من الملكية الفكرية استفادة مجدية باعتبارها أداة قوية للتنمية والنمو الاقتصادي.

57. ورحّبت رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية لسلطنة عمان برئيس الجمعية العامة للويبو في ولايته الثانية وأعربت عن ثقتها بأن أعمال الجمعية العامة ستكلل بالنجاح في ظل إدارة الرئيس الحكيمة. وتقدمت بالشكر الجزيل للمدير العام على تقريره الشامل وتقديرها العميق بما تتحلى به إدارته من ترشيد ومرونة وعلى جهوده المبذولة للتواصل مع الجميع من خلال رؤيته وبرنامج عمله وأولوياته الاستراتيجية والإجراءات التي اتخذها إزاء تحسين الشفافية والمسائلة، وفي هذا السياق فإن حكومة السلطنة تتطلع بكل ترحيب إلى زيارة المدير العام المرتقبة في فبراير من العام القادم. كما أعربت عن تقديرها لما تبديه الأمانة العامة على جميع المستويات من التزام واضح في تفعيل التعاون الفني، وأشادت بإدارتها للبرامج الرامية إلى تعزيز فعالية الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. ورحبت في هذا الإطار بتعيين المدير العام الجديد للمكتب الإقليمي للبلدان العربية في المنظمة، مؤكدة على اهتمامها المستمر بالتعاون المتميز مع المكتب العربي وتطلعت إلى تطوير وتعزيز هذا التعاون بما يؤدي إلى تحقيق أهدافه المرجوة. وقالت إن للإبداع والابتكار والاختراع دوراً حيوياً ومتنامياً في تكوين الثروات الاقتصادية والاستفادة منها ويعتمد مدى مجاراة قوانين الملكية الفكرية لهذا المحيط المتنامي اعتماداً كبيراً على هيكل القواعد والنظم والمعايير التي تضعها الجهات الفاعلة على مستوى متعدد الأطراف وتكييفها مع البعد التنموي، ولا يكفي جعل نظام الملكية الفكرية يستجيب للمحيط المتغير، بل من المهم أن يسعى إلى تلبية المطامح العامة واحتياجات البلدان الإنمائية. وأضافت قائلة إن سلطنة عُمان، على الصعيد الوطني، سعت إلى تكوين قاعدة التشريعات القانونية على الصعيد الوطني في إطار المعاهدات الدولية ذات الصلة بحماية الملكية الفكرية، والتي انضمت إلى أغلبيتها في العقد الأخير وعليه بات من المهم التعاون مع المنظمة في إعداد استراتيجية وطنية مبنية على تعزيز فهم الملكية الفكرية والانتفاع بها وتيسير الاستفادة من منافع الأنظمة والمعلومات والخدمات في مجال الملكية الفكرية وتحديد أفضل السبل الممكنة لمساهمة الملكية الفكرية في مواجهة التحديات الإنمائية. وذكرت من أبرز هذه التحديات، وضع السياسات الوطنية وبناء وتأسيس القدرات البشرية في مجالات البحث والتطوير والابتكار وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، رحبت سلطنة عُمان بالسياسة الشاملة للغات التي أوصت بها لجنة البرنامج والميزانية لما ستحققه هذه السياسة من مساهمة بناءة

على مستوى الأقطار، كما أنها ستحفز على مشاركة فعالة ومثمرة لسائر الدول الأعضاء في اجتماعات المنظمة. وقالت إن سلطنة عُمان تولي أهمية قصوى بالدور الذي تضطلع به الويبو من أجل حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، حيث يذخر الموروث العُماني بفنون تقليدية بديعة ومهارات حرفية رائعة وتشكل تلك المعارف والفنون جسراً بين الحاضر والماضي والمستقبل وجسراً بين الحضارات والثقافات وهي ثروة ثمينة للأمة باعتبارها إحدى مصادر الدخل القومي وإحدى جوانب خلق فرص العمل لا سيما للأجيال الشابة الباحثة عن عمل. وهي في هذا المضمار، تسعى بالتعاون مع المنظمة إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها واستدامتها مع توفير جوانب حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بها. وأعلنت أن السلطنة بدأت التفكير جدياً بالتعاون مع الويبو لإنشاء سجل وطني لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية الخاصة بها كأداة تنفيذية مكملة للحماية التشريعية الوطنية، وفي هذا السياق حرصت على التنويه إلى أهمية متابعة المنظمات للتوصيات التي توصل بها الملتقى التشاوري للدول العربية حول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي للفولكلور الذي نظمته الويبو بالتعاون مع الحكومة التونسية في تونس في 26 يونيو من عام 2007، وبالأخص الاتفاق حول جمع وتوثيق الموارد الوراثية والمعارف المأثورة. واستطردت قائلة إن سلطنة عُمان تتابع باهتمام كبير جهود المفاوضات التي تضطلع بها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية للمعارف التقليدية والموارث والفولكلور وقد سعدت في نهاية المطاف عندما بدأت بالفعل المفاوضات القائمة على النص وبنتائج الاجتماع الأول لفريق العمل ما بين الدورات والذي عقد في يوليو من هذا العام. وحرصت على أن تنتهز هذه الفرصة لتدعو أصحاب المعالي والسعادة والمندوبين الموقرين إلى حضور ومشاهدة نماذج من الموروث التقليدي في المعرض الحرفي العُماني الذي نقيمه ابتهاجاً بالتوافق الجميل لاحتفالات بلادنا بالعيد الوطني الأربعين والذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة العالمية الملكية الفكرية، ودعت السيد الرئيس والسيد المدير العام بمعيتها في افتتاح المعرض رسمياً.

58. وأبلغ وزير الصناعة والعمل والتوظيف والمقاولات النسائية في جزر القمر الجمعيات بأن بلده قرر بعد نقاش وطني طويل جمع الباحثين والمبدعين والفنانين أن يدرج الملكية الفكرية في خططه واستراتيجياته الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني. وساعد هذا النقاش في إقناع الجهات الفاعلة والشركاء بالطابع الضروري والملحّ بالنسبة إلى جزر القمر لوضع سياسة للملكية الفكرية من أجل تحويل الاقتصاد الحالي من الاعتماد على الموارد إلى استثمار المعارف والابتكار. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة عدة مبادرات من شأنها أن تفضيَ إلى تحقيق هذا الهدف ومن بينها توقيع خمسة صكوك قانونية من بينها الصكوك التي ترعاها الويبو، وإنشاء مكتب جزر القمر للملكية الفكرية بوصفه الهيئة الوحيدة المكلفة بإدارة حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف والحقوق المجاورة وتدبير شؤونها. ويصاغ حالياً برنامج للإصلاح القضائي والإداري والمؤسسي لتحديد القطاعات والمجالات الاستراتيجية للملكية الفكرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخضع التشريعات أيضاً للمراجعة بغرض حفظ التوازن بين حماية الحقوق وتيسير استخدامها. وقد التزمت الحكومة بوضع برنامج لتعزيز كفاءات موظفي المكتب، لا سيما كبار الموظفين. وأضاف أنه يعتزم وضع إطار للتعاون مع الجامعة ومعاهد البحث ورابطات أصحاب الحقوق. وأشاد الوزير بالمدير العام للويبو وفريقه على الاهتمام الخاص الذي دأبوا على منحه للتعاون مع جزر القمر وأكد أن الحكومة تعتمد على مساندة الويبو لها في تنفيذ هذا الإصلاح على أكمل وجه، متوجهاً بالشكر على وجه الخصوص إلى المدير العام على حملات التوعية والإعلام والتدريب التي جرت في بلده من أجل تشجيع الإبداع والابتكار وعلى تزويد مكتب الملكية الفكرية في بلده بالتجهيزات المعلوماتية. وختم الوزير كلمته بالتعبير عن عزم حكومة جزر القمر على الاستفادة من الاتفاقات الخاصة بالملكية الفكرية التي تعتبر أدوات حقيقية تخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض برفاه الشعب.

59. وأبلغ المندوب الأول لرئيس وزراء منغوليا باعتقاد حكومة بلده نجاح الويبو في إدماج احتياجات الدول الأعضاء ومصالحها في أنشطة المنظمة وقال إن كل البلدان بصرف النظر عن مستوى تنميتها تصبو إلى تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة عبر القدرة التنافسية الوطنية. واستدرك قائلاً إن الطاقات الفكرية ومواطن القوة والضعف تختلف في كل بلد. ومضى يقول إن تجربة البلدان ذات الاقتصادات الرائدة

والظروف المعيشية الجيدة أثبتت فعالية الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة لإرساء اقتصاد قائم على المعارف وإن بلده اتخذ خلال السنوات الأخيرة تدابير ترمي إلى استغلال موارده الطبيعية والمعدنية الوافرة. واستطرد قائلاً إن بلده يعلق أهمية كبيرة على استثمار الإيرادات المحصلة على ذلك النحو في تكوين مزيد من الثروات وإنه من الضروري إيجاد بيئة مواتية لاستحداث الملكية الفكرية وحمايتها والانتفاع بها سعياً إلى إرساء اقتصاد قائم على المعارف وذي قدرة تنافسية. وتحقيقاً لذلك، ذكر أن بلده يحتاج أولاً إلى تقييم أجوائه الحالية لتدعيم الإبداع والابتكار وصياغة سياسة بشأن الملكية الفكرية تسمح بتنمية القطاعات ذات الأولوية في البلد في المستقبل. وأشار إلى استراتيجية وطنية بشأن الملكية الفكرية يجري إعدادها حالياً وتجسد احتياجات بلده الخاصة وشكر الويبو على تعاونها في ذلك المضمار. واسترسل قائلاً إن بلده في سياق ذلك المسار سيركز على تنفيذ التزاماته الدولية والمشاركة في المناقشات الدولية بشأن قضايا السياسات العامة المتصلة بالملكية الفكرية وتبادل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية مع بلدان أخرى واستغلال المبدعين وأصحاب الحقوق لحقوق الملكية الفكرية على نحو فعّال. وأردف قائلاً إن جميع البلدان تواجه تحديات مرتبطة بالاحترار العالمي وتغير المناخ وإن بلده ليس استثناء على القاعدة. وشدد على ضرورة توسيع نطاق التعاون وأعرب عن اعتقاده الراسخ أن تضافر جهود الدول الأعضاء وأعضاء قيادة الويبو من شأنه أن يفضي إلى تحقيق الازدهار والنمو في جميع الأمم.

60. وقالت وزيرة العدل في بروني دار السلام إنها فخورة كثيراً بالإدلاء ببيانها باسم حكومتها ورحبت بالدعوة للمشاركة في الجزء رفيع المستوى لأول مرة منذ تعيينها كوزيرة عدل في أغسطس 2009. وأفادت الوزيرة أن حكومة بروني دار السلام اعترفت بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية وما تدره من منافع ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إنه بالرغم من انضمام بلدها إلى الصكوك القانونية الدولية بشأن حماية الملكية الفكرية، فقد اتخذ قرارات تناسب أيضاً الأوضاع على الصعيد الوطني بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية. وأضافت أنه من المهم بمكان ضمان توازن بين حقوق مالكي الملكية الفكرية ومصالح الجمهور حيث أن منح حماية واسعة قد يعوق الابتكار التكنولوجي ويؤثر سلباً على القدرة التنافسية في حين أن الحماية التي لا تكون واسعة بالقدر الكافي قد تعجز عن إتاحة الحافز الكافي للابتكار وقد تُقلص مستوى الإبداع في صفوف المجتمع. وذكرت الوزيرة أن بروني دار السلام بذلت على الدوام جهوداً كبيرة للنهوض بالإبداع والابتكار على المستوى المحلي بتسهيل اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستغلالها لأغراض التنمية. وقالت المتحدثة إنها افتتحت شخصياً في السنة الماضية مكتب الابتكار وريادة الأعمال الذي أسسته جامعة بروني دار السلام بهدف التشجيع على إقامة روابط تفاعلية بين قطاع الصناعة ومؤسسات البحث والتطوير المموّلة من القطاع العام والخاص ودعم هذه الروابط، فضلاً عن الأقسام القائمة على البحث في الجامعات وأشارت إلى وجود أدلة جيدة في بروني دار السلام تؤكد أهمية دور الملكية الفكرية في النهوض بالاختراعات في بعض القطاعات الصناعية ولاسيما الصناعات الكيميائية والنفطية، فضلاً عن مجالي البيوتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات. وأضافت أن حق المؤلف أثبت أهميته الحاسمة بالنسبة إلى الموسيقى والأفلام والصناعات الدعائية. ومضت تقول إنه تبيّن في بروني دار السلام، أن تطوير الكفاءات التكنولوجية للسكان الأصليين عامل أساسي في النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر. وذكرت أنه بالرغم من التحديات، استطاع بلدها تحقيق بعض الإنجازات الهامة منذ تطبيق قوانينها في مجال الملكية الفكرية في سنة 2000 ومنها التحول من نظام الإجراءات اليدوية إلى النظام الحاسوبي لمعالجة العلامات وهو نظام مكيّف حسب احتياجات مكتب العلامات التجارية في بروني. وبينت الوزيرة أن التحدي الأكبر الذي يواجه البلد ويتطلب اهتماماً فورياً، على غرار جميع البلدان النامية الصغيرة، هو كيفية بثّ ثقافة الملكية الفكرية والتشجيع على الإبداع والترويج له في بيئة تخضع لقيود شديدة من قبيل قلة اليد العاملة والخبرة والتجربة. وقالت إن جهوداً جماعية بُذلت لإذكاء وعي عامة الجمهور بشأن الملكية الفكرية. وأوضحت أن حكومة بلدها أولت أهمية كبيرة للدعاية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية واستخدمت وسائل الإعلام والندوات والإعلانات على نطاق واسع ونظمت حملات دعائية لتثقيف عامة الجمهور بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية. وبينت مثلما أشارت إلى ذلك وثيقة الويبو التي نشرت مؤخراً،أنه كلما فُهمت الملكية الفكرية على نطاق أوسع وبصورة أفضل، تسنى الاستفادة منها بفعالية أكبر وأفضل للإسهام في تحقيق الرخاء الاجتماعي والثقافي. وأفادت بأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

يمثل جانبا آخر شهد بعض التطورات الملحوظة في بلدها حيث أن الحكومة أقرت أن الحماية المناسبة لحقوق الملكية الفكرية وإنفاذها هما عنصران أساسيان للنمو الاقتصادي والتنمية. وقالت إن الإدارات المعنية في بروني دار السلام حققت مجتمعة في قضايا التعدي على حقوق الملكية الفكرية وعالجتها بالتركيز على المجالات الرئيسية مثل حماية حقوق العلامات وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعلنت أنه وفقاً لالتزام بلدها الجاد بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلد، فإنه من المعتزم إنشاء فريق عمل وطني معني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، في القريب العاجل. وعبّرت الوزيرة عن تقدير بلدها الكبير لما تقدمه الويبو من مساعدة وتوجيه وللتعاون الثنائي القائم بينهما. وذكرت أنه لم يكن بالإمكان إنجاز التطورات الأساسية في نظام الملكية الفكرية في بلدها بدون مساعدة الويبو وبناء الكفاءات وقالت إن البلد بحاجة إلى مزيد من المساعدة لصياغة سياساته العامة الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وختمت الوزيرة بيانها بالقول إن بروني دار السلام يرحب بوصفه بلداً صغيراً بالمساعدة في مجال التشجيع على مزيد من الابتكار والنمو والتنمية.

61. وشدد نائب وزير العدل في لاتفيا على أهمية الجزء الرفيع المستوى الذي يسمح بمقارنة مختلف التجارب الوطنية في مجال تدعيم حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها. وقال إن موضوع الابتكار والاقتصاد يحظى باهتمام خاص ويكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى بلد مثل لاتفيا وإن اندماج بلده في الاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي أوجد الظروف الأساسية على المستويين الداخلي والخارجي لزيادة فرص تنمية الاقتصاد والرفاه العام فيه. وأضاف قائلاً إنه توجب على بلده سعياً إلى ضمان تنميته المستدامة في المستقبل واستمرار نمو قدرته التنافسية أن يوجد الشروط المسبقة لانتقاله من نموذج اقتصادي مبني أساساً على العمالة غير المؤهلة والإنتاج ذي القيمة المضافة المتدنية إلى اقتصاد قائم على المعارف المبتكرة. ولفت النظر إلى الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2007-2014 التي اعتمدت سنة 2007 إضافة إلى برنامج للنهوض بقدرة الشركات التنافسية والابتكار يغطي الفترة نفسها بغية تعزيز تلك المرحلة الانتقالية. وأوضح قائلاً إن الملكية الصناعية تمثل عنصراً رئيسياً من البرنامجين المذكورين. واستدرك قائلاً إن الأزمة الاقتصادية جعلت لسوء الحظ من الضروري إدخال بعض التعديلات إلى البرامج غير أنها اضطرت أيضاً حكومة البلد وكل مؤسسة إلى النظر في وظائفها واستخدام مواردها على أفضل وجه. وأردف قائلاً إن بلده يراجع أيضاً إطاره القانوني في أعقاب الأزمة وأشار إلى إعادة صياغة القانون الشامل بشأن الملكية الصناعية وقال إن الهدف الرئيسي من ذلك تدعيم عمليات البحث في مكتب البراءات وتحسين تنفيذ سياسات البلد ولا سيما فيما يتعلق بنظام الطعن بخصوص الملكية الصناعية. واسترسل قائلاً إن بلده مقارنة بسائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يسجل أحد أدنى معدلات استثمار القطاعين العام والخاص في البحث والتطوير مما يعيق نشاط البحث والتطوير التطبيقي وتسويق حصائل البحث وحتى تنمية الشركات المبتكرة. ومضى يقول إن الجامعات والمؤسسات العلمية هي الجهات الرئيسية المودعة لطلبات البراءات وأعرب عن اعتزازه للإفادة بأن عدد طلبات البراءات الوطنية ارتفع بين سنتي 2007 و2010. واستدرك قائلاً إن مكتب البراءات والمؤسسات المتصلة به في حاجة إلى تنظيم حملات للتوعية الصناعية في السياق الصناعي باستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. وأشار إلى المؤتمرات بشأن الملكية الفكرية التي نظمت في بلده وبلدان أخرى بمساعدة الويبو وعبّر عن امتنان بلده لمكتب البراءات البولندي والويبو لتنظيم عدة أنشطة خاصة تبرز دور المرأة الخاص في تشجيع الملكية الفكرية والإبداع. وأحاط علماً بالأنشطة التدريبية المنسقة في مجال الملكية الفكرية التي نظمت أيضاً في الجامعات بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات غير أنه من الضروري اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص في عملية تحويل ابتكارات المخترعين إلى منتجات فعلية. وأعرب بالتالي عن حماس بلده الشديد للاستماع إلى مختلف التجارب الوطنية في ذلك المجال. واستطرد قائلاً إن وزارة العدل حددت ثلاثة مجالات رئيسية ستركز عليها خلال السنة المقبلة هي وضع الإطار القانوني الجديد لتدعيم قدرة مكتب البراءات الوطني والنهوض بتطوير الملكية الصناعية؛ وتشجيع الانتفاع بالملكية الصناعية في سياق العمل اليومي في الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون الوثيق مع وزارة الاقتصاد؛ والمشاركة الفعالة في تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في الويبو. وأنهى كلمته قائلاً إنه ينبغي استغلال الطاقة الفكرية البشرية لفائدة الجميع.

62. ورحبت وزيرة التجارة والصناعة في بوتسوانا بالتفاعل في إطار الجزء الوزاري الرفيع المستوى الذي أتاح الفرصة للوزراء الكرام للتفاعل مع الويبو بمساعدتهم على تقديم التوجيه والإرشاد السياسيين وتقدير التحديات المختلفة التي تواجهها المنظمة فضلاً عن مساعدتهم على إدراك أهمية مسائل الملكية الفكرية. والتفتت إلى موضوع الاجتماع أي الابتكار والنمو والتنمية ودور الملكية الفكرية وتجربة الدول الأعضاء الوطنية وأحاطت علماً بأن تلك المسائل لها صلة بمطامح بلدها الإنمائية حسبما ترد في وثيقة سياسة الرؤية 2016 وخصت بالذكر الركيزة الثانية التي تتصور بلدها أمة مزدهرة ومنتجة ومبدعة. وقالت إن الموضوع نفسه يجبر الجهات المعنية على تقييم طرق انتفاعها بالملكية الفكرية لتحقيق التنمية الاقتصادية إذ تقترب من سنة 2016 وإنه يطرح على تلك الجهات أيضاً تحدي الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء الحالية الوافرة واستخدام تلك التجارب في برامجها الإنمائية الاقتصادية. وأعربت عن أملها أن تكون المشاركة في ذلك الاجتماع تجربة مجدية يمكن استخدامها في المستقبل لتلطيف التحديات المواجهة في تناول مسائل الملكية الفكرية. وبخصوص مشاركة بلدها في الأنشطة الإقليمية، ذكرت أن بلدها يشارك مشاركة فعالة في الأنشطة الإقليمية المرتبطة بالملكية الفكرية ويرأس حالياً مجلس وزراء المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. ومضت تقول إن بلدها نجح في استضافة اجتماعي المجلس الإداري ومجلس الوزراء التابعين لتلك المنظمة في نوفمبر 2009 في غابورون وإن الاجتماعين ركزا على أهمية اعتماد صك إقليمي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري. واسترسلت قائلة إنه تعين على بلدها تقديم مسودة بروتوكول المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري إلى الويبو وإنه اضطلع بذلك في مايو 2010. وأضافت قائلة إن بلدها ترأس المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد ذلك البروتوكول الذي عقد في سواكوبمند في ناميبيا في أغسطس 2010 وتوج بالتوقيع على بروتوكول سواكوبمند بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري. وأردفت قائلة إن الدول الأعضاء قررت أيضاً وضع قوانين وطنية وإرساء بُنى تحتية ملائمة لتطبيق ذلك البروتوكول وإنفاذه وإن اعتماد البروتوكول يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية لأن المعارف التقليدية التي تملكها المجتمعات الأصلية ما زالت قيمة في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والتغذية والممارسات الزراعية والصحة. وأفادت بأن الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية تلتزم بموجب ذلك البروتوكول بحماية مواردها الوافرة وضمان تقاسم المنافع في استغلال تلك الموارد. واستطردت قائلة إن حماية المعارف التقليدية قد تفضي إلى تمكين أصحاب تلك المعارف من الناحية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهم. وأحاطت علماً بأن المنظمة الإقليمية الأفريقية تطلب باستمرار من الدول الأعضاء في الويبو أن تضمن تمخض أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور عن نتائج مثمرة في مجال حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الفولكلوري. وفيما يتصل بالتطورات الأخيرة التي شهدها البلد في مجال الملكية الفكرية واتساقاً مع موضوع الجزء الرفيع المستوى، أطلعت الوفود على تلك التطورات. وقالت إن البرلمان أقر قانون بوتسوانا بشأن الملكية الصناعية لسنة 2010 في أبريل 2010 مما سيمنح حماية كافية لأصحاب الحقوق إذ يشمل القانون مجالات جديدة مثل حماية المعارف التقليدية والبيانات الجغرافية وتصاميم الدوائر المتكاملة. واسترسلت قائلة إن قانون الملكية الصناعية سيكون أساسياً لتنمية المجتمع في البلد بعد استكمال لائحته التنفيذية وتنفيذها لأنه يعترف باستخدام الموارد الطبيعية ودور المجتمعات المحلية في الانتفاع بمعارفها التقليدية. ولفتت الانتباه إلى مبادرات أخرى في مجال حق المؤلف يستخدم في إطارها جهاز أمن (الهولوغرام) لمكافحة القرصنة على نطاق واسع. وأطلعت الحضور على النمو الملاحظ في الفنون والصناعات الإبداعية ولا سيما في الإنتاج الموسيقي والتلفزيوني منذ اعتماد ذلك الجهاز. وأشارت إلى الجهود التي تبذل حالياً لإنشاء جمعية بوتسوانا لحق المؤلف التي اقترحت الويبو تدريب موظفيها وأضافت قائلة إن الحكومة أتاحت مؤخراً رأس المال اللازم لبدء التشغيل. وشكرت باسم حكومة بلدها الويبو على ما تقدمه من دعم ومساعدة متواصلين من خلال تدريب الموظفين والإمداد بمعدات التكنولوجيا. وتطلعاً إلى المستقبل، أحاطت علماً بأن الويبو تعهدت بتقديم المساعدة نفسها إلى جمعية بوتسوانا لحق المؤلف بما يشمل رقمنة وثائق الملكية الفكرية. ورأت أن رقمنة مكتب الملكية الفكرية سيكمل جهود الحكومة الرامية إلى الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية. وأبدت رغبتها في الإشارة مجدداً إلى الحاجة إلى صك دولي بشأن حماية المعارف التقليدية

وأشكال التعبير الفولكلوري. وأنهت بيانها معربة عن تطلعها إلى إجراء حوار بناء وعن سرورها لاستخلاص الدروس من تجارب دول أعضاء أخرى.

63. وقال وزير الدولة للعدل والشؤون الدستورية في أوغندا، إن حكومة بلده تشعر بالفخر والامتنان لمخاطبة الجمعية. وشكر الوزير أمانة الويبو على دعوتها. وعبر عن ترحيب بلده بمشاركة الزعماء السياسيين في أعمال الويبو بما أن تلك المبادرة ستتيح فرصا لتعزيز بلورة السياسات في إطار تطوير الملكية الفكرية لمواجهة تحديات العصر وستعزز أيضا تنفيذ خطة الويبو الاستراتيجية. وقال الوزير إن حكومة بلده اعتمدت خطة وطنية للفترة الممتدة من 2010-2011 إلى 2014-2015 بوصفها إطارا للسياسة يرسي أولويات التنمية الوطنية في كل قطاع. وأشار إلى أهم محاور الخطة وهي نمو معدل التوظيف وإنجاز التحول الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الرخاء. وتابع قائلاً، إن الهدف الرئيسي للخطة هو تحويل أوغندا إلى بلد مزدهر ذي دخل متوسط، في السنوات الثلاثين المقبلة. وأشار إلى أن من ضمن مؤشرات النجاح، مستويات توظيف محسنة ودخل أعلى للفرد الواحد وقوى عاملة متدربة على نحو أفضل وقدرة تنافسية محسنة في إطار قطاع الأعمال. وقال الوزير إن الخطة عرّفت حقوق الملكية الفكرية بوصفها العنصر الأساسي في العلوم والتكنولوجيا والقدرة التنافسية التي تكمل بعضها بعضاً وتمكن القطاعات من تقديم الدعم على مستوى المؤسسات والبنى التحتية لفائدة خطة التنمية. وبيّن الوزير أن الخطة حددت الأهداف الاستراتيجية التالية: التشجيع على تطوير قطاع الصناعات ذات القيمة المضافة؛ وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛ وتعزيز إنتاجية قطاع التصنيع الفرعي غير الرسمي؛ وتعزيز تطبيق الاكتشافات العلمية والتكنولوجية وتطويرها. وقال إن الأهداف الأخرى تتضمن تعزيز الإطار القانوني المقترن بحقوق الملكية الفكرية، والنهوض بالتطور التكنولوجي ودعمه، واكتساب التكنولوجيا ونقلها، وحفز الابتكار والنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مركز وطني حاضن للتكنولوجيا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم تطوير المهارات. وأفاد الوزير أن حكومة بلده دعمت بقوة اعتماد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لأداء رسالة المنظمة بإنشاء نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية لفائدة جميع الدول الأعضاء. وأعرب الوزير عن تقديره العميق للبرامج المختلفة والمشروعات التي جرى بلورتها لدعم احتياجات التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وطالب الوزير بتقديم المساعدة التقنية لفائدة خطة عمل للأجل المتوسط التي أُعدت ورُفعت إلى الأمانة لتنظر فيها. وذكر الوزير أن بلده نفذ في السنة الماضية عدة أنشطة تنموية بمساعدة الويبو ومن ضمنها تنظيم منتدى إقليمي ناجح بشأن الملكية الفكرية وتنظيم برامج مختلفة للتدريب. وقال إن بلده شارك أيضا في برنامج ماجستير القانون بالجامعة الأفريقية في زمبابوي وأن جميع تلك الأنشطة ساهمت بشكل كبير في تطوير حقوق الملكية الفكرية في بلده. وأفاد الوزير أن عملية تحويل مكتب الملكية الفكرية إلى هيئة مستقلة قد استكملت في يوليو 2010 وأن الإطار القانوني في البلد تعزز بسن قانون العلامات التجارية الجديد في سنة 2010 والذي قدمت نسخة عنه للأمانة لتنظر فيه. وقال إن العديد من القوانين وصلت إلى مراحلها الأخيرة ومن ضمنها قانون البيانات الجغرافية وقانون حماية الأصناف النباتية. وقال أيضا إن بلده لا يزال يكافح من أجل التغلب على تحدي وضع استراتيجية دولية شاملة للملكية الفكرية للتنسيق بين مؤسسات أصحاب المصالح الخاصة بقطاعات محددة ولكنه شدد على أن خطة عمل الملكية الفكرية سلطت الضوء على تلك الأولوية. وذكر الوزير أن أوغندا أقرت بالكامل الدور الحاسم الذي تضطلع به الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي بالتالي تدعم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والعمل المستمر في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفي الختام أكد الوزير للجمعية دعم بلده المستمر وتمنى أن تكلل مداولاتها بالنجاح.

64. وهنأ نائب وزير التجارة والصناعة في ناميبيا الرئيس على انتخابه وأكد له تعاون بلده التام. وقال إن وضع إطار سليم للملكية الفكرية ييسر الأنشطة التجارية والصناعية وينهض بها أمر يمنحه بلده الأولوية حسبما يتبين من خطة البلد الإنمائية الوطنية. وأردف قائلاً إن تحديات الألفية الجديدة الداعية إلى التغيير والتنمية ولا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات الإلكترونية ونشر المعلومات والمعاملات الإلكترونية حثت بلده على وضع قانون بشأن المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا يشجع الابتكار في مراكزه للعلوم والتكنولوجيا.

ومضى يقول إن أنظمة تسجيل الشركات والملكية الفكرية كانت دوماً جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن التحديات الجديدة المواجهة تشدد على مدى ترابط الأنظمة الوطنية والدولية للملكية الفكرية وتسجيل الشركات على الصعيد العالمي. وأضاف قائلاً إن حقوق الملكية الصناعية والتشريعات الخاصة بالشركات سمحت للمبتكرين باختراق أسواق جديدة بالتعرض لحد أدنى من المخاطر وتبرير الاستثمارات الموظفة في مجال البحث الذي كانت حصيلته الابتكارات والشركات في المقام الأول. واسترسل قائلاً إنه لا يمكن لأي نظام للملكية الفكرية وتسجيل الشركات الإسهام الفعال في التنمية الاقتصادية ما لم تدركه وتنتفع به الجهات التي وضع النظام لفائدتها وإنه لا ينبغي حسن ترسيخ النظام للاستجابة لاحتياجات التجار والمصنعين وأصحاب المصانع والباحثين ورجال الأعمال والمستهلكين فحسب بل لا بد من استعراضه بانتظام لضمان تحديثه وتلبيته للطلبات المتغيرة عليه. وأفاد بأن بلده، سعياً إلى مواجهة بعض تلك التحديات وتسخير الفرص التي تتيحها الملكية الفكرية، يستعرض أنظمته للملكية الفكرية وتسجيل الشركات ويقيم وجاهتها والحاجة إلى تعديلها. وتحقيقاً لذلك، قال إن البرلمان الناميبي يعكف في الوقت الحالي على مناقشة قانون الملكية الصناعية وإنشاء هيئة وطنية تعنى باستعراض نظام البلد الإداري الخاص بالشركات والملكية الفكرية وتعديله. وأحاط علماً بالتقدم المحرز في المناقشات التي تستهدف التوقيع على مذكرة تفاهم بين الويبو ووزارة التجارة والصناعة ومعهد ناميبيا التقني لاستضافة قاعدة بيانات عن معاهدة التعاون بشأن البراءات يمكن أن تنفذ إليها عدة فئات في البلد من ضمنها فئة الطلاب ومؤسسات البحث وقطاع الصناعة. واستطرد قائلاً إن بلده نجح في استضافة المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية المعني باعتماد بروتوكول سواكوبمند بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري ولفت النظر إلى مشروع بروتوكول طرح على اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لمساندة عمل اللجنة المذكورة. وأشار إلى اعتماد البروتوكول من جانب الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية التي تمثل أكثر من 50 بالمائة من بلدان القارة وأضاف قائلاً إنه يؤمل أن يبدأ العمل في الوقت الحالي على وضع صك ملزم قانوناً بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري. وشكر الويبو على مساعدتها المالية والتقنية المقدمة باستمرار لأتمتة مكتب بلده للملكية الفكرية وعلى مبادراتها المتواصلة في مجال تكوين الكفاءات وتمنى للجميع اجتماعاً بناءً ومثمراً خلال الجمعيات وبعدها.

65. وأعرب وزير ثقافة اليمن عن سعادته وهو يمثل بلاده اليمن، التي عرفت منذ فجر التاريخ، بحضارتها التي جمعت بين الإبداع الذهني والنمو الاقتصادي والعمراني وكثافة تنوع الموروث الثقافي الذي يعلّق عليه الشيء الكثير من الآمال من أن يشكل أحد الموارد الأساسية للنمو الاقتصادي. وقال إن هذا التقديم الذي يلتفت نحو الماضي إنما يسعى إلى إثارة أسئلة الحاضر والمستقبل، ويسوق إلى تحقيق التفاعل الخلاق بحيث يكون اليمن من المعاصرين الفعليين للأفكار التي تطرح والمناهج التي تستحدث في مجال خلق علاقة وثيقة بين الملكية الفكرية والإبداع والابتكار والنمو الاقتصادي والاجتماعي لكل المجتمعات. وأضاف قائلا إن الجمهورية اليمنية عملت على تطوير التشريعات الخاصة بحقوق المؤلف وحمايتها، كما أكد الدستور اليمني على مبدأ الحرية الفكرية والحق في الحصول على المعلومات والانتفاع بها. وقال إن اليمن ندرك في سياساته الثقافية أن الإبداع والابتكار هو المحفز لعملية النمو والتطور والتقدم الإنساني وعامل هام من عوامل التنمية الشاملة. وانطلاقاً من هذه المبادئ الأساسية، يتشكل التزام البلد واهتمامه بحماية الحقوق الفكرية وأهمية احترام حقوق المبدعين في هذا العصر، حيث تزداد التحديات الناجمة عن تطور تقنيات الاتصال وازدهار الصناعات الثقافية. وقال إن اهتمام البلد بحماية الملكية الفكرية لا يعني الوقوف عند حدود حراسة وحماية هذه الحقوق فحسب بل إنه نطمح إلى المشاركة والتفاعل في هذا المجال الفكري الإبداعي الذي أصبح مصدراً اقتصادياً جديداً، تجاوز في قدراته وثماره كثيراً من مكونات الاقتصاد الكلاسيكي. واستطرد قائلا إن الاستثمار البشري والانتفاع بما يبدعه العقل الإنساني أصبح يشكل رصيداً لا ينضب في الاقتصاد العالمي، وإن البلدان النامية والأقل نمواً في حاجة إلى أن تعيد التفكير في تحديد الأولويات وأن تعطي الاستثمار في بناء الإنسان وتطوير قدراته الابتكارية والإبداعية الأولوية. وقال إن للتعليم والثقافة والبحث العلمي ستحظى باهتمام أكبر ومساحات أوسع في البرامج التنموية، وبدون تطوير هذه المجالات

الفكرية والعلمية فإن العلاقة هذه البلدان بالابتكار لن تتجاوز حدود الكشف عن عمليات التزوير أو القرصنة وليس هذا ما تطمح إليه. وأعرب عن أمله في أن يكون الإبداع والابتكار عاملاً مهماً في النمو كما يطمح أن يتمتع المؤلفون والمبدعون بالثمار المادية لعملهم الفكري والإبداعي فالحقوق المعنوية ليس وحدها كافية لتحفيزهم على المزيد من الإبداع و الابتكار.وقال إنه يتمنى أن يخرج هذا الاجتماع بتوصية محددة تضمن للبلدان الأقل نمواً أن تضع قدمها في أول الطريق المؤدي لتحقيق هذه العلاقة الضرورية بين الابتكار والإبداع والنمو الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف قائلا إن ما من شك أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بقيادتها الديناميكية والواعية للوضع العالمي الراهن يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توفير الخبرات الفكرية والتقنيات اللازمة للمساعدة على تضييق الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية والأقل نمواً، ومنها بلادنا اليمن. وختاماً، حرص على تقديم الشكر والعرفان للسيد فرانسس غري المدير العام، وفريق عمل الويبو على الجهود المتميزة التي بذلوها خلال العام المنصرم.

66. وأعرب وزير التجارة والصناعة في أفغانستان عن امتنانه للويبو وتحدث عن سقوط نظام طالبان في أكتوبر 2001 وتعيين الرئيس حامد كرزاي لاحقا وقال إن بلده شهد منذ سنة 2002 تغييرات ثورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبيّن أن أفغانستان هي ديمقراطية حديثة. وأشار الوزير إلى أن أغلب مؤسسات بلده الاقتصادية والمالية بنيت على أساس مبادئ اقتصاد السوق بعد أن كانت الدولة تتحكم في اقتصاده. وعلى إثر تسليط الضوء على إدراج مبادئ اقتصاد السوق في دستور بلده الجديد والقوانين الجديدة التي تنظم المسائل الاقتصادية والمالية فضلاً عن مساعي بلده الحثيثة لبناء مجتمع متسامح وديمقراطي ومتعدد في ظل تعاليم الإسلام، شدّد الوزير على أن بلده احترم القوانين الدولية واتبع أفضل الممارسات الدولية ومن ضمنها الممارسات المتصلة بحقوق الملكية الفكرية. وأشار الوزير إلى المادة 47 من دستور أفغانستان الجديد التي تحمي حقوق المؤلفين والمخترعين والمكتشفين وإلى انضمام بلده إلى الويبو في سنة 2005. وأعرب الوزير عن سعادته للإعلان بأن وزارة التجارة والصناعة في أفغانستان كُلفت بالمسائل المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وأن الوزارة أنشأت مجلساً لحقوق الملكية الفكرية في سنة 2007. وأقر الوزير أنه بالرغم من اعتماد بلده بعض القواعد لحماية العلامات التجارية في 1960 إلا أن المسائل المتصلة بالملكية الفكرية لا تزال جديدة نسبياً في أفغانستان وقال إن الحاجة إلى إذكاء وعي الجمهور بحقوق الملكية الفكرية كبيرة جداً. وأعلن الوزير أن وزارة التجارة والصناعة نظمت ندوات خلال السنتين الماضيتين لفائدة المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمدرسين الذين تلقوا تدريباً في مجال إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية. وذكر الوزير أن الحكومة الأفغانية اعتمدت قانون العلامات التجارية في سنة 2009 بقيادة وزارة التجارة والصناعة. وأشار الوزير أيضاً إلى اعتماد قانون البراءات وقانون حق المؤلف في سنة 2007 وقال إن الوزارة المذكورة أنشأت مكتب الملكية الفكرية ضمن إداراتها وأفاد بأن العمل جارٍ لدعم المكتب حتى يؤدي مسؤولياته. وأضاف الوزير أن الحكومة الأفغانية أرسلت طالبين إلى اليابان وسويسرا لموصلة دراسات متقدمة في مسائل الملكية الفكرية وأن العديد من المسؤولين الحكوميين استفادوا من الندوات المنظمة في الوزارة حول حقوق الملكية الفكرية. وقال الوزير إن بلده تلقى المساعدة من الويبو ومنظمة القانون الدولي للتنمية وجهات مانحة مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وعبّر الوزير عن امتنانه لهذه الجهات. وقال إنه بالرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته أفغانستان، فإنه لا يزال أمامها الكثير لإنجازه للامتثال بالكامل للمعايير الدولية وشدد على حاجة بلده إلى مساعدة المنظمات الدولية مثل الويبو والبلدان المانحة لتحقيق هذا الهدف وأشار الوزير بصورة خاصة إلى ضرورة تعزيز قدرات مكتب الملكية الفكرية في وزارة التجارة والصناعة وضرورة إنشاء مكتب لحق المؤلف في وزارة الإعلام والثقافة. واقترح أن تدرب هذه المؤسسة المسؤولين الحكوميين الأفغان ولا سيما في وزارة المالية ووزارة الداخلية ومكتب المدعي العام والقضاة على مسائل تتعلق بالملكية الفكرية وأن ينظم مكتب الملكية الفكرية في وزارة التجارة والصناعة حلقات عمل وطنية تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية في قطاعات الأعمال والصناعة الحديثة. وأشار الوزير مجدداً إلى قرار أفغانستان دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية وأكد على رغبتها في تطوير مؤسسات الملكية الفكرية وممارساتها في أفغانستان في وقت مبكر مشيراً إلى أن الابتكار سيكون أهم عامل يدفع باتجاه توسع الاقتصاد في القرن الواحد والعشرين. وقال إنه بدون حماية الملكية الفكرية، فإن الحافز للابتكار

سيكون ضعيفاً. وختم الوزير بيانه بالقول إن بلده ملتزم بحماية حقوق الملكية الفكرية وبأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال غير أن موارده غير كافية لتمكينه من بناء المؤسسات وفقا للمعايير الدولية. وشكر الوزير الويبو والبلدان المانحة على ما قدمته من مساعدات في الماضي وعقد الأمل على أن تواصل المنظمات الدولية والبلدان المانحة في مساعدة أفغانستان على بناء المؤسسات المعنية بحماية الملكية الفكرية.

67. وأعرب نائب وزير التجارة المحلية والهيئات التعاونية والاستهلاكية في ماليزيا عن رغبة بلده في الانضمام إلى البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن بلدان جنوب شرق آسيا ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن الابتكار قد أضحى بنداً مهماً من بنود جدول أعمال بلده الخاص بالأداء الاقتصادي في المستقبل وسيمكن الوصول إليه عن طريق تعزيز البحث والتطوير والتسويق. وأضاف أن إعلان عام 2010 عاماً للابتكار والإبداع في ماليزيا يعتبر تحركاً من حكومة ماليزيا لترسيخ الابتكار في الثقافة الماليزية. وسعياً إلى تشجيع الماليزيين على أن يتحلوا بالمزيد من الإبداع والابتكار، أدرجت ماليزيا نموذجاً اقتصادياً جديداً لزيادة الدخل في البلد، مما يعني زيادة الأجور في جميع قطاعات الاقتصاد نظراً لأن النمو لا ينتج فقط عن رؤوس الأموال المتوفرة بزيادة الإنتاجية بل وكذلك من خلال استغلال المهارات وتطبيع أنشطة الابتكار وتحسين التنسيق بين المعايير الدولية وحقوق الملكية الفكرية والامتثال لها. وصرّح نائب الوزير بأن ماليزيا آخذة في تعزيز إطارها القانوني الخاص بالملكية الفكرية عن طريق تعديل بعض الأحكام وإضافة العديد من الأحكام الأخرى الجديدة على قوانين العلامات التجارية وحق المؤلف والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية. وأضاف أنه قد أُدخلت إصلاحات على إجراءات وممارسات تفتيش الملكية الفكرية ورد الحق الخاص بها، كما أدخلت تحسينات على الأنظمة والخدمات الخاصة بالملكية الفكرية، مع مراعاة التطورات والممارسات الدولية الراهنة لتعزيز الشركات المحلية الصغيرة وتشجيع المستثمرين الأجانب. وقال نائب الوزير إن ماليزيا تضطلع بدور أساسي من خلال التجارة المحلية والهيئات التعاونية والاستهلاكية، لتعزيز الأحكام القانونية الخاصة بمكافحة أنشطة القرصنة والتقليد. ونوّه إلى إنشاء وحدتين للإنترنت والتحقيقات الجنائية لمكافحة القرصنة من منابعها، على أن تعكف هاتان الوحدتان عن كثب مع سائر المنظمات الدولية المعنية بحق المؤلف، مثل جمعيات الأشرطة السينمائية والاتحادات الدولية لصناعة الفونوغرامات ورابطات برمجيات الأعمال. وأضاف قائلاً إن ماليزيا لا تزال تكثف جهودها الرامية إلى إنفاذ تدابير صارمة لتضمن توسيع نطاق الرقابة الفعالة على الحدود، وبالتالي فإن التعاون مع الوكالات المعنية مهم لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية على المستويين المحلي والدولي. وأكد نائب الوزير أن ماليزيا بوصفها عضواً في مجموعة جدول أعمال التنمية سعيدة بتنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية وترحب بالتقدم المحرز في الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال إن تنفيذ هذه المشاريع ينبغي أن يعود بالفائدة على الدول الأعضاء، وخص بالذكر البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأضاف أن ماليزيا ترحب كذلك بآلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير بشأن جدول أعمال التنمية، وأن اعتماد مبادئ آلية التنسيق من شأنه أن يدرج توصيات جدول أعمال التنمية في العمل الخاص بسائر سياسات الويبو ويعزز فعالية الأنشطة التي تضطلع بها الويبو بالنيابة عن الدول الأعضاء، وخص بالذكر البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ونوّه إلى أن ماليزيا توافق على أن عملية تنفيذ التوصيات المذكورة ينبغي أن تحددها الأمانة في إطار وثيقة البرنامج والميزانية الحالية. وقال إن إعادة منح الأولوية للأنشطة قد يكون ضرورياً إن كانت الأمانة غير قادرة على تحديد الأموال اللازم ادخارها في البرنامج والميزانية لتمويل المشاريع المذكورة. واستطرد قائلاً إن ماليزيا تدعم التوصية القائلة بأن تحتوي المشاريع والأنشطة التي وافقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وصفاً لهذه المشاريع، وعليه، ستتضح مصالح الدول الأعضاء وسيساعد التحرك في هذا الصدد على رصد تقييم الأداء العام للبرنامج. وأضاف أن ماليزيا تدعم المبادرة الخاصة بالتحسين المستمر لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، على أن يجري المكتب الدولي دراسة لمتابعة هذا التحسين. وصرّح بأن ماليزيا ترحب كذلك بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية وتيسير النفاذ إلى نظم البحث وقواعد البيانات الفعالة بأسعار مدعومة. وسلّط نائب الوزير الضوء على دعمه لوضع معاهدة الويبو بشأن حماية هيئات الإذاعة التي ستقوم مقام المنصة لهيئات البث القائم على الإشارات، وشدد على أن عقد حلقات عمل إقليمية تركز على المعاهدة المذكورة من شأنه أن يعزز فهم الجهات صاحبة المصالح والدول الأعضاء لفوائد هذه المعاهدة. وقال إنه ينبغي لأمانة الويبو أن

تقيّم عملية وضع المعاهدة وأن تحرز تقدماً بشأنها. وأعرب نائب الوزير عن سعادته بتطور اللجنة الحكومية الدولية التي تتقدم فيها المفاوضات على نحو جيد، وأعرب عن أمله في وضع الصيغة النهائية للصك. وقال إن ماليزيا ترغب في إعادة تأكيد دعمها للمقترح الخاص بمعاهدة الويبو بشأن الاستثناءات والتقييدات الخاصة بذوي الإعاقة وبمؤسسات التعليم والبحث والمكتبات ومراكز المحفوظات، وخص بالذكر الجوانب التي تعود بالفائدة على معاقي البصر. وأقر نائب الوزير بالعمل الذي تضطلع به اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ووافق على الإبقاء على جميع القضايا مدرجة في جدول أعمال اللجنة لتنظر فيها في دورتها العادية. وشدد على أن ماليزيا ترحب خاصة بالفرصة السانحة لها للمشاركة في أنشطة بناء القدرات التي تنظمها الويبو وهي ممتنة للويبو بأن أتاحت لها الفرصة لكي تشترك في تنظيم حلقات العمل والورشات، ولا سيما في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن هذه الأنشطة تسهم مساهمة كبيرة في تطوير نظام حقوق الملكية الفكرية في ماليزيا، وخص بالذكر تبادل المعلومات مع سائر الدول الأعضاء أثناء حلقات العمل التي تنظمها الويبو. واختتم نائب الوزير كلمته مؤكداً التزام ماليزيا بالعمل الذي ستضطلع به الويبو في المستقبل لتعزيز الملكية الفكرية وحمايتها والتزامها بالتعاون الوثيق مع المنظمة في هذا الصدد.

68. وهنأ نائب وزير التجارة والصناعة في زامبيا الويبو على اعتماد الجزء الرفيع المستوى الذي يعتبر منبراً مثالياً لواضعي السياسات من أجل مشاطرة تجاربهم والارتقاء بتطوير الملكية الفكرية على المستوى الجماعي والفردي. وتمشياً مع الموضوع المختار للسنة، قال إن بلده ينضم إلى المجتمع الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الويبو والدول الأعضاء المتشابهة التفكير للنهوض بالابتكار والنمو والتنمية في مجال الملكية الفكرية عبر مبادرات مختلفة. وشكر الأمانة على امتياز الأعمال التحضيرية واستقبال وفد بلده لدى وصوله إلى جنيف. ومضى يقول إن رؤية بلده في الأمد الطويل هي أن يصبح بلداً مزدهراً ومتوسط الدخل بحلول سنة 2030. واستدرك قائلاً إنه لا يمكن تحقيق ذلك في اقتصاد العولمة الحالي القائم على المعارف إلا من خلال الانتفاع الجدي والاستغلال التام لقدرات البلد الفكرية وتنمية الثروات الفكرية. واستطرد قائلاً إن بلده سعياً إلى تحقيق ذلك وإدراكاً لدوره في تطوير الملكية الفكرية في الساحة العالمية جعل من الملكية الفكرية محور تركيز استراتيجيته للتنمية الصناعية. وأردف قائلاً إن تلك المبادرة ستجسد أيضاً في خطة البلد الإنمائية الوطنية القادمة. وشدد على أن البحث والتطوير مجال أساسي في إطار تنمية كل بلد. واسترسل قائلاً إن حكومة بلده وظفت بالتالي استثمارات لا يستهان بها في مؤسسات البحث والتطوير للنهوض بذلك المجال الذي يعتبر أساسياً للابتكار وإنه بإمكان بلده التباهي بعدد من الجامعات ومؤسسات البحث التي تشارك في تطوير الابتكارات في عدة قطاعات إنتاجية مما يسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الوطنية. وأضاف قائلاً إن الابتكارات تشمل إنتاج الأغذية والمشروبات ومعالجة المياه ومعالجة بعض الأمراض مثل داء البلهارسيا والوقود المعتمد على جلد الخنازير الذي استنبطه المعهد الوطني للبحوث العلمية والصناعية الذي يعتبر إحدى مؤسسات البحث البارزة في البلد. ولفت النظر إلى ابتكارات أخرى تشمل استنباط مؤسسات زراعية في البلد لبذور ذرة هجينة محلية. واستدرك قائلاً إن تلك الابتكارات وغيرها لم تشملها الحماية الكافية مما يؤدي إلى انتهاك التكنولوجيا. وأوضح قائلاً إن ذلك الأمر يعزى أساساً إلى الافتقار إلى نظام ملائم لحماية الملكية الفكرية في مؤسسات البحث والتطوير والتعليم العالي في البلد. وأحاط علماً بتجربة إيجابية شهدها أيضاً بلده في أعمال الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تنتج أساساً الأنسجة والملابس والأثاث والآلات الزراعية. وذكر أن بعض تلك الشركات سجلت علاماتها التجارية إلا أن أغلبيتها لم تحم ابتكاراتها عبر البراءات بسبب عدم الوعي. واسترسل قائلاً إن حكومة بلده بدأت بالتالي عن طريق مكتب البراءات في البلد شن حملة مكثفة لإذكاء الوعي بغية وضع حد لذلك العائق واعتمدت مؤخراً سياسة للملكية الفكرية لتزخم تطوير الملكية الفكرية والنهوض بها زخماً إضافياً وإن تلك السياسة ستقطع شوطاً بعيداً في وضع إطار لتعزيز نمو الملكية الفكرية وتطويرها في البلد. ومضى يقول إن البلد سن في أوائل سنة 2010 قانوناً ينشئ مكتبه للملكية الصناعية ويدير أيضاً قانون الشركات في مؤسسة مستقلة قانوناً. وأعرب عن تفاؤل حكومة البلد لأن الاستقلال سيعزز فعالية المؤسسة وكفاءتها في النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها. وأفاد بأن الحكومة ضماناً لمواصلة مساهمة البلد في نمو الملكية الفكرية وتطويرها شرعت في إجراء استعراض شامل للتشريعات الوطنية بشأن الملكية الصناعية بهدف

تحديثها وتكييفها مع مطامح البلد الإنمائية وأن الصيغة الأخيرة لمشروعات القوانين المنقحة تشمل حماية البيانات الجغرافية وعلامات الخدمة ونماذج المنفعة وتصاميم الدوائر المتكاملة والمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الفولكلوري التي ليست محمية في الوقت الحالي في البلد. وأعرب عن أمله أن تصبح كامل تشكيلة حقوق الملكية الفكرية قابلة للحماية في البلد قبل نهاية سنة 2011 أي في حدود الموعد الأخير المرتقب في سنة 2013 والمنصوص عليه في اتفاق تريبس. وأحاط علماً بأن بلده مع دول أخرى أعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية اعتمد مؤخراً بروتوكولاً بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري. وأعرب عن أمل الحكومة أن ينقل البروتوكول إشارة واضحة إلى عزم أفريقيا حماية مواردها ويساعد على تعجيل التقدم في لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وختاماً، شكر الويبو على المساعدة المتواصلة التي تقدمها إلى بلده واستضافتها الجزء الوزاري الرفيع المستوى الثاني الذي يعتبر إضافة شديدة الأهمية إلى جدول أعمال الجمعيات وشجع الأمانة على مواصلة عقد مثل تلك الاجتماعات في المستقبل بهدف تعزيز علاقات التفاعل بين واضعي السياسات من مختلف الدول الأعضاء تيسيراً لتطوير الملكية الفكرية والنهوض بها من أجل الارتقاء بجميع الأمم.

69. وأعرب الوزير المندوب لدى وزارة الخارجية في غابون باسم وفد بلده عن تشرفه وسروره للمشاركة في الجزء رفيع المستوى من سلسلة الاجتماعات الحالية الذي يتيح له الفرصة لعرض مبادرات بلده وأعماله في مجال الملكية الفكرية. وقال إن السياسة الصناعية في بلده تُعتمد منذ سنة 2009 بزخم من رئيس الجمهورية على تحويل المواد الأولية على الصعيد المحلي وإن لازمتها أخذ الملكية الفكرية في الحسبان وخص بالذكر براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات المنتجات والخدمات في إطار عملية التنمية الاقتصادية في البلد. وأردف قائلاً إن ذلك التوجه مدعوم بطاقة البلد الكامنة لترسيخ تنميته. وأضاف قائلاً إن غابون والبلدان المجاورة التي تضم الكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي بلدان تقع على حوض الكونغو وتمثل لوحدها المحمية الثانية في العالم من حيث التنوع البيولوجي بعد الأمازون. واسترسل قائلاً إن ذلك المكان الذي تتنفس البشرية من خلاله ويفتح آفاقاً لاستغلال الموارد يعتبر بالنسبة إلى صناعة المستحضرات الصيدلانية والتجميلية بوجه خاص مخزناً للموارد التي ينبغي حفظها واستغلالها الدقيق كمواد أولية مما يجعل بلده يدعم استراتيجية إبراز أهمية الموارد الوراثية. ومضى يقول إن بلده يؤيد أيضاً المسار الحالي لإعداد وثيقة إبراز قيمة المعارف التقليدية والفولكلور وحمايتها وإن السياسة التي تتبعها الحكومة تطمح بالتالي إلى تحويل بعض المواد الأولية على المستوى السطحي والجوفي على الصعيد المحلي في المستقبل القريب بهدف الانتقال من اقتصاد قائم على بيع المواد الأولية إلى اقتصاد مبني على التحويل الصناعي القادر لوحده على ضمان قيمة مضافة راسخة وإيجاد فرص العمل ومكافحة الفقر ولا سيما على الحد من التعويل على الخارج. وذكر أن حكومة بلده اتخذت تدبير منع تصدير الخشب المنشور سعياً إلى تحويل الأقوال إلى أفعال. واستطرد قائلاً إن تحويل الخشب الغابوني على الصعيد المحلي يعني ضمناً نقل التكنولوجيا وضرورة الانتفاع بالملكية الفكرية وتعزيز الكفاءات نتيجة لذلك.
واستدرك قائلاً إنه من المناسب التذكير بأن مسائل الملكية الفكرية وعلاقتها بالاقتصاد هي موضوعات تحتاج إلى المهارات والدراية التي تتمتع بها الهيئات المعنية بإدارة الملكية الفكرية وتحفظ أسرارها. وأكمل بيانه قائلاً إن التعاون الدولي يسمح بتحقيق الأهداف المنشودة وتحويل النوايا إلى أفعال مما أدى بالتحديد ببلده إلى الموافقة على خطة العمل والتوجيه الاستراتيجي الطموحة للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) العاملة كمكتب الملكية الصناعية والداعية في جملة أمور إلى إنشاء لجنة وطنية معنية بتنسيق الملكية الفكرية وتطويرها في الدول الأفريقية. وأفاد بأن بلده يؤيد أيضاً جدول أعمال الويبو بشأن التنمية الذي تقابل محاوره الأساسية أهداف البلد الإنمائية المنشودة. وأشاد بالحيوية التي يتحلى بها المدير العام في كلتا المنظمتين المذكورتين ودعا هاتين المؤسستين إلى التآزر في العمل على إمداد البلد بخطة عمل إنمائية وطنية تجعل من الملكية الفكرية محورها الرئيسي. وردد قول المدير العام الذي أعلن الأمس أن الابتكار هو عامل حاسم لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل أكثر جودة وأنه أساسي أيضاً لضمان القدرة التنافسية على مستوى البلدان والصناعات والشركات. واختتم بيانه قائلاً إنه يجب في الوقت الحالي اتباع التقدم في مجال التكنولوجيا ودفع عجلة النمو الاقتصادي قدماً من أجل

اعتماد نظام إنتاج ذي قيمة مضافة كبيرة والمشاركة في مسار التنمية المستدامة وإن شعلة الأمل متقدة وأشار إلى النداء الذي وجهه المغني ستيفي وندر يوم الأمس لصياغة إعلان من أجل الحرية والذي يعتبر خير مثال على ذلك.

70. واستحضر نائب وزير ثقافة العراق ما جرى على العراق من أحداث جسيمة وعصيبة ولعل ما أفرزته من تغيير في نظامه السياسي كان من ثمراته وقوفه اليوم في هذا المقام وانفتاح البلد على المجتمع الدولي بكل ما تعنيه كلمة الانفتاح، كما أصبحت اليوم بوابات العراق مفتوحة على الجميع ولعل الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية وحكومات الدول الصديقة والشقيقة كانت جزءاً لا يتجزأ من ثمرات سياسة الانفتاح على العالم وكانت واحدة من أدوات التطور التي دفعت المجتمع العراقي ليصبح جزءاً من منظومة حقوق الملكية الفكرية التي تمثل تطور المجتمعات الحديثة ومصدراً مهماً لحماية طبقات وأفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وأشار إلى أن العراق منذ عصور موغلةٍ بالقدم من البلدان التي صنعت مسيرة الإبداع والابتكار والاكتشافات التي قدمها للحضارة البشرية كانت نتيجة هذا الجهد العقلي والفكري بمجموعة من أدوات الوعي والرؤية الفاعلة التي كانت دائماً تتلاءم مع روح العصر الذي تمر به. وأضاف قائلا إنه وبالرغم من أن العراق قد حصّن نفسه بمجموعة من القوانين وفق منظومته القضائية التي تخص الملكية الفكرية إلا أن الشعور بعد الانفتاح جعله يدرك الحاجة الماسة للدعم الدولي في الكيفية والآلية التي تحمي الملكية الفكرية في العراق بعد سياسة الانغلاق التي دامت أكثر من أربعة عقود، رغم أن النظام القانوني المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية يعد نظاماً حديثاً متكاملاً إلا أن تفعيل هذا النظام واجهته مجموعة من الصعوبات التي لا يمكن تجاوزها إلا بفضل الجهود المتواصلة ومن أبرزها اهتمام المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالعراق من خلال ما قدمته من دعم معنوي ومادي ومشاركتها في تبديد العقبات التي يعاني منها، وتقديم الدعم والمشورة اللازمة لمواجهة الظواهر السلبية في منظومة الملكية الفكرية، فكانت واحدة من ثمرات التعاون مع هذه المنظمة هو تأسيس المركز الوطني لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة في العراق وتفعيل دوائر براءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية وللأهم من ذلك هو تأسيس السجل الوطني للتراث الشعبي العراقي المادي وغير المادي. وأشار أيضا إلى التنسيق الحكومي مع هذه المنظمة الذي أصبح واجباً وطنياً مهماً حيث تضافرت الجهود الحكومية لتحقيق شيء أكبر مع هذه المنظمة ولعل أبرز ما خرج به العراق معها هو التوقيع على اتفاقية التعاون المشترك لتقديم الدعم والإسناد في أيلول عام 2009 لإسناد مراكزه المعنية بحقوق الملكية الفكرية وإقامة ورشات العمل والدورات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وبدعم مباشر من المنظمة كانت آخرها دورة في حقوق المؤلف في الجزائر الشقيقة والتي دعمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشكل مباشر أيضاً. ولاحظ أن واقع الملكية الفكرية أصبح اليوم واقعاً ملموساً وأصبح أصحاب الشأن من المبدعين والمبتكرين وأصحاب الشركات تعنيهم حماية حقوقهم كما أن إحياء ثقافة الملكية الفكرية وحقوقها في العراق أصبحت جزءاً من منظومته الثقافية والقانونية وأن ضوابط الملكية الفكرية في العراق أخذت طريقها الصحيح عبر بوابات الأنظمة القضائية، وبعد أن قدم العراق طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2004 أخذ يفكر ملياً بقراراته وسياسته المتعلقة بالتجارة الدولية وإعادة ترتيب أنظمته التشريعية الخاصة بالتجارة والاقتصاد وجعلها تتماشى أكثر مع سياسة منظمة التجارة العالية ولا سيما القضايا الخاصة باتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس) وقوانينها مما يجعل الصيغ القانونية فعّالة وسليمة تكفل قيام الإطار القانوني السليم لممارسة هذه الحقوق وضمان حمايتها. واستطرد قائلا إن العراق بعد أن انفتح على العالم وتخلص من نظامه الدكتاتوري الذي أجهز على العقل العراقي ولاحق المبدعين والمفكرين والعلماء والأدباء والفنانين، قد اندفع بشكل واضح وجريء إلى ممارسة حقوقه كعضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية وقد جعل اليوم سياسته المتعلقة بهذه الحقوق أكثر التزاماً من السنوات السابقة بعد أن تبينت معالم هذه السياسة، رغم أن الوقت الذي مر ليس بالقليل ولكن التركة الثقيلة التي خلفها نظامه القمعي الدكتاتوري السابق وما دخل فيه بعد سقوطه من دوامة الإرهاب الدموي الأعمى الذي يضرب الشعب العراقي اليوم. ونوّه من على هذا المنبر أن ما يجري في العراق اليوم من إجرام باسم الإسلام لا يمت لهذا الدين المتسامح، دين الحوار والتسامح، والتعايش السلمي لا يمت له بصلة لذلك فإن البلد ضحية هذا الغطاء الكاذب وما دخل فيه من سقوط النظام من دوامة الإرهاب الدموي

الأعمى جعله بطيئاً في إنجاز مهامه العالمية، لكنه سيسعى جاهدا مع الأشقاء والأصدقاء والمنظمات العالمية لتنظيم هذه العلاقات وهذه السياسة والواقع الإبداعي في العراق سيكون أكثر استقراراً وأكثر عمقاً وستشمل الخطط القادمة الانضمام إلى أغلب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ولعل أبرزها هي معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاقية لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية واتفاقية بروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية مع خطوات الانضمام إلى الاتفاقيات الأخرى التي تقع تحت مظلة الويبو تدريجياً. وأخيراً، شكر باسم حكومة العراق كل الذين قدموا جهداً ودعماً وإسناداً لهذا البلد خاصة السيد المدير العام ولكل العاملين في المنظمة

71. وقال نائب وزير تكنولوجيا المعلومات والإعلام في جمهورية مولدوفا إنه يتشرف بمنحه فرصة للتعبير عن وجهات نظر بلده بشأن حقوق الملكية الفكرية ودعمه لأنشطة الويبو ومشروعاتها. وقال نائب الوزير إن مولدوفا تدعم بالكامل قضايا الملكية الفكرية وتعتبر أنه من الضروري أن يكون احترام حقوق الملكية الفكرية جزءاً لا يتجزأ من النظام الأساسي للقيم في البلد. ورأى أن ذلك سيتحقق عن طريق التشجيع على فهم طبيعة الملكية الفكرية وإمكانياتها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مولدوفا. وقال إن أصول الملكية الفكرية عناصر أساسية بالنسبة لبناء مستقبل مستدام للبلد. وتابع قائلاً إن التحديات المتنامية فيما يتعلق بالحريات الاقتصادية لا ينبغي أن تؤدي إلى التخلي عن احترام حقوق الملكية الفكرية. وأشار نائب الوزير إلى ضرورة تغيير النماذج التجارية وتوسيع نطاق الحماية التي تمنح للملكية الفكرية وتغيير النظرة حول ما يمكن اعتباره ذا قيمة. وأكد نائب الوزير من جديد على أن النهوض بالاقتصاد القائم على المعرفة ونموه يستندان إلى الملكية الفكرية وأعلن أن حكومة مولدوفا حققت عدداً من الأهداف الهامة في إطار سعيها إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية والنهوض بها. وقال إن بلده اعتمد في المقام الأول السياسات والتشريعات الضرورية ومن ثمّ عمل على تأمين كون الأسواق والبنى التحتية المؤسسية مناسبة لضمان تحديد أصول الملكية الفكرية وحمايتها والانتفاع بها كما ينبغي. ورأى نائب الوزير أن الويبو قدمت مساهمة قيمة وضرورية في إطار الجهود التي بذلتها مولدوفا في هذا الصدد وعبّر عن امتنان بلده العميق للمنظمة على دعمها المستمر. وأضاف قائلاً إن الملكية الفكرية موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى حكومة بلده وأشار إلى أن المقاربة التي يتبعها تتمثل في اتخاذ موقف متفتح ومتفهم أثناء العمل مع الدوائر الحكومية وقطاع الصناعة والمستهلكين. وذكر أن القرصنة تمثل تحدياً كبيراً في مولدوفا على غرار ما يجري في بلدان أخرى من العالم. وأشار إلى أن كلمتي الابتكار والإبداع أصبحتا الكلمتين السحريتين الجديدتين في كل مكان وفي أي مؤتمر دولي. ورأى بناء على ذلك أنه، لأغراض استغلال ذلك الوضع، ينبغي تناول نماذج الملكية الفكرية على نحو مبتكر بما أنها ستمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في بلده. ولفت النظر إلى أن الدور الذي يضطلع به المشاركون في الجمعيات يكتسي أهمية حاسمة ليصبح عنصر الابتكار والإبداع المحرك الذي يدفع باتجاه تحقيق التنمية في مولدوفا. وفي ختام كلمته، أكد نائب الوزير باسم حكومة بلده مجدداً، دعم بلده التام لمشروعات الويبو وبرامجها ومبادراتها.

72. وقال مساعد وزير التجارة والصناعة والعمل في ساموا إنه لمن دواعي السرور والشرف أن يدلي بخطابه أمام الجمعية العامة، وإن ساموا دولة جزرية يبلغ عدد سكانها 000 170 نسمة وقد اضطلعت الويبو بدور مهم في تحسين أسلوب حياتهم أثناء الانتقال من نظام المقايضة إلى النظام النقدي. وراح يقول إن الاقتصاد آخذ في النمو وإن مستويات المعيشة في هذه الجزيرة الصغيرة آخذة في الارتفاع. وأضاف أن ساموا تستفيد كثيراً من مبادرات الويبو وتقدم الدعم الكامل لموضوع المؤتمر وهو تشجيع أنشطة الإبداع والابتكار. وقال إن الوفد يعرب عن بالغ امتنانه للفرصة التي أتيحت له للمشاركة في هذه الجمعية المهمة.

73. وقال نائب وزير العدل في كوستاريكا، وبصفته رئيس اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بحماية الملكية الفكرية في كوستاريكا إنه يتشرف بتمثيل بلده والحديث عن منظور كوستاريكا لدور ممتلكاتها في سياساتها الإنمائية. وبحكم تجربة كوستاريكا تبيّن أن الملكية الفكرية ينبغي ألا تعتبر أمراً مقتصراً على البلدان المتقدمة والكبيرة والغنية لأنها بصفة أشمل وأوسع أداة مفيدة وضرورية ولا غنى عنها لتعزيز تنمية الاقتصاد المعولم الذي كان يستند فيه توليد

الثروة أساساً على المعلومات والمعارف. وأضاف أن الملكية الفكرية لا تقتصر على حماية ثمرة العمل وتيسير جني الفوائد، بل إنها تحسن أيضاً مستوى تنافسية المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة. والأكثر من ذلك، الإجراءات التي يجب على أي دولة اتخاذها لتعزيز الملكية الفكرية وحمايتها لها آثار جانبية في مجال التنمية، وأشار إلى أن كوستاريكا بلد يدعم تنمية رأس المال البشري عنده لأنه كان دائماً يدرك أهمية التعليم باعتباره وسيلة للتنمية. وعلى مرّ الزمن، أسس البلد صناعة قائمة على المعرفة تعد فيها البحوث والابتكار والقدرة المؤسسية لحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أنشطة الاستراتيجية. وأكد نائب الوزير أن المنتجات الزراعية التقليدية تجاوزتها مبيعات السلع والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة ذات القيمة العالية وأن 45 في المائة من صادراتها سلع مرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة، مما جعل كوستاريكا رابع أكبر دولة مصدرة في هذه الفئة. وبفضل الكفاءة العالية للمهنيين في كوستاريكا والمزايا النسبية التي يوفرها البلد، فإن عدداً متزايداً من المؤسسات والجامعات قررت أن تستهل في كوستاريكا أو تحدد شركاء للبلد بغية إجراء البحوث العلمية وتطوير مشروعات تجارية. وساق مثالاً على ذلك المعهد الوطني للتنوع البيولوجي الذي له باعٌ طويل في تنفيذ شراكات استراتيجية مع المختبرات الخاصة والجامعات من بلدان أخرى لإجراء بحوث عن النباتات والحيوانات في كوستاريكا وفي مختلف تطبيقات المعارف المكتسبة. وأشار أيضاً إلى تعزيز صناعة البرمجيات في كوستاريكا وهي صادرات مهمة. وقال نائب الوزير إن كوستاريكا ترى أنه من الأمور الحيوية جداً توسيع أفق العمل في مجال الملكية الفكرية عبر تشجيع سياسة شاملة تستند إلى الاقتناع بأن الملكية الفكرية وسيلة للتنمية. لذلك يجب التخلي عن الطريقة التقليدية للحماية والإنفاذ. وأضاف أنه إلى جانب ذلك، ينبغي الاستثمار في التعريف بثقافة احترام الملكية الفكرية وأنه من الأمور الحيوية أيضا الاستثمار في تحسين الكفاءات المؤسسية التي تقوم عليها الحماية والإنفاذ. ويرمي تحديد الإجراءات إلى تعزيز دور كوستاريكا لأن مورد الملكية الفكرية من الأولويات على جدول أعمال التنمية الوطني. ورأى أن توليد المعارف وتطوير إمكانيات الابتكار من أجل تحسين مستوى الحياة والنمو والتنوع الاقتصادي يقتضي سياسة شاملة للملكية الفكرية لضمان اتساق جميع تلك الجهود وتوافقها مع الهدف المشترك. وأشار إلى أن الحكومة قد قررت أن اللجنة المشتركة بين الوكالات لحماية الملكية الفكرية يجب أن تكون الهيئة العليا المكلفة بصياغة سياسة وطنية للملكية الفكرية وبوصفها جهة تنسيق للمجتمع الدولي وبوجه خاص مع منظمة الملكية الفكرية، لتمكين كوستاريكا من تنفيذ مشروع شامل ومتماسك يستند إلى أهداف محددة بوضوح. وفي هذا الصدد، تحدث عن مشاطرة بلاده للمنطق والأهداف من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وهي الأداة التي يجب أن ترشد السعي إلى النمو القائم على المعارف والابتكار وساعدت أيضاً على تحسين انتفاع الشعب من فوائد التنمية. وفي الختام، قال نائب الوزير إن العلم والتكنولوجيا يجب أن يصبحا من ركائز التقدم الاجتماعي والاقتصادي وإن اعتماد سياسات الدولة يجب ألا ينحصر في رؤية قصيرة المدى لأربع أو خمس أو ست سنوات، لأنه لا بد من تحفيز الميول العلمية والتكنولوجية عند الشباب في مرحلة مبكرة من المسار التعليمي.

74. وتحدث وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وذكّر بالطابع المهم والملّح لوضع آلية تناوب تضمن تحقيق التوازن في التمثيل الجغرافي في مختلف لجان الويبو وانتخاب رؤسائها كوسيلة لتلافي نشوب النزاعات في المستقبل بين المجموعات الإقليمية نظراً لغياب القواعد الواضحة في هذا الصدد، واقترح أن تحتذي الويبو بالممارسة المتبعة في الأمم المتحدة في هذا الصدد. والتفت الوفد إلى مشروع جدول أعمال جمعيات عام 2011، وقال إن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تشعر بالحرية في أن تدرج أية بنود إضافية تراها مهمة في أي وقت. وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015، قال الوفد إن المجموعة تتوجه بالشكر إلى الأمانة على المشاورات التي أجرتها مع الدول الأعضاء، وصرّح بأن آلية المراجعة للأجل المتوسط تضمن أن تظل الخطة المذكورة وجيهة وأن تواصل تحديد الاتجاهات الاستراتيجية الملائمة. ومضى يقول إن المجموعة تعتقد أن الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة ينبغي أن يسترشد بوضع التوصيات العامة، وأثنى على المنهجية القائمة على النتائج المتبعة في إعداد التقارير المرحلية. وتناول الوفد إجراءات وضع الميزانية للمشاريع التي تقترحها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية التي وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية، وصرّح بأن المجموعة تعيد

تأكيد موقفها بأن يتم تمويل أنشطة جدول أعمال التنمية من الميزانية العادية للمنظمة. وقال الوفد إن المجموعة ترحب بالسياسة التي تقترحها الويبو بشأن اللغات لتوسع مدى تغطية وثائق اللجنة لتشمل جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في عام 2011، وتقرّ بأن هذا التوسيع يستلزم ترشيد أحجام الوثائق والاستعانة بجهات خارجية من البلدان النامية لتقديم خدمات الترجمة. وأعرب الوفد عن دعمه لبث اجتماعات الويبو على الإنترنت. وقال إن المجموعة تشدد كذلك على أن تمتد خدمات الترجمة لتشمل منشورات الويبو وإحصاءاتها ومحتوى موقعها على الإنترنت، مذكرة بالقرار الذي اتخذته جمعيات عام 2000 بشأن استخدام اللغات، ومشيرة إلى قلقها إزاء إرسال الأمانة للإخطارات الخاصة بالمناسبات المعقودة بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية فقط وليس بجميع اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بأنشطة وضع القواعد والمعايير، تشارك مجموعة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في رأيها بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لديها ولاية مهمة لتضطلع بها في رصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة في عام 2007، وعليه فإنها ترحب باعتماد إجراءات التنسيق الخاصة بجدول أعمال التنمية وتحث اللجنة على الوفاء بولايتها لتتيح المجال لمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية في دورتها السادسة المقبلة.
والتفت الوفد إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وقال إن المجموعة ترحب بالجهود التي تبذلها اللجنة للتصدي لقضيتين على القدر ذاته من الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ألا وهما حماية هيئات البث الإذاعي وحماية الأداء السمعي والبصري، لأنهما مجالان يود الفنانون من أفريقيا أن تحمى منتجاتهم فيهما. ونوه الوفد إلى أن المجموعة قدمت مشروع معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات على الأنشطة التعليمية المتعلقة بحق المؤلف والمكتبات وخدمات المحفوظات والمعاقين، وهو يتناول احتياجات ذوي الإعاقات البصرية، وأضاف أنها تعيد تأكيد دعمها لوضع صك قانوني دولي يتضمن الالتزامات المفروضة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويقر بأن القضية الرئيسية في التعامل مع التقييدات والاستثناءات هي تحقيق التوازن بين أصحاب الحقوق والمنتفعين، وتحقيق التوازن كذلك فيما بين المنتفعين أنفسهم. ومضى الوفد يقول إن المجموعة تدعم وضع قواعد دولية بشأن حق المؤلف لتقدم حلولاً مناسبة للقضايا التي تطرحها التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية الجديدة، على أن تحقق هذه الحلول التوازن الملائم بين احتياجات جميع أصحاب المصالح، وأضاف أنها تقر بدور نظام حق المؤلف في تيسير نفاذ ذوي الإعاقات البصرية إلى المعلومات. واستطرد الوفد قائلاً إن المقترحات الأربعة القائمة وهي بالترتيب، المقترح المقدم من البرازيل ومجموعتها في الدورة الثامنة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ومشروع المعاهدة الأفريقية المذكور، ومشروع الصك المقترح من الولايات المتحدة الأمريكية ليعتمد بتوافق الآراء، ومشروع التوصية المشتركة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تكون أساساً للتوصل إلى قاسم مشترك يؤدي إلى سن معاهدة شاملة تتناول نفاذ معاقي البصر، والأنشطة التعليمية، والمكتبات، وخدمات المحفوظات، والمعاقين، كما نوقش ذلك الأمر في الدورة السابقة للجنة المذكورة. وقال الوفد فيما يتعلق بحماية الأداء السمعي والبصري وهيئات البث الإذاعي، إن المجموعة ترى أن اتفاق اللجنة الدائمة بشأن وضع القواعد والمعايير يمهد الطريق لاعتماد صك دولي في هذا الصدد، وتعرب عن عزمها على المضي قدماً في المناقشات للوصول إلى نتيجة سريعة بشأن هاتين النقطتين المهمتين. وأضاف الوفد أن المجموعة تدعم بقوة اللجنة الحكومة الدولية وولايتها الجديدة لتبدأ في مفاوضات موضوعية لكي تقدم نصاً شاملاً إلى جمعيات عام 2011، وتشيد بالنتائج المحرزة فيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والتي ترمي إلى تسريع المفاوضات داخل هذه اللجنة، وتبقي على موقفها بأنه ينبغي للفريق العامل بين الدورات أن يركز على تحقيق التقارب في الآراء فيما يتعلق بهذه القضايا التي قد تتطلب اهتماماً أكبر في مفاوضات اللجنة المذكورة، بما في ذلك التعاريف، والعناصر المحمية والتقييدات والاستثناءات والموافقة المسبقة المستنيرة والمنتفعون بالحماية والخيارات الخاصة للحماية. وقال الوفد إن المجموعة تشدد على أن اللجنة الحكومية الدولية ينبغي أن تركز مناقشاتها على كل قضية من القضايا الثلاث الخاضعة لولايتها وأن تعقد ثلاثة اجتماعات للفريق العامل بين الدورات قبل شهر سبتمبر 2011، وتعرب عن انفتاحها لحل القضايا البارزة لكي لا تتأخر المفاوضات القائمة على النصوص بشأن وضع صك دولي. واستطرد الوفد قائلاً إن المجموعة تحث المجتمعات الأصلية والمحلية على المشاركة في مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية وفي مقترحات الأفرقة العاملة بين الدورات، وتؤكد التزامها

بتحسين سير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، مشيرة إلى الدور المهم الذي يضطلع به هذا النظام في مجالات السياسة العامة المتعلقة بالتنمية مثل التعليم والصحة وتغير المناخ، وتشدد على أن نظام البراءات ينبغي أن ييسر نقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعارف. وأضاف الوفد أن المجموعة ترى أن حل مشاكل تراكم العمل وجودة البحث سيكون شبه مستحيل، وتحث على العمل الجماعي والتعاون بين المكاتب والدول الأعضاء لتحسين جودة التقارير الصادرة، وتقترح كذلك أن يعكف المكتب الدولي على تخفيض أسعار النفاذ للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أفريقيا لضمان تحقيق منافع حقيقة من الانتفاع ببرنامج البحث في مجال البراءات. واستطرد الوفد قائلاً إن المجموعة تطالب كذلك بتنظيم تدريب على الأجلين المتوسط والطويل للفاحصين المهنيين في المكاتب الوطنية والإقليمية وتوسيع نطاق المساعدة التقنية لتشمل مؤسسات البحث في أفريقيا لكي يتسنى تسجيل البراءات الأكاديمية الخاصة بالمعارف ووضع برامج محددة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

75. وعبّر وفد المكسيك متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن رغبته في تسجيل ارتياح الهيئة المذكورة للأسلوب الذي انتهجه الرئيس، وهو شخصية مرموقة تمثل المنطقة، في ترأس مداولات سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين للدول الأعضاء في الويبو. وعبّر عن شكر المجموعة للأمانة والمدير العام على تنظيم الاجتماعات الحالية ولا سيما جزء رفيع المستوى الذي سلّط الضوء على عمل الويبو وسهل عملية اتخاذ القرارات. وعبّر الوفد عن ترحيب المجموعة الحار بالوثائق الموضوعية التي أعدت من أجل الجمعيات الحالية وشكرها الخاص للمدير العام على استعداده للتوصل إلى توافق في الآراء حول جوانب تهم منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأوضح الوفد أنه في إطار سياسة الويبو اللغوية، من الضروري إدراج اللغة الإسبانية في وثائق الفرق العاملة المختلفة وليس في وثائق اللجان فحسب، وذلك لتشجيع المجموعة على مزيد من المشاركة الفعّالة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد مجدداً على موقف المجموعة الذي اتخذته في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية بالمطالبة بإدخال تحسينات جوهرية على السياسة اللغوية فيما يتعلق بالترجمة الفورية والمنشورات وموقع المنظمة الإلكتروني بغية تأمين الجودة والدقة والفعالية وتحقيق وفورات في التكاليف. وقال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ترى، لأغراض تحسين الجوانب العملية في انتخابات لجان الويبو، ضرورة إجراء المشاورات لإرساء آلية مؤسسية لانتخاب رؤساء تلك الهيئات. وقال إن المجموعة دعمت الويبو منذ اعتماد جدول أعمال التنمية وإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وذلك في إطار ما تقوم به المنظمة من مهام لدمج البعد الإنمائي في كافة أعمالها وهي مسؤولية وضعت على عاتقها بوصفها هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن المجموعة تعتبر أن الأمور تسير على ما يرام فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية وإنجاز أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال إن المجموعة تدرك بأنه لا يزال هناك ما يجب عمله ولكنها تشدد على أن بذل مثل تلك الجهود الإضافية سيحتاج إلى إصرار الدول الأعضاء والتزامهم ومواصلة الويبو لمساعيها في دمج البعد الإنمائي في جميع أعمالها. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة بغض النظر عن ذلك في أن تكفل أعمال متابعة جدول أعمال التنمية تنفيذ المشروعات لتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء. وعبّر عن ثقتها في أن تقود آلية التنسيق المنشأة مؤخراً وإجراءات الرقابة والتقييم وإعداد التقارير إلى اعتماد تدابير فعالة وشفافة تحترم اختصاصات هيئات الويبو وولايتها فضلاً عن الضغوط المالية التي تواجهها المنظمة في إطار تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، قال الوفد إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز مؤخراً في المحافل الدولية من قبيل أمانة الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والويبو ذاتها. وعبّر الوفد عن ارتياح شعوب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن التقدم المحرز في المفاوضات الجارية داخل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأكد مجدداً على ضرورة التوصل إلى اتفاق في مجالات من شأنها تيسير إقامة روابط بين الملكية الفكرية والتنوع البيولوجي بهدف حماية الأصول الثقافية والوراثية والاستفادة منها. ورأت المجموعة علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات في حق المؤلف، أنه ينبغي على الويبو أن تحرز تقدماً جوهرياً في هذا الصدد. وقال إن العديد من أعضاء المجموعة قدموا اقتراحات إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ودعموا المفاوضات لترسيخ معاهدة الويبو بشأن

نفاذ أفضل إلى المواد المقروءة لفائدة المكفوفين والمعاقين بصرياً والأشخاص ذوي الإعاقات. وأشار الوفد إلى وجود 161 مليون كفيف في العالم بالإضافة إلى 153 مليون معاقاً بصرياً بحسب منظمة الصحة العالمية. وتابع قائلاً إن الاستثناءات في حق المؤلف لا تطبق إلا في ثلث البلدان في العالم رغم أن 87 بالمائة من السكان يعيشون في البلدان النامية. واستخلص أن غالبية الأشخاص المعاقين في العالم لا يمكنهم النفاذ إلى مختلف الوثائق التي يمكن أن تتاح لهم ضمن إطار قانوني ملائم من خلال التبادل الدولي للمصنفات الأدبية والتعليمية والعلمية. وأفاد الوفد أن المجموعة دعت إلى تكثيف الجهود لوضع معاهدة في هذا المجال سيترتب عنها من دون شك آثار إيجابية على المستوى التعليمي للمعاقين بصريا بتمكينهم من فرصة لتحقيق تطورهم الشخصي وتطور المحيطين بهم. وفي الختام دعت المجموعة الدول الأعضاء في الويبو إلى تكثيف الحوار داخل المنظمة. وأعربت عن اقتناعها بأن الاختلافات في الآراء تثري الحوار وتمكن من إيجاد حلول ناجحة ودائمة لترسيخ نظام محسن للملكية الفكرية لفائدة المنظمة. وبينت أن الابتكار هو الوسيلة الوحيدة لتسوية أغلب المشكلات في العالم وأن الويبو ينبغي لها أن تكون مثالاً يحتذى به بوصفها هيئة تنظمها الاتفاقيات الرئيسية التي تحتاجها الإنسانية.

76. وأشار وفد الصين إلى البيان الذي أدلى به مفوض المكتب الوطني للملكية الفكرية في الصين يوم الأمس وذكر فيه أن الوزراء من مختلف البلدان يعلقون أهمية عملية كبيرة على بحث دور الملكية الفكرية في ظل موضوع الابتكار والنمو والتنمية في تشجيع الابتكار والنهوض بالنمو الاقتصادي ومشاطرة تجاربهم الوطنية الناجحة واستكشاف الطرق والسبل لتحقيق التنمية على أساس مشترك. وقال إنه لاحظ مع الاهتمام الشديد خلال اليوم ونصف اليوم الماضيين ما أحرزته كل البلدان من تقدم ملحوظ وما حققته من إنجازات هائلة في مجال الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل الابتكار والنمو والتنمية وتوجه إليها بعبارات التهنئة الصادقة. وأعرب أيضاً عن تقديره وتأييده للمدير العام للكلمة التي ألقاها والتقرير الذي أتاحه يوم الأمس. وأفصح عن اعتقاده أن الويبو قادرة على تقديم إسهامات جديدة لتشجيع تطوير نظام الملكية الفكرية العالمي على نحو سليم وتيسير حماية الملكية الفكرية والابتكار في العالم. وأعرب عن التزامه بالمشاركة في المناقشات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال على نحوٍ فعّال وبناء ومنفتح كالعادة وتعهد باستعداده للمساهمة مع دول أعضاء أخرى في توطيد التعاون ومشاطرة الفرص والتصدي للتحديات على أساس مشترك مما يسهم في تحسين نظام الملكية الفكرية في العالم وازدهار جميع الأمم وتنميتها بصفة عامة. ثم أعطى الكلمة لممثل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (HKSAR) في الصين. وأحاط ممثل منطقة هونغ كونغ علماً بمختلف برامج توعية الجمهور بشأن الملكية الفكرية التي تراعي جميع مسارات الحياة في المنطقة والتي استرعت الانتباه وحظيت بالتأييد سنة بعد سنة في الوطن والمناطق المختلفة في العالم. وقال إن كتب الرسوم الهزلية والمواد الأخرى التي أعدتها منطقته اختيرت كمواد مرجعية لمسابقة بشأن الملكية الفكرية نظمت في معرض شانغاي وإنه جرى بث فيلم تلفزيوني قصير عن النهوض بالملكية الفكرية أذن بنشره حديثاً عبر شبكة البث الكبلي لمحطة التلفزيون Creation TV في هونغ كونغ. وعلى المستوى الدولي، أضاف قائلاً إن أنشطة المنطقة ومواردها الترويجية استخدمت كأمثلة على مخاطبة الجمهور بخصوص الملكية الفكرية على أرض الواقع على موقع الويبو الإلكتروني وإن الويبو دعت المنطقة أيضاً إلى عرض خدماتها وبرامجها بتقديم تقرير عن "أفضل ممارسات الشركات الصغيرة والمتوسطة وبرامجها". وأفاد بأن المنطقة صرّحت باستخدام الملصق الإعلاني لبرنامج "التعهد برفض السلع المزيفة" في معرض مكافحة القرصنة المنظم في القنصلية الأمريكية في ريو دي جنرو في البرازيل وأن شريطها الفيديو "شكراً" اختير لعرضه على الموقع الإلكتروني للمرصد العالمي لمكافحة القرصنة التابع لمنظمة اليونسكو وأن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) طلب استخدام ملصقات المنطقة الإعلانية في منشورات المعهد المقبلة المتعلقة بالتقليد كأمثلة على أدوات بصرية لمكافحة التقليد. وأنهى كلمته قائلاً إن إنجازات المنطقة المحققة هي مكافأة على سنوات من العزم في توعية المجتمع بخصوص أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية التي يملكها الغير وإنه يغتنم الفرصة كعضو في وفد الصين لمشاطرة تجاربه مع الدول الأعضاء في مجال النهوض بالملكية الفكرية ومعرباً عن تطلعه إلى مواصلة تبادل وجهات النظر مع الويبو والدول الأعضاء.

77. وتحدث وفد سلوفينيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة المبذولة للتغلب على أوجه الاختلاف في الآراء بين مختلف المجموعات الإقليمية وأكد التزامه بتحقيق أهداف الجمعيات المنشودة. واعترف بأعمال الأمانة الرامية إلى تزويد الدول الأعضاء بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 وأفصح عن أمله أن تدعم الخطة وتعزز إدارة حقوق الملكية الفكرية وتطويرها في إطار الويبو. وقال إن المشاركة المكثفة في الجزء الرفيع المستوى دليل على أن قضايا الملكية الفكرية تكتسي أهمية متزايدة حتى في فترة تشهد انتكاس الاقتصاد وإن أحداثاً من ذلك القبيل تشجع المشاركين على الانخراط في مناقشات رسمية وغير رسمية متعددة بشأن القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية. ومضى يقول إنه يؤمل أن تتطور المبادرة وتحقق نتائج إيجابية لصالح كل الدول الأعضاء. وأشاد بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات لصياغة توصيات تمكن نظام المعاهدة من تعزيز فعاليته ويسر استخدامه في إطار المعاهدة الحالي وتوفير الفوائد نتيجة لذلك لجميع أصحاب المصلحة بمن فيهم المخترعون ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية والدول الأعضاء في المعاهدة. ورحب بالاتفاق على مواصلة المناقشات عبر اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وأكد التزامه بتعزيز التنسيق الدولي لقانون البراءات. وفيما يتصل بأعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، أيد تكثيف الجهود المتصلة بتنسيق إجراءات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية والإجراءات الشكلية المتعلقة بها وتبسيط تلك الإجراءات بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي في المستقبل القريب. وأعرب عن أسفه لإخفاق اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في التوصل إلى أي استنتاجات متفق عليها خلال دورتها السابقة واستدرك قائلاً إنه لا يرى أن ذلك الأمر سيحول دون مواصلة العمل على جدول أعمال اللجنة وأبدى رغبته في أن يحرز التقدم فيما يتعلق بالحماية الدولية الملزمة قانوناً لهيئات البث. وأردف قائلاً إن المجموعة ترحب بالخطوات الملحوظة التي اتخذت في ميدان التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف وانبثقت عنها اقتراحات جديدة. وذكر أن المجموعة تسلم بمختلف النهج النظامية المعتمدة لتيسير نفاذ معاقي البصر إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف وتؤيد توصية مشتركة اقترحها الاتحاد الأوروبي وتتطلع إلى استمرار المناقشات خلال الدورة المقبلة للجنة الدائمة. وأقرّ بأهمية العمل المنجز ضمن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وحث على تعزيز العمل البناء من أجل تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين التي يتضمنها جدول أعمال التنمية والمشروعات المعلقة الأخرى. وأعرب عن سروره للتقدم المحرز خلال الاجتماع الأخير للجنة البرنامج والميزانية فيما يتصل بآليات لجنة التدقيق للاختيار والحماية الخاصة بمراجعي الحسابات ورأى أن الحل المتوازن المتمثل في إدماج المعايير القائمة على الجدارة والتمثيل الجغرافي العادل سيكفل تواصل عمل تلك اللجنة شديد الأهمية. وأعرب عن إيمان المجموعة الراسخ بتحقيق نتائج سياسية وإحراز تقدم ملحوظ نتيجة لمداولات الجمعيات وحث المجموعات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء على مشاطرة تلك الروح البناءة.

78. وتحدث وفد قيرغيزستان بالنيابة عن المجموعة الإقليمية لبلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وهنأ رئيس الجمعية ونائبيه على انتخابهم، وشكر الويبو على تنظيم الاجتماع رفيع المستوى الأخير في إطار الجمعيات. وقال إن مجموعته الإقليمية لطالما دعمت جهود المجتمع الدولي الرامية إلى زيادة تطوير نظام الملكية الفكرية، وإيجاد حلول للقضايا العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي وكذلك تقليص الثغرة المعرفية التي تفصل بين البلدان. وأعرب عن التزام المجموعة الدائم بمبادئ التنسيق الدولي بين التشريعات في مجال الملكية الفكرية، كما أشار مع الموافقة إلى عملية تجديد المنظمة والإصلاحات الجارية فيها تماشياً مع برنامج التقويم الاستراتيجي بقيادة المدير العام، السيد فرانسس غري. ومضى يقول إن مشاركة هذا العدد الكبير من الممثلين في الجزء رفيع المستوى من الجمعيات يؤكد أن العالم بأسره يولي اهتماماً متزايداً للانتفاع بالملكية الفكرية ولأنشطة الابتكار، الأمر الذي سينعكس في نهاية المطاف على تنمية الاقتصادات القائمة على المعارف. وراح يقول إن مشاركة السيد ستيفي وندر وكلمته العظيمة تركت انطباعاً جيداً للغاية من دون شك في نفس جميع المندوبين. وأعرب الوفد عن ثقته في أن القضايا التي تناولها السيد وندر لن تغفل. وأبدى تطلعه إلى أن يعاود السيد وندر زيارة هذا الاجتماع المهم في العام القادم، ثم أعرب عن أمله في أن يسمح للسيد وندر بإصدار المزيد من الأغنيات التي تسعد الجميع.

وصرح الوفد مع الارتياح الكبير بأن العمل الذي أنجزته اللجان الدائمة التابعة للويبو والأفرقة العاملة طوال العام قد أتى بثماره من دون شك بفضل العمل الدقيق والمنسق الذي اضطلعت به أمانة المكتب الدولي للويبو.

79. وتحدث وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء وشجع الويبو على مواصلة تعزيز أنشطة الابتكار والإبداع في جميع أقاليم العالم ووضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية ليخدم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان. ووصف التعاون بين الدول الأعضاء والاتصال الفعال مع المكتب الدولي بأنهما أساسيان، وأعرب عن أمل المجموعة باء في أن تنقل التدابير الإيجابية المتخذة في العديد من اللجان في المستقبل إلى اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وأضاف قائلاً إن المجموعة تشيد بخدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها الأمانة وتقر بالأهمية البالغة لأنظمة تسجيل البراءات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية ومركز التحكيم والوساطة بالنسبة إلى أصحاب المصالح. وقال إنه لا يزال من المهم اتخاذ تدابير لتحسين أداء هذه الأنظمة بالنسبة إلى جميع المستخدمين نظراً لأن الإخفاق في مواكبة التطورات التكنولوجية من شأنه أن يهدد بتفويت فرص تحقيق النمو في المستقبل. وراح يقول إن زيادة الطلب على قدرة الويبو تبرهن على أهمية تحسين الخدمات المقدمة، نظراً لأن زهاء 90 في المائة من دخل الويبو يأتي من الخدمات التي تقدمها، ولا سيما خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأضاف أن تعزيز هذه الخدمات وجودتها بشكل فعال من حيث التكلفة سيظل هدفاً استراتيجياً رئيسياً بالنسبة إلى أعضاء الويبو. وقال إن المجموعة باء تلاحظ مع الارتياح أن الويبو حققت أثناء فترة السنتين السابقة فائضاً يبلغ 24.6 مليون فرنك سويسري. ومضى يقول إن الأمانة تستحق الإشادة على هذه النتيجة الإيجابية التي تعد إشارة على التحسينات التي أدخلها برنامج التقويم الاستراتيجي. وقال إن المجموعة تشدد على دعمها التام لهذا البرنامج وتطلب من الأمانة أن تتحلى بالانضباط المالي طوال الوقت. وقال إن الاجتماع المثمر للجنة البرنامج والميزانية الذي عقد في سبتمبر 2010 تناول العديد من المقترحات المهمة مثل الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ومشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية والسياسة الخاصة بالأموال الاحتياطية، وإن اللجنة المذكورة أوصت بأن تعتمد الجمعيات عملية وضع الميزانية المقدمة للمشاريع المقترحة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يتيح التخطيط لمواءمة مشاريع جدول أعمال التنمية مع عمليات وضع الميزانية لسائر أنشطة الويبو وتقييمها. وقال الوفد إن هذا الحل سيفيد في إكمال قرار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير. وراح يقول إن المجموعة باء لا تزال ملتزمة بتحسين العمليات المؤسسية للويبو، وتسلط الضوء على ضرورة وضع نظام فعال لاختيار رؤساء اللجان والحاجة إلى هيكل تدقيق وفعال للمنظمة. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بمقترح تكوين لجنة التدقيق، الذي يجعل المؤهل هو المعيار الرئيسي لاختيار أعضاء اللجنة الجدد، مع ضمان احترام التوزيع الجغرافي. ويضمن هذا الحل المضي قدما في تكوين لجنة تدقيق فعّالة في المستقبل في الويبو. وتشكر الأعضاء الخارجين من اللجنة على العمل الهائل الذي اضطلعوا به في السنوات الماضية، وأثنى على مراجع الحسابات الخارجي لجودة عمله. وقال الوفد إن توصيات هؤلاء الأعضاء لاقت دعماً وأن المعلومات المقدمة من الأمانة بشأن تنفيذ تلك التوصيات تدعو إلى الارتياح. وأضاف أن المجموعة تعرب، بلهجة أقل إيجابية، عن القلق الذي يساورها إزاء استمرار شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في الافتقار إلى الموظفين المهرة وتحث الأمانة على تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي ولجنة التدقيق لضمان أن تكون في الويبو شعبة تدقيق داخلي ورقابة إدارية تسير على خير وجه قريبا.واستطرد الوفد حديثه واصفاً الدعم المقدم من أعضاء الويبو لخارطة طريق معاهدة التعاون بشأن البراءات بأنه واعد بالنسبة إلى مستقبل نظام المعاهدة، وقال إن من المهم للغاية ضمان أن تستمر المعاهدة في تلبية احتياجات المودعين، والمكاتب والجهات الأخرى، بما يمكّن المعاهدة من البقاء في صميم إطار البراءات الدولي وفي صميم تمويل الويبو. ومضى الوفد يقول إن تبادلاً مهماً للآراء قد جرى أثناء الدورة السابقة للفريق العامل بشأن ضرورة التنسيق مع سائر أنشطة التنمية وخاصة ضرورة مراجعة أنشطة المساعدة التقنية المقدمة بشأن المعاهدة. ونظراً لأنه من المهم أن تكون لدى أعضاء الويبو القدرة على الاستخدام والانتفاع الفعالين بنظام المعاهدة، فإن المجموعة باء تعرب عن اهتمامها بالتفاعل مع سائر أعضاء الويبو، في إطار

اللجان القائمة، لتحسين فهم الاحتياجات وتحديد كيفية تحسين تخصيص الموارد المتاحة لتقديم المساعدة التقنية. وذكّر الوفد في هذا الصدد بمقترحات المساعدة التقنية المحددة المقدمة من مجموعة البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بأنشطة وضع القواعد والمعايير، قال الوفد إن المجموعة تعرب عن قلقها البالغ نظراً لأن العقد المنصرم لم يحرز فيه تقدم، وأن الدول الأعضاء لم تكن قادرة على التوصل إلى اتفاق بشأن عدة مجالات، الأمر الذي يتناقض مع سرعة وتيرة التغير التكنولوجي التي كان لها تأثير مباشر في أكثر من مناسبة على البيئة التي تقدم فيها خدمات الملكية الفكرية. وتشدد المجموعة على ضرورة الخروج بنتائج من المفاوضات متعددة الأطراف الدائرة في الويبو بغية تلافي تقويض التعددية في حد ذاتها. وراح الوفد يقول إن اللجنة الحكومية الدولية واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية أحرزتا تقدماً، ومن الضروري كذلك أن يحرز تقدم مماثل في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بغض النظر عن الدور المفيد الذي يمكن للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ أن تضطلع به في تبادل المعلومات بشأن قضايا الإنفاذ على سبيل المثال. وقال إن المجموعة باء تحث على العمل عن كثب مع سائر أعضاء الويبو لإحراز نتائج إيجابية في جميع مجالات أنشطة وضع القواعد والمعايير في السنوات المقبلة. والتفت الوفد إلى قضية حماية الأداء السمعي والبصري، وقال إن المجموعة تواصل دعم منح الحماية الدولية على أساس مشروع المعاهدة المقترح، وإنها ستمضي قدماً بهذه القضية عن طريق البناء على الاجتماعات السابقة للجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وغيرها من المشاورات. وتناول الوفد موضوع حماية هيئات البث الإذاعي، وقال إن المجموعة تدعو بقوة إلى إبرام معاهدة تتناول قضايا التكنولوجيا التي تواجهها تلك الهيئات، وتلتزم بتحقيق نتيجة إيجابية بشأن هذه القضية قريباً. وتحدث الوفد عن الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف وقال إن المجموعة تقر بالاحتياجات الخاصة لمعاقي البصر، وتشير إلى إمكانية التوصل إلى حلول موقوتة وعملية. وفي جملة الحلول الممكنة قدم بعض أعضاء المجموعة في الاجتماع الماضي للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة اقتراحات يمكنها أن تساهم في التوصل إلى حل في المستقبل القريب. وقال إن المجموعة تشدد على ضرورة العمل لإيجاد حل يمكن للجميع تقليص الفوارق والتركيز على الجوهر به. وأضاف الوفد أن المجموعة تدعم كذلك العمل الجاري في منصة أصحاب المصالح. وفيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات الأخرى، مثل تلك المفروضة في مجال التعليم والمكتبات والمحفوظات، قال الوفد إن المجموعة تقر مع الاهتمام بمقترحات مجموعة البلدان الأفريقية وتتطلع إلى المضي قدماً بالمناقشات في هذا الميدان، مذكرة بالبحوث والدراسات الشاملة والمهمة المتاحة بالفعل للجنة المذكورة. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة باء تشدد على التزامها بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وتشيد بمساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، وتشدد على ضرورة منح الأولوية لتنفيذ توصية جدول أعمال التنمية ولتدشين مشاريع جديدة لتلافي الازدواج في العمل ولإتاحة أكبر قدر من الموارد لدعم الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن المجموعة تعرب عن سعادتها بأن الحوار البناء الذي دار في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد أفضى إلى وضع آلية من شأنها أن تمكّن اللجنة المذكورة من الوفاء بولايتها بشكل كامل، وتذكّر بأهمية أن يبقى أعضاء الويبو في صميم ذلك العمل لضمان تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية تنفيذاً مناسباً.

80. وقال وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا إن معظم بلدان المنطقة مهما كان مستوى التنمية فيها تواجه مجموعة مختلفة من التحديات في وضع أنظمة لحماية الملكية الفكرية وتعزيزها.وإن طبيعة هذه التحديات ونطاقها يؤكد أن نهج "الحل الواحد للجميع" غير ملائم وإن استراتيجيات الملكية الفكرية ينبغي أن تكون مصممة وفق ظروف البلدان على اختلاف مستويات التنمية فيها. وشجع الوفد الويبو على تكثيف جهودها كي تساعد البلدان في صياغة استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية وفق ظروفها. ورحب بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 وبمسار المشاورات بين الدول الأعضاء والأمانة وأيد الاقتراح القاضي بإجراء استعراض نصف المدة للوثيقة الحالية في 2012. ورحبت المجموعة بوضع آلية متفق عليها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل رصد تنفيذ جدول أعمال التنمية ومراقبته وأعربت عن أملها في أن توافق الجمعية العامة على الاقتراح القاضي بإدراج تمويل مشروع جدول أعمال التنمية في الإجراءات المتعلقة بالميزانية العادية للويبو. ورحبت أيضاً

بالتعديلات المتفق عليها فيما يخص سياسة الاحتياطيات في الويبو التي تضع تنفيذ جدول أعمال التنمية على قدم المساواة مع غيره من الأهداف الاستراتيجية فيما يتعلق باستخدام أموال الويبو الاحتياطية. وعبّرت المجموعة عن قلقها لأن التقرير بشأن أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لم يقدم معلومات حقيقية عن المناقشات داخل اللجنة حول حماية هيئات البث الإذاعي والعروض السمعية البصرية. وقد كانت المناقشات الجارية داخل اللجنة بشأن الاستثناءات والتقييدات من التطورات الإيجابية جداً لأنها ساهمت في التوصل إلى التوازن اللازم بين حقوق الملكية الفكرية الخاصة والاستخدام العام في إطار السياسات العامة الوطنية والأهداف الإنمائية وأعربت المجموعة عن أملها في أن تسفر المناقشات عن إطار مناسب للقواعد والمعايير في هذا المجال. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور فقد أعربت المجموعة عن ارتياحها لأن المفاوضات تسير الآن نحو إتمام صكوك لتوفير حماية دولية فعلية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية وتمنت إحراز تقدم أكبر في هذا الاتجاه خلال ولاية اللجنة التي تدوم سنتين. وأملت كذلك أن تستفيد أنشطة الويبو لوضع المعايير والقواعد من المناقشات المتحمسة التي دارت في اللجنة. والمجموعة تعير قدراً من الاهتمام لسياسة اللغات في الويبو وترحب بتوصيات لجنة البرنامج والميزانية من أجل التنفيذ التام للسياسة الشاملة للغات باعتبارها وسيلة مهمة لتكوين كفاءات الدول الأعضاء. وهي تدعم الحراك العام للسياسة العامة لكنها تؤكد أن ترشيد الخدمات المتعلقة باللغات من حيث الحجم والتكلفة ينبغي أن يراعيَ احتياجات الدول الأعضاء. ومن شأن مراقبة الدول الأعضاء الفعلية لميزانية الويبو وإدارتها بشفافية ومصداقية أن يساهم بقدر كبير في تحسين درجة فعالية الويبو عبر إقامة علاقة ثقة متبادلة بين الأمانة والدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء نفسها. وينبغي التطرق عاجلاً إلى مسألة عجز الدول الأعضاء عن ممارسة وظائفها الخاصة بالمراقبة الراجع أساساً إلى جدول الأعمال الحافل وضيق الوقت في لجنة البرنامج والميزانية واقترحت المجموعة في هذا الصدد زيادة تواتر اجتماعات هذه اللجنة. وينبغي أيضاً الشروع في معالجة الثغرات التي دامت طويلاً فيما يخص النظام الداخلي لدورات اللجنة المذكورة. ولا بدّ أيضاً التعجيل بوضع آلية تنبؤ لتناوب رؤساء مختلف هيئات الويبو بطريقة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المجموعات الإقليمية وينبغي تنظيم مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء في هذا الشأن استناداً إلى اقتراح مجموعة البلدان الآسيوية المقدم عام 2008 وأي اقتراحات أخرى تقدمها الدول الأعضاء. والعامل الأساسي الآخر لتوطيد الثقة بين الدول الأعضاء وجعل المنظمة أكثر فعالية هو وجود آليات للرقابة والتقييم تعمل جيدا وتديرها الدول الأعضاء. وأعربت المجموعة عن تقديرها لجهود الأمانة في تنظيم التقييم الذاتي وضمان إدارة قائمة على النتائج عبر تقارير أداء البرنامج والمبادرات مثل تقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وتمنت أن تحظى هذه الشعبة بتعزيز أكبر فيما يتعلق بالتوظيف والموارد لتمكينها من أداء دورها داخل آلية التقييم الثلاثية في الويبو. ورحبت المجموعة بآلية تنقل الموظفين من أجل تعيين لجنة تدقيق جديدة، لكنها قالت إن عمل اللجنة لم يحظَ بالاهتمام الكافي. ولم تستطع الدول الأعضاء النظر في التوصيات المهمة الصادرة عن لجنة التدقيق والقائمة الطويلة للتوصيات العالقة المرسلة إلى الأمانة. ولا بدّ من تحديد منتدى حكومي دولي مجدي وتخصيص وقت كافٍ من أجل دراسة مفيدة لتقارير لجنة التدقيق المذكورة والنظر في توصيات الدول الأعضاء على أساس دائم ومؤسسي.

81. وتوجه وفد بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة بالشكر إلى المدير العام والأمانة على العمل التحضيري الممتاز وعلى الوثائق العديدة التي أعدت وعلى جميع الجهود المبذولة خلال السنة المنتهية. وأعلن الوفد أنه يعتمد على أن تكون الاجتماعات هادفة ومجدية ومثمرة وأنه عازم على إحراز تقدم في المسائل المهمة التي سيتناولها خلال هذه الدورة. وأكد مساندته لتطوير الملكية الفكرية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وقال إنه مقتنع بأن الدول الأعضاء ستتبنى موقفاً إيجابياً إزاء أعمال هذه الجمعيات وستعم الفائدة على جميع المشاركين. وأشاد الوفد بجهود المدير العام والأمانة لصياغة خطة استراتيجية للأجل المتوسط وأعرب عن أمله في أن يمكّن تنفيذ هذه الخطة المنظمة من تحقيق أهداف جميع الدول الأعضاء فيها. وفيما يخص اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أكد الوفد حرصه على تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقد اتضح من العمل البنّاء للجنة ، لا سيما النتائج المحرزة فيما يخص آليات

التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير أنّ جميع الدول الأعضاء قادرة على التوصل إلى أرضية توفيقية وبلوغ الأهداف المشتركة في مجالٍ بالغ الأهمية. وأعرب الوفد أيضاً عن ارتياحه لأن المسائل المرتبطة بحماية العروض السمعية البصرية وهيئات البث الإذاعي ظلت مدرجة على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وشكر الأمانة على مواصلة تنظيم الندوات الإقليمية وعلى الدراسات والوثائق المقدمة. بيد أن الوفد أعرب عن أسفه لأن هذه اللجنة لم تستطع التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الأمور في دورتها العشرين وتمنى أن تتواصل الأعمال في هذا الصدد لإحراز تقدم ملموس قريباً. وفيما يخص الاستثناءات والتقييدات فقد قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحاً بتوصية مشتركة ترمي إلى تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف. ويعتبر هذا الاقتراح فرصة حقيقية للتقدم. أما فيما يخص أنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور فقد أكد الوفد أهميتها وأعرب عن ارتياحه للاتفاق المبرم إبان دورتها الأخيرة بشأن تشكيل فرقة عمل بين الدورات والمداولات التي جرت في دورتها الأولى في يوليو من السنة الجارية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستفيد الأنشطة في مجال المعارف التقليدية والموارد الوراثية من المشاركة النشطة للاتحاد الأوروبي. وقد استفادت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من أنشطة فرقة العمل الأولى بين الدورات وقدم خبراء من الاتحاد الأوروبي اقتراحات وملاحظات ملموسة بشأن النص المقترح خلال هذا الاجتماع. ويرى الوفد أن أي صك دولي يُعتمد باتفاق مشترك ينبغي أن يتسم بالمرونة والوضوح الكافي وعدم الإلزام. ثم أعرب الوفد عن ارتياحه للحل الذي توفّقت إليه الوفود بغية مواصلة المداولات بشأن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. واستناداً إلى جدول الأعمال الجديد لدورتها الرابعة عشرة فالوفد ما زال يؤيد تحقيق مزيد من التوحيد دولياً لحق البراءات في إطار أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وتمنى أن يتيسر وضع خطة عمل متوازنة سريعاً من أجل تحقيق أهداف هذه اللجنة. ولما أعرب الوفد عن سروره بنتائج الدورة الأولى لفرقة العمل الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، لا سيما الموافقة على سلسلة من التوصيات المتعلقة بتحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة في دراسة بعنوان "ضرورة تحسين عمل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات"، أشار إلى أنه مقتنع بأنه ينبغي لفرقة العمل أن تهتم بتحديد الوسائل الرامية إلى جعل عمل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أجدى في الإطار القانوني الموجود لأحكام المعاهدة دون الحد من حرية الدول الأطراف فيها بأن يضعوا شروطاً مادية لاستحقاق البراءات أو يفسروها أو يطبقوها ودون السعي إلى تحقيق توحيد في القانون المادي للبراءات أو توحيد إجراءات البحث والفحص على الصعيد الوطني. وأكد الوفد أن الاتحاد الأوروبي يساند دون أي تحفظ العمل القيّم الذي أنجزته فرقة العمل بغية تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وقال إنه مقتنع بأن جميع المستخدمين سيستفيدون من الجهود المبذولة دولياً في هذا الشأن. وبالنسبة إلى أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية أعرب الوفد عن ارتياحه للاتفاق المبرم إبان دورة اللجنة الثالثة والعشرين الرامي إلى مواصلة الأعمال بشأن أوجه تقارب ممكنة في الحق والممارسة بين الدول الأعضاء فيما يخص الرسوم والنماذج الصناعية وأعرب عن أمله في أن تحظى هذه الأعمال بالأولوية في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وأنها ستؤدي خلال فترة السنتين 2012-2013 إلى عقد مؤتمر دبلوماسي يرمي إلى توحيد وتبسيط الشكليات والإجراءات الخاصة بتسجيل الرسوم والنماذج. زيادة على ذلك، أعلن الوفد أنه يهتم كثيراً بأعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ ويطلب إليها بإلحاح أن تكثف جهودها بغرض تحديد رؤية مشتركة لآثار وعواقب المساس بحقوق الملكية الفكرية حتى يعتمد أعضاؤها استراتيجيات فعالة لحماية الحقوق وتطبيقها. وختاماً، أعرب الوفد عن اقتناعه بأنه يمكن إحراز نتائج إيجابية ومتوازنة فيما يخص جميع المسائل المدروسة خلال الجمعيات وناشد الدول الأعضاء أن تتحلى بالتفاؤل خلال الاجتماعات.

82. وتحدث وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن موضوع الابتكار والنمو والتنمية ودور الملكية الفكرية ملائم للغاية نظراً لأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية منعقد في الوقت الراهن في نيويورك. وأضاف أن مشروع الوثيقة المتوقع اعتماده في مؤتمر القمة المذكور يشير إلى أهمية الابتكار ونقل

التكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وصرّح بأن الويبو بذلت جهودها الخاصة في السنوات الأخيرة للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف في شكل جدول أعمال الويبو بشأن التنمية البارز والذي اعتمدته الجمعية في عام 2007. ومضى يقول إن هذا التطور تلقى دفعة في الآونة الأخيرة عن طريق تدشين فريق جديد مشترك بين الأقاليم يضم الدول الأعضاء في الويبو، وهو مجموعة جدول أعمال التنمية التي سارت على التقليد الذي رسخته مجموعة أصدقاء التنمية. ومضى يقول إن الدول الأعضاء في المجموعة تشترك في الرأي ولها هدف واحد وهو إدراج جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عمل الويبو، وساهمت المجموعة في الأشهر الخمسة التالية لإنشائها مساهمة إيجابية في المضي قدماً بالتوجه نحو التنمية وفي التوصل إلى توافق في الآراء في لجان الويبو المختلفة من خلال المشاورات والعمل والحوار بشكل شفاف وبنّاء. وصرّح الوفد بأن المجموعة تدعم تماماً العديد من جوانب البيانات التي أدلى بها وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية ووفد المكسيك بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد الصين. وقال إن ما يشجعه على وجه الخصوص هو التوصل إلى آلية اتفاق في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لمراقبة تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأضاف أن المجموعة ترحب كذلك بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إدراج التمويل المقدم لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في عملية وضع الميزانية العادية للويبو وفي سياسة الويبو الخاصة باستخدام الأموال الاحتياطية. وفيما يتعلق بالمعايير، أعرب الوفد عن سعادة المجموعة لأن بعد مرور عدة سنوات دارت فيها المناقشات في اللجنة الحكومية الدولية، تجري المفاوضات في الوقت الراهن لوضع الصكوك الخاصة بالحماية الفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية في صيغتها النهائية، وهي تأمل في أن تفي اللجنة بولايتها وتقدم نصاً تفاوضياً شاملاً للجمعية العامة للويبو في عام 2011. واستطرد قائلاً إن تطورات إيجابية للغاية قد طرأت على المناقشات الدائرة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وإن مجموعة جدول أعمال التنمية تتطلع إلى أن تفضي هذه المناقشات إلى وضع إطار تنظيمي ملائم في مجال الاستثناءات والتقييدات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، مع تحقيق التوازن المناسب بين الحقوق والواجبات. وراح يقول إن أنشطة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات هي عنصر أساسي من عناصر الدور الذي تضطلع به الويبو لضمان انتفاع جميع الدول الأعضاء بوجود نظام ملكية فكرية متوازن يلبّي احتياجات البلدان التي تحددها ذاتياً ويتماشى مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً. وأضاف أن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تقدم النصح إلى المكتب الدولي بشأن كيفية تخصيص الموارد لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات بشكل يحقق أكبر فعالية من حيث التكلفة والوقت. وراح يقول إن اشتراك الدول الأعضاء في تخطيط هذه الأنشطة ومراقبتها يتماشى مع قيم برنامج التقويم الاستراتيجي، وإن من الضروري ضمان اتساق وشفافية هذه الأنشطة التي تضطلع بها القطاعات المختلفة في أمانة الويبو. وقال إن أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المذكورة وردت بشكل عام في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين، وعلى الرغم من ذلك لا ترفع التقارير بشكل منهجي بشأنها ولا تشارك الدول الأعضاء بانتظام في تخطيط هذه الأنشطة ومراجعتها، وهو وضع يستدعي إعادة النظر. واستطرد الوفد قائلاً إن مجموعة جدول أعمال التنمية ترى أن الإدارة الفعالة وتحلي الدول الأعضاء بالشفافية والمصداقية في الرقابة يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين فعالية الويبو، عن طريق بناء الثقة بين الأمانة والدول الأعضاء وفيما بين الدول الأعضاء نفسها. وأضاف أن عدم قدرة الدول الأعضاء على الاضطلاع بوظائفها الرقابية بشكل فعال يعزى إلى اكتظاظ جدول أعمالها والقيود الزمنية التي يجب أن تعالج على الفور. وقال إن أحد المجالات الأخرى التي تطلب اهتماماً فورياً هي ضرورة وضع آلية مؤسسية لانتخاب وتناوب الموظفين في مختلف هيئات الويبو، وينبغي عقد مشاورات بين الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. وراح يقول إن أحد العوامل الرئيسية الأخرى التي من شأنها أن تعزز الثقة بين الدول الأعضاء وتضفي المزيد من الفعالية على المنظمة هو وجود آلية رقابة وتقييم تعمل بشكل جيد وتقودها الدول الأعضاء. وقال الوفد في هذا السياق إن مجموعة جدول أعمال التنمية تشيد بجهود الأمانة الرامية إلى تيسير التقييم الذاتي وإرساء الإدارة القائمة على النتائج من خلال تقارير أداء البرنامج. وأضاف أن المجموعة ترحب بآلية تعيين لجنة التدقيق الجديدة، ونوّه إلى أنه على الرغم من بذل جهود لتحسين تكوين اللجنة والتناوب فيها والآليات الأخرى فيها بغية إضفاء المزيد من الفعالية عليها، فلم يولَ القدر الكافي من الاهتمام لأعمالها. واستطرد

قائلاً إن مجموعة جدول أعمال التنمية ترحب بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لكن لا تزال لديها تحفظات بشأن بعض عناصرها، وخاصة في مجال وضع القواعد والمعايير والدور المقترح للويبو في التصدي للتحديات العالمية. وأضاف أن دور الويبو ومشاركتها في المفاوضات الجارية في المنتديات الأخرى بشأن التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي ينبغي أن يسترشد بالولاية الموكلة إليها من الدول الأعضاء، ونظراً لأن هذه الدول الأعضاء لم تناقش تلك القضايا بعد فمن المبكر للويبو أن تحدد دورها في تلك النقاشات من خلال الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط أو أن تنشر وجهة نظر ما بشأن قضايا الملكية الفكرية. ونوّه إلى أن الهدف الأصلي الذي اقترح هذه الخطة لتحقيقه هو زيادة مشاركة الدول الأعضاء في إعداد ومتابعة البرنامج والميزانية. وأضاف أن مجموعة جدول أعمال التنمية ترحب بعملية المشاورات التي دارت بين الدول الأعضاء والأمانة، وتتطلع إلى أن تصدر وثيقة دولية تتفق عليها الحكومات لترشد العمل الذي تقوم به الويبو على الأجل المتوسط. وقال الوفد إن المجموعة تسعى إلى التقريب بين مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو والوصول إلى توافق في الآراء بشأن الأنشطة المشتركة التي من شأنها أن تعود بالفائدة على الجميع، وأضاف أنها تحث الدول الأعضاء على أن تنظر إلى التغيير على أنه فرصة سانحة وليس خطراً يهددها.

83. وتحدث وفد الجمهورية العربية السورية باسم المجموعة العربية. وقال إن المجموعة العربية تهنئ السيد رئيس الجمعية العامة، ونائبيه على العمل الجيد الذي اضطلعوا به خلال العام الماضي وكلنا ثقة بأن العمل سوف يستمر بنفس الوتيرة بهذا العام. وتقدم بعبارات الشكر إلى السيد المدير العام بالمنظمة ومعاونيه والأمانة على الجهد الذي بذلوه في التحضير لهذا الاجتماع. وقال إن المجموعة العربية ترحب باختيار الابتكار والنمو والتنمية دور الملكية الفكرية والخبرات الوطنية للدول الأعضاء موضوعاً لجزءٍ رفيع المستوى لهذا العام. وقال إن ذلك لأمر يدل على العلاقة الهامة التي تربط بين الملكية الفكرية وقضايا الابتكار والتنمية، آملا في أن هذه المناقشات لا سيما في الجزء رفيع المستوى ستفضي إلى طرح أفكار بشأن قضايا الملكية الفكرية في سياق جهود دعم الابتكار والتنمية وهو الأمر الذي يدعو المجموعة إلى إعادة التأكيد على دور المنظمة في تشجيع أنشطة الابتكار والإبداع التكنولوجي وتعميمها وتسهيل النفاذ إليها لأنها مقومات رئيسية لتكوين ثروات مستدامة وحقيقية لتنمية جميع البلدان. وقال إن جدول أعمال التنمية مثلّ إقراراً بأهمية تحسين قدرات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على الاشتراك في اقتصاد المعرفة والاستفادة منه، وإنه لمن الضروري تحويل هذه الفكرة إلى حقيقة عملية ويكون ذلك في تجاوز نطاق المساعدة التقنية العادية إلى مشروعات ذات قيمة مضافة تراعي احتياجات ومستوى التنمية في كل بلد وتساعد البلدان النامية على وضع استراتيجيات وطنية بشأن الابتكار والملكية الفكرية تأخذ بالحسبان وضعها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم على مواطن المرونة والاستثناءات والقيود المتاحة. واستطرد قائلا إنه لابد لمشروعات وأنشطة المساعدة التقنية من أن تعكس واقع الحال وتستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء، ويجب أن تنهض بالابتكار المحلي وتعزز من دور سياسات الملكية الفكرية الداعمة لجهود التنمية وتدعم البنى التحتية للعلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية، وفقاً لولاياتها بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها واستدامتها بالمنطقة العربية مع توفير جوانب حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بها. وفي هذا السياق، تدعو المجموعة العربية إلى تعزيز برامج المنظمة في هذا المجال وهي تعبر عن ارتياحها بمسار تنفيذ برنامج جدول أعمال التنمية واعتماد المبادئ الخاصة بشأن آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقدير وإعداد التقارير بما يضمن أن اعتبارات التنمية هي جزء لا يتجزأ من عمل الويبو. وتشكر المجموعة الأمانة على إعدادها لمختلف الدراسات والوثائق وتؤكد على أهمية مراعاة جداول أعمال التنمية عند إعداد تلك الدراسات والوثائق لمختلف اللجان وترحب بالخطوة الممثلة بمواصلة اللجان الدائمة عملها بنهج شمولي يتماشى مع توصيات جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، ترى المجموعة أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به بضمان أن الملكية الفكرية تتماشى مع أوجه التنمية في البلدان النامية وأنها تقوم بتعزيزها وما زال هناك مجال لتحسين العمل الإنمائي على نحو أفضل في البلدان النامية، وذلك عن طريق النهوض بالابتكار، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتسهيل النفاذ إليها، وضمان ألا تؤدي بعض السياسات الحمائية للملكية الفكرية في عرقلة جهود التنمية، وتضييق حيز السياسات العامة، والمرونات المتاحة أمام الدول النامية، كما أنه من المهم أن تستمر الويبو في التواصل مع الدول الأعضاء من أجل دمج المنظور الإنمائي ذات

الصلة في أنشطة الويبو ومشروعاتها. وقال الوفد إن المجموعة العربية تؤكد أن على الويبو عند وضع قوانين ومعايير الملكية الفكرية أن تقوم بدور هام في ضمان أن هذه القواعد تدعم أهداف التنمية، ولابد حين وضعها من الأخذ بالحسبان جوانب المرونة التي تساعد الدول النامية على وضع استراتيجياتها التنموية دون قيود حيث أن الاندماج في النظام الدولي يجب أن لا يتعارض مع أهداف السياسات العامة للدول في سعيها إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولكي نضمن أن تؤدي الملكية الفكرية دورها كمصدر للإثراء والنمو والتنمية، تعتبر المجموعة العربية أن من الضروري الاعتراف بأن كل دولة تحتاج إلى تشريع وسياسات عامة ونظم بشأن الملكية الفكرية تتناسب مع ظروفها الخاصة. وأوضح الوفد من جانب آخر أن على نظام الملكية الفكرية أن يدعم وأن لا يؤدي إلى تضييق مجال المرونة المتاح في قضايا السياسات العامة التي تضمن تلبية الحاجات الأساسية مثل الأغذية والصحة والبيئة وتغير المناخ. وقال إن المجموعة العربية على ثقة من أن الويبو قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات من خلال قيامها بواجبها في توجيه ما لديها من جهود وأهداف مباشرة من خلال جدول أعمال التنمية، كما أنها على ثقة بأن التزام المدير العام وعزمه على ترشيد آلية عمل المنظمة وأدائها إضافية إلى المؤهلات المهنية للطاقم الإداري هو دعم لجهود المنظمة في خدمة الدول الأعضاء. وقال الوفد إن المجموعة العربية ترحب بالتقدم البارز بالمفاوضات في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية للمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور ولا سيما بعد البدء في المفاوضات القائمة على النص في سياق نتائج الاجتماع الأول لفريق العمل ما بين الدورات والذي عقد في يوليو في هذا العام. وفي هذا الإطار أوصت المجموعة العربية بأهمية تنفيذ التوصيات التي تم التوصل إليها في ملتقى التشاوري للدول العربية حول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي للفولكلور الذي نظمته الويبو بالتعاون مع الحكومة التونسية في 26 حزيران/يونيو 2007، بما في ذلك الاتفاق حول جمع وتوثيق الموارد الوراثية والمعارف المأثورة التقليدية والتعبيرات الثقافية المأثورة بالفولكلور بهدف حمايتها في إطار قوانين الملكية الفكرية القائمة. وقال إن المجموعة العربية ترحب وتدعم مقترح حكومة سلطنة عُمان بإقامة ندوة فنية دولية في مسقط العام المقبل بالتعاون مع الويبو حول نظم التسجيل والتوثيق ذات الصلة بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والتي سيتم خلالها تبادل الخبرات، وفحص النماذج المرتبطة بالسجلات والتوثيق كأدوات داعمة وآليات مساندة في إعداد نص أو نصوص حماية دولية. وأضاف قائلا إن المجموعة العربية ترحب أيضا بالخطوة الإيجابية التي اتخذتها الويبو بخصوص البدء بوضع سياسة بشأن اللغات في الويبو وتنفيذ عناصرها المختلفة بحلول عام 2015. الأمر الذي سيتيح المجال أمام تفهم أكبر لقضايا الملكية الفكرية وتجاوب فعال مع المناقشات حول العديد من مسائل الملكية الفكرية. وأكدت المجموعة العربية أن زيادة حصة الترجمة الخارجية عالية الجودة ولا سيما ما يرسل منها إلى الأقاليم النامية سيحقق المزيد من الوفورات إضافية إلى أنها ستسهم في رفع الكفاءة وبناء القدرات في البلدان النامية. وأعبر الأمل في أن يتم عكس اقتراح المجموعة العربية بخصوص الاستراتيجية الشاملة للغات والتي وردت في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل تحت الهدف الاستراتيجي التاسع والذي ينص صراحة على تحديد عام 2015 موعد لتنفيذ هذه السياسة الشاملة للغات،وهذا يتفق مع الدراسة التي وضعتها الأمانة حول سياسة اللغات في الويبو. وفي هذا السياق، توجهت المجموعة بالشكر للمدير العام على تقديمه وثيقة خطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وعلى تنظيم المشاورات مع الدول الأعضاء، وكانت تتمنى لو أن الوثيقة عكست جميع الآراء والمشاغل التي تم الإعراب عنها من قبل الدول الأعضاء، ولكن تأمل أنه في المستقبل يتم الأخذ بهذه النقاط والآراء التي ما زالت تشكل قلق لدى الوفود وأن يتم التوافق بشأنها. وأخيراً، أعربت المجموعة العربية عن ارتياحها الكبير لتعيين مدير جديد للمكتب الإقليمي للدول العربية الذي نوليه أهمية كبيرة، وعن نأملها أن يتم تقديم الدعم البشري والمادي اللازم والضروري لهذا المركز ولطاقمه لتمكينه من القيام بدوره على أكبر وجه حتى يكون مركز التنسيق بين المنظمة والدول العربية.

84. وعبّر وفد نيبال متحدثاً باسم البلدان الأقل نمواً عن تقديره للجهود الجماعية التي بذلها كل من المدير العام ونائبه ومساعديه لتطوير الملكية الفكرية ولتفاني أمانة الويبو عامة فيما أنجزته من عمل. وأشار المتحدث إلى مختلف البرامج والأنشطة التي جرى إطلاقها لتطوير نظام الملكية الفكرية وتحسين سير عمل الأمانة. وقال إنه من الضروري وضع نظام عادل ومنصف وفعال للملكية الفكرية في عصر المعلومات والمعارف لتشجيع البلدان الأقل

نمواً على زيادة مشاركتها. وأضاف أنه من الضروري أيضاً توفير الموارد البشرية ووضع البنى التحتية المؤسسية والمادية بهدف تسخير الإمكانيات الابتكارية والإبداعية للشعوب في البلدان الأقل نمواً وإرساء بيئة للملكية الفكرية مواتية للنمو الاقتصادي وتقليص الهوة المعرفية والرقمية. وقال الوفد إن البلدان الأقل نمواً التسعة والأربعين تمثل ربع أعضاء الأمم المتحدة و12 بالمائة من سكان العالم ولكنها تساهم بنسبة تقل عن اثنين بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبيّن أن حصتها من التجارة العالمية في مجال السلع تعادل واحد بالمائة في حين أن حصتها من التجارة العالمية في مجال الخدمات تعادل 0.5 بالمائة. وأوضح الوفد أن المساعدة التقنية وبناء الكفاءات يكتسيان أهمية حيوية بالنسبة إلى التنمية في البلدان الأقل نمواً. وحثّ الوفد الويبو على مساعدة تلك البلدان على تخطي الصعوبات الاقتصادية والمالية والإدارية لتمكينها من تسخير إمكانياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية. وأضاف أنه ينبغي تنسيق احتياجات البلدان الأقل نمواً بفعالية وأن تتماشى تماماً مع أولوياتها الملحّة. ودعا الوفد إلى نقل التكنولوجيا المناسبة وتعميم المعلومات لإرساء أساس تكنولوجي سليم وقابل للحياة من أجل النهوض بالإبداع والابتكار وأعرب الوفد عن سعادته للإشارة إلى برنامج شبكة الويبو وشدد على أهمية الأنشطة التي تروّج المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية والتبادل الرقمي لمثل تلك المعلومات بما في ذلك دورات التدريب والندوات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وبيّن المتحدث أن توسيع نطاق مثل تلك الندوات ضروري وأشار إلى ضرورة الإسراع في تحديث أنظمة الملكية الفكرية وأتمتتها بهدف تنظيم حماية الثروات الوطنية. ومضى يقول إنه ينبغي توسيع نطاق شبكات المعلومات التابعة لدوائر الملكية الفكرية الدولية وقواعد معارفها أيضاً. ورأى الوفد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتقليص الفقر وتوفير فرص العمل على أساس مستدام وأنها تستطيع الاستفادة استفادة كبيرة من الاستخدام الواسع لنظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وقال الوفد إن البلدان الأقل نمواً تملك ثروات واسعة ومعارف تقليدية وموارد وراثية وأشكالاً للتعبير الثقافي التقليدي والفولكلور وبيّن أن تلك الموارد بحاجة إلى دراسة من منظور التنمية الاجتماعية والاقتصادية عامة. وأكد الوفد أن التشريعات الوطنية ضرورية لحمايتها من التملك غير المشروع إلا أن تدابير الحماية على الصعيد الوطني غير كافية لوحدها. وأوضح الوفد أنه ثمة خطر من اندثار التراث الغني في غياب الدراية التقنية والموارد المالية المناسبة. وأشار إلى ضرورة بذل جهود جادة للنهوض بالتنمية الاقتصادية وحماية التراث الثقافي الغني وتوفير أسباب الرزق. وقال إنه ينبغي إطلاق مبادرات لحماية تلك الموارد من خلال أنظمة حق المؤلف والحقوق المجاورة فضلاً عن الآليات الأخرى المناسبة. وحثّ الوفد الويبو على تقييم الاحتياجات في البلدان الأقل نمواً ومساعدتها على وضع استراتيجيات شاملة واستخدام الموارد الثمينة للمجتمعات الأصلية لتكوين الثروة وتوفير مواطن العمل. وأعرب الوفد عن سعادته بفتح الويبو المجال للنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات في 17 سبتمبر 2010 بالاشتراك مع أهم موردي المعلومات عن براءات الاختراع، كوسيلة هامة لنشر المعارف التكنولوجية. وقال إن البرنامج مجاني بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً وقليل التكلفة بالنسبة إلى البلدان النامية. وتوقع الوفد أن يكون البرنامج وسيلة فعالة للتشجيع على نقل التكنولوجيا إلى الأطراف التي لا تزال في أمس الحاجة إليها. وتوقع أيضاً أن تقود المناقشات الجارية إلى وضع إطار قانوني لحقوق الملكية الفكرية وأعرب عن تقديره للمبادرات التي تقوم بها الويبو لتقديم المساعدة التقنية في هذا المجال. وعبّر عن تفاؤله ببروز الملكية الفكرية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مسار التنمية وذكر أن النفاذ إلى المعارف التكنولوجية يكتسي أهمية حيوية للابتكار والإبداع المعرفي. وقال الوفد إن المجتمع خطا خطوات ملحوظة حيث انتقل من الاقتصاد التقليدي القائم على السلع إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. وأضاف أن التكنولوجيا أحرزت تقدماً كبيراً للغاية وأحدثت تغييرات في العالم وجلبت الازدهار لعدد كبير من البشر. وقال إن البلدان الأقل نمواً بحاجة إلى دعم ملموس لتحويل احتياجاتها ومواردها إلى نتائج وجعل التنمية نافعة بالنسبة إلى الفقراء. وذكّر الوفد بالإعلان الوزاري بشأن الملكية الفكرية لفائدة البلدان الأقل نمواً في يوليو 2009 ودعا شركاءه في التنمية إلى دعم جهود المدير العام دعماً تاماً والمشاركة فيها لإنشاء صندوق استئماني لفائدة البلدان الأقل نمواً. ودعا الوفد أيضاً إلى تمثيل رفيع المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً الذي يعد مهمة كبرى في الأمم المتحدة مخصصة لقضايا البلدان الأقل نمواً. وفي الختام أشار الوفد بكل ارتياح إلى التعاون القائم بين الويبو ونيبال الذي ساعد على بناء القدرات البشرية والمؤسسية في قطاع الملكية

الفكرية. وقال الوفد إن مساعدة الويبو تكتسي أهمية حيوية لتحديث نظام الملكية الفكرية في بلده وأثمتته وأعرب الوفد عن تطلعه إلى توثيق التعاون وتوسيع نطاقه في المستقبل.

85. وقال وفد الجمهورية الدومينيكية إن موضوع الجزء الرفيع المستوى أي "الابتكار والنمو والتنمية: دور الملكية الفكرية وتجارب الدول الأعضاء الوطنية" يندرج في موضوعات الساعة لأن الابتكار كممارسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو وتنمية الشعوب الاقتصادية كلما أفضى إلى تطبيقات تجارية ناجحة. ومضى يقول إن الشركات الخاصة في بلده تركّز على الانتفاع بالابتكارات المعتمدة في الوطن وفي الخارج مما ينم عن نهج لا يولّد ابتكارات جديدة وإن الجزء الأكبر من الابتكار يأتي عبر اقتناء المعدات وصيانتها في حين أن البحث والتطوير مجال غير معروف معرفة تامة. وعلى المستوى العام، أردف قائلاً إن حكومة بلده بعيدة كل البعد عن تحقيق نتائج ملموسة من خلال رصيد اقتصادي وتجاري يمكن أن يعزز التنمية المستدامة الوطنية على الرغم من جهودها المعقولة المبذولة للنهوض بثقافة المعارف عبر العلوم والتكنولوجيا والبحوث والابتكار بإنشاء الصندوق الوطني للابتكار وتطوير العلوم والتكنولوجيا. واسترسل قائلاً إن عدة قطاعات مثل الجامعات ومراكز البحث والشركات لا تدرك مدى قدرة الملكية الفكرية على مساعدتها على حماية منتجاتها والنهوض بتلك المنتجات وإدارة مثل تلك الثروات غير الملموسة لتعود بالفائدة عليها. وشدد على الأهمية الخاصة التي يكتسيها إنشاء بنى تحتية للابتكار والإنتاجية وتدعيم هيئات البحث والابتكار ونشر التكنولوجيا. وأشار إلى عدة هيئات عامة أنشئت في ذلك السياق وإلى خطط وطنية وضعت وحققت نتائج إيجابية إلا أن وقعها كان محدوداً جداً وذكر على سبيل المثال الخطة الوطنية بشأن القدرة التنافسية المنهجية والخطة الاستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار للفترة 2008-2018. وفيما يخص الشركات، قال إن هناك حاجة إلى ربط الطلب الوطني ومراكز البحث بهدف ضمان التآزر بين الجهات الفاعلة المعنية. وأضاف قائلاً إنه يتعين على بلده في الأمد الطويل أن يبذل جهوداً معقولة لتوليد ابتكارات أكثر تعقيداً مما يفسر ضرورة تشجيع التكنولوجيا والبحث والابتكار بطرق شتى وعلى نحو استراتيجي ومنسق على المستوى المؤسسي. وأفاد بأن المكتب الوطني للملكية الصناعية يعتزم، سعياً إلى المساعدة على الارتقاء بنظام الابتكار الوطني وتدعيمه، إنشاء مركز للمعلومات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا بهدف تشجيع الابتكار والبحث والتطوير وربط مؤسسات البحث والتطوير الدومينيكية بسوق العمل وتيسير جميع جوانب البحث دعماً لتلك المعلومات التكنولوجية. واستطرد قائلاً إن الهدف المنشود هو تحسين القدرة الابتكارية على مستوى الشركات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث والمنتفعين عامة بتعزيز قيمة تنميتها. وضماناً لتنفيذ المشروع، أحاط علماً برقمنة كل محفوظات البراءات بمساعدة الويبو التقنية المقدمة عبر مشروع ركن البراءات PATENTSCOPE بغرض تيسير البحث في المعلومات عن البراءات وتوفير خدمات جيدة للمنتفعين. وأوضح قائلاً إن بلده يبذل قصارى جهوده عبر المكاتب الوطنية للملكية الفكرية وما يتصل بها من مؤسسات أخرى لجعل الملكية الفكرية في جملة أمور أداة لتنمية قطاعات الإنتاج الوطنية بإذكاء الوعي بشأن حقوق الملكية الفكرية وترويج أهميتها ومزاياها والنهوض بها. وذكر مثالاً آخر على دور الملكية الفكرية المحتمل في التنمية الوطنية ألا وهو المشروع المنفذ بمشاركة المكتب الوطني للملكية الصناعية والهيئة الوطنية المعنية بالقدرة التنافسية بهدف إبراز العلاقة بين الملكية الصناعية والقدرة التنافسية. ومضى يقول إن المشروع أدى إلى تسجيل سبع علامات جماعية وتسميتين من تسميات المنشأ فيما يتصل بمنتجات مثل الروم والبن والكاكاو والتبغ والحرف وإن تلك المبادرة ساعدت عدة فئات صغيرة ومتوسطة من المنتجين التقليديين على تسويق منتجاتهم على نحو أكثر فعالية مع مراعاة معايير الجودة المطلوبة للانتفاع بالعلامات المذكورة. وبالنسبة إلى التعاون بين المؤسسات، لفت النظر إلى اتفاقات تعاون مختلفة أبرمت مع الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير بهدف ضمان التآزر في مجال الملكية الفكرية عبر أنشطة إذكاء الوعي مثل الندوات والحلقات الدراسية والمحافل. وفيما يتعلق بالتعاون والمساعدة التقنية الدولية، أعرب عن امتنانه للويبو لتعاونها النفيس ودعمها الشديد خلال السنوات الماضية ولا سيما خلال سنة 2010 مما ساعد على تقوية مكتب الملكية الفكرية وتطويره. ثم أشار إلى مشروعين رئيسيين متصلين بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية أي المشروع الرائد لتقييم نظام الملكية الفكرية الوطني ووضع إطار استراتيجي وطني ومشروع إنشاء الأكاديمية الوطنية للملكية الفكرية. وأفاد بأن بلده يرى أن المشروعين سيساعدان على الارتقاء بنظام

الملكية الفكرية الوطني وتدعيمه ويعتزم مواصلة عملية تنفيذ كل توصيات جدول أعمال التنمية لفائدة جميع الدول الأعضاء في الويبو. واختتم بيانه مبدياً رغبته في التشديد على أهمية ضمان المساواة بين كل لغات عمل الويبو ومعرباً عن ثقته بأن اللغة الإسبانية ستستخدم فيما يخص كل الأعمال المنجزة في المنظمة.

86. وأقرّ وفد الهند بأهمية حقوق الملكية الفكرية لتحقيق التنمية الاقتصادية وعبّر عن التزامه بضمان حماية الملكية الفكرية والترويج لها حسب الأصول. وذكر أن الهند أعلنت الفترة 2011-2020 عقدا مخصصا للابتكار. وفي فبراير 2010، أكد الرئيس على التزام الحكومة بوضع استراتيجية للابتكار لفائدة الحكومة وقطاع الصناعة ورائدي الأعمال والمتخصصين في مجال التكنولوجيا والأكاديميين، تركز على النمو الشامل ونظام بيئي مناسب وضروري لإحداث تغيير على مستوى الأجيال في المقاربة التي يأخذ بها البلد في مجال التنمية. وتابع قائلاً إن الحكومة أنشأت لهذا الغرض مجلسا وطنيا من شأنه تحديد السياسات المناسبة وصياغتها وتنفيذها لتحفيز الابتكار والتشجيع على إنشاء مجالس الابتكار الخاصة بكل قطاع معين ومجالس الدولة للابتكار التي ستركز في المقام الأول على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن الهند شرعت أيضا في تعزيز فعالية سير عمل مكاتب حقوق الملكية الفكرية الأخرى بهدف زيادة الشفافية وتقديم الخدمات بسرعة من خلال مرافق البحث المحسنة المتاحة للجمهور والشفافية في عملية اتخاذ القرارات فضلا عن نشر الموارد على النحو الأفضل. وأحاط الوفد الجمعية علماً بأن البرلمان وافق على التعديلات المدخلة على قانون العلامات التجارية الهندي حتى يصبح متطابقا مع بروتوكول مدريد. وقال إن بلده يعد حاليا خريطة طريق للتوصل إلى تطبيق المعايير الواردة في البروتوكول والتي سيقوم على أساسها باتخاذ الخطوات الضرورية للمضي قدما. وأعرب الوفد عن سعادته للإشارة إلى أن المفاوضات في مجال وضع القواعد والمعايير بشأن وضع صك دولي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية حماية فعالة، قد بدأت وتطلع الوفد إلى التوصل إلى اتفاقات مثمرة حول هذه المسألة وفي إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وذكر أنه ينبغي للويبو تجديد ذاتها لنقل رسالة إلى البلدان النامية مفادها أن المنظمة أقرت بأن الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها. وعبّر الوفد عن دعمه التام للآراء التي عبّرت عنها مجموعة جدول أعمال التنمية واعتبر أنه ينبغي للويبو أن تأخذها بعين الاعتبار عند استعراض الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وأثار الوفد بعض القضايا التي تشغل العالم ومن ضمنها نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، موضحا أن نقل التكنولوجيا يتيح آلية لتقاسم الابتكارات التكنولوجية وحماية مصالح المبتكر. وأشار الوفد إلى أن بعض الدول الأعضاء تدافع عن فكرة اتخاذ السلطات العامة تدابير فورية لحماية الحقوق الخاصة إلا أنها أقل حماسة بشأن مسألة نقل التكنولوجيا التي ينبغي للدول الأعضاء تناولها بصورة سليمة. ورأى الوفد علاوة على ذلك، أنه يتعين تشجيع وضع السياسات التي من شأنها تسهيل نقل التكنولوجيا. وفي حين يقر الوفد بالجهود التي تبذلها الويبو في هذا الاتجاه، إلا أنه أشار إلى ضرورة فعل المزيد وعبّر عن انشغاله العميق بشأن المبادرات الدولية الأخيرة الداعية إلى توسيع نطاق الإطار الحالي للملكية الفكرية ووضع قواعد ومعايير جديدة ولكن خارج النظام الدولي القائم. وأعرب الوفد أيضا عن انزعاجه من الطريقة التي أُدرجت بها المفاوضات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وأشار إلى إجراء محاولات لتعزيز القواعد والمعايير المتعلقة بالملكية الفكرية لتحقيق غرض معلن عنه وهو السعي إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها خارج اتفاق تريبس. وقال إن مثل تلك الأنشطة التي خرجت عن نطاق الالتزامات الدولية الحالية ألحقت ضرراً ملحوظاً بالمسار متعدد الأطراف فضلا عن المؤسسات. وبالتالي رحب الوفد بمبادرة الويبو لنشر وثيقة حول مواطن المرونة بناء على نظام الملكية الفكرية الحالي. وسلط الوفد الضوء على إنشاء مشروع المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية الرائد الذي تخطى الحواجز اللغوية والشكلية لتمكين فاحصي البراءات في أنحاء العالم من البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة المتعلقة بنظام الطب الهندي. وبين أن هذا المشروع أُنجز بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات ونظام تصنيف يعرف باسم تصنيف موارد المعارف التقليدية. وأحاط الوفد الحضور علما بأن المكتبة تحتوي حالياً على 000 000 35 صفحة في شكل طلب براءات بخمس لغات دولية مختلفة. وقال إن بلده نجح في إبرام اتفاقيات النفاذ إلى المكتبة مع عدد من مكاتب البراءات. وتابع قائلاً إن بلده نجح في شطب وسحب وتعديل بعض المطالبات في عدد من قضايا البراءات من خلال المكتبة. وقال إن الهند

مستعدة لتقاسم تجربتها مع غيرها من البلدان النامية المنشغلة بشأن التملك غير المشروع للمعارف التقليدية في المدى الطويل. وشدد الوفد على أهمية قدرة مكاتب البراءات على البحث بنفسها عن مصادر حالة التقنية الصناعية السابقة. ورأى أنه من الأفضل أن تصبح قاعدة بيانات المكتبة جزءا من الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المطلوبة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وختم الوفد بيانه معربا عن ثقته بأن الدورة 2010 ستمكن من القيام بمداولات مكثفة وستقوم بدور إيجابي في توجيه أعمال الويبو وعبّر الوفد عن تطلعه للمشاركة في الاجتماع والمساهمة فيه.

87. وبعد أن أعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه لمنحه شرف إلقاء كلمته أمام هذا الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى، استند في كلامه إلى نصيحة أحد المعلمين في الكنيسة السلافية القديمة الذي قال: "لا تتحدث بسوء عن غيرك، ولا تتحدث إذا كنت لا تروم إلا مصالحك الشخصية، بل اجعل حديثك لنصرة الحق فقط حتى تكون كل كلمة تلفظها منزهة تماماً عن أي جدال." وشددت أكثر من 60 كلمة ألقيت خلال الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى على أن أساس الأحداث التي تجري في الاقتصاد العالمي كانت تضفي على الاقتصادات الوطنية طابعاً ابتكارياً من خلال التنمية وتهيئة الظروف لضمان الانتقال إلى نوع جديد من الاقتصاد، أي اقتصاد قائم على المعرفة. وأشار الوفد إلى أن الابتكار أمر أساسي لاستراتيجيات انتقال الاقتصادات إلى طرق التكنولوجيا الجديدة. لكن الابتكارات دون ملكية فكرية لا طائل منها لأنها لا تهتم إلا بالمعلومات. وما من شيء يحفز الشركات المراعية للقوانين على استثمار رأس مالها في إبداع الابتكارات وتطويرها مع توفير فرص لجلب مزايا تنافسية وتعويض نفقاتها إلا بالملكية الفكرية والحماية القانونية وحماية الابتكار. وفي العالم اليوم جميع الحضارات تنتقل إلى مبادئ جديدة لإنشاء نظام عالمي وهذه المبادئ وثيقة الارتباط بآليات الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن روسيا سلكت طريق تحديث لاقتصادها. وصيغت استراتيجية لتحويل الاقتصاد باتجاه التكنولوجيا الجديدة وبدأ العمل على "الخطة الاستراتيجية 2010" ومحور هذه الخطة قاعدة تنظيمية لتوفير نظام حماية وإنفاذ شامل والاستفادة من ثمار الابتكار البشري. ولم يقتصر الأمر على وضع بنية تحتية، أي أنه أصبح ثمة بيئة لا تبدع فيها المعارف فقط، بل تسوق فيها أيضا الابتكارات التي طورت ووفرت الظروف للاستغلال السريع للشركات العاملة في الصناعات العلمية العالية الجودة. وذكر الوفد أحدث مثال على تطلع روسيا إلى إعطاء دفعة للتنمية في هذا المجال وهو مشروع لإنشاء مدينة للابتكار واختصارها "إينوغراد" واسمها "سكولكوفو". وسكولكوفو اليوم قرية على بعد 26 كلم من موسكو. ووفق الخطة الاستراتيجية للتنمية ستصبح قريباً جداً مدينة جديدة لها بنى تحتية جديدة وتوفر فيها الظروف لتطوير الابتكارات في مجالات الأولوية والتعاون الوثيق بين جميع من يتمتعون بمواهب إبداعية ورأس مال والبحث العلمي. وتجري حاليا جلسات برلمانية في مجلس الدوما بالاتحاد الروسي ووضع اللمسات الأخيرة على الإجراءات الخاصة باعتماد القانون الفدرالي في القراءة الثالثة. وعند دخول هذا القانون حيز النفاذ سيستلم المشاركون في هذا المشروع رسماً امتيازياً استثنائياً، أي صفر في المائة على الأرباح وصفر في المائة ضريبة على القيمة المضافة، وأدنى ضريبة على الدخل الفرد. وأهم من ذلك، فالمشاركة في المشروع المذكور لن تكون حكراً على الروسيين. وفيما يخص غير المقيمين من الروسيين الراغبين في المشاركة في هذا المشروع فقد اتخذت إجراءات مبسطة للحصول على التأشيرة وحرية الهجرة وستشملهم جميع رسوم الامتيازات المحصورة من قبل. وثمة أمر مهم آخر يتعلق بمبدأ الإعفاء من الحق القضائي للسلطة الوطنية الذي بدأ سريانه بموجب القانون خلال فترة انتقالية ليلحق بوضع الأساس المادي. وسيعطى لكل مشارك في هذا المشروع معاملة بالتساوي مع المقيمين في الاتحاد الروسي بصرف النظر عن ملّته أو لون بشرته أو جنسيته. وسيحفّز نجاح هذا المركز في عمله إنشاء شبكة تجمع المراكز المشابهة وربما لن يقتصر ذلك على أراضي الاتحاد الروسي. وشدد الوفد على أنه في إطار المشروع المذكور، ستصبح السلطة التنفيذية الفدرالية للملكية الفكرية- أي المكتب الروسي للبراءات الذي لن يمكن النجاح في حل المشكلات الناشئة عن الملكية الفكرية دون مشاركته- سلطة أساسية لأداء المهام ذات الأهمية البالغة في المرحلة الأولية. وقد أصبحت البراءات اليوم طبعاً جواز سفر إلى أسواق التكنولوجيا العالمية. وطبعاً في هذا الصدد، لن يواجه المسؤولون عن التطوير في روسيا أية صعوبات كبيرة. وإن الحصول على الحماية القانونية بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات لأمر طويل الأمد، والأدهى أنه يجر

مصروفات كبيرة، مما يجعله مكلفا في حالة شركات الابتكار الصغيرة والمتوسطة. والمكتب الروسي للبراءات يعمل بصفة متسقة في هذا الصدد. لكن المفارقة أنه من أصل 000 50 طلب من طلبات البراءة الواردة في المرحلة الوطنية 000 1 منها فقط طلبت براءة دولية. وهنا يطرح السؤال: "هل فعلا لم تتوفر أي طلبات تستحق منح البراءة في بلدان أخرى؟" كلا، فالتكاليف كانت باهظة جدا بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولم تستطع إلا 000 1 شركة من الشركات الكبيرة الحصول على جواز سفر إلى سوق التكنولوجيا المتطورة.
وانضمت المكاتب إلى هذا العمل لتذليل العقبات في هذا السبيل وفي إطار المشروعات الرائدة "الإجراءات السريعة لمنح البراءات" المسماة "الطرق السريعة لمتابعة البراءات"، أبرمت معاهدات مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا. وأجريت مفاوضات مكثفة لإبرام اتفاقات مشابهة مع فنلندا وإسبانيا. وهذا النظام سيساعد لا شك في تقليص الآجال وتبسيط الإجراءات من أجل طرح موضوع الملكية الفكرية في السوق العالمية. ورأى الوفد أنه ينبغي للمعلومات أن تيسر تحديث نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتحتل مسألة دراسة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط من أجل أنشطة الويبو الصدارة في الجمعية العامة المقبلة.
وإجمالا، أيد الوفد الأفكار الواردة في مشروع الخطة الذي أعد. وكانت مهمة تجميع الاقتراحات والمناقشات والحلول التوفيقية التي عملت عليها اللجان والأفرقة العاملة مهمةً غير هيّنة. وأثار الوفد انتباه المشاركين إلى ثلاثة تحديات اعتبر أنها تستحق أكبر قدر من الاهتمام والعمل من جهة المنظمة عبر البحث عن حلول لها. ووفق تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فالفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان الغنية والفقيرة تتسع بسرعة وإذا استمرت الحالة الراهنة في التدهور فستزداد الفجوة اتساعا أكثر ويستفحل التأخر الإنمائي في البلدان النامية. وما لم يستخدم الابتكار استخداما حصيفا فمن الصعب تحسين ظروف العيش في معظم البلدان وتحقيق نمو اقتصادي دائم. أما التحدي الثاني الذي يرتبط أيضا بالأول فهو النظرة الجديدة لهذه المسارات والتغييرات التي تحدث في إطار التنمية. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد مثالين على هذه المسارات التي تحدث في عدة بلدان نامية في المناطق الجنوب شرقية والجنوب غربية وتحديدا في الهند والصين. وقبل 15 سنة خلت فقط، كان متوسط الدخل للفرد عند الشعب الصيني 15 يوان. واليوم زاد أضعاف أضعاف هذا المبلغ. واليوم تحتل الصين المركز الثاني عالميا فيما يخص الناتج الإجمالي المحلي. وثمة 400 مليون شخص حاصل على منصب عمل. والصين تنتج أكثر من 50 في المائة من مجموع الإنتاج العالمي وهذا لا يقتصر على سلع الاستهلاك الواسع، بل أيضا منتجات التكنولوجيا المتطورة والأهم من ذلك أنها أتقنت مهناً وتكنولوجيات جديدة لإنتاج هذه المنتجات ذات التكنولوجيا المتطورة. وتحلم البلدان المتقدمة والنامية والأقل نمواً بمعدلات تنمية كهذه. لذا اعتبر الوفد أن هذه المسارات ينبغي أن تراعى في المفاوضات وفي جداول أعمال التنمية وفي الخطة الاستراتيجية.
ويتعلق التحدي الثالث بالكوارث الأكثر حدوثا بسبب الإنسان والبراكين والفيضانات والجفاف وجميعها تنتج عن نشاط البشر، مما يخل بميزان القوى الطبيعية ويشكك في نهاية المطاف في قدرة الإنسان على العيش بأمان على كوكب الأرض. وهذا لأن التكنولوجيات تلوث البيئة وخبراء التكنولوجيا الذين يسعون اليوم إلى تحقيق الأرباح لا يأبهون لحالة ميزان القوى الطبيعية. وربما يستحسن تجاوز تنافسية هذه التكنولوجيات الملوثة للبيئة ومنح الحماية القانونية للتكنولوجيات النظيفة التي تصون الكوكب. وأشار الوفد إلى ضرورة تيسير نفاذ جميع البلدان إلى الإنجازات الحضارية والتقدم العلمي منهاً بوجه خاص إلى التغييرات التي طرأت في الصين والهند. زيادة على ذلك، شدد الوفد على أن عدة دول بوسعها الحصول حتى على الخبراء الأساسيين وحتى لو كان هؤلاء الخبراء يعملون في نظام الويبو. واعتبر الوفد أن هذه الدول عليها صياغة استراتيجياتها الخاصة التي تستند إليها خطة الويبو الاستراتيجية العامة وهذا حل مناسب للتحديات المذكورة سابقا. وختاما، أكد الوفد أن جميع الخبراء الروس في الملكية الفكرية مستعدون لتكريس معارفهم من أجل توفير التنافسية لمصلحة التقدم والتنمية في العالم.

88. وشدد وفد إسرائيل على أن الملكية الفكرية والابتكار والإبداع مقومات أساسية للاقتصاد العالمي القائم على المعارف في القرن الحادي والعشرين وأن الملكية الفكرية تساعد على النهوض بالنمو الاقتصادي في العالم. وقال إنه من الأساسي بالتالي أن تعزز البلدان الابتكار ومواهب شعوبها الإبداعية وتستثمر في البحث والتطوير وتثقف ناسها بخصوص أهمية حقوق الملكية الفكرية. ومضى يقول إن بلده يحتل مركز الصدارة في مجال التطوير

التكنولوجي والإبداع وإنه حافظ مع الاعتزاز على ذلك المركز خلال سنوات عدة. وأحاط علماً بأن الملكية الفكرية تعتبر الآن أكثر من ذي قبل قضية دولية وأن التعاون الدولي بين مختلف البلدان ومع الويبو أمر حيوي. واسترسل قائلاً إن بلده انضم في سنة 1996 إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات وإن انضمامه عاد بفوائد كبيرة على مودعي طلبات البراءات من إسرائيل ومن خارجها. وأفاد بأن بلده في عداد البلدان الرائدة من حيث عدد الطلبات المودعة سنوياً بناء على تلك المعاهدة على أساس نصيب الفرد الواحد منها وأن العدد المرتفع نسبياً للطلبات المودعة بناء على المعاهدة لدى مكتب إسرائيل للبراءات يبين ثقة الجمهور بجودة الخدمات التي يقدمها المكتب. وأردف قائلاً إن المكتب المذكور عين في 25 سبتمبر 2009 إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في ظل نظام المعاهدة وإن بلده سيقدم خدمات البحث والفحص إلى مودعي الطلبات من جميع الدول المتعاقدة بحلول نهاية 2011. ورأى أن المكتب بوصفه إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي سيستطيع دون أي شك تدعيم التزامه بمواصلة الامتياز في مجالات العلاقات مع الزبون وتوفير الخدمات وأنه سيتمكن أيضاً من تخفيف عبء عمل سائر إدارات البحث الدولي. واستطرد قائلاً إن تعيين المكتب كإدارة أخرى للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي سيحسن مواعيد نشر تقارير البحث الدولي وتقارير الفحص التمهيدي الدولي المتعلقة بالأهلية للحماية بموجب براءة وإن تلك التقارير ستتسم بجودة عالية وتستند إلى المعارف والخبرات التي يتمتع بها الفاحصون في المكتب. وذكر أن بلده انضم في الأول من سبتمبر 2010 إلى بروتوكول مدريد لتسجيل العلامات الدولية. وأحاط علماً بأن بلده هو في عداد بلدان قليلة اعتمدت اعتماداً تاماً على الاتصال الإلكتروني مع الويبو والزبائن. وسلط الأضواء على أن قسم العلامات التجارية التابع لمكتب البراءات أصبح من الآن فصاعداً مكتباً لا يعتمد على الورق ويعالج زهاء 000 10 طلب تسجيل جديد سنوياً. وأوضح قائلاً إن حوالي 70% من الطلبات تودعها جهات من الخارج. وأضاف قائلاً إن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عملية راسخة ومتواصلة في البلد على المستويين المدني والعام وإن الإنفاذ يجري عبر مجموعة من الوسائل تشمل منتدى مشتركاً بين الوزارات ومعنياً بالإنفاذ يضم جهات شريكة مثل هيئات جمع الضرائب والجمارك والشرطة ووزارة العدل. وأشار إلى وحدة إنفاذ خاصة أنشئت ضمن وزارة الصحة لمنع تصنيع المستحضرات الصيدلانية غير المشروعة وتوزيعها وإلى وحدة الشرطة المتخصصة بمسائل الملكية الفكرية التي تقتني موارد إضافية مثل معدات المراقبة المتقدمة وتستعين بيد عاملة إضافية وقال إنه سبق إجراء تحقيقات واسعة النطاق. وأفاد بأن بلده يبحث حالياً سبل تحسين الإنفاذ لمكافحة توزيع السلع غير المشروعة على الإنترنت. ولفت النظر إلى تحد رئيسي متمثل في التصدي للتعدي على حق المؤلف الذي يعد مشكلة عالمية وأعرب عن تطلع بلده إلى الاطلاع على الإنجازات المحققة والأساليب المتبعة في بلدان أخرى في مجال التصدي لتلك المشكلة. وفيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالملكية الفكرية، أحاط علماً بأن قوانين بلده تخضع للمراجعة بانتظام بهدف مواكبة التغييرات الطارئة في المعايير الدولية والاحتياجات التجارية على مستوى منتجي الملكية الفكرية ومستهلكيها. كما أفاد بأن بلده يعتزم في سنة 2011 تنفيذ قاعدة الثمانية عشر شهراً لنشر البراءات وتحديث قانون الرسوم والنماذج الصناعية. وعلى المستوى الدولي، ذكر أن فترة الاثني عشر شهراً الماضية كانت فترة مثمرة ومشوقة جداً شهدها البلد فيما يتصل بالملكية الفكرية إذ أجرى أعضاء الإدارة العليا في الويبو زيارة رسمية إلى إسرائيل واستضاف البلد ندوة بشأن حق المؤلف برعاية الويبو وشارك بانتظام في لجان الخبراء في الويبو وانضم إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وأوضح قائلاً إن ذلك الانضمام أكد أن حماية الملكية الفكرية في البلد توفي بمعايير تلك المنظمة. وختاماً، أكد أن بلده سيواصل على قدر ما يمكنه دعمه وتعاونه في إطار الأعمال القيمة التي يضطلع بها المكتب الدولي للمضي قدماً بجدول أعمال الويبو المتمثل في إرساء نظام للملكية الفكرية يكون منسقاً ومبسطاً وفعالاً وسهل الاستعمال.

89. وانضم وفد الجزائر إلى البيانات التي أدلت بها وفود أنغولا والجمهورية العربية السورية ومصر، بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، ومجموعة البلدان العربية ومجموعة جدول أعمال التنمية على التوالي. وصرح بأن اختيار الجزء رفيع المستوى المكرّس للنظر في موضوع "الابتكار والنمو والتنمية: دور الملكية الفكرية والخبرات الوطنية للدول الأعضاء" يعكس التطور الجيد الذي شهدته المنظمة في إطار جدول أعمالها بشأن التنمية الذي اعتمد في عام

2007. وقال إن الجميع أدرك منذ ذلك الحين الدور الذي يمكن لنظام الملكية الفكرية المعدّ إعداداً جيداً أن يضطلع به بوصفه مولّداً للتنمية والثروة. وأضاف أن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية ينبغي أن يجري في ذلك الإطار. وأشار الوفد باهتمام إلى التقدم الذي يحرز في الوقت الراهن في تحديد برنامج العمل اللازم لتنفيذ التوصيات المذكورة آنفاً في شكل مشاريع مواضيعية وأنشطة. وأعرب، بالإضافة إلى ذلك، عن سعادته بقيام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السابقة التي عقدت في أبريل 2010 باعتماد آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن هذه الآلية ينبغي أن تراعي إدراج بعد التنمية في جميع أنشطة المنظمة. ولكي تفي اللجنة المذكورة بولايتها وفاءً كاملاً دعا الوفد الدول الأعضاء في اللجنة إلى البدء في المناقشات بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وفي هذا الصدد، رأى أن من المناسب أن تدعى رئيسة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية لحضور الدورة المقبلة للجنة. واستطرد قائلاً إن التقرير الذي قدمته تلك الفرقة إلى اللجنة المذكورة سيغذي النقاش الدائر بشأن دور الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الجوع والفقر المدقع وحماية البيئة والنفاذ إلى الخدمات الصحية والتعليم. وأشار الوفد في هذا الصدد إلى أن بلده سينظم في شهر أكتوبر المقبل، بالتعاون مع الويبو، حلقة عمل مشتركة بين الأقاليم بعنوان "الانتفاع بالملكية الفكرية لتحقيق التنمية". وراح يقول إن حلقة العمل المذكورة ستتيح الفرصة كذلك للنقاش بشأن أواصر الصلة التي يجب أن تربط بين الملكية الفكرية والتنمية، ووجه الدعوة إلى الدول الأعضاء المهتمة للمشاركة في هذه الحلقة. وصرح الوفد بأن الجزائر سعيدة بما تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية من عمل في إطار ولايتها الجديدة للفترة 2010-2011. وأعرب عن أمله في أن تسرع النتائج التي عرضتها أفرقة الخبراء العاملة فيما بين الدورات من وتيرة المفاوضات الجارية. وعليه أعرب الوفد عن تطلعه إلى أن يُعد صك دولي ملزم قانوناً أو أكثر من صك لحماية الفولكلور والمعارف التقليدية والموارد الوراثية من التملك والاستخدام غير المشروع لهذا الموروث الثقافي والعلمي. والتفت الوفد إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ونوّه إلى أن بلده مهتم بالاستثناءات والتقييدات المفروضة في مجال حق المؤلف، ووصف عملية وضع القواعد والمعايير في هذا الصدد بأنها ضرورية لتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمصلحة العامة. وقال في هذا الشأن إن الجزائر لا تزال متمسكة بإيجاد حل يسمح لمعاقي البصر بالنفاذ إلى المصنفات المحمية، على أن يوجد هذا الحل في إطار المقاربة العامة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن الخروج عن هذا الإطار في اعتماد صك دولي لصالح معاقي البصر يعد مخالفاً للإجراءات المذكورة، وإن ذلك الأمر سيؤدي إلى انتشار الصكوك الخاصة بالموضوع ذاته، أي الاستثناءات والتقييدات، مما يفرض على المنظمة تكاليف إضافية لا داعي لها. ومضى يقول إن من الضروري مراعاة النفاذ إلى التعليم والمعارف والتكنولوجيا في الاستثناءات والتقييدات المفروضة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وصرح الوفد بأن بلده يرغب في تقديم الشكر إلى الويبو على ما تبذله من جهود للتوعية بالمزايا المحتملة لانضمام الجزائر إلى بروتوكول مدريد. وأضاف في هذا الصدد أن بعثة الويبو التي زارت الجزائر في شهر مارس 2010 كان لها أثر إيجابي على الصعيد الداخلي، لأن الانضمام إلى هذا البروتوكول كان قيد نظر أعلى السلطات الجزائرية في تلك الغضون. وصرح الوفد بأن الجزائر تؤيد مقترح المدير العام بإجراء مشاورات قريباً مع الدول الأعضاء لتحديد الملامح الرئيسية لسياسة الويبو بشأن المكاتب الخارجية. ودعا الأمانة إلى أن ترفع التقارير الخاصة بأنشطة هذه المكاتب التابعة للويبو مسبقاً إلى الدول الأعضاء، وأن تقدم إليها وثيقة تحتوي على دراسة عن الممارسات المتبعة في هذا الصدد في داخل منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن. وأعرب وفد الجزائر عن سعادته بالمشاورات غير الرسمية التي أجراها المدير العام في الأشهر الماضية مع الدول الأعضاء والتي قُدمت في أعقابها صيغة منقحة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015. واستطرد قائلاً إن عدداً من الوفود أعرب عن قلقة إزاء بعض عناصر هذه الخطة، وخص بالذكر وضع القواعد والمعايير وطبيعة مشاركة الويبو في القضايا المتعلقة بالتحديات العالمية، لذا فقد أعرب الوفد عن تأييده للحل المتمثل في الإحاطة علماً بالوثيقة المذكورة والإشارة إليها في التقرير الصادر بشأن التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء. وأعرب عن تطلعه في أن تتاح الإمكانية للدول الأعضاء للنظر في الخطة المذكورة في

منتصف الفترة المقترحة لها، أي في عام 2012، ولتغذيتها إن أمكن في إطار عملية التفاوض بين الحكومات، بغية الموافقة عليها. كما أعرب عن رغبته في أن توضع قواعد موضوعية لتحكم توزيع المناصب الانتخابية في الهيئات التابعة للويبو، وفقاً لمبدأ التناوب الجغرافي. ودعا الوفد الأمانة إلى أن تستهل المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع.

90. وأشار وفد المكسيك إلى الأزمة الاقتصادية العميقة التي يعاني منها العالم ولا يمكن التغلب عليها ما لم تتحد قوى الجميع. ورغم وجود بعض أمارات الانتعاش المشجعة، فمن الواضح أن الوضع الاقتصادي ما زال ضعيفاً للغاية ولم ينحسر ظل الركود العالمي حتى الآن. وعلى هذا الأساس، يتعين على الوكالات الدولية الاستجابة استجابة ملائمة من أجل إعادة تدوير عجلة الاقتصاد العالمي. ويمكن للويبو أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق هذا الهدف عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار وتحفيز نقل التكنولوجيا والاقتصادات والمعارف والمعلومات (ولا سيما في البلدان النامية). وأيد الوفد الرأي القائل أن الابتكار والتكنولوجيا شأنهما شأن المعرفة قد أصبحا عاملين حاسمين في التنافسية والإنتاجية وإنه لأمر أساسي أن تعتمد سياسات وطنية ودولية قادرة على تحقيق التنمية. وبوسع الويبو إسداء النصائح القيمة في هذا المجال، فضلاً عن كونها المنبر الطبيعي لإجراء مناقشات صريحة حول القضايا المطروحة. لذا، لا بد من تكثيف الجهود حتى يتسنى للويبو تقديم المساعدة الفعالة لتقليص فجوة التكنولوجيا والتنمية بين البلدان أو سدها تماماً في الوقت الذي تؤثر تأثيراً حقيقياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وأعرب الوفد عن ارتياح المكسيك لأنه أحاط علماً بمبادرة الويبو المتعلقة ببرنامج التقويم الاستراتيجي وأيد مقترح الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 التي ستكون نقطة انطلاق الويبو لاكتساب طابع عصري والتكيف مع البيئة الدولية المتغيرة. والمكسيك تعتبر أيضاً أنه من المهم تنفيذ جدول أعمال التنمية، مما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى المعهد المكسيكي للملكية الصناعية الذي كان ملتزماً التزاماً راسخاً بتحقيق أهداف الويبو. وقد حرص هذا المعهد على علاقات وثيقة مع الويبو بغية تحسين حماية حقوق الملكية الصناعية عن طريق خطوط العمل الأربعة. وكان خط العمل الأول الإعلان عن آليات لنشر الابتكار التكنولوجي. وخط العمل الثاني مكافحة المنافسة غير المنصفة. أما خط العمل الثالث فكان يخص تعزيز تنمية الموارد البشرية والرابع لتطوير مجموعة من المعلومات التكنولوجية الواردة في وثائق البراءات. وساعد التعاون بين المعهد المذكور والويبو على تحقيق الاستراتيجيات من خلال أنشطة التعاون والمشاركة الفعالة في عمل المنظمة. ولا شك أن حماية حقوق الملكية الصناعية وإنفاذها من خلال تعزيز التعاون الدولي تعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في مختلف البلدان وتعزز التوازن بين الحقوق والواجبات. وأعلن الوفد أن التعاون الدولي وسيلة رئيسية للسياسة الخارجية المكسيكية لأنها يسرت للبلد الاستفادة من التعاون التقني والعلمي والتعليمي والثقافي وتقديمه في مختلف المجالات وفي مجالات المعرفة في تعامله مع عدد كبير من البلدان والوكالات الدولية. وقال إن أولوية المعهد هي إيجاد وتوفير آليات التعاون اللازمة لتيسير التنمية الشاملة لأثمن مواردها، أي رأس المال البشري. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أكثر من 000 20 طالب ممن أكملوا دورة DL-101 باللغة الإسبانية التي أشرف عليها المعهد بالاشتراك مع أكاديمية الويبو. وكان معهداً خاصاً لأن التعاون الدولي كان له ثلاثة أبعاد : الاستقبال والمنح والتعاون. وعلى الصعيد الإقليمي، وضع المعهد آليات للتعاون الدولي من أجل صياغة استراتيجيات وسياسات أدت إلى زيادة استخدام نظام الملكية الصناعية في التجارة والصناعة. وعلى سبيل المثال، ذكر الوفد نظام دعم إدارة طلبات البراءات لبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا وكولومبيا. وحديثاً توسع نطاق مجموعة المكاتب المستفيدة لتشمل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية وفي يوليو 2010 كان النظام قد عالج 396 طلباً وارداً من تلك المكاتب. وبالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الإسباني لبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية ومنظمة الدول الأمريكية يعكف حالياً المعهد المكسيكي للملكية الصناعية على توسيع نطاق تعاونه مع بلدان أمريكا اللاتينية. على الصعيد الوطني، كان للمعهد المكسيكي برامج سنوية لتعزيز ونشر الملكية الصناعية، وفي هذا السياق تعاون مع الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة ومراكز البحوث. وعام 2009 اضطلع هذا المعهد بأنشطة ترويج بلغ عددها 008 1، وبين يناير وأغسطس 2010 نظم 588 محفل من أجل الترويج. وعلى مر

16 عاماً من إنشاء هذا المعهد استطاع وضع بنية تحتية لاكتساب كفاءات عملية وصياغة إجراءات مؤسسية على المستوى العالمي. وقد تميزت تلك الجهود التي يبذلها بتعزيز الحماية الفعالة لحقوق الملكية الصناعية واكتسب منها المعهد خبرة واسعة باعتباره مستفيداً من برامج التعاون ومقدماً لها. وأبرز الوفد أنه بفضل الدعم الثمين للويبو ستؤسَس سريعاً أكاديمية للملكية الفكرية في المكسيك وحتماً لن يستفيد منها البلد فقط بل أيضاً مواطنو البلدان الأخرى. ثم أعطى المتكلم الكلمة إلى المدير العام للمعهد الوطني لحق المؤلف الذي أكد الأهمية الكبيرة التي يعيرها المكسيك للملكية الفكرية لأنها وسيلة ثمينة للتنمية الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية. وأضاف أن المكسيك قد نفّذ العديد من الإجراءات الوطنية والدولية لتشجيع زيادة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والامتثال لها، وبوجه خاص لتعزيز المؤسسات المسؤولة عن إدارة حقوق المؤلف. وإن سياسة المكسيك فيما يخص منع السلوك غير القانوني الذي ينتهك حق المؤلف والحقوق المجاورة وتعزيز ثقافة احترام المبدعين في مجال الملكية الفكرية تتوجه خاصة إلى الأطفال. وأشار مدير المعهد الوطني لحق المؤلف إلى أن المدارس الابتدائية المكسيكية والتعليم المدني والأخلاقي أدرجت قسماً بشأن احترام حق المؤلف ومكافحة القرصنة. وقد نجح المعهد الوطني لحق المؤلف نجاحاً كبيراً في تنفيذ عدة برامج من أجل التحديث مثل برنامج Express Autor الذي بدأ عملية تسجيل المصنفات في يوم واحد والبرنامج الذي قدم عدد شبكة دولية رقمية على الإنترنت. وأضاف أن جميع الإجراءات والشكليات في المعهد الوطني لحق المؤلف بسطت ومن المعتزم إنشاء متحف افتراضي لسجل محفوظات الوثائق العامة لحق المؤلف. وعلى الصعيد الدولي، وطّد المعهد الوطني لحق المؤلف علاقات التعاون مع الويبو ويتضح ذلك من خلال الدراسة التي اضطلعت بها المنظمة عن التأثير الاقتصادي لقطاع النشر في المكسيك ومشاركة فناني الأداء الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وعلّق مدير المعهد الوطني لحق المؤلف على أن مشروع المعاهدة بشأن الاستثناءات والتقييدات لحق المؤلف لا يعد فرصة ممتازة للويبو للمساعدة في نشر الثقافة والمعرفة بين نسبة كبيرة من سكان العالم فقط، بل أيضاً لتشجيع مناخ يزيد فيه التعاون والحوار وتوافق الآراء داخل المنظمة. وكرر الدعوة التي وجهتها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وطلب أن تصبح المعاهدة حقيقة ملموسة لأن ذلك سيؤثر إيجاباً على المستوى التعليمي للمكفوفين الذين سيستفيدون بدورهم لنمائهم وتنمية البلدان. وأكد مجدداً دعم المكسيك الكامل لاعتماد معاهدة بشأن حماية هيئات البث الإذاعي بما أن توفير حماية فعالة لحقوق هذه المنظمات على الصعيد الدولي كان أمر ضروري للغاية وعاجلاً لأن ذلك من شأنه أن يساعد على مكافحة قرصنة الرموز ومن ثم تفادي خسائر اقتصادية كبيرة بسبب القرصنة. وفي الختام ، أعلن الوفد أن المكسيك تؤيد أيضاً حماية الأداء السمعي البصري بحكم أن اتفاقية روما 1961 ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لم توفرا الحماية للأداء السمعي البصري الثابت.

91. وأعرب وفد المملكة العربية السعودية عن رغبته في أن يقدم عرضاً موجزاً لتجربة المملكة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ودعمها للإبداع والابتكار يتكون من ثلاثة محاور رئيسية هي التطورات الحديثة التي شملت الأنظمة والأجهزة ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية والنهضة التعليمية خاصة الدراسات المهنية والأكاديمية العليا ثم دعم وتشجيع الإبداع والابتكار. وعن حقوق الملكية الفكرية، قال إن حكومة المملكة العربية السعودية قامت في منتصف عام 1995 بتشكيل اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية بعضوية مسؤولين في مناصب قيادية في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة في مجالين التشريعي والتنفيذي ويكون مقرها ورئاستها بوزارة التجارة والصناعة وأُنيط بهذه اللجنة دراسة الوضع العام لهذه الحقوق في المملكة وتنسيق الجهود لتطوير الأنظمة والآليات اللازمة للالتقاء بها وفقاً للمستجدات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة وبما يحقق مصالح المملكة في دعم عجلة الإصلاح الاقتصادي. وتطرق الوفد إلى المرحلة الأولى التي امتدت حتى نهاية عام 2005 وعكفت خلالها هذه اللجنة بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية على تحديد الأنظمة واللوائح التنفيذية وكذلك دعم وتطوير الأجهزة المعنية ورفع كفاءة أدائها. وذكر المرحلة الثانية التي توالت فيها جهود اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية والأجهزة المعنية في المملكة لتطوير قدراتها على تنفيذ هذه الأنظمة من حيث زيادة عدد العاملين وتأهيلهم والتعاون مع الجهات الأمنية للحد من التعديات والانتهاكات لهذه الحقوق حماية لمصالح أهلها من جهة وحماية المستهلكين واقتصاد البلد من الآثار السلبية التي تنعكس عليها من هذه الانتهاكات ولإيجاد بيئة حافزة للإبداع والابتكار

ومشجعة على الاستثمار. وقال إن اللجنة الآن هي في بداية المرحلة الثالثة التي تسعى فيها لاستثمار ما حققته من نجاحات في مجال حماية الحقوق وتوظيف ذلك في مجال تشجيع الإبداع والابتكار على مستوى الأفراد والمؤسسات والشركات الاستثمارية وكذلك لتشجيع الاستثمارات الأجنبية للقدوم للمملكة حيث أصبحت البيئة الاستثمارية في حال أفضل مع توفير الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية وقد بدأت اللجنة في الاتصال بالجهات حكومية والخاصة ذات العلاقة بهدف تنسيق الجهود وبحث أفضل السبل لتحقيق الأهداف المنشودة وتفعيل الخطط الوطنية في هذا المجال والتي سيأتي ذكرها لاحقا في هذا العرض. وحرص الوفد في هذا المقام أن يتوجه بالشكر للمنظمة العالمية للملكية الفكرية على دعمها ومؤازرتها المستمرة للمملكة في كافة هذه المراحل. وعن التعليم العالي والمهني، قال الوفد إن المملكة تحرص على الاهتمام بالتعليم بشكل واضح دائماً في كافة خطوطها التنموية القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى. فعلى الصعيد الداخلي، ذكر أن تم في السنوات القليلة الماضية تم زيادة عدد الجامعات الحكومية من سبع جامعات إلى عشرين جامعة بلغ تعداد طلبتها في العام الماضي (193 630 طالباً) إضافةً إلى أن هناك 8 جامعات و20 كلية خاصة. وذكر في الجانب الآخر إطلاق برنامج طموح للابتعاث الخارجي للدراسات الجامعية والدراسات العليا حيث بلغ تعداد المبتعثين للخارج حتى نهاية العام الدراسي الماضي حوالي (000 80) من بينهم حوالي 17% طالبات مما أدى بالمملكة لاحتلال المرتبة الرابعة بعد الصين والهند وكوريا الجنوبية في عدد المبتعثين على مستوى العالم بحسب التقرير الذي أصدرته منظمة اليونسكو عن الحراك الطلابي حول العالم في 2009، كما تحتل المملكة المرتبة الأولى من بين دول العالم في عدد المبتعثين السعوديين نسبة إلى عدد السكان حيث بلغت هذه النسبة 0,03%. وأضاف الوفد قائلا إن التعليم الفني والتدريب المهني يحظى بدعم واهتمام كبيرين من حكومة المملكة حيث استمرت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في التوسع في انتشار المعاهد المهنية والكليات التقنية وزيادة قدرة الاستيعابية وكفاءتها بحيث أصبح هناك 63 معهداً مهنياً صناعياً و54 معهداً للتدريب المهني و36 كلية تقنية وبلغ إجمالي الطلبة الملتحقين بها حوالي 000 44 طالباً وطالبة كما قامت المؤسسة بالترخيص لعدد 669 معهداً ومركز تدريب أهلي للبنين بلغت تعداد طلبتها 000 48 وعدد 376 معهداً ومركز تدريب للبنات بلغت تعداد الطالبات فيها حوالي 000 38 طالبة. وعن دعم وتشجيع الإبداع والابتكار، قال إنه بالإضافة إلى الدور الطبيعي الذي تقوم به الجامعات في مجال البحث العلمي والابتكار وما تقوم به بعض المنشآت الصناعية العملاقة مثل شركة البترول الوطنية (ارامكو) وشركات البتروكيماويات المتعددة من بحوث لتطوير آليات الإنتاج وتحسين منتجاتها فإن هناك جهود حكومية عديدة تهدف إلى الدفع بعجلة الإبداع والابتكار وشحذ الهمم وتذليل السبل وإيجاد الأطر والآليات المناسبة لتفعيل ذلك. وأعطى الوفد أمثلة تلخص هذه الجهود فذكر الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي اعتمدت في نوفمبر 2009 وهدفها الأساسي زيادة مساهمة القطاع الصناعي والناتج الإجمالي من النسبة الحالية 11% إلى 20% بحلول عام 2020؛ والخطة الوطنية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار في الفترة 2010 إلى 2015 التي تم إعدادها بالتنسيق والتعاون مع كافة الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وتم اعتمادها وتمويلها بمبلغ حوالي 2,2 بليون دولار؛ وإنشاء مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع التي تهدف إلى إيجاد البيئة المحفزة للإبداع. وختاماً، تقدّم الوفد بعبارات الشكر إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية وعلى رأسها المدير العام صاحب الرؤى الخلاقة على جهوده وجهود زملائه الدؤوبة.

92. وانضم وفد جنوب أفريقيا إلى البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن امتنانه للفرصة التي أُتيحت له للتحدث أثناء الجزء رفيع المستوى، ورحب بموضوع هذا العام المهم بالنسبة لأولويات جنوب أفريقيا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعليم، والتدريب على اكتساب المهارات والتنمية والعمل في الريف والأمن والحدّ من الفقر. وقال إن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ينطوي على آلية لمناقشة السبل التي يمكن للويبو أن تعزز بها الابتكار والنمو في البلدان النامية، وخصّ بالذكر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومضى يقول إن الجزء رفيع المستوى ينبغي أن يركّز كذلك على إدراج توصيات جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عمل الويبو، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير والمساعدة التقنية، كما ينبغي أن يركّز على مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما البلدان النامية. وشدد الوفد على

مراعاة الحاجات الفردية للدول الأعضاء وسياساتها الوطنية في وضع نظام ملكية فكرية متوازن يعزز الابتكار والتنمية على حدٍ سواء، وعليه فإن الويبو يلزمها أن تدرج بوضوح مبادئ الأمم المتحدة للإدارة الرشيدة والشفافية في سياساتها، ولكي تضطلع الويبو بولايتها بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة تتخصص في شؤون الملكية الفكرية، فمن الضروري اتباع عملية واضحة للتناوب الإقليمي في اختيار رؤساء مختلف الهيئات التابعة للمنظمة، ويجب النظر كذلك في توصيات لجنة التدقيق وتوضيح الدور الذي تضطلع به الويبو. وأكد الوفد أهمية القضايا قيد التفاوض في اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن العمل الذي تضطلع به هذه اللجنة لوضع معاهدة أو معاهدات ملزمة قانوناً يعتبر أولوية وطنية في جنوب أفريقيا ومن شأنه أن يتيح سبلاً مبتكرة لتطوير الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي الغنية والمتنوعة في البلد، ومن شأنه أيضاً أن يمكّن جنوب أفريقيا من المنافسة في هذا المجال ومن إدخال المزيد من التطوير على الملكية الفكرية لديها. ورحّب الوفد بالولاية الجديدة للجنة وأشاد بالعمل القيّم الذي يضطلع به أول فريق عامل بين الدورات معني بالفولكلور والتابع لها. وراح الوفد يقول إن الوقت قد حان لتكثيف المفاوضات وللوفاء بالولاية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في عام 2009 من خلال قيام الجمعيات المقبلة بإعداد نص مفصّل أو نصوص مفصّلة من أجل تحديد تاريخ لعقد مؤتمر دبلوماسي في هذا الصدد. وقال إن التسريع في إيجاد نتيجة للمفاوضات سيكون أساسياً للحيلولة دون استمرار التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

93. وكرر وفد البرازيل ما سبق أن قاله في اجتماعات جمعيات سنة 2009 بأن جميع الدول الأعضاء لها مصلحة في الحفاظ على دور الويبو بوصفها الهيئة الرئيسية المتعددة الأطراف لصياغة القواعد والمبادئ المتعلقة بمسائل الملكية الفكرية وقال إن قضية تعزيز الويبو باعتبارها مؤسسة أصبحت ذات أهمية منذ ذلك الحين. وبما أن الويبو وكالة متعددة الأطراف من وكالات الأمم المتحدة وهي محفل يشهد مداولات تتزايد شفافيتها ومشاركة نشطة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن لديها الشرعية والخبرة والشمولية- وهي مؤهلات لا بد منها لقيادة المناقشات الدولية حول تطوير نظام الملكية الفكرية وضمان فعالية القواعد الدولية الجديدة. وبدون هذه المؤهلات الثلاث قد لا يكون من الممكن تطبيق القواعد على المناطق الاقتصادية الكبرى التي هي الآن المركز الحيوي للاقتصاد الدولي. واستطرد قائلاً إن على الدول الأعضاء كافة السعي إلى الحفاظ على مركز الصدارة الذي تحتله الويبو في مفاوضات الملكية الفكرية، وهذا يعني كذلك الاتفاق على الولايات الحكومية الدولية في المناقشات المعقدة الجارية حالياً في محافل مختلفة بشأن الصلة بين الملكية الفكرية والصحة العامة أو تغير المناخ أو الأمن الغذائي. ولما اعتُمد جدول أعمال التنمية في 2007 كان الهدف الرئيسي من ورائه توسيع نطاق فوائد نظام الملكية الفكرية إلى جميع البلدان، وخصوصاً تلك التي لا تجني بعد ثمار مزاياه ولا يقتصر الأمر هنا على البلدان النامية فقط. وذهب إلى القول بأن جدول أعمال التنمية أضاف بُعداً جديداً للويبو يدعو إلى عمليات التعليم القائمة على التجارب والتنفيذ المرن واتباع منهجية في الرصد وإتاحة موارد الميزانية التي تتناسب مع أهميته. كما أفضى إلى تغيير في الثقافة التنظيمية في الويبو، التي ينبغي أن تمتد أيضاً إلى الأجواء التي تسود عمليات التفاوض الحكومية الدولية. وينبغي ترك المواقف الدفاعية وانعدام الثقة المتبادل جانباً. وواصل تدخله موضحاً أن جدول أعمال التنمية سد فجوة كبيرة في نظام الملكية الفكرية الدولي وحسّن توازنه. وقال إن الويبو قدمت خدمات مهمة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، غير أن دورها لا يقتصر على ذلك. فينبغي لأي وكالة داخل منظومة الأمم المتحدة أن تحقق أهداف أسمى، ولا سيما تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن شأن ذلك أن توجه مجموعة جدول أعمال التنمية التي شُكلت مؤخراً والتي تُعدّ البرازيل أحد أعضائها المؤسسين وستكون منسقاً لها قريباً. وفي خمسة أشهر فقط تمكنت المجموعة من توحيد نفسها باعتبارها مجموعة منفتحة نحو الجهات الأخرى ورحبت بالحوار معها واستطاعت تحقيق توافق في الآراء بشأن مسائل مهمة. وتسعى في جميع جهودها إلى جعل التنمية معياراً للويبو. وقد تطلب تحقيق هذه التغييرات وقتاً طويلاً واستعداداً لقبول التغيير. وتابع تدخله قائلاً إن المشوار لازال طويلاً، ولكن بعض التطورات التي طرأت هذا العام أوضحت أن الدول الأعضاء ماضية في الطريق الصحيح. وقال إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وافقت على آلية لتنسيق جدول أعمال التنمية ورصده وتقييمه. وأُحرز تقدم ملموس بشأن تعديل معاهدة التعاون بشأن البراءات وتحسينها. وأضاف أن اللجنة

الحكومية الدولية تكثف المفاوضات بشأن سنّ صك قانوني أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. واستدرك قائلاً إن الدول الأعضاء وضعت مفهوم احترام الملكية الفكرية الذي ينطوي على نهج أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً في مجالي الإنفاذ والحقوق. وأما اللجنة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فقد كثفت المناقشات حول استئناف المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري إضافة إلى مناقشة الاستثناءات والتقييدات المفروضة على حق المؤلف. ولفت النظر إلى أن البرازيل والمكسيك وإكوادور وباراغواي تسعى، بدعم من العديد من الدول الأعضاء ذات المجتمعات المتنوعة، إلى الاعتراف بأهمية إيجاد سبل فعالة وملزمة لتمكين معاقي البصر من نفاذ أفضل إلى المعارف. وأضاف أنه ينبغي النظر إلى الاقتراح على أساس إطار تنظيمي مُجرّب ومُختبر لحق المؤلف يعود تاريخه إلى قرن من الزمن. وعلاوة على ذلك، تعمل الدول الأربع التي قدمت مشروع معاهدة بشأن الاستثناءات المفروضة على حق المؤلف لفائدة معاقي البصر بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية التي لها دراية بالصعوبات اليومية التي يواجهها معاقو البصر، ولا سيما الاتحاد العالمي للمكفوفين. وراح يقول إن البرازيل تتوقع نتيجة إيجابية من المفاوضات التي كانت اختباراً مهماً لقدرة الويبو على تقديم المساعدة لتعزيز قيم الأمم المتحدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن هناك حاجة إلى العمل من أجل بلوغ تقارب حقيقي في الإدارة الدولية للملكية الفكرية وحقوق الإنسان وتنفيذ مبادئ التعايش السلمي والشمولية والشفافية مع الاستناد إلى أسس ثابتة. وأعرب عن أمله في التوصل إلى معاهدة الويبو بسرعة وأن تكون بمثابة "إعلان الحرية" للمكفوفين عبر تمكينهم من نفاذ أكبر إلى المعارف. وباختصار، فإن البرازيل ستواصل تقديم مساهمتها الكبيرة، بمفردها أو مع الدول الأخرى، في لجان الويبو المختلفة مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، وقد قدمت البرازيل لهما مقترحات خطية العام الماضي. وفي الأخير، رحب الوفد بالتحليل الاقتصادي المعمق وتنفيذ جدول أعمال التنمية كجزء من برنامج التقويم الاستراتيجي. وأضاف أن البرازيل، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان الحديثة الالتحاق بالاقتصاد القائم على المعارف، ستستفيد الكثير من التفكير العميق حول دور الملكية الفكرية في سياسات التنمية. وبناء على ذلك، استضافت البرازيل في وقت مبكر هذا العام اجتماعاً نظمته الويبو جمع خبراء الاقتصاد المتخصصين في الملكية الفكرية.

94. وعبّر وفد السويد عن تأييده التام للبيان الذي أدلت به سويسرا باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلت به بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة. وقال إن بلده دعم بقوة الويبو في إطار أداء رسالتها الرامية إلى النهوض بالابتكار والإبداع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفائدة جميع البلدان من خلال نظام دولي فعّال ومتوازن للملكية الفكرية وأعرب عن ثقته الكاملة في الأمانة. واستطرد الوفد للإشارة إلى أهمية تعزيز عمل الويبو ودورها وقال إنه من واجب الدول الأعضاء دعم الويبو فيما تقوم به من عمل هام لتطوير نظام الملكية الفكرية وتعزيزه في كامل أنحاء العالم ولفائدة الكل. وقال إن حماية الملكية الفكرية لها تاريخ طويل في السويد وأن بلده شارك على مرّ السنوات في تطوير مختلف أنظمة الملكية الفكرية ودعمها في أنحاء العالم. وقال إن الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والمكتب السويدي للبراءات والتسجيل تعاوناً مع الويبو طوال عدة سنوات لتنظيم ثلاثة برامج للملكية الفكرية كل سنة تغطي مختلف جوانب الملكية الفكرية لفائدة مشاركين من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وهي برامج مصمّمة لمضاعفة نظم الملكية الفكرية وتعزيزها في بلدان المشاركين وعلى المستوى العالمي. وشكر الوفد المكتب الدولي على تعاونه الناجح في هذا الصدد. وقال إن الجهود الدولية التي تُبذل من أجل تطوير النظام الدولي للملكية الفكرية وتعزيزه وسيلة هامة لحفز الابتكار والتنمية وأفاد بأن السويد دعمت أنشطة ومنها أنشطة الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ورحّب الوفد بالتوصيات المعتمدة مؤخراً. ورحّب الوفد بالتدابير التي تقود إلى إرساء آليات متفاعلة وشفافة وناجحة على مرّ الزمن بهدف زيادة فعّالية الويبو. وعبّر الوفد عن تقدير بلده للتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج التقويم الاستراتيجي وعن دعمه للعمل المستمر في إطار ذلك البرنامج. وأشار الوفد مع الارتياح إلى القيم الأساسية المصاغة التي ركّزت بالأساس على التوجه نحو خدمة الزبون والفعالية والمساءلة مع تحمل الويبو كمنظمة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والإدارية. وعبّر الوفد عن ترحيب بلده بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي أتاحت

للويبو إطاراً متيناً ومكّنت للأمانة بمدها بالتوجه الاستراتيجي للسنوات القادمة وفقاً للأهداف الاستراتيجية التي سبق الاتفاق عليها. وقال الوفد إن بلده أقرّ بأهمية العمل البنّاء في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ورحب بالاتفاق المحرز بشأن آليات التنسيق. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، شكر الوفد الأمانة على ما تبذله من جهود مستمرة للمضي قدماً بالمسائل المطروحة حالياً في جدول الأعمال وأكّد مجدداً التزامه بالمشاركة البنّاءة في مداولات اللجنة في المستقبل. وفيما يتصل بالعمل الهام الذي تنجزه اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور، أعرب الوفد مجدداً عن ارتياحه للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات لدورات الفريق العامل ما بين دورات اللجنة وعبّر عن سعادته للمشاركة في اجتماعات أول فريق عامل. وقال إن السويد ملتزمة بتعزيز عملية تنسيق قوانين البراءات على الصعيد الدولي من خلال أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وتابع قائلاً إن بلده اعترف أيضاً بالعمل البناء الذي أنجزته اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والنماذج والرسوم الصناعية والبيانات الجغرافية وأقرّ الاتفاق القاضي بإحراز تقدم في البحث عن مجالات التوافق الممكن في قانون العلامات والرسوم والنماذج الصناعية والممارسات المتعلقة به. وذكر الوفد أن السويد اعتبرت عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ هاماً وقال إنها دعمت انعقاد اللجنة المذكورة في مواعيد منتظمة خلال فترة السنتين المقبلة. وفيما يتعلق بالتطورات القانونية الأخيرة في السويد، أشار الوفد إلى أن قانون العلامات التجارية الجديد والحديث سيدخل حيز النفاذ في 1 يوليو 2011 ليحل بذلك محل القانون الحالي الذي يرجع إلى سنة 1960 وقال إن السويد ستنضم في نفس الوقت إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية. وفي الختام، عبّر الوفد عن تطلع بلده إلى الاستمرار في تعاونه الناجح مع الويبو بشأن تطوير النظام الدولي للملكية الفكرية الذي من شأنه الترويج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كافة البلدان.

95. وأعرب وفد كولومبيا عن سروره للمشاركة في حوار في إطار اجتماعات جمعيات الويبو يعود بالفائدة على الجميع ويعزز وضع اقتراحات استراتيجية محددة ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات الرئيسية المواجهة في العالم في ميدان الملكية الفكرية. وقال إن بلده يعترف بالويبو على أنها الهيئة العالمية الريادية المعنية بقضايا الملكية الفكرية وإن حكومة بلده تعتبر الملكية الفكرية حافزاً رئيسياً للنهوض بالابتكار والإبداع الأساسيين لضمان النمو والتنمية في البلد. واسترسل قائلاً إن ازدهار البلدان يعتمد إلى حدٍ كبير على الابتكار واستخدام المعارف والتكنولوجيا واستحداثها الدائم للإنتاج مما يرتقي بتخصص رأس المال البشري وتطوير قطاعات السلع والخدمات ذات المضمون العلمي والتكنولوجي الرفيع المستوى. وبناء على ذلك، أحاط علماً بما كان لسياسات الملكية الفكرية والابتكار المطبقة في بلده خلال السنوات الأخيرة من دور استراتيجي في تحقيق أهداف النمو والتنمية الواردة في الخطة الإنمائية الوطنية. وأشار إلى اعتماد ثلاثة محاور استراتيجية لربط الموضوعات المتعلقة بالنمو والتنمية والقدرة التنافسية والإنتاجية والملكية الفكرية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تنسيق السياسات المبينة في تلك الخطة مع سياسات الملكية الفكرية. وفي ذلك المضمار، ذكر أنه من الأساسي إدخال التحسينات فيما يتصل بالتحويل الإنتاجي واستخدام المعارف الداعم للإنتاج والتوازن بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمنتفعين بالمعارف مما يسمح بتنسيق أهداف تحقيق تنمية منصفة في إطار القدرة التنافسية والإنتاجية الوطنية. وأحاط علماً بخطة إنمائية جديدة لفترة الأربع سنوات المقبلة يجري إعدادها وتأخذ في الاعتبار ما للمعارف والابتكار من وقع كبير بوصفهما محركين للإنتاجية والقدرة التنافسية ضمن البلد. وأفاد بتكييف النظام الوطني لإدارة الملكية الفكرية بمساعدة الويبو. ومضى يقول إن الهدف المنشود هو تنسيق أنشطة الدولة والأفراد على المستوى الخاص بغية ضمان مستوى كاف من حماية حقوق الملكية الفكرية والانتفاع والنهوض بها بتعزيز وقعها على القدرة التنافسية والإنتاجية على الصعيد الوطني وتحقيق التوازن بين أصحاب الحقوق والمصلحة العامة ومصالح المنتفعين بالمعارف والسلع المحمية والثروات الثقافية الوطنية. وأطلع الحضور على خطوة رئيسية اتخذت وتمثلت في دمج مختلف الهيئات الحكومية والخاصة في اللجنة الجديدة المشتركة بين القطاعات والمعنية بالملكية الفكرية لضمان تنفيذ النظام على نحو ملائم واعتماد السياسات العامة التي تتيح درجة كافية من حماية حقوق الملكية الفكرية والانتفاع والنهوض بها. واستطرد قائلاً إن اللجنة تستفيد في جملة أمور من مساهمة 10 وزارات

وقسمين إداريين في مجالات التخطيط الوطني والعلوم والتكنولوجيا والابتكار (كولسينسيا) وجمعيات الإدارة الجماعية. وأردف قائلاً إن بلده يعترف أيضاً بأهمية السياسات الوطنية المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعتمدة في ظل النظام الذي يشمل تلك المجالات التي تسعى إلى النهوض بالابتكار ضمن أنظمة إنتاجية عبر تنفيذ سياسات الملكية الفكرية وإنه اعتمد استراتيجيات ترمي إلى تعزيز الابتكار في الأنظمة الإنتاجية وترسيخ الأسس المؤسسية للنظام الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتدعيم تدريب الموارد البشرية الموجه إلى البحث والابتكار وتشجيع تملك المجتمع للمعارف وتركيز العمل العام على مجالات استراتيجية وتكوين الكفاءات اللازمة لتوليد المعارف والأبحاث وإدارتها والانتفاع بها. وذكر مجدداً أن سياسة الملكية الفكرية هي عنصر أساسي من السياسة الاجتماعية والإنمائية التي يسعى بلده جاهداً إلى تنسيقها مع استراتيجية النمو المنصف والتنمية المنصفة. وأعرب عن تأييده لجهود المدير العام الرامية إلى اعتماد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لتوجيه أنشطة الملكية الفكرية المختلفة وإدماجها ورأى أنه من الأساسي المضي قدماً في تحديث الإطار الدولي بشأن معايير الملكية الفكرية غير أنه شدد على الحاجة إلى مواد ذات صيغ ملائمة لضمان نفاذ معاقي البصر إلى المواد الثقافية والمعارف ودعا إلى بذل جهود خلاقة وبناءة للاستجابة لمطامح ملايين المعاقين بصرياً في جميع أنحاء العالم. وأحاط علماً بأن بلده اعتمد في 19 يوليو 2010 القانون رقم 1403 بشأن حماية أوجه الأداء السمعي البصري الذي ينص على أن يتقاضى فنانو الأداء أجراً على إتاحة المصنفات والتسجيلات السمعية البصرية للجمهور. وأنهى بيانه مفيداً بأن بلده اتخذ الخطوات اللازمة للانضمام إلى بروتوكول مدريد ومعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية.

96. وأعرب وفد الكرسي الرسولي عن تقديره لتركيز الجزء الرفيع المستوى على الابتكار والنمو والتنمية وأكد أن الارتقاء بالإبداع يفسح مجالاً لخيارات ملموسة جديدة للجميع. وقال إن نظام الملكية الفكرية ينهض بالنتاج الأدبي والعلمي والفني والنشاط الابتكاري لفائدة الصالح العام وإن الحماية تسمح بالاعتراف بالمؤلفين والمخترعين كأشخاص يملكون مصنفاتهم وتضمن إلى حدٍ ما المكافأة الاقتصادية عليها وتشجع تقدم المجتمع ككل في الوقت ذاته. وأشار إلى المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذكر أن حماية الملكية الفكرية تعترف بكرامة الإنسان وبأعماله وتسهم في نمو الفرد والصالح العام. ومضى يقول إن الخبراء الاقتصاديين يقرّون بآليات عدة تحفز حقوق الملكية الفكرية بواسطتها التنمية الاقتصادية وإنه من المناسب بحكم ترابط تلك الآليات إلقاء نظرة عامة على الحوافز المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. واستدرك قائلاً إن البينات في ذلك المجال مفتتة بسبب الافتقار إلى تقييم للمفاهيم المعنية. وأردف قائلاً إن تدعيم حقوق الملكية الفكرية يعتبر وسيلة محتملة لتعزيز التنمية غير أنه أعرب عن اعتقاده أن تدعيم نظام الحماية قد ينهض بالنمو الاقتصادي أو يحدّ منه. وأوضح قائلاً إن تدعيم النظام قد يعني في بعض الظروف تحمل تكاليف اجتماعية ثقيلة العبء وإن البلدان النامية قد تسجل خسائر صافية في الرفاهية في الأمد القصير إذ تسبق تكاليف الحماية المنافع مما يحتمل أن يعسّر التقارب للتوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح الملكية الفكرية في البلدان النامية. واستدرك قائلاً إن اعتماد حقوق مدعمة في مجال الملكية الفكرية قد يجذب تدفقاً جديداً وملحوظاً للتكنولوجيا ويؤدي إلى ازدهار الابتكار والصناعات الثقافية على الصعيد المحلي ويساهم في تعجيل تضييق الهوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. واستطرد قائلاً إن تعزيز المنافع التي يحصلها بلد ما من حقوق الملكية الفكرية أمر لا يعتمد على تحسين نظام الملكية الفكرية فحسب بل على القدرة على استيعاب تكنولوجيا ومنتجات جديدة وتطويرها. وشدد على ثلاث قضايا تكتسي أهمية حاسمة في سياق التنمية. وذكر في المقام الأول أن تكييف التكنولوجيا الجديدة مع الصناعة المحلية عملية تتكلل بنجاح أكبر حيثما تتوفر موارد بشرية مثقفة ومؤهلة على مستوى رفيع. واسترسل قائلاً في المقام الثاني إن استيعاب التكنولوجيا من الخارج في الاقتصاد أمر حاسم يعتمد على أداء الشركات المحلية في مجال البحث والتطوير. وأضاف قائلاً في المقام الثالث إن معاهد البحث في عدة بلدان تعجز عن تسويق الاختراعات بشكل مفيد. واستأنف بيانه قائلاً إن تناول تلك القضايا سيؤدي إلى حقوق مدعمة في مجال الملكية الفكرية وعقود بين المعاهد والشركات تحدد حصص الملكية وتعزز المرونة لفائدة الباحثين من أجل عقد شراكات تجارية جديدة. ورأى أنه من المهم تشجيع تطوير أسواق مالية قادرة على إدارة المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها تنمية التكنولوجيا. وشدد

على أن تطوير نظام عادل لحقوق الملكية الفكرية من شأنه النهوض بالصالح العام ومواصلة علاقات دولية أكثر إنصافاً ولا سيما فيما يتعلق بالفقراء والمستضعفين. وذكر ما قاله قداسة البابا بنديكت الذي أشار في سياق أسباب التنمية المادية والثقافية إلى أنماط المسؤولية نفسها التي تقع على عاتق البلدان التي يسجل فيها حماس مفرط لحماية المعارف عبر الإصرار الصارم على الحق في الملكية الفكرية ولا سيما في مجال الرعاية الصحية. واختتم بيانه مشيراً إلى وجود نماذج ثقافية وقواعد وتصرفات اجتماعية مستمرة تعرقل التنمية في بعض البلدان الفقيرة في الوقت نفسه.

97. وساند وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقال إن مسار الويبو الجاري للتقويم الاستراتيجي أصلح برامج المنظمة ومواردها وهياكلها بناء على أهدافها الاستراتيجية الجديدة ومكّنها من تعزيز فعّالية مواجهة المحيط التكنولوجي والثقافي والجغرافي والاقتصادي السريع التطور والتحديات العالمية الملحّة التي قد يكون للملكية الفكرية دور في التصدي لها. وأضاف قائلاً إن التقويم الاستراتيجي سيسمح للويبو بتحقيق أهدافها والاضطلاع بدور ريادي عالمي فيما يتصل بقضايا الملكية الفكرية عبر القيم الجوهرية الأربع وخص بالذكر المساءلة بشأن النتائج التي تعتبر أساسية لتحسين متابعة النتائج والأداء. وأعرب عن تأييد بلده التام للعمل الذي اضطلعت به الويبو مؤخراً لإرساء منظمة متجاوبة وفعالة وأشاد بوجه خاص بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 ومبادرة إطار الإدارة القائمة على النتائج ونظام تخطيط الموارد المؤسسية وقال إنها مبادرات قررت لجنة البرنامج والميزانية أن تخصص لها موارد كبيرة. ورأى أنه من الحيوي في فترة تواجه خلالها الحكومات والشركات في العالم صعوبات اقتصادية أن تظل الويبو تحافظ على نظام مالي صارم وتعزز الكفاءة العامة. ورحّب بالاتفاق بشأن أعضاء لجنة التدقيق الجديدة مما يمكّن الويبو والدول الأعضاء فيها من مواصلة الاستفادة من خدمات الرقابة التي تقدمها اللجنة. ومضى يقول إن بلده سيستمر في العمل مع الدول الأعضاء والأمانة في سياق تكوين منظمة أكثر فعالية وكفاءة بما يشمل تحسين عملها الجوهري ومنحها دور الصدارة فيما يتصل بقضايا الملكية الفكرية ضمن منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أنشطة التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية وضمان تبسيط الممارسات المتعلقة بالموارد البشرية والمصروفات ومواصلة التركيز على احترام الملكية الفكرية وإنه يوسع نطاق تعاونه مع الويبو وعدة دول أعضاء في مجال توعية الجماهير بخصوص الملكية الفكرية. ورأى أن إذكاء الوعي بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية وحمايتها أمر حاسم لتحسين نظام الملكية الفكرية وقال إنه يستهدف العمل مع الويبو لتمكين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المعنية بتوعية الجماهير بالملكية الفكرية في بلده من تنسيق جهودها على وجه أفضل. وفيما يخص عمل مكاتب الملكية الفكرية، أفاد بأن بلده يعتبر مشاطرة العمل على الصعيد العالمي مسألة أساسية لإدارة عبء العمل الذي تعاني منه مكاتب الملكية الفكرية على نحو فعال وضمان أعلى مستوى ممكن من الجودة. وأحاط علماً بأن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية يشارك حالياً في عدد من مشروعات مشاطرة العمل بالتعاون مع مكاتب وطنية أخرى وأن إطار البرنامج التجريبي للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات هو خطوة مهمة باتجاه إعادة استخدام الأعمال المضطلع بها في مكاتب أخرى إلى أقصى حد. واسترسل قائلاً إن بلده يسعى إلى تعزيز المشاركة في تلك المشروعات بهدف ضمان استفادة مودعي الطلبات والمكاتب مما يتحقق من وفورات في الوقت والتكاليف نتيجة لذلك وإنه سيضطلع بذلك بإزالة العقبات التي تحول دون المشاركة واستكشاف مبادرات جديدة تديرها المكاتب لمشاطرة العمل والإصغاء إلى ردود مودعي الطلبات. واستطرد قائلاً إن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أنشأ فرقة عمل لاستكشاف السبل المحتملة لتعزيز فعالية نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بما في ذلك بحث دور المكتب كمكتب لتسلم الطلبات وإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وأعرب عن أمله أن يتسنى له من خلال ذلك تحسين إجراءات المعاهدة في المكتب وتحديد الطرق الرامية إلى الارتقاء بنظام المعاهدة ككل. وأضاف قائلاً إن بلده يهدف إلى إدماج المعاهدة في جميع جهوده المبذولة لمشاطرة العمل بما في ذلك البرنامج التجريبي للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات. وأحاط علماً بأن مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف والويبو نظما في مارس 2010 دورة تدريبية مشتركة لفائدة البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بشأن القضايا المستجدة في مجال

حق المؤلف والحقوق المجاورة فيما يتصل بالأشخاص العاجزين عن القراءة وأن الموضوعات شملت الأطر الدولية والقانونية والتجارية والدراسات الإفرادية عن الاستثناءات الراهنة الخاصة بعالم العاجزين عن القراءة واقتراح معاهدة الاتحاد العالمي للمكفوفين وملتقى الويبو لأصحاب المصالح. وأفاد بأن مكتب حق المؤلف سيتيح برنامجاً مماثلاً للتدريب خلال السنة القادمة. وتطرق إلى القضايا المطروحة على اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ورأى أنه من الممكن إحراز التقدم بسرعة في ذلك المجال وأن حماية حق المؤلف تعزز الإبداع وتدعم التنمية الاقتصادية وتعتبر محركاً لحرية التعبير. وقال إنه ملتزم بضمان تيسير النفاذ إلى المعلومات وفرص التعليم التي تمكّن الجميع من العيش المستقل والمشاركة في الحياة الثقافية عبر السياسات المحلية والدولية. وواصل بيانه قائلاً إن بلده يرى أنه لا بدّ من وضع قواعد ومعايير قانونية جديدة في قانون حق المؤلف الدولي لتلبية احتياجات المعاقين العاجزين عن القراءة. واسترسل قائلاً إن القضية الأكثر إلحاحاً هي بوضوح توزيع مواد ذات نسق خاص معدة للمعاقين العاجزين عن القراءة عبر الحدود إما في ظل الاستثناءات على حق المؤلف في السياق الوطني وإما في إطار ترتيبات الترخيص الخاصة. ورأى أنه ينبغي بالتالي للويبو أن تسعى جاهدة أولاً إلى التوصل إلى توافق دولي في الآراء في ذلك المجال. وأفاد بأن بلده اقترح في يونيو 2010 صكاً جديداً لتوافق الآراء قد يضع بصراحة قواعد ومعايير دولية جديدة لتبادل النسخ ذات النسق الخاص. ورأى أنه بإمكان توصية مشتركة محتملة تقدمها الجمعيات بداية أن تفضي إلى وضع معاهدة تحدد التقييدات والاستثناءات الأساسية على حق المؤلف من أجل المعاقين العاجزين عن القراءة. وأنهى بيانه قائلاً إن اقتراحات البرازيل وإكوادور وباراغواي والاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الأفريقية تبين مشاركة الويبو الصادقة في القضية.

98. وقال وفد كمبوديا إنه يؤيد البيانات التي ألقاها كل من نائب وزير فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا ووفد نيبال باسم البلدان الأقل نمواً ووفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وقال الوفد إن كمبوديا تدرك أهمية الابتكار للتنمية الاقتصادية ومسارات التصنيع. لذلك فالحكومة تعمل على تهيئة مناخ مواتٍ والتشجيع بواسطة الحوافز الملائمة في هذا المجال عبر أُطرها ومساراتها الاقتصادية والإنمائية. وعبّر وفد كمبوديا عن إيمان بلده بدور الملكية الفكرية في تحفيز الابتكار والنمو في اقتصاد البلد. ولقد كانت كمبوديا بلداً سائراً نحو التكامل الاقتصادي ويعلّق أهمية كبيرة على مستوى تطوير نظامه الخاص بالملكية الفكرية فيما يتعلق بكل من الأطر القانونية والمؤسسة التي يمكن الاستعانة بها باعتبارها أدوات سياسية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومنذ عام 2002 اعتمدت ونفذت حكومة مملكة كمبوديا عددا من القوانين الخاصة بالملكية الفكرية كالعلامات التجارية والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية وحق المؤلف. ومن المقرر تقديم مشروع قانون بشأن البيانات الجغرافية إلى الجمعية الوطنية التماساً للنظر فيه واعتماده عام 2011 وهذا المشروع يعد إنجازاً هاماً في مجال التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية. وإن اللجنة الوطنية الكمبودية المعنية بالملكية الفكرية بقيادة رئيس الوزراء ووزير التجارة منكبّة حالياً على إنشاء مؤسسة متينة وفعالة كي تكفل أن إنتاج الملكية الفكرية وإدارتها وحمايتها وإنفاذها يجري وفق المعايير والممارسات الدولية. ثم تطرق ممثل الوفد بعد ذلك للتعاون بين كمبوديا والويبو. لقد أصبحت الويبو شريكاً مهماً جداً لكمبوديا منذ أن قدم البلد طلب العضوية في منظمة التجارة العالمية عام 1994 عبر تطوير مؤسسات الملكية الفكرية وتشريعاتها حتى تتسق مع اتفاق تريبس. وقد أُحرز قدر كبير من التقدم بفضل هذا التعاون الذي ساهم في عملية مساعدة كمبوديا للالتحاق بنظام التجارة العالمية بصفتها عضواً بمعنى الكلمة عام 2004. وساعدت الويبو كمبوديا في وضع نظام آلي للملكية الفكرية وتعاونت تعاوناً وثيقاً معها لإنشاء مركز للمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية احتضنته وزارة التجارة وتعتقد كمبوديا أنه سيكون مجدياً للغاية، ولن تقتصر جدواه على موظفي الحكومة، بل سيستفيد منه الجمهور بصفة عامة، لا سيما المهتمون بالاطلاع على مصنفات الملكية الفكرية. واضطلعت الويبو أيضاً بالعديد من حلقات العمل والمهام لمساعدة كمبوديا باعتبار ذلك جزء من برنامج تكوين الكفاءات. وقال الوفد إن كمبوديا تهتم كثيراً بهذه الشراكة وتقدر الجهود الإنمائية في المجالات المتصلة بذلك. وهي تقدر أيضاً الدعم المتواصل الذي تقدمه الويبو والدول الأعضاء لتطوير نظام الملكية الفكرية والخبرة في كمبوديا من أجل تعزيز إمكانياتها، لا سيما تنمية المهارات في مجال المقاولات والتنافس في الأسواق التجارية والعمالة. وقد عاينت كمبوديا مسار المفاوضات والتقدم المحرز

من أجل وضع صك متفق عليه لحماية الموارد الوراثية والفولكلور والمعارف التقليدية. وشاطر الوفد الرأي القائل إنه ينبغي تسريع وتيرة مسار المفاوضات لمنفعة الجميع وللتنمية العامة. وشاطر الوفد أيضا الرأي القائل إن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط مهمة وإنها ستمكن الويبو من الاضطلاع بعملها على نحو أكثر فعالية فيما يتعلق بتخصيص الموارد والجدول الزمني ومجالات الأولوية في التنفيذ وفق حاجة الدول الأعضاء. وشدد الوفد على التنفيذ التام لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية والإعلان الذي صدّق عليه وزراء البلدان الأقل نمواً والمنتدى الرفيع المستوى بشأن الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية من أجل الازدهار والتنمية في البلدان الأقل نمواً الذي عقد في يوليو 2009. ولا بد للويبو ولشركائها في التنمية من إتاحة الأموال من أجل تقديم المساعدة في تكوين الكفاءات لفائدة البلدان الأقل نمواً والنفاذ إلى التكنولوجيات الجديدة والاستعداد لإدماج الملكية الفكرية في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المقبل في تركيا العام القادم. وختاماً، قال الوفد إن كمبوديا تعتبر تطوير الملكية الفكرية وإنفاذها يقتضي تعاوناً دولياً وإن الملكية الفكرية ينبغي ألا تخدم مصالح المخترعين وأصحاب الحقوق فقط، بل أيضاً جميع المجتمعات على اختلاف ثرائها أو فقرها، المتقدمة منها والنامية على حدٍ السواء.

99. وأعرب وفد هندوراس عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد إلى ثلاثة جوانب متعلّقة بمصالح هندوراس. أولاً، الملكية الفكرية إحدى الوسائل الأكثر جدوى لمواجهة التحديات الجديدة لفرص التجارة والإنتاج التي يفرضها عالم يزداد تشابكاً. ويقتضي سوق الأفكار وتطوره من الدول الأعضاء والويبو تقديم مساهمات فعّالة ومنسّقة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف المجتمع الدولي. ووفق الوفد، فهندوراس أحرزت تقدماً مهماً بفضل دعم الويبو لرفع مستوى الوعي بمزايا الملكية الفكرية وتطوير الكفاءات المؤسسية من أجل تقديم خدمة أفضل. وأضاف الوفد أن حكومة هندوراس ملتزمة بأن تكفل بلوغ النظام الوطني للملكية الفكرية هدفه الرئيسي المتعلق بالحماية القانونية وتعزيز الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والمنافع للمجتمع بكامله. ثانياً، ذكر المتحدث كيف أن هندوراس أعطت الأولوية لبعض المبادرات الدولية. وذكّر الوفد بعبارات ستيفي وندر قائلاً إنه ينبغي أن تعطى دفعة إضافية لزيادة المبادرات بشأن التقييدات والاستثناءات لحق المؤلف لصالح ذوي الإعاقة البصرية. وسلّط الضوء على أهمية وجود صك قانوني لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وقال إن نظام الملكية الفكرية ساعد أيضاً على مواجهة التحديات المعقدة على المستوى العالمي مثل تغير المناخ وتزايد الطلب على الطاقة. ثالثاً، أكّد المتحدث أن تطبيق نظام الملكية الفكرية كان له تأثير على الناس بالاسم واللقب، والأسر والمجتمعات المحلية وأثر كذلك على الأوضاع الوطنية والإقليمية والدولية. وذكر الوفد مثال في مجتمع ماركالا في هندوراس حيث اتحد نحو 400 1 من المنتجين يمثلون 600 5 شخص لإنتاج البن تحت تسمية المنشأ "كافيه دي ماركالا". وبفضل ذلك أحرزوا مزايا كبيرة وقدرة تنافسية على الصعيدين الوطني والدولي، في حين كانوا سابقاً يضطرون إلى بيع منتجاتها الممتازة بأسعار لا تبرز جودتها المميزة. وأعلن الوفد أن هذه الانجازات يجب أن تكون القاعدة العامة ولذا فهو يؤيد تكيف الويبو الجاري من خلال وسائل مثل الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بغية المساعدة في تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وفي الختام، أعلن الوفد أنه في 27 سبتمبر 2010 سيوقّع اتفاقاً مع الويبو لتقديم خدمات دعم التكنولوجيا والابتكار في هندوراس وأن البلد يتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها المدير العام لأمريكا الوسطى في نهاية عام 2010.

100. وانضم وفد باكستان إلى البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المعروضة على الجمعية تنفيذاً متوازناً. وشدد على اهتمامه بجدول أعمال التنمية وسلّط الضوء على الحاجة إلى نظام عالمي للملكية الفكرية يمكّن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من كسر أغلال الاعتماد على البلدان المتقدمة. وأضاف أن موضوع التنسيق بين الابتكار والنمو والتنمية هو صلب نظام الملكية الفكرية الذي يعزز الابتكار والنفاذ إلى المعارف. وأشاد الوفد بالتقدم المحرز في السنوات السابقة تجاه تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وأشار إلى دينامية الدول الأعضاء والمبادرات المتخذة للقضاء على أوجه القلق التي تشغل جميع أصحاب المصالح. وأعرب عن اعتقاده أن من الضروري لتنفيذ التوصيات تنفيذاً فعّالاً، التفرقة بوضوح بين برنامج جدول أعمال التنمية وأنشطة التعاون التقني العادية التي

تضطلع بها المنظمة. وقال إن لا مفر من وجود قدر من التداخل بينهما لكن ينبغي أن يفهم بوضوح أن التوصيات تخص جميع مجالات عمل الويبو ولا ينبغي اقتصار جدول أعمال التنمية على أنشطة المساعدة التقنية التي تكرر بالكاد ما أنجز بالفعل وإن كان ذلك على نطاق أوسع. والتفت الوفد إلى اللجنة الحكومية الدولية وأعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في المفاوضات القائمة على النصوص التي دارت أثناء الاجتماعات المنعقدة فيما بين الدورات وأشار إلى ضرورة وضع مبادئ وقواعد واضحة لضمان الحماية من التملك غير المشروع وتنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحته. وأضاف أن قضايا مثل الكشف عن الأصل وتبادل المنافع والموافقة المسبقة المستنيرة تتطلب المزيد من المناقشة لسن صك ملزم قانوناً في إطار زمني محدد جيداً. وفيما يتعلق بنظام البراءات، قال الوفد إن من الضروري أولاً إصلاح بعض العيوب التي تشد الخناق على أنشطة الابتكار وتفرض تكاليف مرتفعة على البلدان النامية للحصول على التكنولوجيا الجديدة وتطويرها، وثانياً حل مشكلة اكتظاظ النظام. ومضى يقول إنه ينبغي اتخاذ التدابير لتعزيز فعالية نظام البراءات من دون إلحاق الضرر بما هو متاح من أوجه مرونة وحيز سياسي. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أعرب الوفد عن أمله في إجراء مناقشات شاملة وإحراز نتائج ملموسة بشأن الاستثناءات والتقييدات، نظراً لأن هذا المجال يشكل باعث قلق كبير بالنسبة إلى باكستان فيما يتعلق بضمان النفاذ إلى المصنفات التعليمية والعلمية. وأعرب كذلك عن تطلعه إلى إحراز تقدم بشأن التدابير الملموسة الخاصة بنفاذ معاقي البصر إلى المصنفات المنشورة. وأبدى قلقه إزاء مقاربة الإنفاذ المتبعة والمكونة من بعد واحد وإزاء التركيز على تدابير الإنفاذ الآخذة في التقيد. والتفت الوفد إلى مسألة المراقبة ورحب بتوصيات لجنة التدقيق، ولكن طالب بوضع آلية مؤسسية ملائمة لتسمح للدول الأعضاء بالإمعان في هذه التوصيات. وقال إن الويبو إذا أرادت أن تبقى وجيهة فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالملكية الفكرية فعليها أن تستعيد زخم العمل عن طريق اتخاذ القرارات السليمة لضمان أن تتيح الملكية الفكرية فرصاً متساوية وتحافظ على مصالح الجميع دون تفرقة. وفي الختام أكد الوفد دعمه لجميع الجهود المبذولة لقيادة الويبو نحو المزيد من الإنتاجية.

101. وأيد وفد إثيوبيا بيانات أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ونيبال باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً ومجموعة جدول التنمية وأكد التزامه التام بتحقيق أهداف الويبو. وعند إثيوبيا إيمان راسخ في العلاقة المتأصلة بين الابتكار والنمو والتنمية الاقتصادية وقد أُنشأت مؤسسة وطنية كُلفت بحماية الأعمال الابتكارية والإبداعية. وأُنشئ على المستوى القطري مكتب وطني للبراءات لتعزيز دور الابتكار والإبداع في النمو والتنمية بصفة عامة في البلد في إطار سعيه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. زيادة على ذلك، استهلت إثيوبيا حديثاً خطة إنمائية طموحة من أجل النمو والتحوّل صممت لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وترمي الخطة الوطنية إلى تحوّل إثيوبيا إلى بلد متوسط الدخل وقد أدركت الحكومة الدور المهم والحيوي لنظام الملكية الفكرية في بلوغ هذا الهدف. ويعير وفد إثيوبيا أهمية كبيرة لعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وقد شارك بهمّة في مختلف اجتماعاتها. وانطلاقاً من أن إثيوبيا من بلدان العالم التي تتمتع بأكبر تنوع بيولوجي فقد استفادت من المناقشات والمداولات التي جرت إلى حد الآن. والبلد يحتضن قدراً هائلاً من الموارد الوراثية والثقافية المتنوعة منها ما يربو عن 80 لغة أصلية وطائفة كبيرة من الثقافات المختلفة والأعراف والعادات الخاصة بالمعارف التقليدية. وإن إثيوبيا اتخذت عدة تدابير إيجابية بغية وضع أنظمة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية من أجل تعزيزِ الاستفادة الفعلية منها باعتبارها وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل السياسات المعتمدة استراتيجية وطنية للصون واستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل لسنة 2004. وبغية وضع أنظمة قانونية داخلية لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية اعتمدت الحكومة قانونين رئيسيين كي تكفل أكبر قدر من الحماية في هذا المجال. علاوة على ذلك، سنّت إثيوبيا قانوناً بشأن النفاذ وتقاسم المنافع تماشياً مع تعهداتها بوصفها بلداً طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويرمي هذا القانون إلى ضمان حصول البلد ومجتمعاته المحلية على قسط منصف ومتساوٍ من المنافع العديدة الناشئة عن الاستفادة من الموارد الوراثية من أجل تعزيز صون موارد التنوع البيولوجي في البلد والاستفادة منها دائماً. ويرى الوفد أن الجهود الوطنية ستكون مجدية في ظل إطار قانوني دولي شامل يوضع لحماية الموارد

الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في الدورة الحالية للتوصل إلى اتفاق بشأن صك ملزم قانوناً لتوفير الحماية.

102. وعرض وفد بربادوس مساعدته في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 وفي إنجاز أعمال مختلف اللجان وحثّ اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية على إيجاد حلول فعّالة تمنع استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية بدون موافقة السلطات المختصة في البلد المعني ودعا اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إلى إيجاد سبل لتحسين النفاذ إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف لفائدة المعاقين بصرياً. وأثنى الوفد على التقدم المحرز في أعمال اللجنة الحكومية الدولية والفريق العامل ما بين دورات اللجنة وشدد على أن تعريف الأطراف المستفيدة في أي صك قانوني دولي يتفق عليه، يجب أن يكون واسعاً لمراعاة الظروف في مختلف البلدان ومن ضمنها تلك البلدان النامية التي وإن لم يكن لديها شعوب أصلية يمكن تحديدها، فإنها تملك أشكالاً من التعابير الثقافية التقليدية والمعارف التقليدية التي تتطلب الحماية من التملك غير المشروع. وعبّر الوفد فيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، عن دعمه للأعمال التي من شأنها تحسين عمل نظام المعاهدة وشكر المكتب الدولي على جهوده المستمرة لإيجاد معايير أهلية مقبولة يمنح على أساسها تخفيض في الرسوم وأكد مجدداً على ضرورة أن يكون كل معيار من تلك المعايير منصفاً وعادلاً. وشكر الوفد الويبو على المساعدة المقدمة خلال السنة الماضية لزيادة تعزيز المكتب الوطني للملكية الفكرية وعلى ما قدمته من مساعدة في وضع خطة بلده الاستراتيجية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وصياغتها. وشدد الوفد على أنه ملتزم بالعمل مع كافة الوكالات لحماية حقوق الملكية الفكرية وأعرب للويبو عن دعمه التام والمستمر.

103. وأشار وفد شيلي إلى أن الفترة منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة شهدت نشاطاً مكثفاً للغاية نظراً إلى العدد الكبير من الاجتماعات وتناول مجموعة متنوعة من الموضوعات وقال إن ثمّة تناقض. فعلى الرغم من إحراز تقدم في برنامج التقويم الاستراتيجي وفي الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015، ارتبطت أبرز الصعوبات المطروحة بوضع المعايير والقواعد. واستدرك قائلاً إنه لا شك في أن التنوع هو السمة المميزة للمحفل المتعدد الأطراف، ولكن أعرب عن قلقه من أن العملية تفتقر إلى نية المشاركة، بمعنى أن الاختلافات ليست مصحوبة بالمرونة اللازمة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. واستطرد قائلاً إنه لابد من إيجاد حل وإلا فإن الويبو ستعرض نفسها لخطر فقدان أهميتها، وهذا قد يحول دون أن تضطلع بدورها بوصفها المنتدى الرائد للملكية الفكرية . ولن يعود ذلك بالفائدة سواء على البلدان المتقدمة التي هي المنتفع الرئيسي من نظام الملكية الفكرية ولا على البلدان النامية التي لن تنجح في وضع نظام متوازن للملكية الفكرية يمكنه أن يدفع حقا بعجلة الابتكار والتنمية إلى الأمام. وفيما يتعلق بأنشطة الويبو في عام 2010، شدد الوفد على العناصر التي تكتسي أهمية أكبر بالنسبة لشيلي. وبدأ بالقول إن التقدم الذي حققته اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة كان بطيئاً وقد أيدت شيلي في المقام الأول إدراج بند بشأن الاستثناءات والتقييدات في جدول الأعمال. وأيد الوفد صياغة معاهدة لفائدة المكفوفين وضعيفي البصر وشدد على أهمية الحفاظ على الموضوعات المتعلقة بالمصنفات السمعية البصرية وهيئات البث في جدول أعمال تلك اللجنة. وأكد على العمل الذي قامت به اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات التي سعت إلى المضي قدماً عبر طمأنة جميع أعضائها بإرساء توازن واستعادة الثقة. ورغم أن اللجنة لم تصل إلى طريق مسدود، إلا أنها تفتقر إلى الحركية. وأعرب الوفد عن ارتياحه للمقترحات الجديدة وسلّط الضوء على التقدم الذي حققه الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات إضافة إلى محاولة للتوصل إلى تفاهم من أجل تحسين التعاون فيما يتعلق بالبحث المشترك بين المكاتب عن البراءات وتفادي ازدواجية الجهود المبذولة في هذا الصدد. وعقد أمله على أن يجتمع قريبا الفريق العامل المعني بأشكال التعبير الثقافي التقليدي التابع للجنة الحكومية الدولية من أجل أداء الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في 2009. وفيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية، رحب الوفد بالاتفاقات المبرمة مع لجنة التدقيق وبالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي اقترحها المدير العام وهو واثق من أنها ستؤدي إلى إدارة أكثر كفاءة للمنظمة. وأشار أيضا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن تمويل المشروعات المعتمدة في إطار جدول أعمال التنمية وأعرب عن تقديره للتقدم المحرز في تنفيذ برامج ومشروعات جدول أعمال التنمية إضافة إلى الاتفاق على آلية التنسيق

وإجراءات الإشراف والتقييم وتقديم التقارير التي عملت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأما بالنسبة لعلاقات شيلي بالويبو وبالأنشطة والتعاون، فإن المعهد الوطني الجديد للملكية الصناعية بدأ في العمل بشكل كامل وأصبح ركيزة لسياسة الابتكار. وتمكن المعهد من ربط صلة فعالة بين الجهات المستخدمة والجهات المستفيدة وهي الجامعات والنقابات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث والهيئات الحكومية. وعلى النحو ذاته، فقد بدأ المعهد في تحديث بنيتها التحتية المادية والمعيارية والاستعاضة عن منصة تكنولوجيا المعلومات بنظام أتمتة الملكية الصناعية الذي قدمته الويبو. وعلى المدى المتوسط، يمكن لهذا التغيير أن يتيح إمكانية معالجة جميع حقوق الملكية الصناعية تقريبا على الإنترنت وتعزيز كفاءة عملية الفحص وجودتها ومن ثمة الحقوق الممنوحة. وفي أبريل 2010، عُقد اجتماع لمديري مكاتب الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية في سانتياغو نوقشت أثناءه المشاكل المشتركة وجرى تبادل الخبرات، مما أتاح فرصة لتعزيز الأدوات التي طورتها المنطقة. واستطرد قائلاً إن دعم الويبو كان حاسما في هذا الصدد. وأضاف أن المنظمة تنفذ كذلك بمشاركة شيلي مشروعا للتعاون يهدف إلى تدريب المهنيين في مجال الملكية الفكرية والابتكار ونقل التكنولوجيا والمعارف كما يهدف إلى إقامة نظام إحصائي لقياس تأثير السياسات العامة في الملكية الفكرية والابتكار. وفي المجال التشريعي، قال الوفد إن سنة 2010 شهدت بدء نفاذ أكبر عملية إصلاح لنظام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في السنوات الثلاثين الماضية. ومن بين الخطوط العريضة لهذا الإصلاح الاعتراف بالاستثناءات والتقييدات في مجال حق المؤلف، بما في ذلك الاستثناءات لفائدة ضعيفي البصر، وفرض عقوبات أكثر صرامة على التعدي على حق المؤلف، وإنشاء نظام لأول مرة في أمريكا اللاتينية للحد من مسؤولية مقدمي خدمة الإنترنت عن الانتهاكات المرتكبة باستخدام شبكاتهم. وفي 2010، ستنهي شيلي عملية الانضمام إلى ثلاث معاهدات تديرها الويبو وهي: معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءة ومعاهدة قانون العلامات التجارية واتفاقية بروكسل بشأن توزيع الإشارات الحاملة للبرامج المرسلة عبر التوابع الصناعية. وفي الختام، شدّد الوفد على جانبين يحظيان بأهمية كبيرة بالنسبة لشيلي. أولاً، فيما يتعلق بمكاتب الويبو الإقليمية، أعرب عن تأييده للسياسة التي وُضعت بالتزامن مع خطة التقويم الاستراتيجي وقال إن النهج الصحيح هو إجراء تحليل دقيق للدور الذي ينبغي أن تضطلع به هذه المكاتب باعتبارها محركا للابتكار ونقل التكنولوجيا والمعارف كيما تتمكن فعلياً من تعزيز التنمية الإقليمية. ثانياً، قال إن الجميع يدرك الأهمية التي توليها شيلي لوجود إجراءات واضحة وشفافة وفعالة لانتخاب رؤساء هيئات الويبو واللجان المختلفة. والوفد متأكد من أن غالبية الوفود تحبذ أيضاً إجراءً من شأنه أن يضمن توازن جغرافياً عادلاً ويجعل من الممكن الحد من التوترات عندما يتعلق الأمر بانتخاب الأشخاص الذين سيتزعمون النقاشات داخل المنظمة. ودعا إلى الشروع في عملية التشاور بغية تقديم مقترح لتعتمده الجمعية العامة في 2011.

104. وهنأ وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية الرئيس، سعادة السفير دومون، على انتخابه وأعضاء المكتب. كما أثنى على الرئيس إشرافه على الأعمال. ثم توجه أيضاً بعبارات التهنئة إلى المدير العام والمكتب الدولي على جودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء خلال سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين الحالية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وقال إنه أصغى إلى النداء الذي وجهه السيد ستيفي وندر تأييداً للمعوقين وإنه سينضم إلى سائر الدول الأعضاء في الويبو من أجل السعي إلى اعتماد معاهدة تيسر نفاذ المكفوفين ومعاقي البصر إلى المصنفات الأصلية. ومضى يقول إنه لا بدّ من وضع حد دون التأني لمشكلة عدم توفر المعلومات التي يعاني منها مئات الملايين من معاقي البصر الذين يعيشون في الظلام. وأضاف قائلاً إن موضوع الإبداع والابتكار المختار للسنة الحالية يجسد في الواقع رؤية المدير العام للويبو، السيد فرانسس غري، المتمثلة في استخدام الملكية الفكرية كهمزة وصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأعرب عن تأييده للمدير العام. واسترسل قائلاً إنه أصبح من المألوف القول إن الابتكار هو في صميم استراتيجية البلدان في مجالي التنمية والنمو. وأردف قائلاً إنه آن الأوان لتزيل الويبو الغموض عن الملكية الفكرية من أجل اتباع ممارسات جيدة متعلقة باستراتيجية الملكية الفكرية بهدف مساعدة البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً على حماية ابتكاراتها ومعارفها وإبراز قيمة تلك الابتكارات والمعارف. وأوضح قائلاً إن الابتكارات ليست أداة للتنافس وغزو الأسواق بالنسبة إلى الشركات أو الهيئات التي تملكها فحسب

بل تعتبر ثروة الفكر وإرثه اللذين من الأساسي حمايتهما في حد ذاتهما إلا أن هناك ابتكارات كثيرة فُقدت أو استُغلت استغلالاً قليلاً في البلدان النامية بسبب عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتحديدها وحمايتها وإبراز قيمتها ونتيجة لعدم توفر الوسائل المالية في الغالب. واستطرد قائلاً إن الابتكار هو فن تحويل المعارف إلى ثروات مما يتطلب الموارد المالية بالنسبة إلى البلدان النامية وإن مسار الابتكار شديد التعقيد إذ يشمل كل المراحل المحتملة من سلسلة تنظيم المشروعات ابتداءً من البحوث الأساسية ووصولاً إلى تصنيع المنتج وتسويقه في السوق ومروراً بمراحل التصديق والإثبات. واستأنف قائلاً إن الابتكار عنصر أساسي من عملية التنمية الاقتصادية المستدامة والحفاظ على وضع تنافسي في الاقتصاد القائم على المعارف في القرن الحادي والعشرين وإنه من الممكن أن يكون للملكية الفكرية دور مهم في ضمان الابتكار والإسهام بالتالي في حسن سير الأمور في إطار مسار الابتكار برمته. وذكر أن الغرض من التشريعات بشأن الملكية الفكرية هو حماية نتاج الابتكار. وأوضح قائلاً إن المعارف هي في الواقع غير ثابتة يمكن للغير نسخها وأخذها بسهولة وإن حقوق الملكية لفكرية تتيح الفرصة لتعزيز إيرادات الاستثمار في مجال البحث والتطوير. وأكمل بيانه قائلاً إن الملكية الفكرية قد تساعد على إقناع المستثمرين وتدعم أيضاً تداول الأفكار التي يرتكز عليها الابتكار. وفيما يتعلق بدور أكاديمية الويبو في سياق جدول أعمال التنمية، أشار إلى الإصلاحات التي أجراها المدير العام وقال إن الأكاديمية أصبحت أداة تحت تصرف الدول الأعضاء لمساعدتها على تحويل المعارف إلى ثروات لأغراض تنميتها ووسيلة لنقل المعارف في خدمة الملكية الفكرية. ورأى أن الأكاديمية تستحق التدعيم. وأفاد بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها بلداً يمر في مرحلة ما بعد النزاع وينتمي إلى البلدان الأقل نمواً في حاجة إلى الويبو لتعزيز الكفاءات في مجالات الملكية الفكرية ورقمنة مكتبها الوطني للملكية الفكرية وأتمتته. وأحاط أيضاً علماً بتقرير المدير العام المقدم خلال دورة 2010 الحالية. وختاماً، أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد نيبال باسم البلدان الأقل نمواً.

105. وأيد وفد جمهورية تنزانيا المتحدة البيان الذي أدلت به أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد نيبال باسم البلدان الأقل نمواً. ورحب الوفد بالمسارات التشاورية التي بدأ العمل بها في سنة 2009 واعتبرها مبادرة مبتكرة. وبيّن أن المشاورات التي عقدت لم تتح محفلاً مفيداً وقيماً فحسب لإجراء الحوار بين الدول الأعضاء والمنظمة، ولكنها أتاحت فرصة للمشاركة مباشرة وتمكين الدول الأعضاء من تقديم توجيهات بشأن عمل الويبو. وعلاوة على ذلك، قال الوفد إن المشاورات كانت فرصة كبيرة بالنسبة إلى الدول الأعضاء لتبادل أفضل التجارب بشأن قضايا الملكية الفكرية المتنوعة. ورحب الوفد بالتوجه الاستراتيجي الذي اعتمدته المنظمة حالياً وأشار إلى الخطة الاستراتيجية المقترحة للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 التي تشتمل على سبل متينة تتمكن من خلالها الدول الأعضاء من المشاركة باستمرار في المشاورات الجارية مع الأمانة حول أعمال المنظمة ومن ضمنها إعداد التقارير الدورية. ومضى يقول إن المنظمة ستتمكن من تلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على نحوٍ فعال ومناسب من خلال مثل تلك المسارات الشفافة، للاستفادة مما تقدمه الملكية الفكرية لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه تلك البلدان. وقال إن النمو والتنمية من مهام الابتكار الذي يعني بعبارات بسيطة الإضافة المستمرة للقيمة. وبيّن أنه لا يوجد نمو وتنمية من دون ابتكار وأن الابتكار هو بدوره نتيجة ملموسة لفكرة مبدعة تمثل العنصر الأساسي في الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن الملكية الفكرية قامت بدور محوري ومحفز في أي مسار ابتكاري وأنها تمثل المرحلة الأساسية في أي نمو وتنمية. وقال إن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التي وصلت إلى مستويات مختلفة في مجال التنمية وتواجه تحديات من قبيل الفقر المدقع وتغير المناخ وقلة الغذاء والأمراض المزمنة مثل فيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز وغيرها من الآفات، بحاجة إلى صياغة سياسات واستراتيجيات جادة ومتأنية من شأنها حفز الأنشطة الابتكارية في صفوف شعوبها بوصفها وسيلة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومعالجة تلك التحديات. وقال إن تنزانيا بصدد تنفيذ أنشطة لمعالجة التحديات التي تواجهها وعدّد بعض الأنشطة مثل إرساء محفل لتقاسم المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية بإنشاء منتدى فكري بوصفه منظمة غير حكومية وغير ربحية ساعدت على نشر ثقافة الملكية الفكرية في صفوف قطاع كبير من الشعب في تنزانيا، وإنشاء المركز

الاستشاري والإعلامي للملكية الفكرية الأول بمساعدة الويبو. وقال إن المركز أصبح نقطة نفاذ رئيسية بالنسبة إلى الباحثين وغيرهم من أصحاب المصالح في الميدان العلمي والتكنولوجي وطلاب الجامعات والمقاولين الصغار والكبار الذين تحصّلوا على إمكانية النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات وغيرها من الوثائق التي ترد على المركز بموجب اتفاقية المكتبة الرقمية التي أبرمت بين الويبو وتنزانيا. وأضاف الوفد، أن المركز ساعد أيضاً الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة على صياغة وثائق البراءات. وقال إن المركز مشروع ناجح وإن بلده يشجع البلدان الأخرى ولا سيما البلدان الأقل نمواً على إنشاء مرافق مشابهة لديها. وعبر عن سعادة بلده كونه أول بلد يُدرج في المراحل الأولى من عملية تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، من خلال الملكية الفكرية ومشروع الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف إلى حفز ثقافة الإبداع والاختراع وتعزيز المهارات في مجال إدارة الأعمال لفائدة أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لإدراج عناصر الملكية الفكرية الأساسية في خطط أعمالهم التجارية. وذكر أن دراسة بشأن الإسهام الاقتصادي للصناعات الإبداعية أو القائمة على حق المؤلف في تنزانيا هو نشاط آخر من شأنها، عند استكمالها، أن تساعد الحكومة على وضع استراتيجيات لتنظيم القطاع وتوفير فرص العمل. وأعلن الوفد أن بعثة خبراء الويبو في مجال التوسيم ستزور تنزانيا في شهر أكتوبر 2010 بهدف مساعدة البلد على صياغة استراتيجيات التوسيم لفائدة مواردها الفريدة. وأوضح الوفد أن بلده يذخر بموارد طبيعية وموارد من صنع البشر قد تستخدم لأغراض التوسيم وتساعد على تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الإقليمية والعالمية. ورحب الوفد على المستوى الإقليمي بالمساعدة التي قدمتها الويبو للمشاركة في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد بروتوكول الأريبو بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور الذي يعد إنجازاً تاريخياً. وقال الوفد إن بلده لم يوقع على الصك لأسباب فنية ثانوية إلا أنه يؤمن إيماناً راسخاً بأن الصك سيُلهم اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لاختتام أعمالها بإعداد صك دولي ملزم أو عدة صكوك لحماية تلك الموارد. وشكر الوفد الويبو على ما قدمته من دعم لكافة الأنشطة الجارية وعقد الأمل على استمرار هذه العلاقة الطيبة. وشكر الوفد أيضاً المنظمة على تيسير مشاركة وفده في الجمعيات.

106. وقال وفد باراغواي إن بلده سعى دوماً لإتاحة الحماية الفعلية لحقوق الملكية الفكرية بهدف إرساء مناخ موات للاستثمار في قطاع الأعمال. وذكر أن الاحترام المطلق لحقوق الملكية الفكرية في إطار مواطن المرونة التي تنص عليها الاتفاقات الدولية هو أحد أسس الابتكار. ومضى يقول إن محور الويبو الجديد الذي برز مع اعتماد جدول أعمال التنمية في سنة 2007، دليل واضح على حدوث تغيير ملحوظ لفائدة البلدان النامية على وجه الخصوص. ورأى الوفد أن المنظور القائم على توجيه أنشطة المنظمة لمساعدة الدول على تحقيق التنمية أضفى بعداً إيجابياً على مكانة الويبو. وأشار إلى أن بلده يشعر بالانتماء إلى ذلك المسار ويدعم بكل قوة عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بهدف ضمان التنفيذ الفعلي للتوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية. وسلّط الوفد الضوء على الضرورة الملحّة لاعتماد آليات المراقبة والتنسيق الفعالة فضلاً عن إجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير. وأضاف الوفد بأن بلده يدعم بالاشتراك مع البرازيل وإكوادور والمكسيك مشروع معاهدة الويبو بشأن نفاذ محسن لفائدة المكفوفين والمعاقين بصرياً وغيرهم من العاجزين عن القراءة في إطار اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على أساس التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية وقال إن الغرض من ذلك الدعم مبرر تماماً ويمثل حلاً سليماً للأشخاص العاجزين عن القراءة وإن كانت توجد بعض المواقف المعارضة. وقال الوفد إن المفاوضات في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أساسية إذ أن القرارات المتخذة في ذلك المجال قد تؤثر على أنشطة العديد من المواطنين في باراغواي. ومضى يقول، إن الولاية التي منحتها الجمعية العامة للجنة المذكورة في سنة 2009، مفيدة للغاية ليس لبلده فحسب بل للبلدان الأخرى أيضاً التي رأت ضرورة وضع صك قانوني دولي يضمن الحماية الفعلية للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بتوافق الآراء الذي تحقق حول ترتيبات لدورات الأفرقة العاملة ما بين دورات اللجنة. وبيّن علاوة على ذلك، أنه بالنظر إلى تمكن البلدان النامية من تحقيق نمو محترم على أساس الابتكار، فإنه يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تكون قادرة

على الاعتماد على التعاون ونقل التكنولوجيا. وبالنظر إلى وجود اختلافات في المواقف، فإنه ينبغي للبلدان النامية والويبو بذل جهود كبيرة لتناول كافة القطاعات المعنية. وأشار الوفد إلى الضرورة الملحة لجعل تلك الأطراف الفاعلة تعمل مع الدول بشأن سياساتها في مجال الملكية الفكرية بهدف التوصل إلى تحقيق كافة الأهداف بنجاح.

107. وأشاد وفد جمهورية السودان بالشعار المرفوع لهذه الدورة وهو تشجيع الابتكار والإبداع مؤمنين جميعاً على أنه قد تم عالمياً قبول أن الملكية الفكرية أصبحت من الحقوق الآلية التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام. وشكر المدير العام عن تقريره الوافي وسعيه لتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى وللمرة الثانية لإبلاغ صنّاع القرارات بأهمية الحفاظ على عالمية الملكية الفكرية. وقال إن السودان من الدول التي عرفت الملكية الفكرية منذ قديم الزمان وذلك منذ عام 1898 فلديه قاعدة قضائية تاريخية قديمة تأسست على مبدأ استقرت عليه جميع التشريعات السماوية ألا وهو أن الإنسان يمتلك ما يبدع وهذا الأمر تقتضيه الفكرة السليمة وقواعد العدالة والإنصاف فهو نتاج جهده بغض النظر عن طبيعة هذا الجهد سواء كان جسمانياً أو ذهنياً. وقال إن بالسودان توجد ست قوانين خاصة بالملكية الفكرية وهي قانون العلامات لسنة 1969 وقانون البراءات لسنة 1971 وقانون النماذج الصناعية لسنة 1974 وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة 1996 وقانون المصنفات الأدبية والفنية لسنة 2001 وقانون منع المنافسة غير المشروعة والاحتكار لسنة 2009، إلى جانب ذلك يذخر السودان بالعديد من القوانين ذات الصلة لقوانين الملكية الفكرية والتي تركّز على البحث والتطوير والمعرفة وتسهيل العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية، الاستثمارية والمعاملات الإلكترونية. والجدير بالذكر أن هناك مشروع قانون لحماية المنشورات الشعبية والمعارف التقليدية والفولكلور لعام 2010 قُدم للجهات المختصة لاعتماده، والسودان عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية والمعنية بتسجيل العلامات التجارية (اتفاق مدريد) وبراءات الاختراع ومعاهدة باريس منذ 1984 إلى جانب عضويته في اتفاقية إنشاء المنظمة منذ عام 1974 ومعاهدة برن في عام 2002. ونوّه بأن أحدث اتفاقية هو انضمامه لبروتوكول مدريد لعام 2009 وقد دخل حيز النفاذ في 16 فبراير 2010، وبدأ المكتب يتلقى الطلبات الفعلية منذ 24 أغسطس 2010. وقال الوفد إن هناك عدة آليات لحماية حقوق الملكية الفكرية في السودان وهي مسجل عام الملكية الفكرية وكما ذكرت تحت مظلة وزارة العدل، ومجلس المصنفات الأدبية تحت رعاية ومظلة وزارة الثقافة،كذلك هناك الجمارك، وهناك نيابة متخصصة للملكية الفكرية، وهناك محكمة متخصصة للملكية الفكرية. وأضاف قائلا إن مكتب مسجل عام الملكية الفكرية يعمل على تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج الصناعية من خلال ثلاثة أقسام. وذكر أولا قسم العلامات التجارية الذي يقوم بتسجيل العلامات المحلية التي بلغت حتى تاريخه 178 43 علامة تجارية؛ ونظام الفحص بالنسبة للعلامات هو نظام شكلي وموضوعي. وأضاف قائلا إن القسم يقوم بدراسة طلبات التسجيل الدولي وفقا لاتفاقية مدريد. وقال إن التسجيل الدولي لم يفعل بإجراءات رسمية حتى عام 2007 حيث تم تصنيف الطلبات الواردة منذ عام 2002 إلى 2006 وإعداد سجلات منفصلة لكل سنة، أما تلك الواردة منذ عام 2007 وحتى تاريخه فيتم فحصها موضوعيا من ثم إصدار القرار بشأنها من حيث القبول أو الرفض وإخطار المنظمة في حالة الرفض في الفترة المحددة. وقال إنه لحداثة التجربة في قسم التسجيل الدولي فإن الحاجة للتدريب المكثف واللازم للكادر الذي يقوم بهذا العمل تصبح ملحة وبصورة أكبر في الفترة القادمة، خاصة بعد دخول البرتوكول حيز النفاذ في 16 فبراير 2010. ولمواكبة التطورات والمستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية، قال الوفد إنه تم إعداد مسودة مشروع قانون للعلامات التجارية الجديد، وهو الآن في مراحله النهائية وفي انتظار عرضه على الجهاز التشريعي ونتوقع إجازته في القريب العاجل. وأعلن أن إدارة الملكية الفكرية تعمل في الوقت الحالي لإكمال عملية حوسبة جميع ملفاتها في أقسامها المختلفة من براءات ونماذج صناعية وعلامات تجارية، مستخدمين في ذلك نظام (IPAS) المعد من قبل الويبو. وقال إن التحدي الأكبر في هذا المجال هو العمل على إكمالها في قسم العلامات حيث أنه يحتوي على الكم الأكبر من عدد الملفات التي تحتاج إلى حوسبة سواء في القسم المحلي أو الدولي. وثانيا، قسم النماذج الصناعية الذي يعمل على قبول الطلب والتسجيل وبالتالي منح حماية المنشودة، ويقوم المكتب أيضا بالحماية الإقليمية

للنماذج الصناعية بموجب برتوكول هراري الخاص بتسجيل البراءات والنماذج الصناعية الإقليمية، والصادرة من المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (أريبو). وبيّن أن النماذج الصناعية تصنف وفق التصنيف الدولي للنماذج الصناعية (تصنيف لوكارنو). وعن إحصائيات النماذج الصناعية في الفترة من 2000 إلى سبتمبر 2010، قال الوفد إنها كما يلي: 845 طلبا، و485 شهادة، 86 طلبا غير السودانيين، و10 طلبات أسبقية، و3 نماذج تم فيها تنازل. وقال الوفد إن القسم يتطلع لمزيد من التدريب في مجال تسجيل وتصنيف النماذج الصناعية للكوادر المساعدة غير القانونية. وثالثا، قسم براءات الاختراع الذي يعمل بناء على قانون البراءات الذي يقوم على الفصح الشكلي للبراءة، وقال إن السودان عضو في معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ 1984 وفي بروتوكول هراري الخاص بتسجيل البراءات الإقليمية. وفيما يتعلق بالإحصائية الخاصة ببراءات الاختراع، قال الوفد إنها كما يلي: 2 756 من طلبات البراءات المحلية منحت من أجلها 780 1 شهادة، و452 من طلبات البراءات الدولية منحت من أجلها 374 شهادة. ونوّه الوفد بعمل خبير الويبو في تدريب العاملين بالإدارة. ورغب الوفد في أن يتحدث عن النيابة وعن المحكمة وعن الشرطة. وقال إن الشرطة هي الجمارك مراد بها مكافحة الجرائم والوقاية من جرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وذلك التعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة. ونوه بإنشاء وحدة خاصة بالملكية الفكرية ضمن إدارة الجمارك في عام 2008 كما تم تعديل قانون الجمارك ليتماشى مع اتفاقية نصوص التجارة العالمية (تريبس). وقال إن نيابة الملكية الفكرية أُسست عام 2004 تختص بالنظر والتحري في المخالفات المنصوص عليها في القوانين الملكية الفكرية وتؤدي اختصاصها وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية لعام 91 من حيث الضبط والتفتيش والحجم. وقال إن محكمة الملكية الفكرية تأسست عام 2002، هي تعتبر من المحاكم المتفردة بهذا الاختصاص في العالم العربي والإفريقي وتمثل تطوراً كبيراً في السلم القضائي النوعي والكمي. وقد أُنشئت كجهد تضامني بين الهيئة القضائية السودانية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وفي مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، قال إن المجلس القومي للمصنفات الأدبية والفنية الموكل إليه أمر حماية حقوق الملكية الفكرية يبذل جهوداً جبارة وذلك لمكافحة النسخ غير المشروع في مجال المطبوعات والمسموعات والمرئيات، حيث فرضت التقنيات الجديدة واقعاً جديداً على حماية حقوق المؤلف وقد تطلّب ذلك التنسيق مع جهات عديدة تختص بأمر الإنفاذ من شرطة الجمارك والمباحث الجنائية، التي تتبع لها شرطة خاصة بالمصنفات الأدبية والفنية وغيرها من الأجهزة الموكل إليها أمر الإنفاذ بعد ما انتشرت ظاهرة النسخ غير المشروع بشكل كبير بات يشكل خطراً على الأمن الثقافي والاقتصادي ويهدد الاستثمارات في مجال الإنتاج الثقافي والفكري. وقال إن المجلس يسعى لعقد اتفاقيات ثقافية مع الدول التي تربطها بالسودان حدود جغرافية لاستئصال هذا الخطر، ولسد الثغرات في قانون المنظم لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة تم تعديل قانون حق المؤلف وتم تعديل لقانون حق المصنفات الأدبية ليتماشى مع الدستور الانتقالي لجمهورية السودان عام 2005 وهذه المشاريع للقوانين الآن أمام الجهات المختصة لإجازتها، ويواجه المجلس القومي للمصنفات العديد من العوائق التي تعترض سير الأداء منها إعداد البنية التحتية ليضطلع المجلس بدوره في حماية حقوق أهل الفكر والإبداع وحفظ الإبداعات الفكرية بشكل يساعد على حمايتها وحفظها حيث تعتبر ذاكرة الأمة. وقال إنه بفضل جهود المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومساعيها عبر المكتب العربي بالمنظمة تم قيام الجمعية السودانية للمؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى استعداداً لقيام العديد من الجمعيات الخاصة والكتاب والتشكيليين وغيرهما. وأعلن عن إنشاء الجهاز القضائي محكمة الملكية الفكرية لسرعة البت في القضايا المتعلقة بالتعدي على حقوق المبدعين كما أصدرت وزارة العدل أمرا بتعديل أمر إنشاء النيابة التجارية ليضاف إليها النظر في المخالفات المتعلقة بقانون المصنفات الأدبية والفنية. وأضاف قائلا إن المجلس يتعاون مع تنظيمات مؤلفي المصنفات الأدبية والفنية والعمل على توعيتها وإرشادها لحماية ورعاية المصالح الأدبية والفنية، كما تهتم الدولة ممثلة في رئيس الجمهورية بحماية ورعاية حقوق المبدعين وتهيئة البيئة الصالحة لهم للإبداع والابتكار وذلك بإيجاد البيئة الصالحة لهم للإنتاج الفكري وتنسيق العلاقة معهم والجهات المستخدمة لأعمالهم بعقود واضحة تحدد كيفية الاستغلال ومدته والمقابل المادي.

108. وهنأ وفد أستراليا المدير العام والويبو على النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة على مدى السنة وقال إن القيادة التي توجه المنظمة مشجعة. وأعرب عن اعتقاده أن الملكية الفكرية ضرورية لتيسير الابتكار والنمو والتنمية

الاقتصادية وذكر ما أنجزه برنامج الابتكار الوطني *"تقوية الأفكار"* في النهوض بقدرة بلده في مجالي البحث والابتكار وتعزيز التعاون على الصعيدين المحلي والدولي. وأحاط علماً بدعم ذلك البرنامج عبر الإصلاحات التي خضع لها نظام الملكية الفكرية في بلده والتي من شأنها الحد من العقبات التي تعيق الابتكار في صفوف الباحثين والمخترعين وتسمح بتسوية مطالب البراءات بسرعة وتشديد العقوبات المفروضة على ممارسات التقليد. وأضاف قائلاً إن تلك الإصلاحات ستعزز أيضاً قدرة البلد التنافسية الدولية وتبسط إدارة الملكية الفكرية وتخفض التكاليف التي تتكبدها الشركات الأسترالية العاملة في الخارج. وعلى الصعيد الدولي، قال إن مسودة خطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط تبين الفرص المتاحة والتحديات المطروحة أمام الويبو والدول الأعضاء فيها وسلم بضرورة ضمان التوازن بين مهام الويبو بوصفها هيئة مقدمة لخدمات الملكية الفكرية ووكالة لوضع القواعد والمعايير بإيلاء العناية الواجبة للبعد الإنمائي المهم في نشاط الويبو. وأكد وجهة نظره التي مفادها أن وضع الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط والتوجه العام المتبع في ظل الأهداف الاستراتيجية التسعة أمران يتيحان توجيهاً راسخاً لتطوير النظام في المستقبل. وأعرب عن تقديره للنهج الاستشاري الشفاف والشامل المتبع في وضع الخطة الاستراتيجية المذكورة وأوضح قائلاً إن الوثيقة النهائية تحقق التوازن بين آراء الدول الأعضاء وإنه يتطلع إلى بحثها خلال الجمعيات العامة الحالية. وتطرّق إلى الأزمة المالية العالمية وأحاط علماً بأن نظام الملكية الفكرية الدولي ليس محصناً إزاء اقتصاد عالمي متغير وأنه من الحيوي أن تعمل كل الدول الأعضاء في الويبو سوياً لضمان تمكين نظام الملكية الفكرية من توفير الحلول لمواجهة التحديات الناتجة عن الظروف التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية سريعة التغير أي التحديات التي تتيح فرصة لتقييم النظام الحالي وتحسينه. واستطرد قائلاً إن الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها بل أداة لتحقيق أهداف السياسة العامة التي تشمل دور الملكية الفكرية المحوري في النهوض بالابتكار والنمو عبر كل الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي القائم على المعارف وأشار إلى ما للملكية الفكرية من دور مهم محتمل كأداة للتنمية. ثم شدد على التزامه بتنفيذ جدول أعمال التنمية وإدماجه في صميم أنشطة المنظمة في الوقت المناسب وعلى نحوٍ فعال. وأردف قائلاً إن إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات سيكفل استمرار المعاهدة في تلبية احتياجات المنتفعين ومكاتب البراءات وأعرب عن تأييده الشديد لتكثيف الجهود ضمن الفريق العامل المعني بالمعاهدة لتعزيز فعالية نظام المعاهدة. وأضاف قائلاً إن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمسائل التقنية خلال الاجتماع الأخير للفريق العامل المذكور مشجع وأعرب عن ثقته بأن التوصيات ستزيد فرص الارتقاء بالنظام لفائدة المكاتب ومودعي الطلبات والغير من المنتفعين في جميع الدول المتعاقدة. وأفاد بأن بلده يعمل بشكل بناء مع المملكة المتحدة وكندا في إطار مبادرة مجموعة فانكوفر التي ستسهم في اعتماد نهج متعدد الأطراف أكثر فعالية لمشاطرة العمل وأنه شارك مشاركة فعالة في مبادرة مجموعة فانكوفر لاستغلال البراءات المتبادل مشيراً إلى شراكة بلده مع مكتبي الملكية الفكرية في المملكة المتحدة وكندا ومع الويبو واسترسل قائلاً إن المبادرة تدعم المعاهدة بتفعيل بنية الويبو التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مرن يمكن أن يشمل مكاتب أخرى على أساس المشاركة الطوعية. ورحب بالتقدم المحرز في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأحاط علماً بأن الاجتماع الأول للفريق العامل ما بين الدورات انطوى على مناقشات بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج وقائمة على حسن النية يؤمل أن تشهدها اجتماعات جميع لجان الويبو وأن نتائج ذلك الاجتماع تعد نقطة انطلاق للاضطلاع بأعمال جوهرية في الاجتماعات القادمة للجنة المذكورة. وشدد على ضرورة أن تواصل اللجنة عملها المهم المتصل بجميع جوانب ولايتها أي الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن خيبة أمله لعدم اغتنام الفرصة التي أتيحت خلال آخر دورة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للمضي قدماً ببرنامج عمل اللجنة المهم وعن تأييده الشديد لعمل تلك اللجنة من أجل تحقيق فوائد مبكرة وعملية للمعاقين بصرياً بما فيها صك دولي محتمل. وأكد أهمية إحراز التقدم في المناقشات بشأن استثناءات وتقييدات أخرى تساعد على الاحتفاظ بمعايير دولية متوازنة في مجال حق المؤلف وسائر البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الدائمة وخص بالذكر حماية أوجه الأداء السمعي البصري وهيئات البث غير أنه حذر من إرساء روابط زائفة بين القضايا المختلفة التي يتناولها جدول أعمال اللجنة لأن ذلك الأمر سيعرقل على الأرجح التقدم بدلاً من المساهمة فيه. وأنهى بيانه مؤكداً

رأيه الذي مفاده أن العمل المباشر في الويبو سيستمد فعاليته أيضاً من تجديد التزام الدول الأعضاء بالارتقاء بمسارات المنظمة المؤسسية عن طريق إرساء إجراءات واضحة وشفافة لاختيار رؤساء أجهزة الويبو وأعرب عن تطلعه إلى تكثيف عمله مع المدير العام والأمانة وجميع الدول الأعضاء بهدف مواجهة التحديات واغتنام الفرص في المستقبل.

109. وأيد وفد النمسا البيان المقدم باسم المجموعة باء والبيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقال إن الملكية الفكرية تؤدي دوراً مهماً في المناقشات الجارية بشأن القضايا الرئيسية للسياسة العامة مثل الصحة العامة وتغير المناخ والأمن الغذائي وأضاف أن بلده يقدر جهود الويبو وأنشطتها من أجل توفير منتدى للحوار المعمق حول هذه القضايا الشاملة وتعزيز قدرة نظام الملكية الفكرية على حفز الإبداع والابتكار، ومن ثمة المساهمة في التنمية. وشجع المنظمة على مواصلة الأنشطة بل وتوسيع نطاقها وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية ومختلف أصحاب المصلحة. ورحّب بالتقدم المحرز في برنامج التقويم الاستراتيجي وتنفيذ جدول أعمال التنمية وبالجهود المبذولة لتحسين أداء الأنظمة العالمية لتسجيل وحفظ ملفات الملكية الفكرية التي يديرها المكتب الدولي. وأكد الوفد للدول الأعضاء والويبو على دعم النمسا المستمر سعياً إلى تحقيق أهداف الويبو العالمية. وأوضح أن بلده يرحب بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وينوي تطويرها بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. وتوقع أن ترسي الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط توازناً عادلاً بين الأهداف الاستراتيجية السبعة المذكورة وأن تكون أساساً لتحديد الاتجاه الاستراتيجي ومبدأً توجيهياً لمواجهة التحديات حتى عام 2015. كما رحّب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن مناقشة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وقال إنه يتطلع إلى مواصلة المناقشات بروح إيجابية في الاجتماع المقبل لهذه اللجنة. وفيما يتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية، أوضح أن الاتفاقات التي توصلت إليها هذه اللجنة في دورتيها الخامسة عشرة والسادسة عشرة كانت إيجابية ووفر الاجتماع الأول للفريق العامل بين الدورات زخماً إضافياً قيماً فيما يخص أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وبشأن الصك الذي سيوضع في إطار ولاية اللجنة الحكومية الدولية، ينبغي للدول الأعضاء أن تتوخى المرونة في اختيار شكل أو أشكال الحماية من بين خيارات مختلفة لتلبية احتياجاتها المتنوعة. ولذا تفضل النمسا وضع صك أو صكوك مرنة وغير ملزمة. واسترسل قائلاً إن النمسا مقتنعة بأن وضع نظام براءات منسق وقابل للبقاء سيكون مفيداً لجميع أصحاب المصلحة، أي الدول الأعضاء والمنتفعون وترحب بالروح الإيجابية التي سادت الدورة الرابعة عشرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات عند مناقشة الدراسات الأولية المقدمة من الأمانة وبند "العمل المقبل". وواصل الوفد كلمته مشيراً إلى أن بلده يأمل في أن المناقشات المستمرة للوثائق المقدمة وللدراسات الإضافية للخبراء الخارجيين في الجلسات اللاحقة ستمكن اللجنة من التوصل إلى استنتاجات بشأن الموضوع المهم المتمثل في تحديد برنامج عمل متوازن في وقت قريب. وفي هذا الصدد، أثنى الوفد على الويبو للنجاح الذي حققه المؤتمر حول الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة المنعقد في 2009 والذي ركز على الصلات والعلاقات المترابطة بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية الرئيسية وأتاح فرصة ممتازة للحوار. ورحب بالنتائج الإيجابية للمداولات التي جرت في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، ولا سيما فيما يتعلق بتأييد المضي قدماً بالعمل الرامي إلى إيجاد أوجه تقارب محتملة بين قانون الرسوم والنماذج الصناعية والممارسة القائمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتحقق تقدم كافٍ لإعادة النظر في مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي للانتهاء من هذا العمل المهم بوضع صك دولي. وفيما يخص الأنظمة العالمية لتسجيل وحفظ ملفات الملكية الفكرية التي تديرها الويبو، أطرى الوفد على المكتب الدولي للنتائج التي تحققت في إطار التحسين التدريجي للإجراءات المنصوص عليها في المعاهدات المعنية، مما يمنح هذه الأنظمة جاذبية أكبر لدى المنتفعين والمكاتب المعنية. ومضى الوفد يقول إن بلده بوصفه إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، اضطلع بدور نشط في مداولات الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ويؤيد تأييداً كاملاً التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي للمعاهدة. وأفاد أنه أخذ فكرة إيجابية عن التقرير حول تنفيذ برنامج التحديث المعلوماتي لأنظمة دعم تكنولوجيا المعلومات في نظام مدريد الذي استُهل على إثر صدور موافقة جمعية اتحاد مدريد بالإجماع في سبتمبر

2007. وبالتالي، فإنه يؤيد استمرار مثل هذه الأنشطة لتعزيز الإنتاجية الداخلية وتوسيع إجراءات العمل الإلكترونية مع المكاتب وأصحاب التسجيلات الدولية وممثليهم. ولذا فقد أخذ فكرة إيجابية عن المعلومات المقدمة فيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الأولى والجدول الزمني الجديد المقترح لتنفيذ المرحلة الثانية.

110. وأعرب وفد كندا عن سعادته للمشاركة في الاجتماع وقال إنه يتطلع إلى إحراز تقدم بشأن جميع القضايا الواردة في جدول الأعمال. وذكر أنه في مثل هذا الوقت من العام الماضي طرحت الأزمة المالية وما تبعها من مشاكل اقتصادية عالمية تحديات هائلة أمام الشركات والمخترعين ومكاتب الملكية الفكرية. وتجلى انعدام الثقة في الاقتصاد في بروز اتجاه تنازلي في الأعمال الجديدة للملكية الفكرية في كندا وفي الدول الأخرى على حدٍ سواء. وشدد الوفد على أن التحدي المشترك المطروح هو مواصلة العمل والازدهار في بيئة أكثر تنافسية من أي وقت مضى تتسم بتزايد العولمة. وفي سنة 2010، رفعت كندا هذا التحدي على الصعيد المحلي من خلال البدء في إصلاح كبير لقوانين حق المؤلف. وذلك الإصلاح الذي ينفذ الحقوق والحماية المنصوص عليها في معاهدات الويبو بشأن الإنترنت من شأنه أن يساعد كندا على احتلال مكانة رائدة في الاقتصاد الرقمي العالمي ويعزز إنشاء دولة أكثر ازدهاراً وقدرة على المنافسة. وأكد أن هناك ميزة خاصة للعولمة تشكل بالنسبة لجميع الأطراف المعنية زخماً وقوة لتحقيق هذا التغيير الجاري. وكما قال المدير العام، فإن مشهد الابتكار لم يكن واضح المعالم مقارنة بما كان عليه قبل جيل من الزمن. ومن أجل التكيف مع هذه البيئة النشطة والمتغيرة لا بد من المضي قدماً في وضع الاستراتيجيات لتقديم الخدمات بفعالية أكبر واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة أعلى. وواصل الوفد كلمته قائلاً إنه لهذا السبب التزمت كندا بتعزيز إطار نظام الملكية الفكرية الدولي من خلال أنشطة قائمة على النتائج تهدف إلى زيادة الكفاءة. ومن بين الأمور التي نجحت كندا في تحقيقها عبر التعاون الدولي ذكر الوفد عمل بلده في إطار مشروع رائد لإنشاء مكتبة رقمية للبحث وتقارير الفحص الدولي مع الويبو ومع فرعي مجموعة فانكوفر الكندية في المملكة المتحدة وأستراليا. كما وقعت كندا مؤخراً اتفاقاً مع مجلس الهند للأبحاث العلمية والصناعية لتمكين مكتب كندا للملكية الفكرية للنفاذ إلى مكتبته الرقمية الخاصة بالمعارف التقليدية التي كانت أداة قوية للبحث عن البراءات ولأغراض الفحص. وأوضح الوفد أن الطابع العالمي لأعمال الملكية الفكرية دفعت الجهات المعنية كذلك إلى الارتقاء إلى معايير التميز الدولية من خلال القضاء على التكرار وإزالة الحواجز. ومضى الوفد يقول إن بلده ماضٍ في العمل مع البلدان الأخرى لإدخال تحسينات بغية تعزيز الانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات باعتباره مخططاً عالمياً لاقتسام العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاقات الطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات التي أبرمها البلد مع نظرائه تعزز الإسراع في إجراءات فحص البراءات كيما يتمكن أصحاب الطلبات من الحصول على البراءة في وقت أقل وبكفاءة أكبر. ونتيجة للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات تمكّن مكتب كندا للملكية الفكرية من القيام في غضون ثلاثة أشهر بعمل قد يستغرق ما بين 18 و33 شهراً في حالة عدم استعمال هذه الطرق السريعة لتسوية المنازعات. واسترسل الوفد كلمته قائلاً إنه بناء على هذا النجاح فإن بلده يواصل البحث عن فرص للتوقيع مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى على اتفاقات مماثلة لاتفاقات الطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات. وشدد على أن روح التعاون تجسدت أيضا في عمل كندا مع المسؤولين عن الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل تعزيز معارفهم ومهاراتهم. وشمل ذلك برنامجاً تدريبياً ميدانياً نظمه مكتب كندا للملكية الفكرية في منطقة البحر الكاريبي إضافة إلى تنظيم حلقات عمل مشتركة مع الويبو بشأن تقنيات الإدارة. ووقع مكتب كندا للملكية الفكرية مؤخراً مذكرة تفاهم مع الويبو لإضفاء طابع رسمي على التزامه تجاه الأكاديمية العالمية للويبو وترسيخ الاتفاق على تقديم هذا التدريب. وشدد الوفد على أن ضمان نظام ملكية فكرية دولي يبقى متماشياً مع العالم المتغير يشمل أيضاً إيجاد طرق خلاقة لتحقيق أهدافه وخدمة الجهات التي لها مصلحة فيه. ولهذا السبب، تدعم كندا الويبو في جهودها الرامية إلى تعزيز دورها العالمي في مجال الملكية الفكرية عن طريق وضع رؤية استراتيجية واضحة تتماشى ومصالح الدول الأعضاء. وواصل الوفد كلامه مشيراً إلى أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط قدمت إطاراً مفيداً للعمل وكان معْلَمة بارزة وآلية رئيسية لزيادة مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعتها. وأضاف أنه من المهم أن هذه المبادرة تسير إلى الأمام وأن الدول الأعضاء تواصل العمل نحو التوصل إلى اتفاق

لتنفيذ هذه الآلية. وشدد الوفد أيضاً على أن كندا ستواصل التأكيد على الشفافية المالية والممارسات الإدارية المتسقة في الويبو. وقال إنه يقدر أشد التقدير أهمية وضع مؤشرات رئيسية للسماح لرصد التغيرات في النفقات لكل برنامج من برامج الويبو ويواصل دعمه للخطوات المتخذة لتحسين الشفافية فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية. وقد ساعدت هذه التدابير على ضمان اتخاذ الدول الأعضاء لقرارات مستنيرة. وأعرب الوفد كذلك عن تقديره للحوار البنّاء الجاري في بعض اللجان على مدى السنة الماضية، بما في ذلك تحديد مجالات تنسيق الإجراءات المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية ومتطلبات التسجيل في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. وأشار أيضاً إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال الاتفاق بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وتقديم التقارير. وكان من دواعي سرور كندا أن الدول الأعضاء وافقت على الأحكام المرجعية لإنشاء الأفرقة العاملة فيما بين الدورات التي من شأنها أن توفر فرصة إجراء مناقشات تقنية مركزة لدعم اللجنة المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفيما يخص اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، أوضح الوفد أنه كان ينتظر التقدم الذي حققته اللجنة في عملها وأشار على نحوٍ خاص إلى التقدم المحرز في تلك السنة بشأن وسيلة لتسهيل نفاذ الأشخاص المكفوفين أو الذين يتعذر عليهم قراءة المطبوعات إلى المواد المحمية بحق المؤلف، وهذه مبادرة مهمة رأى الوفد أنه ينبغي أن تستمر في المضي قدماً. وأضاف أن التوصل إلى توافق في الآراء والسير على هذا الدرب هو السبيل إلى إرساء نظام دولي للملكية الفكرية يكون أكثر قوة وكفاءة. ولذلك، تناشد كندا جميع الدول الأعضاء إلى بذل المزيد من الجهود لضمان إحراز تقدم ملموس أثناء المداولات كيما لا ينظر إلى مكاتب الملكية الفكرية على الصعيد العالمي على أنها مجرد هيئات ميَسِّرة للابتكار، ولكن بوصفها نماذج له.

111. وأيد وفد الجمهورية التشيكية البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والبيان الذي أدلى به وفد سلوفينيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وعبّر عن دعمه لتطوير نظام دولي متوان وفعال للملكية الفكرية. وشجع الوفد أمانة الويبو على مواصلة تنفيذ برنامج التقويم الاستراتيجي ورحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد. ونظراً للأزمة الاقتصادية العالمية، شجع الوفد المنظمة على الاستمرار في ضمان إدارة مالية حذرة وتعزيز المراقبة الداخلية وآليات التدقيق وتكثيفها بقدر الإمكان. وعقد الوفد الأمل على أن تتيح الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 توجهاً استراتيجياً متوازناً فيما يتعلق بأولويات الويبو. وأعرب الوفد على موافقته على تقرير أداء البرنامج للفترة 2008-2009 وأكد مجدداً دعمه لمواصلة تحسين خدمات الويبو العالمية للملكية الفكرية التي تتيحها لأصحاب المصالح في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنظمة مدريد ولاهاي ولشبونة ومركز الويبو للتحكيم والوساطة. وأقرّ الوفد بالأهمية البالغة لعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج التجارية والبيانات الجغرافية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة وغيرها من الهيئات وعبر عن دعمه للحوار المطول بشأن توحيد إجراءات التسجيل الشكلية وتبسيطها في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية. وأعرب عن ثقته في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في وقت قريب. وتأسّف الوفد لعدم نجاح الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في التوصل إلى الصيغة النهائية للاستنتاجات المتفق عليها وعقد الأمل على إيجاد حلول توافقية في وقت قريب فيما يتعلق بالحماية الدولية لهيئات البث وأوجه الأداء السمعي البصري. ورحب الوفد بآلية الفريق العامل ما بين الدورات التي اعتمدتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في إطار ولايتها المجددة. وقال إن الخبير التشيكي وخبراء آخرين من بلدان الاتحاد الأوروبي، شاركوا مشاركة فعالة في العمل المكثف والفعال للفريق العامل الأول ما بين الدورات الذي ركز على الفولكلور وأعرب الوفد على أمله في أن تساعد النتائج التي تتوصل إليها الأفرقة العاملة ما بين الدورات على تعميق المفاوضات وتيسيرها في إطار اللجنة الحكومية الدولية المذكورة. ورحب الوفد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأعرب عن موافقته على اعتماد آلية التنسيق من أجل رصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه وإعداد تقارير بشأنه. وفيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، عبر الوفد عن قناعته بأن تعزيز التعاون

على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في هذا المجال ضروري لمكافحة القرصنة والتقليد على نحو فعال وعبر بالتالي عن دعمه لتحسين عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ بطرق عدة، منها الاستمرار في تبادل المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات بشأن الإنفاذ وأنظمة المراقبة والرقابة بواسطة السلطات المعنية واتخاذ إجراءات ترمي إلى الوقاية وإذكاء وعي الجمهور. ورحب الوفد بأنشطة الويبو في إطار الهدف الاستراتيجي السادس المتعلق بالتعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وفي الختام، شكر الوفد التشيكي الويبو ولا سيما شعبة التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا على التعاون الجاري الممتاز الذي مكّن الجمهورية التشيكية من تنظيم ندوات قيمة ومتنوعة على الصعيد الوطني والإقليمي في مجال الملكية الصناعية لفائدة مشاركين محليين وأجانب.

112. وقال وفد الدانمرك إن وضع الأهداف الاستراتيجية للويبو وبذل الجهود الرامية إلى تحفيز الابتكار والإبداع وتعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية وحمايتها بشكل فعال في شتى أرجاء العالم، أصبح يكتسي المزيد من الأهمية نظراً للصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الشركات حول العالم في الوقت الراهن. وأضاف أن الملكية الفكرية هي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان وينبغي بذل الجهود للحفاظ على هذا التركيز حتى في أوقات الأزمات. وأعرب الوفد كذلك عن تأييده لخطة الويبو الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010-2015 التي وضعت في إطار الأهداف الاستراتيجية، مادامت هذه الخطة تحقق أكبر قدر ممكن من التنمية في إطار بيئة حقوق الملكية الفكرية. وصرح بأن التعاون بين الدانمرك والنرويج وأيسلندا في إطار معهد البراءات لبلدان الشمال قد حقق نتائج مرضية في عام 2008 ونتائج مرضية بشكل أكبر في عام 2009. وقال إن العمل لا يزال ينجز وقد أولي اهتمام كبير لإعداد تقارير بحثية عالية الجودة، كما بذلت الجهود لتنسيق الممارسات المتبعة بين البلدان المشاركة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتعزز الانتفاع بالمعهد في المستقبل، لتُستحدث بذلك أفضل منصة ممكنة ليستفيد بها المنتفعون العاملون في الأسواق العالمية. وقال إنه أشار في السنوات السابقة إلى التقرير الخاص بالتقليد والقرصنة الذي أصدرته حكومة الدانمرك. وصرح بأن تدابير تشريعية ملموسة قد اتخذت نتيجة لما خلص إليه ذلك التقرير وقد أنشئت شبكة تعمل جيداً لتكون منتدى دائماً للتعاون تعكف فيه العديد من السلطات على تقديم المعلومات والإرشادات للمستهلكين والشركات وسائر السلطات. واستطرد قائلاً إن القرصنة والتقليد لهما عواقب وخيمة على التجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية، لذلك من المهم مواصلة التركيز على المبادرات التي يمكنها مكافحتها، وإن أحد العناصر الرئيسية في مكافحتها هو مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أنه يشارك مشاركة فعالة في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ التابعة للويبو، ورأى أن من المهم جداً أن تعكف الويبو على هذه المسألة وأن تمنح الأولوية لهذا العمل. ورحب الوفد بالجهود التي تبذلها الأمانة لتنفيذ جدول أعمال التنمية ومساعدة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ووضع مشاريع ملموسة تتناول توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إن الويبو أمامها دور مهم لتضطلع به في توجيه انتباه أصحاب المصالح في أعمال التنمية من حكومات ومؤسسات دولية وجهات مانحة أخرى إلى مسألة الملكية الفكرية. وصرح الوفد بأنه أخذ يشارك على مدى سنوات عديدة في الدانمرك في مشاريع دولية للتنمية في بلدان الاتحاد الأوروبي المجاورة على وجه الخصوص، بل وأيضاً في المملكة العربية السعودية والهند وفييت نام والصين، ورأى أن تلك المشاريع مفيدة للغاية في إذكاء الوعي بالملكية الفكرية وتشييد البنى التحتية والكفاءات الخاصة بها لدى البلدان المستفيدة. وقال إن هذا العمل ضروري بالنسبة إلى الجهود المبذولة لتعزيز النمو والابتكار في شتى أرجاء العالم. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستفيد المزيد من الدول الأعضاء بتجربة الدانمرك وأن تعزز هذه التجربة التعاون مع أمانة الويبو بشأن تلك المسألة. ورأى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتطوير مجال البراءات تطويراً أكبر. وأضاف أنه لضمان منح البراءات في عملية فعالة على المستوى الدولي يجب بذل جهود كبيرة لتحقيق النتائج المرجوة. واستطرد قائلاً إن الويبو اضطلعت بدور مهم في هذا الصدد، وعلى الوفد أن يبقى منفتحاً أمام إمكانية التوصل إلى حلول في أشكال أخرى. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يرحب بشدة بالفرصة السانحة للالتقاء بالزملاء على مستويي المديرين والخبراء على حد سواء، وإنه

يرى هذه الاجتماعات مفيدة لاستحداث الأفكار، ويعتقد أن التعاون البناء بين المكاتب الوطنية والدولية مفيد لبيئة الملكية الفكرية على المستوى العالمي.

113. وقال وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن العالم ما زال يواجه تحديات كالكوارث الطبيعية والأمراض وقضايا الأمن الغذائي وإن هذه التحديات تؤكد الحاجة الماسة لتعزيز دور الويبو في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية في المجالات المؤثرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة والصحة العامة والزراعة. وأشاد الوفد بجهود الويبو لتحسين أنشطتها في مجال الملكية الفكرية وتطويرها تماشياً مع المستجدات الحديثة. وفي عام 2010 ركزت الويبو على زيادة اهتمام الجمهور بحماية الملكية الفكرية وعلى تكوين كفاءات الدول الأعضاء، لا سيما عبر تقديم مساعدتها التقنية لأنشطة التوعية العامة. بواسطة وسائل الإعلام وإنشاء جامعة نموذجية للملكية الفكرية. وقد واكب تقدم الويبو في تنفيذ التوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية جهود الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما ساهم في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الملكية الفكرية. وأشاد الوفد أيضاً بعمل الويبو منذ جمعيات 2009 ورأى أن المنظمة أدخلت إصلاحات على أعمالها وفق المقتضيات المتغيرة. وأشار الوفد بوجه خاص إلى مساعدة الويبو في تعديل حوالي 20 من القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية وفي إطلاق شعار جديد وإنشاء مكتب لتنسيق عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية داخل الأمانة. وباعتبار تنفيذ هذا الجدول هدف المستقبل كان لا بد للويبو أن تضعه في صميم أنشطتها. وعند تنفيذ التوصيات المذكورة ينبغي مراعاة احتياجات البلدان النامية وينبغي توفير موارد مالية جديدة منها الصناديق الائتمانية الخاصة وصناديق التبرعات. وينبغي تشجيع أنشطة التعاون وتبادل المعلومات التقنية بين مؤسسات العلوم والبحوث في البلدان المتقدمة ومعاهد البحث والتطوير في البلدان النامية. وعلى الويبو أيضاً أن تزيد من تعزيزها لدورها العام في الأنشطة الإنمائية ومنها الحلول التقنية في مجالات البيئة والطاقة والأمن الغذائي وغيرها من المجالات التي تشغل البال على المستوى الدولي. وينبغي للمنظمة أن تواصل تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المعنية مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. ورأى الوفد أن الويبو ستؤدي مهمتها بنجاح لتعزيز حماية الملكية الفكرية في العالم كله كما نجحت في مهامِها السابقة. وفي ظل القيادة الحكيمة للجنرال كيم جونغ إيل ستسعى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحسين مستوى العيش جذرياً والتعجيل بالتنمية الاقتصادية خلال السنة المقبلة. ولهذا الغرض، ستركز الجمهورية جهودها على تعزيز حماية الملكية الفكرية وتطويرها. وقد واصلت تدعيم الإطار القانوني للملكية الفكرية عبر تعديل التشريعات واللوائح الداخلية المعنية واستكمالها ومنها القوانين الوطنية الخاصة بالاختراع والعلامات التجارية. ولتعزيز دور المكاتب الوطنية للملكية الفكرية ومكتب العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية في ظل الإدارة الحكومية من أجل إدارة الجودة أنشأت وكالة مستقلة في مارس 2010. وبإشراف لجنة التنسيق الوطنية للويبو اضطلع مكتب الاختراعات وغيره من الهيئات المعنية بأعمال لحماية الملكية الفكرية وفق المقتضيات والمعايير الدولية وبالتعاون الوثيق مع الويبو. وأعرب الوفد عن سعادته وهو يبلغ أن هذه الآليات نجحت في مجالات إنتاج الملكية الفكرية وحمايتها. وفي السنين الأخيرة أطلقت الجمهورية أحدث أنواع الأقمار الصناعية وأنتجت وقدمت عرضاً فنياً بعنوان "أريرانغ" كانت تحفة من التحف الإبداعية المحمية بحق المؤلف. وكانت هذه الإنجازات دليلاً على التطورات الملموسة في البلاد في مجالات الابتكار والإبداع. وكانت ندوة وطنية حول نظام مدريد عقدت في يونيو 2010 في بيونغ يانغ فرصة للمناقشة والتوصل إلى حلول ناجحة لعدد من المسائل التقنية المتعلقة بتسجيل العلامات التجارية وحمايتها. وقد جذب المعرض الوطني الحادي عشر للاختراعات والتكنولوجيات الجديدة الذي نظم في بيونغ يانغ في أغسطس 2010 اهتمام العلماء والتقنيين والمخترعين وغيرهم من المبدعين في مسيرة بناء بلد مزدهر. وقريباً سيطبق أكثر من 1100 اختراع وتكنولوجيا جديدة وغيرها من الأجهزة المعروضة في المعرض على أرض الواقع، ومن ثم تساهم بفعالية في تطوير العلوم والتكنولوجيا وتحسين مستويات المعيشة وبناء قوة اقتصادية كبرى. وتلتزم الجمهورية بمواصلة تطوير نظام الملكية الفكرية والوفاء بمسؤولياتها بوصفها دولة من الدول الأعضاء.

114. وأيد وفد السلفادور البيان الذي أدلى به وفد المكسيك بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأثنى على الجهود التي يبذلها المدير العام فيما يتعلق بالعملية الشفافة والشاملة التي استهلت باعتماد برنامج

التقويم الاستراتيجي. وقال إن هذه المبادرة تجعل من الويبو الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بالملكية الفكرية، مما يساعدها على الوفاء بولايتها بمزيد من الفعالية في بيئة تكنولوجيا المعلومات الحالية. وأكد الوفد في هذا الصدد ارتياحه لمضمون الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، ووصف وثيقة هذه الخطة بأنها مفيدة لأنها تتطور باستمرار وتتكيف مع التغيرات الطارئة على العملية الخاصة بالملكية الفكرية ولأنها تشمل الأدوار الرئيسية للمنظمة، ألا وهي تقديم الخدمات وتنفيذ جدول أعمال التنمية. وتجدر الإشارة إلى الخدمات الفعالة التي تقدمها المنظمة فيما يتعلق بالمعاهدات التي تديرها، ولا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات. كما يقدم مركز التحكيم والوساطة التابع للويبو خدمات على نفس القدر من الفعالية. والتفت الوفد إلى دور المنظمة بوصفها هيئة معنية بتحقيق التنمية، وأشاد بالتزام المدير العام وفريق الإدارة الذي يرأسه بعملية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية والاستمرار في رصدها، وأشاد كذلك بإدراج بعد التنمية في هياكل الويبو الداخلية، مما حولها إلى منظمة تعمل بعدد كبير من الموظفين الذين يشعرون باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.
ورحب الوفد بأهمية الأنشطة المضطلع بها ومنها عقد الجزء رفيع المستوى للسنة الثانية على التوالي. وصرح بأن موضوع هذا العام الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في المجموعات الإقليمية هو الابتكار والتنمية. وأشار إلى نشاط رئيسي آخر وهو عقد ندوة الويبو العالمية الثانية للسلطات المعنية بالملكية الفكرية. وهنأ الويبو على إنشاء قاعدة بيانات مجموعة الويبو القانونية (WIPO LEX)، ثم قال إن تدشين هذه المبادرات يؤكد أن الويبو تواصل جهودها الرامية إلى أن تصبح مرجعاً في عالم التحاليل والمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية. وتحدث الوفد عن العمل الذي تضطلع به اللجان وأكد أن موضع الاستثناءات والتقييدات المفروضة في مجال حق المؤلف على أغراض التعليم والمكتبات والمعاقين، يهم جميع الدول الأعضاء، وحث هذه الدول على مواصلة جهودها التقنية وإدراج بعد اجتماعي أكبر فيها للتوصل إلى صك دولي في هذا الميدان، عن طريق توافق الآراء. وتناول موضوعي حماية الأداء السمعي والبصري وهيئات البث الإذاعي، وأيد إبقاء هذا البند مدرجاً في جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وعقد المؤتمرات الدبلوماسية فور التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل منهما. وفيما يتعلق بالعمل المنجز في إطار اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، أكد الوفد اهتمامه بجدول أعمال هذه اللجنة وقال إنها من الأهمية بمكان، خاصة بالنسبة إلى ميادين مثل الاستثناءات والتقييدات، وشروط الحماية، والمعايير التقنية، والكشف الخاص بالبراءات، فضلاً عن اختصاص السرية المهنية في إطار العلاقة بين الزبون والمحامي. ومضى الوفد يقول إن السلفادور تقر بالعمل المنجز في اللجنة الحكومية الدولية الذي يضمن جملة أمور منها، عقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وحث الدول الأعضاء في هذا الصدد على أن تواصل جهودها وتبدأ في إعداد صك دولي تتفق عليه بشأن هذه الأصول غير المادية. والتفت الوفد إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وطالبه بمواصلة الجهود التي تستحق الثناء في هذا المجال تدريجياً من خلال عملية تقودها الدول الأعضاء، واقترح زيادة المشاورات وعقد ندوات للمكاتب الوطنية. وأضاف فيما يتعلق بسياسة الويبو بشأن اللغات أن من الضروري تقييم إدراج اللغة الإسبانية كلغة عمل للفريق العامل المذكور. وصرح بأن وزارة الاقتصاد تبذل جهوداً لوضع سياسة لتعزيز نظام الملكية الفكرية الوطني عن طريق اتخاذ التدابير الضرورية بانتظام لضمان حماية حقوق الملكية وإدارتها واحترامها. ونوه إلى أن المكتب الوطني للملكية الفكرية وهو مركز التسجيل الوطني قد حصل على شهادة ISO 9000.
وقال إن هذه الهيئة تواصل توسيع نطاق أنشطتها المتعلقة بالكشف وتعزيز نظام الملكية الفكرية عن طريق جملة أمور منها برنامج تدريب القضاة على الامتثال إلى الملكية الفكرية، وقد قدم التدريب في الفترة ما بين شهر يونيو 2009 وشهر يونيو 2010 إلى زهاء 200 2 طالب من مختلف الجامعات في البلد. وأضاف أن مركز التسجيل الوطني لا يزال تربطه صلات وثيقة بالمؤسسات الخاصة المسؤولة عن دعم قطاع الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر، كما كانت هذه هي حالة برنامج FUSADES الابتكاري. وتحدث الوفد عن أنشطة سائر المؤسسات الحكومية، وذكر منها الأنشطة التالية: تنظيم المؤتمر الدولي الرابع بشأن الابتكار والتنمية التكنولوجية والمسابقة الوطنية التاسعة للمخترعين التي نظمت بالتعاون مع مديرية الجودة والتكنولوجيا، وهي فرع من فروع وزارة المالية. وقال الوفد إن مركز التسجيل الوطني عكف، بالتعاون مع هيئة CONAMYPE،

على تقديم التدريب إلى 363 1 شركة صغيرة على مواضيع مثل الإجراءات الخاصة بالعلامات والبراءات وتسجيلها. وراح يقول إن بدعم من الويبو نُظمت الأنشطة المختلفة، بما فيها سلسلة من المحاضرات لتتيح اتصالاً أولياً بين السلطات وأساتذة الجامعات؛ وسلسلة من المحاضرات وحلقات العمل يطلق عليها اسم "أسس علامتك" وترمي إلى الإقرار بدور أصول الملكية الفكرية في إضفاء قيمة مضافة على الشركات؛ وحلقة عمل بشأن البراءات نُظمت في إطار اتفاق التعاون بشأن الملكية الصناعية الذي وقعه معهد المكسيك للملكية الصناعية ومركز التسجيل الوطني. وتحدث الوفد عن الجهود الرامية إلى تحسين خدمات المركز وتوسيع نطاقها، وصرح بأن جميع مكاتب إدارات المركز المذكور ستتمكن أثناء الفصل الرابع من عام 2010 من التعامل مع الطلبات المودعة لتسجيل العلامات والبراءات ومع إيداع مصنفات حق المؤلف، وكما صرح بأن نطاق الخدمات التي يقدمها المركز على الإنترنت سيوسع نطاقها.

115. وقال وفد ألمانيا إن بلده يعلق أهمية كبيرة على الحماية الفعالة للملكية الفكرية وأيدّ الرأي القائل إن الملكية الفكرية أداة هامة لتحقيق النمو المستدام وتوليد الثروة. ولقد انتقلت الملكية الفكرية من مسألة هامشية بالنسبة إلى السياسة لتصبح قضية عالمية رئيسية دخلت الساحة السياسية العامة. وعلى الرغم من فوائد الملكية الفكرية الكامنة، ثمّة قلق بشأن التوازن المناسب بين أصحاب الحقوق ومختلف شرائح المجتمع، على سبيل المثال في سياق الرعاية الصحية والبيئة. والويبو تدرك بأن التحدي هو تحقيق التوازن الصحيح بين المصالح المتضاربة. ورأى الوفد أن برنامج التقويم الاستراتيجي عنصر حيوي في تعزيز المنظمة وتحسين أدائها لصالح جميع الدول الأعضاء. والخدمات العالمية الأولى التي تقدمها المنظمة للدول الأعضاء في مجال الملكية الفكرية، مثل التسجيل الدولي للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، تقع في صميم مهمتها. وساعدت الرسوم المحصلة في هذه المجالات على توفير الدعم المالي المستدام لجميع أنشطة الويبو. وكلما زاد عدد الخدمات ونوعيتها استطاع الدخل الناتج أن يساعد على تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمخترعين والفنانين، ولا سيما في البلدان النامية، من بدء أعمال تجارية جديدة في السوق العالمية. وكانت ألمانيا واحدة من أكبر مستخدمي نظام الملكية الفكرية، مما يفسر حرصها الشديد على إدارة نظم الحماية. وعلى الرغم من أن البيان المالي لفترة 2008-2009 أظهر أن الاحتياطيات كانت أعلى بكثير من الحد الأدنى المتفق عليه، فمراجعة الحسابات المالية التي أجرتها الأمانة أشارت إلى أنها يمكن أن تتراجع في الواقع إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب. ولذلك ينبغي للويبو أن تبذل قصارى جهدها لدرّ الفوائض اللازمة لزيادة احتياطياتها، ولا سيما عن طريق نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات باعتباره مورداً رئيسياً للدخل، حتى أنه أكثر إغراء وفي الوقت نفسه خفض نفقات جميع أنشطة المنظمة. ويمكن أن تحدث مبالغة في تقدير دور الويبو في تشجيع وتعزيز معاهدة التعاون بشأن البراءات التي كانت العمود الفقري لنظام البراءات العالمي وتيسير عمل مكاتب البراءات الوطنية. ورحبت ألمانيا بالتعديلات التي اقترحها الفريق العامل الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات على النظام الأساسي للمعاهدة ورأى أن الفريق العامل ينبغي أن يواصل تركيزه على أداء معاهدة التعاون بشأن البراءات من الجانب التنظيمي والتقني. وفي مجتمع قائم على المعرفة وصناعته يحركها البحث والتطوير، فالويبو تؤدي دوراً متزايد الأهمية باعتبارها راعيةً للتشريعات الخاصة بالملكية الفكرية العالمية وتوحيد الممارسات. ولن يكون التعاون مجدياً إلا بوجود بنية تحتية قانونية واضحة ومتفق عليها دولياً وتواكب التقدم التكنولوجي وتطورات السوق من ثم ينبغي أن تظل الجهود المبذولة لتوحيد المفاهيم والأحكام القانونية لدى الدول الأعضاء مدرجة على جدول الأعمال. ورحّب الوفد بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين المتفق عليها والواردة في جدول أعمال التنمية وأعرب عن ثقته في أن الحراك الحالي سيظل موجوداً. وقال إنه يؤيد مواصلة العمل من أجل التوصل إلى معاهدة دولية بشأن حماية هيئات البث الإذاعي التي من شأنها معالجة المسائل التكنولوجية الحالية والناشئة. وأثنى على أعمال الاجتماع الأخير للفريق العامل بين الدورات التي سهلت عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ولا سيما فيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، أيد الوفد تطوير نماذج دولية فريدة لتوفير الحماية القانونية لأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورحب بالوثائق التي أعدتها الأمانة بشأن استثناءات حق المؤلف، فضلاً عن التقرير المرحلي الثالث لمحفل الأطراف المعنية. وأيد الوفد اقتراح

الاتحاد الأوروبي لتوصية مشتركة بشأن الحصول على المصنفات المحمية بحق المؤلف للعاجزين عن القراءة. وقال إنه يتطلع إلى وضع صك دولي لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية لكنه قال إنه ينبغي ألا يكون ملزماً من أجل الحفاظ على مواطن مرونة ملائمة. وتقتضي مسألة التجارة الالكترونية تفكيراً عميقاً في أوساط الإنترنت ككل، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار القانونية المرتبطة بها. وصرح بأن ألمانيا ترحب بأنشطة الويبو المتعلقة باقتراح إدراج حقول عامة جديدة عالية المستوى. وشدد على أهمية ضمان عدم تأثير أي إجراء تضعه هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام (الإيكان) المعينة في هذا الصدد على مصالح أصحاب الحقوق. وكانت الجهود المشتركة التي بذلتها الحكومات والويبو في إطار المجموعة الاستشارية الحكومية مفيدة لتوعية جميع أجهزة الإيكان بضرورة احترام الملكية الفكرية وحماية العلامات التجارية على نحوٍ فعّال. وحث الوفد الويبو على مواصلة المشاركة في هذه العملية. وكمثال على التعاون المثمر بين ألمانيا والويبو ذكر الوفد الطلبات 640 147 الواردة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في المرحلة الدولية إلى المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية عام 2009، فضلا عن 645 3 طلب دولي دخل المرحلة الوطنية في المكتب. ويمكن للمكتب أن يواصل جهود التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى والمنظمات المرتبطة بالملكية الفكرية. وكان المكتب الألماني قد أطلق ثلاثة برامج رائدة في إطار الطرق السريعة لمتابعة البراءات من أجل تيسير تقاسم نتائج أعمال المكاتب الأخرى والاستعانة المتبادلة بها لتعزيز فحص كفاءة براءات الاختراع والجودة، وثمة مشروع رائد آخر في إطار الطرق السريعة لمتابعة البراءات قيد التفاوض بشأنه مع مكتب رابع لبراءات الاختراع. واستمرت كل فترة تجريبية سنتين قابلة للتمديد. وقد وضع المكتب أيضاً بالتعاون الوثيق مع سلطات البراءة الآسيوية في السنوات الأخيرة. ويعتزم مواصلة اتفاق الشراكة مع مكتب الحكومة للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية وتوطيد العلاقات الثنائية مع المكتب الصيني للعلامات التجارية والدائرة الحكومية الصينية للصناعة والتجارة. ومن المتوقع قريباً تجديد مشروع التعاون مع المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية. وكان من المفترض أن يشمل برنامج التبادل الثنائي الناجح للمكتب الدولي من أجل المسؤولين عن فحص براءات الوكالة الروسية للبراءات والعلامات التجارية. وكما في السنوات السابقة، نظم المكتب حلقات دراسية ودورات تدريبية للخبراء الأجانب وبناء على طلب الويبو قدم المكتب دورتين تدريبيتين على مدى أسبوعين عن براءات الاختراع والعلامات التجارية لفائدة 12 مشاركاً من مختلف البلدان. وفي يونيو 2009، نظمت بالاشتراك مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات في ميونيخ حلقة دراسية إقليمية مشتركة دامت أسبوعاً واحداً بشأن الملكية الصناعية. وتلقى ستة مسؤولين عن الفحص من مختلف البلدان معلومات عن إجراءات فحص البراءات في ألمانيا ودربوا على العمل.

116. وصرح وفد غينيا – بيساو بانضمامه إلى البيانين اللذين أدلى بهما وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنغلاديش بالنيابة عن أقل البلدان نمواً. وأثنى على كفاءة المدير العام الفائقة في إدارة المنظمة منذ أن تولى مهام وظيفته، وتقدم بالشكر إلى الأمانة على ما تبذله من جهود لعقد هذه الجمعيات. وقال الوفد إن غينيا – بيساو قد استفادت منذ أن انضمت إلى الويبو بعدد من برامج المساعدة الرامية إلى تطوير نظم الملكية الفكرية، ومن بين هذه البرامج تولي القياديين في مجال الملكية الفكرية في العديد من المحافل الإقليمية والدولية والاجتماعات وحلقات العمل والندوات (وخاصة الندوة الخاصة بالقضاة والصحفيين في الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (في ياوندي وبرازافيل على التوالي)، والمنتدى الخاص بالانتفاع بالملكية الفكرية لحماية الأصناف النباتية، والندوة الخاصة بإنفاذ وتطبيق اتفاق بانغي (دوالا)، والاجتماع الأقاليمي بين البرازيل وأفريقيا بشأن دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية (البرازيل)، والندوة الإقليمية التي عقدتها الويبو بالتعاون مع المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية (ياوندي)). وأضاف الوفد أن المساعدة المقدمة من الويبو شملت كذلك توفير التجهيزات الحاسوبية التي سمحت بتحديث مكتب الملكية الصناعية. وقال إن الأزمة السياسية التي هزت البلد لم تمنع الحكومة من بذل الجهود في سبيل دعم أنشطة تعزيز الملكية الصناعية. وأضاف أن رئيس الوزراء افتتح في شهر مارس 2010 مركز التوثيق الخاص بالملكية الفكرية الذي شيدته المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، بهدف النهوض بنظام وطني للملكية الفكرية وتوعية العامة باستخدام مجالات تكنولوجيا المعلومات الجديدة واستغلال قواعد بيانات المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وشركائها استغلالاً رشيداً. وراح يقول إن

هذا المركز يرمي إلى توعية الباحثين والمخترعين والمعلمين والشركات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الانتفاع بالمعلومات العلمية والتقنية الواردة في وثائق البراءات. وقال إن الإدارة العامة للملكية الصناعية قامت في شهر مايو 2009 بالتعاون مع الهيكل الوطني للاتصال والمبتكرين والمبدعين لإنشاء الجمعية الغينية لتعزيز الابتكار والإبداع. وأعرب عن دعم غينيا – بيساو لجميع التوجهات التي تتبعها الويبو في إطار حماية وإدارة الملكية الفكرية في العالم. واختتم الوفد كلمته شاكراً المدير العام للويبو على تمويل مشاركة أحد قيادي مكتب الملكية الصناعية في النسخة الثانية لدورة "الدراسات العليا" في مجال اقتصاد الملكية الصناعية وإدارتها التي عقدت في لشبونة في بداية عام 2010 وجمعت المتخصصين في مجال الملكية الصناعية من أسرة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

117. ورأى وفد إيطاليا إن هذه الجمعية العامة تتيح لها الفرصة المناسبة لتبادل الأفكار بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها في مجال الملكية الفكرية. ورأى أن الويبو أداة حاسمة لتهيئة بيئة آمنة للاستثمار في البحث العلمي والصناعي ولتعزيز المنتجات والخدمات الابتكارية. وقال إن الطلبات الخاصة بالملكية الفكرية انخفضت أثناء الأزمة الاقتصادية الراهنة، وعلى الرغم من ذلك فإن النزعة على الأمد الطويل تبين ثبات النمو في الانتفاع بالملكية الفكرية، نظراً لأن المعارف والتعليم يقعان في صميم النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل للجمعية العامة في اعتماد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لأنها تمد الويبو برؤية متسقة للأنشطة المستقبلية عن طريق تحديد أهداف ومؤشرات استراتيجية لقياس الإنجازات. وأضاف أن هذه الخطة تقدم الإرشاد الضروري عن كيفية الاضطلاع بالعمل. وأعرب عن دعمه للمدير العام والأمانة في تشييد منظمة تتحلى بالتجاوب والكفاءة، وفي ريادة القضايا المتعلقة بالابتكار من خلال برنامج التقويم الاستراتيجي. وأبدى الوفد تطلعه إلى أن تصبح المنظمة أكثر توجهاً إلى الزبون، وأن تكون قادرة على تقديم خدمات وجيهة لمجتمع الأعمال وأن تحقق نتائج ملموسة وأن تتحلى بمزيد من الشفافية والأخلاقية في العمل. وأقر بأن زيادة الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية حاسم لتحقيق التنمية، وعليه فإنه يدعم المشاريع المعتمدة في جدول أعمال التنمية. وقال الوفد إن كله ثقة في أن هذه المشاريع ستساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، وخص بالذكر أقل البلدان نمواً، وستعزز في الوقت ذاته فهم فوائد الابتكار وحماية الملكية الفكرية من خلال وضع إطار تنظيمي مناسب في العالم بأسره. لذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن تنفذ التوصيات البالغ عددها 45 توصية بالكامل وأن يفضي ذلك إلى تجديد التعاون بين الدول الأعضاء، كما أعرب عن تطلعه إلى المشاركة في تحسين روح التوافق السائدة، لإحراز تقدم سريع في مشاريع التنمية وفي وضع إطار دولي جديد للملكية الفكرية ليعكس الاقتصاد القائم على المعارف والتغيرات التي طرأت بفعل العولمة. ورأى الوفد أن من الضروري إبرام اتفاقات جديدة ومتوازنة لتكلل هذه المفاوضات الطوية في المجالات الرئيسية مثل إنفاذ قانون البراءات (بما في ذلك الاستثناءات والتقييدات)؛ وحق المؤلف، والمقصود هو أشكال الأداء السمعي والبصري والبث الإذاعي؛ والمعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الثقافة والموارد الوراثية. وأكد أن من الضروري، في عالم اليوم الرقمي، تحديث معاهدات الويبو في هذه المجالات، وهو أمر حاسم لتعزيز الابتكار والإبداع في شتى أنحاء العالم. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحرز تقدم في المفاوضات الدائرة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية، وقال إن ذلك لن يكون ممكناً إلا بأن يتحلى جميع المعنيين بروح بناءة أكثر. وأعرب عن رغبته في التوصل إلى اتفاق شامل يغطي القضايا التي لا تزال عالقة. وأضاف أنه يولي أهمية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي يعتبرها العمود الفقري للاقتصاد في إيطاليا، بل وفي العالم بأسره، وأعرب عن شعوره بأن هذا الجانب يستحق أن توليه الويبو والدول الأعضاء مزيداً من الاهتمام. وقال الوفد إن بلده يرغب في أن تلتزم الويبو التزاماً أقوى بالتشجيع على التعاون متعدد الأطراف في مجال البيانات الجغرافية. وأضاف قائلاً إن 50 عاماً قد مضت على إبرام اتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ، وهو يضم في عضويته ما يقل عن 30 طرفاً متعاقداً، ومن الضروري النظر في المناقشات التي دارت في السابق بنظرة جديدة والبحث عن توافق معقول لتوسيع نطاق حماية هذه المنتجات التي تعبر عن ثقافات محلية أو وطنية؛ وهي قيمة اقتصادية مضافة يلزم الإقرار بها. واختتم الوفد كلمته شاكراً المدير العام والأمانة على التعاون مع مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو على تدشين شهادة الماجستير في الملكية الفكرية في عام 2010، واعتبرها مبادرة ناجحة للغاية، وتتماشى

تماشياً تاماً مع سياسات الويبو التدريبية التي تجمع المهنيين والأكاديميين والطلاب من جميع أنحاء العالم، والعديد منهم من الدول النامية وأقل البلدان نمواً.

118. وقال وفد جامايكا إن الملكية الفكرية مهمة للغاية بالنسبة إلى جامايكا بوصفها بلداً مبدعاً تتعدد فيه المواهب ويقدم للعالم أشكالاً فريدة من التعبير الموسيقي ومنتجات مخصصة مشهورة عالمياً ومهارة خالصة لدى رياضييه. ومضى يقول إن مكتب الملكية الفكرية في جامايكا الذي أسس بدعم تقني من الويبو كان في طليعة الجهود التي تبذلها جامايكا لحفظ حقوق المجتمع الدولي في مجالات العلامات وحق المؤلف والحقوق المجاورة داخل حدودها. وراح يقول إن المكتب هو وكالة تنفيذية تابعة للحكومة في جامايكا، وهو يعمل بهذه الصفة في شراكة مع الأقاليم الشقيقة لجامايكا في منطقة الكاريبي، وكذلك مع موظفي أمانة الويبو الذين يتمتعون بالدراية والقدرة على تقديم المساعدة. وأشار إلى أن حكومة جامايكا تلتزم بتقديم الدعم الكامل لوحدة الكاريبي المشيدة حديثاً ووصف هذه الوحدة بأنها ستكون أداة لا تقدر بثمن لتناول الشواغل والمصالح والاحتياجات المحددة لاقتصادات الإقليم الصغيرة والهشة، ولضمان تحقيق الأهداف والرؤى المشتركة لإقليم الكاريبي ولشعوبه. وراح يقول إن من الضروري أن تظل هذه الوحدة مزودة بالموظفين المناسبين وأن تحصل على الموارد الضرورية للوفاء بولايتها. وصرّح الوفد بأن جامايكا لا تزال تركز تركيزاً كبيراً على مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، وأنها طلبت الحصول على مساعدة من الويبو لتنفيذ نظام للتسجيل الطوعي لحق المؤلف وقاعدة بياناته، وأنها تقرّ بضرورة تعزيز الإطار القانوني لديها وتنفيذ لوائح حكومية أكثر صرامة لمراقبة جمعيات التحصيل بمزيد من الفعالية ولضمان زيادة إمكانية مساءلتها وزيادة الشفافية في عملياتها. وأضاف قائلاً إن في أعقاب إنشاء النظام الوطني للإدارة الجماعية بدعم من الويبو، نجحت جامايكا كذلك في إنشاء ثلاث جمعيات تحصيل جديدة لمؤلفي الأعمال الأدبية، وملحني الأعمال الموسيقية وناشريها، وفي مجال الحقوق المجاورة أنشأت جمعية لمنتجي التسجيلات الصوتية. وذكر الوفد أن الحكومة ملتزمة بضمان النفاذ لمعاقي البصر والأشخاص غير القادرين على قراءة الأعمال المطبوعة وقد اتخذت تدابير صارمة بالفعل لكي تصدر "إعلان الحرية" الخاص بها عن طريق السعي إلى تنفيذ تعديلات تشريعية بتضمين التشريع استثناءات على حق المؤلف لتيسر نفاذ هؤلاء الأشخاص إلى الأعمال المحمية بحق المؤلف. واستطرد قائلاً إن جامايكا لا تزال ملتزمة كذلك بإيجاد حلول للمشاكل التي يطرحها الاستغلال المستمر لاسم وسمعة "علامة جامايكا" مما يلحق الضرر بالبلد وبضمان أن تمنح الحماية الفعالة للدول الأعضاء من أن تستخدم أسماءها من دون إذن. وأضاف الوفد أن جامايكا تحث جميع الدول الأعضاء على الإقرار بأهمية وضع قواعد دولية في هذا المجال. ووصف الوثيقة المجمعة المنتظرة التي تتضمن الردود على الاستبيان الذي أعدته الأمانة بأنها خطوة أولى ومهمة من شأنها أن تساعد اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات على تحديد مواقف الدول الأعضاء وسياساتها القانونية فيما يتعلق بحماية أسماء الدول. واستدرك الوفد قائلاً إن جهود جامايكا تركزت كذلك على مواصلة تحسين كفاءة الخدمات العامة التي يقدمها سجل العلامات، بما في ذلك تحسينها من خلال الانتفاع الكامل بنظام إدارة الملكية الفكرية. وأشار إلى أن مكتب الملكية الفكرية في جامايكا يعكف عن كثب مع الشباب من منظمي المشاريع والمبتكرين في المؤسسات التعليمية لتثقيفهم بالانتفاع بنظام الملكية الفكرية بوصفه أداة تجسد جهودهم الإبداعية، وطلب المساعدة من الويبو لمواصلة ذلك العمل الذي لا يزال يعد شريان الحياة المهم بالنسبة إلى نظام الملكية الفكرية. وقال إن المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية قدم المساعدة التقنية لجامايكا فأنشأت نظاماً للبيانات الجغرافية لتسجيل منتجاتها الحقيقية، لكي يستطيع مقدموا هذه المنتجات المشهورة في العالم مثل مشروبات الروم في جامايكا أن يحققوا أعلى قدر من الربح ويواصلوا إنتاج هذه المنتجات التي تحظى بأرفع درجات الجودة، وعليه فإنها تحث سائر الدول الأعضاء على أن تعتد بسويسرا في تقديم المساعدة التنموية الضرورية لتعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. والتفت الوفد إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية وقال إن انعقاد أول فريق عامل بين الدورات تابع للجنة الحكومية الدولية في يوليو 2010 قد لاقى نجاحاً، وإنه ينبغي تنفيذ مقاربة فريق الصياغة في الدورة المقبلة للفريق. غير أنه صرح بأن جامايكا تلاحظ مع القلق أن عدداً من أفرقة الصياغة قد انحصر على عدد قليل من المشاركين فقط، وأن هذا الحصر لا ينبغي أن يكون له وجود وأن جميع أفرقة الصياغة غير الرسمية ينبغي أن تكون مفتوحة وشاملة لتسمح

للخبراء بالمساهمة في العمل وبتوسيع نطاق توافق الآراء والملكية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يصدر عن اجتماعي الفريقين العاملين بين الدورات التاليين مشروع وثيقة لإبرام معاهدة ملزمة قانوناً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية. وفي الختام، قال الوفد إن جامايكا لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها بشكل فعال وبتنفيذ برنامج العمل الإيجابي لمختلف الهيئات الحكومية الدولية التابعة للويبو.

119. وقال وفد اليابان إن سنة 2010 تشهد الذكرى الخامسة والعشرين بعد المائة لإنشاء نظام الملكية الصناعية في البلد وأبدى رغبته في ذلك السياق في التطرق إلى بعض النقاط. وأردف قائلاً إن بلده حقق التنمية الاقتصادية عبر الانتفاع الفعّال بنظام الملكية الفكرية وأشار إلى تخلف التكنولوجيا اليابانية عن التكنولوجيا في الغرب في أواخر القرن التاسع عشر واحتياج بلده إلى اجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيا والدراية العملية من الخارج حتى يلتحق بركب الغرب. ومضى يقول إن بلده اعتمد بالتالي نظاماً وطنياً للملكية الفكرية وانضم لاحقاً إلى اتفاقيتي باريس وبرن. وأفاد ببروز رواد الأعمال المحليين الذين انتفعوا بالنظام الياباني للملكية الفكرية لحماية اختراعاتهم والارتقاء بها وبدور النظام المهم في توسيع نطاق التنمية التكنولوجية وتعزيزها إذ حُصّلت الاستثمارات واكتسبت المعارف التكنولوجية والمهارات العملية. واسترسل قائلاً إن هناك إجماعاً في تأييد جهود حكومة بلده المتواصلة لتنفيذ استراتيجية البلد وجعله أمة تعتمد على الملكية الفكرية وإن البلد ينظر خلال سنة الذكرى الخامسة والعشرين بعد المائة في مستقبل سياسته المتعلقة بالملكية الفكرية بأخذ الوضع الراهن في الحسبان في الوقت ذاته ويجري دراسة عن تطوير تلك السياسة في المستقبل. ولفت النظر إلى مسائل النهوض بحقوق البراءات واستغلالها وتعزيز يسر استعمال نظام الترخيص والتنسيق الدولي لنظام الملكية الفكرية والتوسع الاستراتيجي للبرنامج التجريبي للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات وتدريب الموظفين الرامي إلى رفع مستوى البنى التحتية للملكية الفكرية في البلدان الآسيوية والبلدان الناشئة واتخاذ تدابير متواصلة لمكافحة القرصنة مثل دعم اعتماد تكنولوجيا المعلومات وتعزيز يسر الانتفاع لصالح مجموعة كبيرة من الجهات المنتفعة بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم الأنشطة الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية لتلك الشركات والدعم من الخبراء في وضع استراتيجيات الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا الابتكارية الرائدة. ونظراً إلى تجارب بلده وتدابيره المتخذة فيما يتصل بالملكية الفكرية على مدى السنوات، ذكر أنه من الأساسي أن يبحث واضعو سياسات الملكية الفكرية رفيعو المستوى من مختلف البلدان بما فيها البلدان النامية السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالملكية الفكرية ويشاطروا مفهوماً مشتركاً لتحقيق التنمية الاقتصادية عبر نظام الملكية الفكرية. وأحاط علماً بأن المكتب الياباني للبراءات والويبو شاركا في تنظيم ندوة الويبو رفيعة المستوى بشأن البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية من أجل النهوض بالابتكار في طوكيو في مارس 2010 كجزء من مشروع الصناديق الاستئمانية اليابانية. وأضاف قائلاً إن مسألة حماية الملكية الفكرية واستغلالها أصبحت تكتسي أهمية متزايدة نتيجة للعولمة والتقدم التكنولوجي السريع. واستطرد قائلاً إن المشاركين رفيعي المستوى في الندوة من مختلف البلدان شاركوا في العروض والمناقشات بشأن الأنظمة القانونية والإدارية والموارد البشرية والهياكل المؤسسية والتنظيمية وتكنولوجيا المعلومات واتفقوا على أن النهوض بالابتكار عن طريق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية أمر حيوي لتنمية الاقتصاد على الصعيدين الإقليمي والعالمي وأعرب عن اعتقاده أن الندوة أتاحت الفرصة للتفاعل البنّاء وأفاد بأن العديد من المشاركين رأوا أن المعلومات المحصلة مفيدة جداً لتحسين أنظمة الملكية الفكرية في بلدانهم. وأطلع الحضور على التوسع الاقتصادي العالمي وتسجيل ارتفاع سريع في عدد طلبات البراءات المودعة لدى مكاتب الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على المستوى الدولي. وقال إن بلده شجع بالتالي مشاطرة العمل للحد من عبء العمل المتنامي في مكاتب الملكية الفكرية وإن البرنامج التجريبي للطرق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات يتيح وسيلة لتقليص عبء عمل فاحصي البراءات وتعزيز جودة البراءات الممنوحة باجتذاب عدد متزايد من البلدان المشاركة. وأحاط علماً باستهلال البرنامج التجريبي المتصل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-PPH) المبني على الرأي المكتوب أو تقرير الفحص التمهيدي الدولي فيما يتصل بالطلبات المودعة بناء على المعاهدة في يناير 2010 لدى مكاتب التعاون الثلاثي وأوضح قائلاً إن النظام يكمل تماماً وظيفة مشاطرة العمل في ظل نظام المعاهدة وينطوي على دور مهم في تمكين نظام المعاهدة من تحقيق كامل طاقته. وذكر مثالاً

آخر على مشاطرة العمل عبر نظام النفاذ إلى الملفات الذي يمكّن فاحصي البراءات في المكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية ومكتب الولايات المتحدة للبراءات ومكتب البراءات الياباني من استخدام نتائج الفحص المنبثقة عن مكاتب أخرى. ومضى يقول إن بلده أنشأ شبكة الملكية الصناعية المتقدمة (AIPN) لإتاحة نتائج مكتب البراءات الياباني المتعلقة بالبحث والفحص في 37 بلداً وإقليماً مختلفاً وإنه من المزمع الارتقاء بأنظمة تكنولوجيا المعلومات المذكورة. واسترسل قائلاً إنه يؤمل أن تستخدم عدة بلدان تلك الشبكة وإنه من المهم أن تحرز الويبو والدول الأعضاء فيها التقدم في مناقشة موضوع التنسيق الدولي لنظام الملكية الفكرية بهدف تخفيف عبء العمل المتصل بالطلبات وفحصها في كل بلد. واستأنف بيانه قائلاً إن سنة 2010 تشهد الذكرى العاشرة لدخول بروتوكول مدريد حيز التنفيذ في اليابان وإن بلده سيكثّف جهوده لتحسين النظام لفائدة المنتفعين ويشارك في المناقشات بشأن تطوير نظام مدريد القانوني ويواصل التعاون لزيادة عدد الأعضاء في منطقة آسيا عبر أنشطة تستفيد من الصناديق الاستئمانية اليابانية. وفيما يتعلق بالتنمية والملكية الفكرية، أفاد بأن مساهمات بلده الطوعية في الويبو تناهز قيمتها 2.4 مليون فرنك سويسري وتستهدف تمويل المشروعات في الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أن بلده يساهم أيضاً في إرساء نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية من خلال توفير الخبراء واستضافة أكثر من 1000 متدرب وتنظيم مؤتمرات وندوات بشأن الملكية الفكرية وأنه أنشأ خلال سنة 2008 صندوقاً استئمانياً خصص فيه مبلغاً قدره حوالي 1.1 مليون فرنك سويسري للبلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً. وأشار إلى عقد الندوة الإقليمية بشأن نقل التكنولوجيا القائم على الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية في المغرب في أبريل 2010 التي شارك فيها 25 بلداً أو منظمة من المنطقة وتلت الندوة المعقودة في جنوب أفريقيا في سنة 2009. والتفت إلى أنشطة مكتب الويبو في اليابان الذي أنشئ في سبتمبر 2006 وشدد على دعمه لقاعدة البيانات IP Advantage التي أرسيت بالتعاون مع المكتب المذكور في شهر سبتمبر. وأوضح قائلاً إن النظام يرتكز على اقتراح مبادرة قاعدة البيانات WIPO E-SPEED الذي قدمه بلده خلال اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في سبتمبر 2008 ووافقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر 2009. وأردف قائلاً إن قاعدة البيانات المذكورة تبيّن أفضل الممارسات للنجاح في ربط الملكية الفكرية وأنشطة قطاع الأعمال وإنه رئي أن مشاطرة تلك الممارسات أمر يسهم في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. ورأى أن مكتب الويبو في اليابان هو أنسب مركز للتثقيف بشأن نظام الملكية الفكرية وتعميم النظام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أن المكتب نظم مؤخراً مسابقة للرسوم الهزلية الواقعية موجهة إلى فناني الرسوم الهزلية اليابانية لاستحداث مواد تعزز وعي الجمهور بخصوص المنتجات المقلدة وأنه من المزمع نشر رسوم الفائز بأكثر من ست لغات وتوزيعها في جميع أنحاء العالم. واستطرد قائلاً إن المكتب يتمتع بمكانة فريدة من نوعها للاستفادة على وجه تام من تجربة البلد في قبول عدد كبير من الطلبات الدولية المودعة بناء على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وبروتوكول مدريد والانتفاع من النظامين المذكورين وإن مكتب البراءات الياباني سيبذل ما في وسعه من جهود لإمداد ذلك المكتب بما يلزمه من أشكال التعاون. ورحب بجهود الويبو المبذولة في إطار إعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط والمشاورات بين الدول الأعضاء والأمانة مما يعزز شفافية المسار. وأكمل بيانه قائلاً إن المسودة هي أكثر توازناً وأنسب لتوجيه المنظمة في المستقبل نظراً إلى استعدادها في الوقت الحالي لتنفيذ البرامج بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية. ولفت الانتباه إلى ارتفاع عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات من جانب مودعين يابانيين على الرغم من الوضع الاقتصادي. ورأى أنه من المهم تعزيز جودة نظام المعاهدة وفعاليته والانتفاع الفعال بنتائج الفحص المحلي. ورحب بالمبادرة الشاملة لإصلاح النظام. وأضاف قائلاً إن معاهدة التعاون بشأن البراءات أصبحت حالياً بنية تحتية للأطراف المتعاقدة وأداة أساسية لإدارة مشروع عالمي يستعين به المنتفعون الحاليون وأصحاب الابتكارات، بما في ذلك البلدان النامية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأعرب عن أمل بلده الشديد في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز الحماس بشأن الابتكار أن تؤدي المناقشات المتعلقة بإصلاح نظام المعاهدة إلى اتخاذ تدابير عملية وبناءة. وأحاط علماً بأن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة تنظر في معاهدة بشأن حماية هيئات البث ومعاهدة للويبو بشأن أوجه الأداء السمعي البصري وأن الغرض من هاتين المعاهدتين هو

توسيع نطاق الحماية بموجب حق المؤلف التي تنص عليها معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وتطرق إلى موضوع التقييدات والاستثناءات ورأى أنه من المهم توضيح نطاق المناقشات لتعزيز نفاذ الأشخاص العاجزين عن القراءة إلى المعارف. وأفاد بأن بلده يعتزم أيضاً المساهمة الفعالة في المناقشات بشأن كل قضية بغية ضمان التوازن المناسب بين الحماية والانتفاع. وقال إن اليابان إذ تنظم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي العاشر الذي يتناول بعض القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية و/أو المعارف التقليدية، فهي تعرب عن بالغ أملها في أن يكلل هذا المؤتمر بالنجاح. وأطلع الحضور على عمل الويبو على طائفة كبيرة من قضايا الملكية الفكرية ضمن لجانها وعلى المناقشات المتقدة التي جرت ولا سيما في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. واستطرد قائلاً إن هناك قضايا مهمة مطروحة وإنه من الحيوي اتباع نهج تدريجي. ورأى أنه ينبغي للويبو بوصفها وكالة الأمم المتحدة المعنية بالملكية الفكرية أن تستفيد من خبرتها وتدير المناقشات بشأن قضايا الملكية الفكرية بالتعاون في الوقت ذاته مع منظمات دولية أخرى. وختاماً، أعرب عن اعتقاد بلده أن الملكية الفكرية هي أداة شديدة الأهمية للتنمية الاقتصادية ينبغي بالتالي الانتفاع بها على نحو فعال على الصعيد العالمي للإسهام في تنمية الاقتصاد العالمي وقال إنه من الجلي أن تزداد أهمية أنشطة مثل تنسيق أنظمة الملكية الفكرية وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والتعاون في مجال الفحص وإن بلده سيواصل المشاركة الفعالة في أنشطة الويبو.

120. ورحب وفد ملاوي بموضوع الجزء رفيع المستوى لعام 2010، وقال إن الملكية الفكرية تربطها صلة وثيقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بحيث أنها تحسن جودة الحياة من خلال أوجه التقدم التكنولوجي والاستمتاع بالأعمال الأدبية والفنية. وقال إن الحكومة تقرّ بأن ملاوي لا يمكنها إحراز تقدم وإقامة أنشطة ابتكار فعالة وتحقيق النمو والتنمية من دون أن يكون لديها نظام شامل وواضح للملكية الفكرية. وأضاف أن ملاوي تعكف على أن يكون اقتصادها متوسط الدخل مدفوعاً بالتكنولوجيا، كما تعكف على الحدّ من الفقر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتطوير البنية التحتية. وراح يقول إن الحكومة تقرّ كذلك بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا كلها أمور حاسمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن من الضروري أن تولى الأولوية إلى الملكية الفكرية نظراً لأنها تشكل القاعدة التي تقوم عليها تنمية القطاعات الرئيسية في اقتصاد ملاوي. واستطرد قائلاً إن حكومة ملاوي ترى أن الابتكار ومهارة القوى العاملة هما عبارة عن إعادة بناء وتوسيع لنطاق طائفة من منتجات وخدمات الملكية الفكرية وما يرتبط بها من أسواق. ولكي يكون الابتكار فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلد من أقل البلدان نمواً مثل ملاوي، من الضروري أن تكون لدى البلد البنية التحتية الملائمة للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن امتنان بلده لما تقدمه الويبو من مساعدة جارية في تشييد البنية التحتية. وقال إن بالمساعدة والدعم المقدمين من الويبو وضعت ملاوي مشروع سياسة بشأن الملكية الفكرية وهذا المشروع ينتظر الاعتماد الرسمي. وصرّح بأن رقمنة جميع سجلات العلامات التجارية المدونة يدوياً في مكتب الملكية الفكرية في البلد قد اكتمل حالياً، وأن المكتب جاهز ليدخل في المرحلة التالية من نظام أتمتة الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن ملاوي تقوم الآن بمراجعة جميع القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية لديها وترحب بتلقي المساعدة التقنية والمالية من الويبو لوضع قانون العلامات التجارية المنقّح في صيغته النهائية. وقال إن الحكومة تود أن تشكر الويبو على استمرارها في تقديم مِنح دراسية لشعب ملاوي لكي يبلغ مستوىً رفيعاً من التدريب على شؤون الملكية الفكرية. وأضاف أن ملاوي لطالما رأت أن ثمة صلة وثيقة بين المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور والموارد الوراثية، وعليه، فإنها سعيدة بالتطورات التي تحققت في اللجنة الحكومية الدولية التابعة للويبو، وتتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في وضع صك دولي ملزم قانوناً لينظم مجال الملكية الفكرية. وقال الوفد في هذا الصدد إن ملاوي تنضم انضماماً كاملاً إلى البيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وأضاف أن ملاوي بوصفها دولة عضواً في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، شاركت في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في شهر أغسطس 2010 لاعتماد بروتوكول المنظمة بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير عن الفولكلور، وقد أتاح هذا المؤتمر الفرصة لملاوي لكي تعمق فهمها للقضايا التي خضعت للنقاش ولكي تنتفع بالخبرة التي اكتسبتها في سنّ سياساتها الوطنية العامة بشأن الثقافة.

ونوّه الوفد إلى أن ملاوي تعتزم عقد حلقة عمل بشأن التوعية الوطنية في نوفمبر 2010 قبل الانضمام إلى البروتوكول المذكور. وشدد على دعمه المستمر للويبو والتمس الحصول على المزيد من الدعم المالي والتقني من المنظمة لتتمكن ملاوي من تحديث تشريعها الخاص بالملكية الفكرية ولتنجح في تنفيذ برامج الملكية الفكرية التي وضعتها من أجل الابتكار والنمو والتنمية.

121. وأفاد وفد الجبل الأسود أن مكتب الملكية الفكرية في الجبل الأسود احتفل بالذكرى السنوية الثانية لتأسيسه في 28 مايو 2010. وقال إنه لشرف عظيم أن يعرض الأنشطة المنجزة منذ الجمعية العامة لسنة 2009 وأشار إلى أن التاريخ الذي انتهت فيه اجتماعات الجمعية العامة في 2009 كان التاريخ الذي عُيِّن فيه المتحدث باسم الوفد مديراً جديداً لمكتب الملكية الفكرية. ومضى يقول إن الطبعة الأولى لجريدة الملكية الفكرية في الجبل الأسود صدرت يوم 10 فبراير 2010، وبذلك فقد أوفى البلد بالالتزام المنصوص عليه في المادة 12 من اتفاقية باريس. وصدرت الطبعة الثانية في 10 يونيو 2010 ومن المقرر أن تصدر الطبعة الثالثة في 10 أكتوبر 2010. وأعلن الوفد أن البرلمان صادق على قانون التصديق على اتفاق التمديد ودخل حيّز النفاذ في الأول من مارس 2010، ويمكن ابتداءً من ذلك التاريخ تمديد نطاق حماية البراءات المحمية في أوروبا، بما في ذلك البراءات التي يمنحها المكتب الأوروبي للدول الأعضاء فيه، إلى الجبل الأسود. وفي الوقت نفسه، جرى استيفاء شروط "مدة صلاحية" قواعد معينة من القانون الوطني للبراءات، مما يجعل هذا القانون قابلاً للتطبيق الكامل. وفيما يتعلق بتشريعات الجبل الأسود، قال الوفد إن الإطار التشريعي للملكية الصناعية سيكون جاهزاً بالكامل بحلول نهاية عام 2010. وأضاف أن القانون المقترح بشأن العلامات التجارية يخضع لعملية استعراض في البرلمان. وخلال الاجتماع المنعقد في 9 سبتمبر 2010، صادقت الحكومة على اقتراح بشأن قانون الحماية القانونية للرسوم والنماذج الصناعية. وأدخل اقتراح بشأن قانون العلامات تغييرات في غاية الأهمية فيما يخص القانون المعمول به حالياً ومن أهم هذه التغييرات إدخال نظام المعارضة ليحل محل الفحص الموضوعي. كما أدخلت تحديثات على اقتراح قانون الحماية القانونية للرسوم والنماذج الصناعية وحُدّدت الحلول بطريقة تتفق والمعايير الدولية والتشريعات الأوروبية. وبما أن القانون الوطني للبراءات وقانون بيانات المنشأ الجغرافي اعتُمدا من قبل في 2008، فسيتم الانتهاء من الإطار القانوني للملكية الصناعية بحلول نهاية عام 2010. وأفاد الوفد كذلك أنه أُعدت نسخة عمل من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وأن السلطات المختصة بصدد الانتهاء من تعديلها وتكييفها. وعندما يُصاغ مشروع القانون، سينظم نقاش عام نظراً لأنها مسألة معقدة اكتست اهتماماً كبيراً لدى الجمهور المعني. وراح الوفد يقول إن خطة عمل الحكومة تتوقع وضع هذا القانون باعتباره اقتراحاً في الربع الأخير من عام 2010. وأشار إلى مواءمة جميع القوانين المذكورة أعلاه مع المعايير الدولية والأوروبية المنظمة للملكية الفكرية. وأبرز مدى تقديره للدعم المقدم إلى الجبل الأسود من قبل شعبة بعض البلدان في أوروبا وآسيا التي ينتمي إليها الجبل الأسود. وكان لهذا الدعم أهمية خاصة بالنسبة لمكتب الملكية الفكرية باعتبارها مؤسسة فتية وسيكون له تأثير في تطوره مستقبلاً.
وأوضح الوفد أن الزيارة التي قام بها وفد رفيع المستوى من الجبل الأسود إلى الويبو كانت خطوة بارزة في مجال التعاون بين الجبل الأسود والمنظمة، وقد عقد الوفد خلالها اجتماعاً بناءً مع المدير العام السيد غري في 25 يناير 2010. وأكد الوفد أنها كانت زيارة شاملة وجيدة الإعداد وأعرب عن تقديره الكبير للترتيبات الفعالة التي قامت بها شعبة بعض البلدان في أوروبا وآسيا. كما أشار الوفد إلى الدعم البناء المقدم في شكل زيارة دراسية إلى مكتب الملكية الصناعية في الجمهورية التشيكية نظمتها الشعبة، والندوة الوطنية حول معاهدة التعاون بشأن البراءات التي عقدت في بودغوريتشا والتي نظمتها الويبو بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية في الجبل الأسود. ويشمل أيضاً إطار الدعم الذي ستقدمه الويبو في المستقبل جملة أمور منها تنظيم بعثة معنية بالاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في بودغوريتشا. وواصل الوفد تدخله مشيراً إلى أنه من المهم بمكان المحافظة على العلاقات القائمة بين بلده والويبو وتوطيدها بما يسهم في مواصلة تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية في الجبل الأسود. وأعرب عن اعتقاده بأن الأهداف المحددة ستُحقق على الوجه المطلوب. وأبرز الأولوية القصوى التي توليها حكومة الجبل الأسود لجهودها الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأضاف أن تطوير تشريعات الملكية الفكرية بما يتماشى ومعايير الاتحاد الأوروبي هي خطوة مهمة على هذا الدرب. وأوضح أن موظفي مكتب

الملكية الفكرية في الجبل الأسود تلقوا دعماً كبيراً في مجالي التشريع وتكوين الكفاءات من خلال البرنامج الإقليمي للاتحاد الدولي للناشرين بشأن حقوق الملكية الفكرية والصناعية لغرب البلقان وتركيا. واختتم الوفد تدخله مشيراً إلى التعاون الإقليمي بين مكتب بلده ومكاتب الملكية الفكرية في بلدان المنطقة. وأضاف أن بلده أبرم اتفاقات تعاون مع المكاتب الوطنية الشريكة، أي مع مكاتب سلوفينيا وكرواتيا وصربيا وذلك في إطار مساعي البلد الرامية إلى تشجيع توطيد علاقات التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية وتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية في الجبل الأسود.

122. وأيد وفد موزامبيق البيان الذي أدلى به أنغولا باسم المجموعة الأفريقية وقال إنه مهتم أشد الاهتمام بالدورة الحالية للجمعيات بسبب تركيزها على دور الملكية الفكرية في تشجيع الابتكار والتنمية. وقال إن موزامبيق تولي اهتماماً خاصاً للتطوير العلمي والتكنولوجي وأنشأت وزارة العلوم والتكنولوجيا منذ أكثر من عشر سنوات. ومضى يقول إن حكومة بلده اعتمدت أيضاً استراتيجية للابتكار واستراتيجية للملكية الفكرية، مما يعكس رؤية موزامبيق بشأن هذه القضايا. واستطرد قائلاً إن الحكومة قامت بأنشطة لنشر الملكية الفكرية في أوساط المبتكرين والمخترعين وتشجيع استخدام تلك الآلية لحماية إبداعاتهم. كما وضعت برنامج موزامبيق لدعم المبتكرين لمساعدة المبتكرين المحليين على الحصول على براءاتهم وتقديم حوافز للتسجيل وتوفير الدعم لصياغة البراءات. وأشار إلى تنظيم دورة تدريبية مهمة بالتعاون مع الأريبو والويبو بشأن صياغة البراءات مكنت من تدريب ستة تقنيين من موزامبيق. وأعرب عن أمله في أن تتواصل هذه الدورة حتى يتم تدريب عدد أكبر من المتخصصين. وواصل حديثه مشيراً إلى أن بلده يولي كذلك اهتماماً كبيراً لمسألة النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية. وأضاف أن موزامبيق والويبو وقّعتا في فبراير 2010 اتفاقاً بشأن خطة لتطوير الملكية الفكرية في موزامبيق وسيُنشأ بموجبها مركز لدعم الابتكار والتكنولوجيا. وفي اجتماع مع الويبو عُقد في مابوتو، أعرب المشاركون المحليون عن ارتياحهم لهذه المبادرة ودعوا إلى ضرورة إنشاء المركز بسرعة. كما تأمل موزامبيق في أن يدخل المكون الآخر لخطة تطوير الملكية الفكرية والمتمثل في البيانات الجغرافية حيّز النفاذ نظراً لأهميته في الرفع من قيمة المنتجات المحلية. واسترسل يقول إن موزامبيق تنتظر أيضاً بشوق زيارة الإدارة العليا للويبو إلى البلد في السنة المقبلة، ورأى أن هذه الزيارة ستوطد علاقات التعاون القائمة بين الويبو وموزامبيق وتعزز المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو للبلد وتزيد من شأن الملكية الفكرية هناك. وأضاف أن موزامبيق ترغب في إقامة مشروعات تحفز نقل التكنولوجيا والترخيص لحقوق الملكية الفكرية المختلفة. ورأى الوفد أن مثل هذه المبادرات يمكنها أن تسرّع من وتيرة التطوير التكنولوجي، ومن ثمة تحسين القدرة التنافسية لاقتصاد البلد. وفي إطار جهود موزامبيق لتحديث الوسائل التكنولوجية لمعهد الملكية الفكرية، أوضح الوفد أن بلده سيواصل مساعيه لتشمل تكنولوجيا المعلومات في إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية بهدف إدخال التسجيل الإلكتروني من أجل تحقيق كفاءة أكبر. وأضاف أن دعم الويبو في هذا الصدد سيحظى بتقدير كبير. وبيّن أن موزامبيق ترى أن الملكية الفكرية عنصر حاسم في استراتيجية التنمية في البلد وأنها ستواصل العمل من أجل استخدامها بشكل أكبر وأفضل. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره للدعم الذي تقدمه الويبو لتطوير نظام الملكية الفكرية في موزامبيق.

123. وقال وفد النرويج أن بلده شدد في العديد من المناسبات على أهمية تحسين قدرة الدول الأعضاء على مراقبة الشؤون المالية للويبو ورحب بالعمل البنّاء المنجز للسماح للدول الأعضاء بأداء وظيفة المراقبة ولا سيما من خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفيما يتعلق بالعمل الجاري حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أشار الوفد إلى التقدم المحرز في أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورأى أن التنفيذ السليم للتوصيات المتفق عليها من شأنه تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والويبو فضلاً عن تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على الاستفادة استفادة تامة من الملكية الفكرية. وأكد وفد النرويج أهمية إحراز تقدم في أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والمضي بالمسائل قدماً بطريقة ملموسة. ورأى الوفد أن تنسيق قانون البراءات الموضوعي مفيد للغاية وأعرب عن دعم بلده للأعمال المساهمة في تحقيق ذلك الغرض. وشكر الوفد المكتب الدولي على تقرير الدورة الثالثة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأثنى على الفريق العامل تقديمه اقتراحات لإدخال تحسينات على اللوائح التنفيذية والتوجيهات الأساسية. وعبّر الوفد عن سعادة بلده

بتسارع نسق العمل في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن إيمانه بأن المناقشات الحالية القائمة على النصوص ستجعل المسائل تمضي قدماً. وقال الوفد إنه يواصل دعم عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة المتعلق بحقوق هيئات البث وإبرام معاهدة لحماية الأداء السمعي البصري. واعتبر الوفد أنه لا حاجة إلى إعادة فتح القضايا المتفق عليها في سنة 2000 ولكنه عبّر عن رغبته في عدم الاعتراض على أي توافق في الآراء قد ينشأ حول هذه المسألة، عاقداً الأمل على أن يتحقق تقدم في الاجتماعات القادمة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأعرب الوفد عن ترحيب بلده أيضاً بعمل اللجنة المذكورة في مجال الاستثناءات والتقييدات وأعرب عن تطلعه لاستمرار المناقشات المركزة على النفاذ إلى المصنفات لفائدة المكفوفين والمعاقين بصرياً. ورأى الوفد أن الاقتراحات المختلفة المقدمة أبرزت التزام أعضاء اللجنة الصارم. وقال الوفد إنه يدعم أيضاً منبر أصحاب المصالح. وأشار فيما يتعلق بالأنشطة والتطورات على المستوى الوطني إلى أن قانون العلامات التجارية الجديد دخل حيز النفاذ في 1 يوليو 2010 وأن النرويج انضمت إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي في 17 يونيو 2010. وسلّط الوفد الضوء على نجاح أنشطة مكتب البراءات لبلدان الشمال بوصفه إدارة معنية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ملاحظاً زيادة مضطردة في الانتفاع بخدمات المكتب. وتابع كلمته مشيراً إلى أن المكتب النرويجي للملكية الصناعية، بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للويبو، استضاف في سبتمبر 2010 مجموعة مكونة من 12 زميلاً من بلدان نامية مختلفة في إطار دورة تدريبية لمدة أسبوع في مجال قانون العلامات التجارية. وقال إن المكتب استضاف أيضاً زيارات لوفود أجنبية من مكاتب مختلفة معنية بالملكية الصناعية في البلدان النامية. وفي الأخير، شدّد الوفد على التزامه بالمساهمة الإيجابية والبنّاءة في نجاح الجمعيات العامة.

124. وأيد وفد رومانيا بيان سلوفينيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وبيان بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة تمام التأييد. وأعرب عن تقديره للعمل الرائع الذي اضطلعت به الويبو ورحب بمسار الإصلاح المؤسسي. وأشاد أيضا بالأمانة على مساعدتها ودعمها الذي يعتد به وأكد أنه عازم على المساهمة في أنشطة الويبو مساهمة إيجابية ومثمرة. ويمكن للملكية الفكرية أن تفضي إلى حلول قيّمة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وإن مساهمة الويبو في هذا الشأن على جانب كبير من الأهمية. ورحب الوفد بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي صيغت لتحديد التحديات التي تعترض الملكية الفكرية والتوصل إلى سبل مواجهتها. وقد وصلت صياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في رومانيا مرحلة متقدمة. ويستند مشروع هذه الاستراتيجية إلى الأهداف الاستراتيجية التي كانت أساس الاستراتيجية السابقة وأدرجت أهداف جديدة لفترة 2010-2015. وفي مجال حق المؤلف اهتمت رومانيا اهتماماً بالغاً بعمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وكانت تتطلع إلى المشاركة بهمّة في تقدم المسائل التي طال نقاشها كحماية العروض السمعية البصرية وحماية العاملين في البث الإذاعي. وفيما يتعلق بالتقييدات فإن اقتراح التوصية المشتركة بشأن نفاذ الأشخاص العاجزين عن القراءة إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والدول السبع والعشرين الأعضاء فيه في دورة اللجنة السابقة كان فرصة سانحة لإحراز تقدم ملموس في هذا المجال. أما بالنسبة إلى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور فأشكال التعبير الثقافي التقليدية/أشكال الفولكلور لها قيمة ثمينة في رومانيا التي ترى أن وضع صك غير ملزم أمر ممكن وأداة مفيدة. علاوة على ذلك، شددت رومانيا على مشاركتها النشطة في أول فريق عامل بين الدورات وأعربت عن أملها في أن يساهم التحليل القانوني والتقني الذي قدمه الفريق إلى اللجنة في إحراز تقدم في هذا المجال. ورحبت رومانيا بإنجازات لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ خلال الدورة السابقة وساندت جهود اللجنة لتعميق فهم الآثار وعواقب أشكال انتهاك حقوق الملكية الفكرية كي يتسنى لجميع الدول الأعضاء في الويبو تنفيذ استراتيجيات إنفاذ فعالة وناجحة. وشكر الوفد الويبو على دعمها الجوهري وعلى تعاونها الممتاز في تنظيم المناسبات المشتركة التي ساهمت مساهمة ثمينة في تعزيز حقوق الملكية الفكرية في المنطقة مثل الندوة الوطنية المثالية بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة التي نظمت في يونيو 2010 في رومانيا. وفي مجال الملكية الصناعية، تعاون المكتب الحكومي للاختراعات والعلامات التجارية مع غيره من الوزارات والوكالات

المعنية من أجل صياغة استراتيجية حكومية لتنمية قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة لفترة 2009-2013، وذلك بإشراف وزارة الاقتصاد والتجارة والأعمال. ومنذ الدورات السابقة لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو واصل المكتب الحكومي المذكور العمل على المواءمة التامة لأنظمته الوطنية مع القواعد التنظيمية للاتحاد الأوروبي ولوائحه. وفي أبريل 2010، دخل قانون جديد حيز النفاذ وقد أتى ليعدل ويكمّل القانون رقم 98/84 بشأن العلامات التجارية والبيانات الجغرافية وتنفيذ القواعد التنظيمية التي صيغت. وخلال العام نفسه، عمم مشروع قانون جديد بشأن اختراعات الموظفين التماسا لموافقة الوزارات المعنية. وكان الهدف من تنظيم مجال اختراعات الموظفين هو تعزيز أوساط الأعمال وتشجيع الموظفين على التحلي بالابتكار في أداء عملهم استنادا إلى عقد العمل الفردي. وظل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من أسمى أولويات الحكومة الرومانية. ووطّد المكتب الحكومي للاختراعات والعلامات التجارية تعاونه مع وكالات إنفاذ القوانين مقدما لها المعلومات اللازمة لإنجاز التحقيقات الجارية. وفي إطار إدراك المفوضية الأوروبية لحقوق الملكية الفكرية ومشروع الإنفاذ الموجه أساسا إلى الشركات المتوسطة والصغيرة، نظمت ندوة لهذه الشركات العاملة في الصناعات الخفيفة في مارس 2010 في بوخارست. واضطلع خبراء هذا المكتب الحكومي بعدة مهام من أجل التوعية لدى مختلف الشركات المتوسطة والصغيرة وكذلك لتقييم قدراتها الكامنة في مجال الملكية الفكرية. وعقد معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة اجتماعا مع السلطات الرومانية بشأن الأمور المتعلقة بمكافحة التقليد. ووضعت أنشطة هادفة أخرى بدعم من الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب التنسيق في السوق الداخلية ومكتب الجماعة الأوروبية للأصناف النباتية والاتحاد الدولي لحماية المصنفات النباتية الجديدة في إطار برامج واتفاقات التعاون. ودأب الخبراء الرومانيون على تمثيل بلدهم في مختلف لجان الخبراء أو اللجان الدائمة والأفرقة العاملة في الويبو ومنها الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة بما أن رومانيا تعتزم الانضمام إلى اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها دوليا. وعقدت حلقة عمل الويبو دون الإقليمية بشأن نقل التكنولوجيا والترخيص الناجح للتكنولوجيا في سيبيو في مايو 2010 حضرها باهتمام كبير حشد غفير من المشاركين من جمهورية مولدوفا وهنغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا. زيادة على ذلك، نظمت الويبو في أغسطس 2010 برومانيا وبالتعاون مع المكتب الحكومي للاختراعات والعلامات التجارية والمكتب الروماني لحق المؤلف ندوة دون إقليمية بمستوى النجاح نفسه بشأن حماية البرمجيات الحاسوبية وقواعد البيانات. وحضر هذه الندوة مشاركون من 14 بلداً من المنطقة. وتهتم رومانيا اهتماماً ثابتاً بتدريب الموظفين وأنشطة التوعية الموجهة أيضاً إلى المدارس والجامعات في إطار مشروع إنجازات الناشئين. وقال الوفد إنه يسعده أن يبلّغ بأن المركزين الإقليميين الجديدين لتعزيز حماية الملكية الصناعية قد احتضنتهما جامعتا كلوج وسيبيو إضافة إلى المراكز الأربعة عشر الموجودة أصلاً.

125. وتوجه وفد سيشيل بعبارات الشكر والامتنان الصادقة إلى الويبو للدعم المتواصل الذي تقدمه إلى بلده في شكل بعثات متعددة في مجال حق المؤلف ومن خلال مساعدته على أتمتة مكتبه للملكية الفكرية والتدريب في مجال صياغة البراءات. وأشار إلى أن الويبو ساهمت في المراجعة المقترحة لقانون التجمعات الذي سيعتمده مجلس نواب البلد قريباً. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مداولات مثمرة وتمنى للمدير العام ومعاونيه التوفيق.

126. وقال وفد سنغافورة إنه يشارك الويبو في الالتزام بالنهوض بالملكية الفكرية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن طائفة عريضة من أنشطة بناء القدرات قد اضطلع بها في إطار مذكرة التفاهم لعام 2006 عن التدريب المشترك، كما اكتمل الحوار السياسي بشأن القضايا الناشئة في مجال العلامات التجارية بنجاح في يوليو 2010. وقال إن المناسبات الأخرى المزمع عقدها في شهر نوفمبر من هذا العام تدفع الوفد إلى التطلع إلى العكوف مع الويبو على تنفيذ المزيد من المشاريع المتخصصة والمتقدمة في المستوى في إطار مذكرة التفاهم المذكورة. وقال الوفد إن سنغافورة تدعم مبادرات بناء القدرات المضطلع بها في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وإن مكتب الويبو في سنغافورة هو منصة مفيدة لتقديم المساعدة التقنية للإقليم في مجال الملكية الفكرية. ومضى يقول إن سنغافورة تؤيد مبادرات التنمية تأييداً تاماً وقد استثمرت الكثير في بناء الوعي والقدرات في مجال الملكية الفكرية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وأضاف أنها قدمت التمويل خلال السنوات الثلاث الماضية لأكثر من 200 مشروع لتطوير القدرات في القطاع الخاص، وشهد عام 2009 تدشين برنامج مصمم لمساعدة دوائر

الأعمال المحلية على الخروج إلى العمل على الصعيد الدولي مع إبقاء جميع الشؤون الوجيهة الخاصة بالملكية الفكرية في الأذهان، وفي القطاع العام، أنشئت أسرة للممارسات تضم مديري الملكية الفكرية في القطاع العام لتيسير تبادل أفضل الممارسات والمعارف في مجال الملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلاً إن سنغافورة تغتنم الفرص المتاحة لها باستمرار لزيادة النفاذ إلى نظام التسجيل المتعلق بالملكية الفكرية لديها ولإضفاء المزيد من الفاعلية عليه وقال إن الجهود المبذولة حالياً تشمل إعادة تصميم جميع المراحل الختامية لإجراءات الأعمال وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. وأشار إلى أن القضايا الانتقالية الآخذة في الزيادة أفسحت المجال لإجراء مناقشات مع الشركاء الأجانب الرئيسيين لاستطلاع سبل تيسير إيداع الطلبات الدولية في مجال الملكية الفكرية. ورحب الوفد بالتقدم الإيجابي المحرز فيما يتعلق بمعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات، وأشار إلى أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء لمواءمة اللائحة التنفيذية للمعاهدة مع أصناف العلامات غير التقليدية التي وافقت عليها اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات وصدرت توصية لجمعية المعاهدة لتعتمد هذه التعديلات في اللائحة التنفيذية. وما إن تعتمد هذه التعديلات ستقوم الأمانة بالتالي بإدخال تعديلات على الاستمارات الدولية النموذجية. ووجه الوفد انتباه الحضور إلى الجهود التي تبذلها سنغافورة لتعزيز احترام الملكية الفكرية من خلال استراتيجية لتعليم العامة تركز على الشباب وعلى تعزيز وسائل الإعلام على الإنترنت كلما أمكن. ورأى أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به في سنغافورة وفي مجتمع الملكية الفكرية الدولي على حد سواء، وشدد على زيادة أهمية دور الويبو في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لقضايا الملكية الفكرية في عالم اليوم المترابط. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة لتحالفها الذي لا يقدر بثمن مع سنغافورة في بذل جهود التوعية الدولية، وناشدها بمواصلة الالتزام بالمضي قدماً بهذه الجهود، وقال إن سنغافورة تتطلع إلى فتح آفاق جديدة للعلاقة التي تربطها بالويبو.

127. وانضم وفد سلوفاكيا إلى البيان الذي أدلى به وفد سلوفينيا بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى والبلطيق والبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة. وتقدم بالشكر إلى أمانة الويبو ورحب بالجهود التي بذلتها في إعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي يراها متوازنة وجاهزة لمساعدة المنظمة على تيسير تحقيق الأهداف المشتركة بين جميع أعضاء الويبو. وأشاد الوفد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وخص بالذكر النتائج المتعلقة بالاتفاق على آليات التنسيق الخاصة برصد تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه وإعداد التقارير بشأنه. وقال إنه يدرك الدور الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية، وشدد على أهمية المناقشات الشاملة التي تدور في هذا المنتدى، ورحب بالتقدم المحرز في الدورة الماضية للجنة، وأعرب عن ارتياحه للاتفاق الخاص بالأفرقة العامة بين الدورات. وأبدى سروره بالروح الإيجابية التي سادت المناقشات في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة العمل في هذا الاتجاه. ونوه إلى أهمية التعاون مع الويبو والإقرار بالدور الرئيسي الذي تضطلع به، وشكرها على ما قدمته من دعم ومساعدة متواصلين إلى مكتب سلوفاكيا للملكية الفكرية طوال الفترة الماضية. وراح يشدد على أهمية وفائدة مكتبات الويبو للإيداع التي شيدت مؤخراً في سلوفاكيا، وأشاد إشادة بالغة بالتعاون والاتصال الفعال بين شعبة التعاون في الويبو وبعض بلدان أوروبا وآسيا. وأضاف أن مبادرات وضع البرامج التي اتخذتها الشعبة المذكورة مؤخراً تناسب متطلبات بناء القدرات لزيادة الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية بغية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سلوفاكيا وسائر بلدان المنطقة. والتفت الوفد إلى آخر التطورات في سلوفاكيا، وشدد على الجهود التي تبذلها باستمرار لإزكاء الوعي العام بالملكية الفكرية وبأهميتها الحقيقية ودورها الاستراتيجي في نمو الأعمال والاقتصاد. وذكر من بين الأنشطة التشريعية التي تضطلع بها سلوفاكيا تعديل قانون تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية الذي دخل حيز النفاذ في شهر نوفمبر 2009. وقال إن سلوفاكيا سنّت في شهر يناير 2010 قانوناً جديداً بشأن العلامات التجارية، وأضاف أن معاهدة سنغافورة الجديدة بشأن قانون العلامات التجارية أصبحت سارية في شهر مارس 2009. وأبدى سروره بالإفادة بأن سلوفاكيا صدقت المعاهدة المذكورة وأصبحت عضواً فيها في 16 مايو 2010. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى تحقيق نتائج إيجابية ومتوازنة بشأن جميع القضايا خلال هذه الجمعيات.

128. وشكر وفد سوازيلند الويبو على ما قدمته من مساعدة للبلد لصياغة بعض قوانينها في مجال الملكية الفكرية ولا سيما قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي ينظر فيه البرلمان حالياً ويُتوقع أن يُعتمد في نهاية سنة 2010. وقال إنه من المعتزم طرح قوانين أخرى على البرلمان لإدخال تعديلات على قوانين تتعلق بالبراءات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، في القريب العاجل. وبيّن أن تلك القوانين متى ما اعتُمدت، ستكون حجر الأساس الذي يرتكز إليه نظام قوي لحماية الملكية الفكرية. وقال الوفد إن بلده يركز الآن اهتمامه على صياغة القوانين المعنية بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والبيانات الجغرافية وأنه سيطلب المساعدة في القريب العاجل لصياغة سياسته الوطنية للملكية الفكرية. وأيد الوفد البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن تفاؤله بأن تتمكن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، في إطار ولايتها المُجددة، من المضي قدماً وتحقيق تقدم إيجابي نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. وقال إن الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية أرست الأسس الحقيقية باعتماد بروتوكول سواكوبموند بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري وقال إن بلده يتطلع إلى أن تختتم اللجنة الحكومية الدولية المذكورة أعمالها في إطار الجدول الزمني المحدد لفائدة أصحاب المعارف التقليدية ومجتمعاتهم المحلية. وعبّر الوفد عن تأييد بلده التام لأعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فضلاً عن تأييده للتنفيذ الكامل لتوصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأعرب الوفد عن امتنان سوازيلند للويبو على ما قدمته من مساعدة مالية وتقنية فيما يتعلق بالمنتدى الوطني حول الملكية الفكرية الذي سيعقد في أكتوبر 2010. وعقد الوفد الأمل على أن يتيح المنتدى الفرصة لأصحاب المصالح المعنيين بالملكية الفكرية في بلده، لاستكشاف سبل الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة فعالة لتكوين الثروة وتقليص نسبة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد. وأكد الوفد دعمه لكافة مبادرات الويبو الرامية إلى ضمان انتفاع كل من صاحب الحقوق والمستخدم الأخير بفرض حد أدنى من القيود أو بدون قيود بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية.

129. وشكر وفد طاجيكستان قيادة الويبو والمدير العام على دعوته للمشاركة في الجزء رفيع المستوى في إطار سلسلة الاجتماعات الثمانية والأربعين للدول الأعضاء في الويبو ومن ثم أكد أن جمهورية طاجيكستان دولة فتية ذات سيادة تخطو خطواتها الأولى على درب التطوير الديمقراطي وإرساء العلاقات التجارية. وقال إن تطوير الملكية الفكرية يكتسي أولوية في سياستها الاقتصادية وأشار إلى أن تطوير الملكية الفكرية يمكّن من تنمية الإمكانيات البشرية وهي إحدى الأولويات الوطنية في بلده. وأوضح أن إلى جانب الإصلاحات الداخلية المهمة التي تعمل الويبو على إدخالها بموجب سلسلة من المبادرات الرامية إلى تحسين فعالية خدماتها وكفاءتها، فقد جرى كذلك إرساء توازن مناسب للعمل بين شُعب الويبو ودولها الأعضاء في المنظمة. ومضى يقول إنه بفضل تعاون بلده مع الويبو ارتفع نشر المعارف بصورة ملحوظة في مجال حماية الملكية الفكرية وفي مجال وضع القوانين أيضا وكنتيجة لذلك اعتمدت الحكومة عدداً من القوانين الجديدة بشأن موضوعات الملكية الفكرية وأشار إلى أن العمل في هذا المضمار لا يزال جارياً. ومضى الوفد يقول إن حكومة بلده ترغب في توسيع نطاق التعاون المثمر مع الويبو لأن مسألة نشر المعارف بشأن قضايا الملكية الفكرية ووضع قوانين دولية ووطنية معيارية معاصرة بشأن الملكية الفكرية والانضمام إلى الصكوك الدولية الرئيسية، كما بيّنته تجارب العديد من الدول في هذا الميدان، لا تضمن حماية حقوق المؤلف المتعلقة بموضوعات الملكية الفكرية وتوسيع نطاق الأساس القانوني الحالي فحسب، بل تزيد من جاذبية الاقتصاد المحلي مما يتيح فرصة تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد ليس فقط على صعيد بلد واحد بل على صعيد المنطقة بأسرها. وأكد أن منطقة آسيا الوسطى تملك إمكانيات هائلة في مجال التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن توسيعاً أكبر لنطاق عمل الويبو في هذه المنطقة يكتسي أهمية كبيرة. وأعلن أنه بمبادرة من وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة وبالتعاون مع الويبو ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، يجري الآن تحسين القوانين الحالية وتنسيقها في مجال الملكية الفكرية عملا بأحكام اتفاق تريبس. وأعلن أنه يجري التنسيق مع شُعب الويبو المعنية لوضع استراتيجية في مجال الملكية الفكرية تراعي مستوى التنمية في طاجيكستان، وأن بلده، في هذا الصدد، يأمل في الحصول على الدعم الكافي من المنظمة. وقال الوفد، إن مشروع الوثيقة المعنية أُعدت

بشأن انضمام جمهورية طاجيكستان إلى بروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات بمبادرة من وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة مما أتاح إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد. وقال إنه من المتوقع أن ينضم بلده إلى البروتوكول المذكور في نهاية سنة 2010. وأفاد الوفد أيضا بأنه يجري حالياً دراسة مسألة الانضمام إلى الصكوك الأخرى الرئيسية التي تديرها الويبو. واستطرد قائلاً إن طاجيكستان تنظر إلى التعاون مع الويبو بشأن جميع القضايا الثنائية والمتعددة الأطراف على نحو إيجابي، حيث إن ذلك التعاون يسهل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد. وفي الأخير، أعرب الوفد عن تمنياته للجميع بالنجاح وإرساء حوار بنّاء في سبيل بلوغ الأهداف المعلنة.

130. وشدّد ممثل جامعة الدول العربية على أهمية نظام الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد كان لإبرام مذكرة التفاهم بين الجامعة العربية والويبو في عام 2000 بداية مرحلة جديدة للتشاور والتنسيق والتعاون بين المنظمتين، أخذت صوراً منها لاجتماعات التشاورية السنوية لرؤساء مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة العربية التي أصبحت نمطاً منتظماً يرقى إلى آلية مؤسسية للتشاور والتنسيق العربي بدعم من الخبراء الدوليين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية إزاء التطورات المتلاحقة في مجال الملكية الفكرية في ظل نظام اقتصادي عالمي يقوم على المعرفة. وقال إن مذكرة التفاهم هذه أصبحت في أمس الحاجة إلى تطويرها وفق مقتضيات العصر. وإدراكاً لهذا التطور، قال إن القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت في يناير 2009 أوصت بضرورة اعتماد سياسات وطنية مواتية لدعم الابتكار والاختراع في المنطقة العربية، وزيادة التنسيق والتعاون العربي في مجال الملكية الفكرية من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. واستطرد قائلا إنه استكمالاً لما ابتدئ في الكويت فإن القمة العربية الثانية التي ستستضيفها مصر في يناير 2011 ستقوم بالبناء على قرارات قمة الكويت. وقال إنه لا شك أن وضع الملكية الفكرية في العالم العربي يدفع جامعة الدول العربية إلى مطالبة الويبو بدعم قوي بدايته إعداد دراسة عن حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء القدرات التكنولوجية المتاحة للمنطقة العربية ودراسة توفر البيانات والمعلومات ووضع رؤية استراتيجية للدول العربية وإدارة التكنولوجيا. ومن منطلق الدور الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب، فإن جامعة الدول العربية دخلت في شراكة حوار وتعاون مع دول أمريكا الجنوبية تمثلت مؤسسياً في عقد قمتين. وتحدث عن عقد القمة الأولى للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مايو 2005 في برازيليا والثانية في الدوحة في مارس 2009 والتي تضمّن بيانها المضي قُدُماً في التعاون في مجال الملكية الفكرية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ويتم الآن الإعداد للقمة الثالثة التي ستعقد في ليما في فبراير القادم 2011. وأشار إلى أن التشاور لم يقتصر على مستوى القمة بل تضمّن شبكة من اللقاءات والاجتماعات لأجهزة اتخاذ القرار ومنفذيّ السياسات في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. وقال إن الشهر القادم أكتوبر 2010 يشهد عقد قمة عربية أفريقية هي الثانية بعد سنين من السكون، فقد كانت القمة الأولى عام 1977، القمة القادمة تمثل نقل نوعية في التعاون العربي الإفريقي إذ يتضمن مشروع جدول أعمال هذه القمة المشاركة في رسم وتنفيذ استراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية وتبادل الخبرات والتجارب لدعم الإبداع والاختراع في الدول العربية والإفريقية ورسم مواقف مشتركة لمجموعتين العربية والإفريقية، ومن ثم فإن جامعة الدول العربية ذلك التنظيم الإقليمي الذي ظهر على الساحة الدولية في مارس 1945 قبل قيام الأمم المتحدة بستة أشهر تمد ذراع الحوار والتعاون في موضوعات الملكية الفكرية إلى إفريقيا وأمريكا الجنوبية وهو أمر ينظر إليه بإيجابية ويستحق الدعم والمشاركة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن أعمال هذه الدورة حافلة بالموضوعات الكثيرة ورغب في أن يتناول بعضها بالتعليق الموجز. وعن أجندة التنمية، رحّب الممثل بالعمل المتواصل في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لإعداد مشروعات فنية لتنفيذ التوصيات التي تم اعتمادها في عام 2007، وإن كنا نرى أن التنمية لا تقتصر على اقتراح أو تنتهي بمشروع ينفذ، هي عملية حياتية متواصلة، ليس لها قمة نصعد إليها أو نقطة نهاية نقف عندها، فحق الإنسان في التنمية باق ما بقيت حياة الإنسان. وعن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، قال الوفد إن هذه أمور تحظى فيها المنطقة العربية بتفوق وثراء ومن ثم فإنه يلحّ على ضرورة التعجيل بإنجاز عملية التفاوض في اللجنة المعنية. وعن مسألة المكاتب الخارجية، قال ممثل جامعة

الدول العربية إنه أمر يتمتع بأهمية وحساسية ليس مجرد إقامة تمثيل خارجي بل حسب، وتنمية عناصر الملكية الفكرية على المستوى الوطني والإقليمي. ومن ثم تغدو الحاجة إلى التدبر لوضع تصور حول مهام ودور هذه المكاتب مع اليقين أن الدول العربية مؤهلة للإسهام بالرأي والمشورة في اختيار الموقع والهيكل والتنظيم. وعن موضوع اللغة العربية، قال إن إفساح المجال للغة العربية في أعمال الويبو، اجتماعات ومستندات ووثائق، سيعود بالمنافع المتبادلة على الدول العربية وعددها 22 دولة والنظام العالمي للملكية الفكرية ويدفع إلى نشر ثقافة الملكية الفكرية على كافة المستويات، متخذي القرار ومستخدمي النظام والمستفيدين منه، مما يبشر بمشاركة عربية في الحوار الدولي حول الملكية الفكرية، نريد نشر ثقافة الملكية الفكرية بين الكافة، عدد سكان الدول العربية يزيد على 350 مليون نسمة، الأمر يتعلق بالابتكار والاختراع وهو وسيلتنا إلى الرقي والتقدم. وعن موضوع الموظفين العرب ضمن الموظفين والخبراء الدوليين في الملكية الفكرية، قال إنه أمر محل اهتمام ومتابعة من جانب كل الدول الأعضاء بما فيهم الدول العربية تحقيقاً للحوار بين الثقافات. وقال إن الجامعة إذ تعرف أن مستوى المقدرة والكفاءة والنزاهة هي متطلبات أولى بالرعايا في الوظيفة الدولية ، فإنها في الوقت نفسه حريصة على تطبيق عادل للقواعد والأنظمة، وتؤمن تماماً بأن من بين أبناء العالم العربي من هم مؤهلون وفقاً للمعايير الدولية للعمل في الويبو ويستحقون عن جدارة الدعم والتقدير. وفي الختام، أعرب ممثل جامعة الدول العربية عن تقديرها للمدير العام ودعمها المتصل لجهوده لتعزيز مسيرة المنظمة نحو أداء أفضل.

131. وعبّرت ممثلة الاتحاد الأفريقي عن سعادتها للمشاركة المتميزة للقارة الأفريقية الممثلة في أعلى مستوى بما يبرهن على الاهتمام الخاص التي توليه للملكية الفكرية المحرك نحو تحقيق التنمية. ورحبت الممثلة بالوزراء الموقرين الذين قدموا من القارة وأيدت البيان الذي أدلت به أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وانتهزت الممثلة الفرصة لدعوة الدول الأعضاء في الويبو فضلاً عن الأمانة لإيلاء اهتمام خاص لمشاكل الأفارقة المطروحة وإيجاد حلول ملموسة لها. وقالت إن من شأن دعم من ذلك القبيل المساعدة على تطوير نظام للملكية الفكرية أكثر إنصافاً وعدلاً في كافة البلدان. وذكرت أن اختيار موضوع: "الابتكار والنمو والتنمية: دور الملكية الفكرية وتجارب الدول الأعضاء" في محله تماماً ويتماشى مع الفترة التي تشهد انتعاشاً تدريجياً على إثر وقوع الأزمة الاقتصادية والمالية التي أثرت في البلدان الأفريقية. ورأت أن الحوار والتفكير سيمكّنان من الاستفادة من التجارب الإيجابية والممارسات الموصى بها وتجنب الأخطاء المرتكبة. ومضت تقول إن الحوار الثري الجاري في إطار الجزء رفيع المستوى، سيساهم مساهمة ملحوظة في إقامة التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب على حدٍ سواء. وقالت إن العِبر المستخلصة من هذا الحوار من شأنها من دون شك توجيه القرارات المعتزم اتخاذها في كافة أنحاء العالم في مجال تطوير الملكية الفكرية. وأفادت الممثلة بأن الاتحاد الأفريقي يدرك أهمية دور كل من الابتكار والإبداع لتحقيق النمو والتنمية. وأحاطت الحضور علماً بأن المنظمة تعمل في هذا الصدد على وضع اللمسات الأخيرة لجعل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية قادرة على العمل. وذكرت أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي اتخذ قراراً في 2009 بشأن إنشاء مرصد للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وأضافت أن المؤتمر ذاته قرر في يوليو 2010 إطلاق عشرية العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا. وأعلنت أن خمس عالمات أفريقيات تحصّلن على جائزة في 9 سبتمبر 2010. وقالت إن العالمات المكرّمات تم اختيارهن من بين عدد كبير من العلماء من أجل ما أنجزنه من أعمال في مجالات علوم الأرض والحياة والعلوم الأساسية والتكنولوجيا والابتكار. وبينت أن تلك المبادرات مكمّلة لجائزة الاتحاد الأفريقي للعلوم وأن الاتحاد شرع في اختيار الأشخاص الذين سيكرمون في سنة 2010. وهنأت الممثلة الأمانة والويبو على الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي اعتمدتها الدول الأعضاء في سبتمبر. ورأت أن هذه الخطة التي ستسمح للويبو بأن تتجاوز شواغلها اليومية والمشاركة في مسار تحديد التوجهات الاستراتيجية للسنوات الست المقبلة، ستقود إلى تطور الملكية الفكرية في كامل أنحاء العالم بشكل متوازن. وأفادت بأن الاتحاد الأفريقي يولي أهمية كبيرة لأعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وعبّرت عن سعادتها بالنجاح المسجل في تنفيذ التوصيات المعتمدة. ورأت أن تمكن الدول الأعضاء من وضع آلية تنسيق وإجراءات التقييم ووضع التقارير الخاصة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية هو أمر مشجع. وقالت إن الاتحاد الأفريقي يحث الدول الأعضاء في الويبو على حشد الموارد المالية والبشرية والمادية المناسبة بشكل دائم بهدف تنفيذ

التوصيات الواردة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية بصورة فعلية. وأعربت الممثلة عن ترحيب الاتحاد الأفريقي أيضاً بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأفادت بأن الاتحاد طلب إلى الدول الأعضاء في الويبو الاستمرار على هذا المنوال بهدف تحقيق نتائج جيدة أيضاً على مستوى مجموعات العمل المعنية بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية، على إثر تحقيق الفريق العامل ما بين دورات اللجنة نتائج مثمرة بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو الفولكلور. ولفتت ممثلة مفوضية الاتحاد الأفريقي النظر إلى أن تقدم أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة يشغل الاتحاد كثيراً إذ يرى على غرار مجموعة البلدان الأفريقية وعدد كبير من البلدان النامية أنه من مصلحة الجميع أن تجد الجمعيات سبلاً ووسائل للمضي قدماً بالمناقشات نحو حل إيجابي سواء فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف أو حماية هيئات البث الإذاعي وكذلك حماية الأداء السمعي البصري. وقالت إن مجموعة البلدان الأفريقية تقر فيما يتعلق بمسألة الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف بصورة خاصة، بضرورة مواجهة التحدي الرئيسي على مستوى القانون الدولي لوضع مقاربة عالمية بشأن الاستثناءات والتقييدات. وقالت إن المجموعة تعتبر أن المساواة في الحصول على التعليم والثقافة والمعلومات والإعلام حق أساسي. وأشارت إلى أن مجموعة البلدان الأفريقية عرضت في هذا الصدد أثناء الدورة العشرين للجنة، مشروع معاهدة للويبو بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات ومؤسسات التعليم والبحث والمكتبات ومراكز التوثيق. ومضت تقول إن الاقتراح المذكور يحتوي على العناصر الدنيا من مواطن المرونة الواجب إدراجها في التشريعات الوطنية المتعلقة بحق المؤلف بهدف السماح للأشخاص ذوي الإعاقات والمعاقين بصرياً ومؤسسات التعليم والبحث والمكتبات ومراكز التوثيق من النفاذ إلى المصنفات المحمية. ورأت ممثلة مفوضية الاتحاد الأفريقي أن الاقتراح الذي راعى شواغل جميع الفئات المستفيدة، من شأنه تلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء في الويبو وتحدثت عن ضرورة دعمه وإيلاءه الاهتمام الذي يستحقه بهدف تحقيق نتائج ترضي تطلعات جميع الأطراف. وأعربت ممثلة المفوضية عن اقتناعها بأن مفاوضات اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ستكلل بالنجاح بفضل رئيس اللجنة الذي يتحلى بالمهنية والشخصية القوية وذكرت أن مفوضية الاتحاد الأفريقي ستتابع باهتمام كبير أشغال الجمعيات الحالية وتمنت نجاح المداولات.

132. وأحاط ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) علماً بزيادة توطيد التعاون متعدد الأوجه بين المنظمة الأفريقية والويبو بهدف جعل الملكية الفكرية أداة فعلية للتنمية. وأشار إلى الفرصة التي أتيحت للوزراء المعنيين بقطاع الملكية الصناعية والوزراء المعنيين بالأنشطة المرتبطة بحق المؤلف في داكار في نوفمبر 2008 لتقييم تقارب الآراء بين المنظمتين والنهوض بها ولا سيما فيما يتعلق بمساهمة الملكية الفكرية في التنمية حسبما يشهد على ذلك تكامل خطط عملها. وأطلع الحضور على تعاون المنظمة الأفريقية مع الويبو دون أي شك عقب صدور دليل القضاة والمساعدين القضائيين ومجموعة أحكام القضاء بدعم تقني ومالي من الويبو وجهات شريكة أخرى بهدف تنفيذ مشروعات أخرى مثل التوعية بشأن الملكية الفكرية وإصلاح نظام المعلومات وما يلازمه والأتمتة والإيداع الإلكتروني لسندات الملكية الصناعية ومراجعة اتفاق بانغي والنصوص الملحقة ودراسة وضع حق المؤلف في الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية وصياغة قانون نموذجي بشأن حماية الموارد الوراثية وتجديد الموقع الإلكتروني للمنظمة الأفريقية. وفي ذلك المضمار، لفت النظر إلى إطلاق موقع المنظمة الإلكتروني الجديد بصورة رسمية بمناسبة اليوم الأفريقي للتكنولوجيا والملكية الفكرية الذي احتفل به في 13 سبتمبر في كوتونو (بنن). وأضاف قائلاً إنه من المزمع استهلال برنامج شهادة ماجستير في قانون الملكية الفكرية في شهر أكتوبر بناء على اتفاق ثلاثي بين الويبو والمنظمة الأفريقية وجامعة ياوندي الثانية (الكاميرون). واستدرك قائلاً إنه اتضح حتماً أن الأهداف المحددة لم تحقق على الرغم من الجهود المبذولة طوال عدة سنوات لتملك الجمهور للملكية الفكرية نظراً إلى عدم أخذ احتياجات البلدان النامية وشواغلها الفعلية في عين الاعتبار كما يجب في بعض الأحيان. ومضى يقول إنه يتعين على الهيئات المعنية بإدارة الملكية الفكرية في الوقت الحالي استنباط نهج جديد بالاستناد إلى نماذج البلدان التي نجحت في إحداث تغيير في ذلك المجال. واسترسل قائلاً إنه من المستحسن التشديد على مفهوم نقل التكنولوجيا في صميم مسار التنمية وطرح عدد من الأسئلة التي ينبغي الرد عليها عبر برامج العمل وخطط

العمل الداعمة للتنمية التي أعدت لفائدة الدول وبناء على طلبها حتى يتسنى تحويلها إلى أفعال. ورأى أنه من الضروري أن تواصل الويبو دعم البلدان النامية باقتفاء أثر البلدان الناشئة من أجل خوض معارك جديدة ينبغي أن تتجلى في عدد من الموضوعات مثل الانتفاع بالملكية الفكرية كوسيلة لمكافحة الفقر أو نتائج أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأردف قائلاً إن بإمكان الويبو أن تضطلع بذلك إذا أدركت كل البلدان التحديات التي ينبغي للبلدان النامية أن تواجهها للتغلب على البؤس والفقر وإذا حظيت تلك المبادرات بالدعم والمساندة وإذا تحقق تضييق الهوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب القائمة على المصالح الخاصة بشكل ملحوظ. واستطرد قائلاً إن على المنظمة أن تظل أيضاً تنصت لجميع الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية بإيلاء العناية لشواغلها وحشد اقتراحاتها واقتراح حلول خاصة بكل بلد وأن تعرض عليها أهداف المنظمة بشرحها وتبريرها إن أمكن الأمر. وختاماً، تمنى أن تتوصل الدورة الحالية للجمعيات إلى حلول ملموسة وواقعية تندرج في مسار التنمية المستدامة في إطار عمل الويبو.

133. وأعرب ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) عن أمله في أن تعزز الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي قدمها المدير العام مشهد الملكية الفكرية وتوسعه بما يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية، ولاسيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في أفريقيا التي تمثلها الأريبو. وأبدى دعم الأريبو للبيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم المجموعة الأفريقية وقال أيضاً إنه يود إبراز الإنجازات المهمة التي تحققت في إطار اتفاق التعاون المبرم مع الويبو والإشادة بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها هذه الأخيرة كي تنفّذ الأريبو برنامج أنشطتها خلال فترة السنتين 2009-2010. واستطرد الممثل قائلاً إنه من الضروري تسليط الضوء على بعض الأنشطة المنجزة منذ انعقاد جمعيات السنة الماضية وأشار إلى أنه أُطلق منذ ثلاث سنوات برنامج مدته سنة واحدة لنيل درجة الماجستير في الملكية الفكرية في جامعة أفريقيا في زمبابوي بالتعاون مع الويبو. ولغاية الآن، أكملت مجموعتان من الخريجين البرنامج عن طريق المزج بين الدراسة في الحرم الجامعي والتعلم عن بعد. وبلغ العدد الإجمالي للمسجلين 48 طالباً من 15 بلداً أفريقيا وتخرج منهم 40 طالباً من 14 بلداً في سنة 2010. ويصل عدد المسجلين هذه السنة إلى 29 طالباً من 18 بلداً أفريقياً. وقال إن نائب المدير العام للويبو قام بأول زيارة له إلى جامعة أفريقيا حيث ألقى محاضرة بشأن الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية وكانت محاضرة محفّزة لقيت ترحيباً في الأوساط الجامعية. وزيارة نائب المدير العام خير دليل على التزام الويبو بتكوين الكفاءات والمساعدة التقنية. وجاء برنامج الماجستير في الملكية الفكرية ليكمّل برنامج تدريب المدربين الذي وضعته المنظمة وليساعد على تكوين عدد كبير من خبراء الملكية الفكرية في أفريقيا. وهؤلاء الخريجون يساعدون حالياً الدول الأفريقية على استكشاف الإمكانات الكاملة لأصولها من الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتكوين الثروة. وواصل الممثل كلمته قائلاً إن الويبو واصلت دعم الأنشطة التدريبية للأريبو على مدار السنة الحالية. وشملت حلقات العمل التي نُظمت بدعم من الويبو حلقة عن فائدة المعلومات المتعلقة بالبراءات وتسويق نتائج الأبحاث إضافة إلى تنظيم مائدة مستديرة حول قضايا الساعة المتصلة بالملكية الفكرية بين الويبو والأريبو. وعلى الصعيد الوطني، أوضح الممثل أن الأريبو شاركت في عدد من الحلقات الدراسية والندوات بشأن الملكية الفكرية. وإذ تدرك الأريبو حقيقة أن المهمة الضخمة المتمثلة في وضع البنى التحتية القانونية والمؤسسية للملكية الفكرية في أفريقيا من دون دعم دولي هي مهمة يصعب عليها القيام بها بمفردها، فقد واصلت بالتعاون مع الويبو إرساء شراكات استراتيجية مع الدول والمنظمات التي ترغب في دعم أهدافها النبيلة. ومضى ممثل الأريبو يقول إن الويبو، بالتعاون مع معهد البرازيل للملكية الفكرية، نظمت اجتماعاً أقاليمياً بين البرازيل وأفريقيا حول دور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية. وعلى هامش جمعيات الويبو ستبرم الأريبو اتفاقات تعاون مع المكتب الروسي للبراءات والمكتب الكوري للملكية الفكرية. وأشار إلى أن المنظمة ستجدد أيضاً اتفاق التعاون مع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية. وستوقع هذه الاتفاقات بحضور المدير العام للويبو كشاهد شرف. وواصل ممثل الأريبو حديثه قائلاً إن الويبو تواصل عن طريق شعبتها المعنية بالبنية التحتية والتطوير دعم أعضاء الأريبو وبعض الدول الأعضاء المحتملة. وأوضح أن هذه المساعدة أخذت أشكالاً مختلفة وهي: المشاركة وتقييم الاحتياجات والتدريب والبنية التحتية وتنمية القدرات من خلال توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين إدارة الملكية

الفكرية وتدبيرها في الدول الأعضاء في المنظمة. وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأريبو والدول الأعضاء فيها من شأنه أن يوفر منصة لتقديم خدمات نظام الملكية الفكرية بكفاءة. وفي هذا الصدد، أعرب ممثل الأريبو عن أمله في اتخاذ مبادرات لتطوير البنية التحتية للمنظمة ولدولها الأعضاء وتحسينها وذلك باستخدام أدوات جديدة وتكييفها مثل خدمات النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية ونظام الإدارة الالكترونية للوثائق والبرنامج الحاسوبي WIPOScan والنفاذ المركزي إلى البحث والفحص. وفي إطار العملية الجارية للمسح الضوئي لطلبات الأريبو، أعرب الممثل عن سعادته بإبلاغ الجمعية العامة أن المئات من براءات الاختراع الممنوحة مُسحت ضوئياً وخُزنت في حاسوب الأريبو من خلال مشروع WIPOScan. وهذه العملية ستتحسن ما أن تُنشر النسخة الجديدة من برنامج WIPOScan في الأريبو. ولتمكين النفاذ إلى المعلومات، وقّعت الويبو والأريبو اتفاقاً بشأن الوصول إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار. واسترسل الممثل كلامه قائلاً إن الأريبو تتطلع إلى نشر نظامIPAS Java العام المقبل في الدول الأعضاء للأريبو لأنها تواصل اعتماد وتسخير هذه الأدوات والتكنولوجيات الحديثة والمرنة والموسَّعة. وفي إطار المبادرات الحالية الرامية إلى إنشاء ربط إلكتروني بين الأريبو والدول الأعضاء فيها، تُنفذ حاليا شعبة الأتمتة في الويبو مشروعاً رائداً لضمان إقامة ربط بالمعهد الكيني للملكية الصناعية. وفي مايو 2010، أُعير خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المعهد الكيني للملكية الصناعية بدعم من الويبو إلى الأريبو وقام بالتعريف بعمليات نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأريبو في هراري بزمبابوي. وذكر الممثل أن الأريبو بدأت مؤخراً في مشروع مشترك مع الويبو والوكالة الوطنية للنهوض بالصناعة في جمهورية كوريا يهدف إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأريبو وتحسينها. وأضاف أنه يأمل في أن يحظى هذا المشروع بدعم كامل من الويبو والوكالة الوطنية للنهوض بالصناعة لتمكين الأريبو والدول الأعضاء فيها من الانتقال من استعمال الورق إلى استعمال الوسائل الرقمية. وقال الممثل إن الأريبو ممتنة أشد الامتنان للويبو لما قدمته من دعم للمنظمة والدول الأعضاء فيها من أجل اعتماد بروتوكول سواكوبموند التاريخي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري في سواكوبموند بناميبيا في أغسطس من هذا العام. وأعرب عن ارتياحه بأن تسع دول أعضاء وقعت على البروتوكول. وسيمكّن هذا البروتوكول عندما يدخل حيز النفاذ الأعضاء من صون نظم المعارف والثقافات الأفريقية المتنوعة وحماية الانتفاع بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في القارة. وجاء البروتوكول لمواجهة التملك غير المشروع وسوء استخدام المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للقارة. وأوضح أن البروتوكول أطلق عليه اسم سواكوبموند وهو اسم مدينة ساحلية في ناميبيا حيث تمّ اعتماده. ومن المنتظر أن يتيح البرتوكول عند دخوله حيز النفاذ فرصاً للدول الأعضاء بصفة خاصة وأفريقيا بصفة عامة لإعطاء قيمة مضافة لجهود الشعب الفكرية الثقافية والفنية التي تقوم على المجتمعات المحلية والتقليدية. وفي الختام، خص ممثل الأريبو بالشكر المدير العام على رؤيته التي تربط بين النمو وتطوير نظام الملكية الفكرية وعلى وضع منهجيات قائمة على النتائج من أجل الانتفاع الفعال بأدوات الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاقتصادية. وقال إنه يتوقع توطيد علاقات التعاون بين الأريبو والويبو في السنوات المقبلة لتمكين الأريبو من الاضطلاع بدور رائد في أفريقيا بغية تطوير مشهد الملكية الفكرية.

134. وصرّح ممثل المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO) بأن عام 2010 يشهد مرور 15 عاماً على تأسيس المنظمة التي قطعت درباً طويلاً في تأسيسها وتطورها في هذه الفترة الوجيزة بكل المعايير التاريخية. وأضاف أن المنظمة تتلقى في الوقت الراهن ما يزيد على 000 3 طلب حصول على براءات اختراع في كل عام؛ وأنها تقوم بفحصها ومنحها براءات المنظمة الموثوقة والسارية في أراضي تسع دول من المنطقة. ومضى يقول إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت العديد من البلدان في عام 2009 قد ألقت بظلالها كذلك على عمل المنظمة، فللمرة الأولى اضطرت المنظمة إلى تسجيل تراجع بنسبة 8.6 في المائة في عدد الطلبات المودعة. غير أن عام 2010 أظهر بالفعل أن الأوضاع تعود إلى نصابها الطبيعي، وقد شهدت السنوات السابقة للأزمة نمواً بنسبة 20 في المائة في عدد الطلبات المودعة. ومضى الممثل يقول إن المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات استطاع بالرغم من الصعوبات الراهنة، أن ينفذ غالبية المهام التي يوليها الأولوية فيما يتعلق بالنجاح في تحقيق المزيد من التطوير، كما استطاع الوفاء بالتزاماته نحو مكاتب البراءات الوطنية في البلدان المشاركة في نظام البراءات الأوروبي

الآسيوي. وقال الممثل إن المنظمة لطالما اعتبرت تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فيها ومساعدة مكاتب البراءات الوطنية في هذه الدول من أهم عناصر العمل الذي تضطلع به، ومع تطور المنظمة وتعزز قدرتها المالية، فإن حجم ونطاق مساعدتها آخذان في الزيادة. ومضى يقول إن هذه الزيادة تشمل كذلك في الوقت الراهن تقديم المساعدة لإعادة تدريب موظفي مكاتب البراءات الوطنية، ومتخصصي الملكية الفكرية في دول المنطقة، وللتعاون في ميدان العلوم والتكنولوجيا، وتشييد حيز واحد للمعلومات يشمل منطقة أسرة الدول المستقلة برمتها، ولتقديم المساعدة لمكاتب البراءات الوطنية على النفاذ إلى مجموعات الوثائق العالمية الخاصة بالبراءات عبر الإنترنت، بما في ذلك النفاذ إليها عبر نظام البحث عن الوثائق الخاصة بالبراءات الذي أنشأته المنظمة لصالح جميع الدول الأعضاء فيها والذي يحتوي في الوقت الراهن على ما يفوق 36 مليون وثيقة، وأخيراً نقل التكنولوجيا والحلول التقنية المطورة والمطبقة في المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، بغية تقليص نفقات مكاتب البراءات الوطنية على تطوير نفسها. ومضى الممثل يقول إن المنظمة تستهل في الوقت الراهن تنفيذ البرنامج الثاني لتطويرها، المخصص للفترة من عام 2010 إلى عام 2014، والذي يحدد التوجه الأساسي لعمل المنظمة ومكتبها في المستقبل لتطوير وتعزيز نظام البراءات الأوروبي الآسيوي، وقد أولت المنظمة الأهمية في البرنامج المذكور إلى مسائل تتعلق بتعزيز التعاون والتكاتف مع الدول الأعضاء فيها والمنظمات الدولية والإقليمية ومكاتب البراءات فيما وراء البحار. وأضاف أن المنظمة بوصفها عضواً في أسرة البراءات العالمية تسعى إلى تعزيز وتطوير أواصر صلتها بزملائها عبر البحار والتكاتف معهم. وأشار الممثل مع الارتياح إلى أن التكاتف بين المنظمة والويبو آخذ في التوسع وسيزداد قوة خلال هذا العام، وأشاد إشادة كبرى بمستوى التفاهم المتبادل وبالتعاون البناء بين المنظمتين. وأعرب عن امتنانه للمدير العام للويبو، السيد فرانسس غري، على دعم المبادرات ودعم متخصصي الويبو في مشاركتهم الفعالة في برامج المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات الرامية إلى إعادة تدريب الموظفين الوطنيين، كما شكر الويبو على إرادتها والتدابير العملية التي اتخذتها لتوسيع نطاق التعاون التقني مع المنظمة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، بغية تبادل المعلومات وتعزيز التكاتف في مجال تكنولوجيا المعلومات. وأشار الممثل مع الارتياح إلى العمل الجليل الذي اضطلعت به الويبو مؤخراً لزيادة فعالية عملياتها، وأعرب عن ثقته في أن ييسر برنامج التقويم الاستراتيجي زيادة تعزيز المنظمة والدور الذي تضطلع به في زيادة تطوير نظام البراءات العالمي، ودعم الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء. وراح يقول إن 15 عاماً من العمل في المنظمة أظهرت أن نظام البراءات الأوروبي الآسيوي الذي يتيح حيزاً واحداً للبراءات في أراضي الدول الأعضاء في المنظمة، أداة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التكامل الاقتصادي.

135. وذكرت ممثلة الجمعية الوطنية المكسيكية لحقوق فناني الأداء (ANDI) أنها قدمت للمشاركة في الجمعية الحالية للدول الأعضاء في الويبو على أمل أخذ موضوع الأداء السمعي البصري بعين الاعتبار وتحقيق تقدم نحو تحديد تاريخ نهائي لعقد المؤتمر الدبلوماسي الضروري. وقالت إنه من المؤسف أن يكون التقدم بطيئاً وطرحت الأسئلة التالية: هل تهتم المنظمة فعلاً بالملكية الفكرية؟ هل الويبو هي الهيئة التي تعتني بمصنفات المبدعين وتحميها بغض النظر عن كافة المصالح الأخرى؟ وهل أن تعريف اتفاقية روما لفنان الأداء غير كاف لضمان حماية مصنفه المُثبّت؟ أليس غريباً أن تحظى أوجه الأداء المثبتة في تسجيلات صوتية بالحماية التي لا تغطي المصنفات في شكل سمعي بصري والتي جاءت نتاج جهد مضن وموهبة أشخاص يشعرون في بلدانهم بالفخر ولكنهم غير قادرين في إطار الويبو على الوصول إلى اتفاق حول مادة تتيح إمكانية توقع الاستغلال التجاري لمصنفاتهم؟ وأشارت المتحدثة إلى أنه عندما اقترب موعد إعداد المعاهدة المذكورة واعتمادها، أُثيرت شكوك حول الوقت المتاح للوصول إلى اتفاق. واعتبرت أن المندوبين الوطنيين الحاضرين في الجمعية ربما كانوا غير مهتمين بسماع آراء ووجهات نظر واحتياجات فناني الأداء في مختلف بلدانهم، حيث إنهم يفضلون التمسك برؤيتهم الأُحادية الأمر الذي حرم الحلقة الضعيفة في تلك السلسلة من الحماية. وتساءلت المتحدثة ماذا بقي من الالتزام بدعم الثقافة وفناني الأداء الذين جعلوها متاحة للجمهور؟ وأضافت متسائلة كيف يمكن الاستمرار بدون اتفاقات بعد مرور أكثر من 15 سنة والفشل الثاني للمؤتمر الدبلوماسي في سنة 2000؟ وتساءلت عن عدد الفنانين الذين لم يتمكنوا من التمتع بحياة كريمة بسبب عدم التوصل إلى أي اتفاق؟ وأشارت المتحدثة إلى أن التقدم التكنولوجي سمح بأشكال عديدة من

النفاذ إلى المصنفات ومنها عدة أشكال مجانية، وتساءلت ماذا حدث لمفهوم "المكافأة العادلة"؟ وقالت إن الوضع يمكن فهمه ولكنه من الصعب شرحه حيث إن هيئات البث ومنتجي التسجيلات والمصنفات السمعية البصرية ظلوا لسنوات عديدة جزءاً من سلسلة الإبداع الفكري وأنهم من دون شك جنوا فوائد تجارية كبيرة من إنتاج مضمون ذلك الإبداع والكشف عنه. واستطردت قائلة إنها لا تفهم كيف يمكن الوصول إلى اتفاق لفائدة جميع فناني الأداء الذين يعملون بمصنفات مستخدمة ومستغلة. وأشارت إلى أن أموالاً طائلة تدفع في بعض البلدان بواسطة عقود عمل إلى عدد قليل من فناني الأداء الكبار مضيفة أن ذلك لا يمثل قاعدة عامة وأن الوضع يختلف من مكان إلى آخر. وبيّنت المتحدثة أن العمل الإبداعي لفنان الأداء قد يستغل في بعض الأحيان لعقود بكافة الأشكال الممكنة ولكن الراتب الأول يتبخر في أشهر قصيرة قليلة. وقالت المتحدثة إن الحق الذي تناضل من أجله المنظمات غير الحكومية لا ينبغي أن يكون محل نقاش وعقدت الأمل على أن يدفع طلبها المحترم والملحّ المندوبين الحاضرين إلى إقامة حوار مع فناني الأداء في بلدانهم بهدف تحديد أوضاعهم. وفي الختام، أشارت المتحدثة إلى ضرورة مضاعفة الجهد في مواجهة هذه الحاجة الملحّة وطالبت بتحقيق العدالة.

البند 6 من جدول الأعمال

قبول المراقبين

136. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/2 Rev.

قبول المنظمات الدولية غير الحكومية بصفة مراقب

137. قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنه، منح وضع المراقب إلى المنظمات الدولية غير الحكومية الخمس التالية: المؤسسة الأفريقية للتكنولوجيا الزراعية (AATF)، مشروع أوروبا الرقمية (DigitalEurop)، رابطة المحامين الدولية (UIA)، جمعية الإنترنت (ISOC)، اتحاد فناني الأداء من أمريكا اللاتينية (Latín Artis)، جمعية قطاع الأفلام السينمائية (MPA)، منظمة أمريكا اللاتينية للجمعيات والشركات في قطاع الاتصالات (TEPAL)، جمعية النساء المخترعات والمقاولات في العالم (WWIEA).

قبول المنظمات الوطنية غير الحكومية بصفة مراقب

138. قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنه، منح وضع المراقب إلى المنظمات الوطنية غير الحكومية الخمس التالية: مركز الإنترنت والمجتمع (CIS)، غرفة التجارة والصناعة لروسيا الاتحادية (CCI RF) التحالف من أجل النفاذ القانوني إلى الثقافة (CALC)، المعهد الأوروبي لمؤسسة برما ، جمعية كوريا للنهوض بالاختراع (KIPA)، جمعية كوريا للنساء المخترعات (KWIA).

البند 7 من جدول الأعمال

الموافقة على الاتفاقات المبرمة

139. انظر التقرير الصادر عن دورة لجنة التنسيق (الوثيقة WO/CC/63/8).

البند 8 من جدول الأعمال

مشروعات جداول أعمال دورات 2011 العادية للجمعية العامة للويبو
ومؤتمر الويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن

140. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/23.

141. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وقال إن المجموعة تؤيد اعتماد هذه البنود التمهيدية، على أن يكون من المفهوم أن هذه المشروعات لجداول الأعمال ستظل مفتوحة لإضافة بنود و/أو إدخال تعديلات من قبل الدول الأعضاء على مدار السنة.

142. واعتمدت لجنة الويبو للتنسيق المرفقين الأول والثاني، واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس المرفق الثالث، واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد برن المرفق الرابع من الوثيقة A/48/23 .

البند 9 من جدول الأعمال

الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط

143. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/48/3 وA/48/24.

144. وقدم المدير العام البند 9 المتصل بالخطة 7الاستراتيجية للأجل المتوسط وذكر بأن الخطة تنبثق عن القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء سنة 2006 لاعتماد آلية جديدة لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها وتتماشى مع الممارسة الجيدة المعترف بها في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الغرض من الخطة هو تزويد الدول الأعضاء والأمانة بإطار توجيهي مشترك ورفيع المستوى بغية المساعدة على تبسيط وثيقة البرنامج والميزانية وإعدادها لفترتي السنتين المقبلتين وإن الخطة تندرج أيضاً في الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة في تحقيق النتائج على مستوى الأمانة والمنظمة وإلى تدعيم إطار المنظمة للإدارة القائمة على النتائج على ذلك النحو.

145. وأحاط علماً بأن الإطار الاستراتيجي الوارد في الخطة الاستراتيجية يشمل عامة العناصر التالية: عرض موجز عن كيفية تغير المحيط الخارجي وكيفية تأثير تلك التغيرات في عمل المنظمة؛ والأهداف الاستراتيجية التسعة التي هي جزء من وثيقة برنامج المنظمة وميزانيتها المعتمدة؛ ونتيجة استراتيجية واحدة أو نتيجتان استراتيجيتان على مستوى رفيع فيما يتصل بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية المذكورة؛ وعدد من المؤشرات الرامية إلى تمكين الدول الأعضاء من تقييم مدى تحقيق تلك النتائج؛ وعدد من الاستراتيجيات المقترحة للحصول على تلك النتائج.

146. وذكر بعملية التشاور التي وضعت الخطة من خلالها. وقال إن تلك العملية بدأت في 27 مايو 2010 عندما قدم المدير العام مسودة أولى للخطة إلى السفراء والممثلين الدائمين في جنيف وإن أعضاء فريق الإدارة العليا عقدوا في الأسابيع اللاحقة اجتماعين جرت خلالهما مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء على مستوى الخبراء. ومضى يقول إن الدول الأعضاء قدمت سلسلة من التعليقات الشفهية والخطية. وأشار إلى استلام تعليقات خطية من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان العربية ومجموعة جدول أعمال التنمية ووفود أستراليا وبربادوس والصين واليابان والمكسيك وموناكو والمملكة المتحدة ثم من فرنسا. واسترسل قائلاً إن أغلبية كل تلك التعليقات التي قدمتها كل الدول الأعضاء أو المجموعات تجلت في مسودة منقحة للخطة نشرت في 29 يوليو 2010. وأفاد بأنه عقد بعد ذلك اجتماعاً ثانياً مع السفراء في 19 أغسطس للاستماع إلى آرائهم بشأن المسودة المنقحة وأن تلك التعليقات الإضافية أدرجت في اقتراح مسودة نهائية منقحة للخطة مؤرخ في 19 أغسطس 2010. وأضاف قائلاً إن تلك الوثيقة (WO/PBC/15/19) بحثت بدورها ضمن لجنة البرنامج والميزانية التي عقدت اجتماعها من 1 إلى 3 سبتمبر 2010 وإنه اتخذ قرار خلال اجتماع اللجنة لدعوة رئيسها إلى إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء. وأردف قائلاً إن الوفود اقترحت دعوة رئيس اللجنة، السيد دغلس غريفث، إلى إخطار الجمعيات بنتيجة تلك المشاورات.

147. وأفاد رئيس لجنة البرنامج والميزانية بأن المشاورات غير الرسمية بشأن الخطة الاستراتيجية كانت مثمرة وقائمة على التعاون وأن الدول الأعضاء توصلت إلى اتخاذ القرارات التالي ذكرها بتوافق الآراء:

"1" ينبغي تقديم الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط حسبما ترد في وثيقة لجنة البرنامج والميزانية WO/PBC/15/10 إلى الجمعية العامة دون إدخال أي تعديلات أخرى إلى النص؛

"2" وينبغي تعديل الفقرة 4 الواردة في الصفحة الأولى من الوثيقة على النحو التالي: إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون الوثيقة والتعليق عليه؛

"3" وينبغي صياغة فقرة القرار في التقرير العام للجمعيات على النحو التالي: إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو تحيط علماً بمضمون الوثيقة A/48/3 وتعليقات الدول الأعضاء بشأن الوثيقة وفقاً للصيغة الواردة في هذا التقرير واقتراحاتها الواردة في المرفق الأول من التقرير (الوثيقة A/48/26).

148. وقال إن نائب رئيس الجمعية العامة أشار مجدداً خلال اجتماع الجمعية العامة إلى الاتفاق الآنف الذكر الذي توصلت إليه الوفود. وأكد أن الآراء والتعليقات التي طرحتها الوفود خلال الجمعيات ستدرج في التقرير العام للجمعيات وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء تستطيع تقديم التعليقات خطياً وإن تلك التعليقات سترفق بالتقرير العام في شكل مرفق وثيقة رسمية. وأبلغ الوفود بأن الموعد الأخير لتقديم التعليقات الخطية من أجل إدراجها في المرفق هو يوم الاثنين الواقع في 27 سبتمبر 2010.

149. وأعرب وفد السلفادور عن امتنانه للعمل الذي أنجزه المدير العام الذي أجرى عملية اتسمت بالشفافية والشمول منذ شهر مايو من السنة الحالية. وعلاوة على ذلك، أحاط علماً بأن تلك العملية جارية في الواقع منذ سنة 2008 عندما تقلد السيد غري منصب المدير العام وعبر عن تقديره للطريقة التي اعتمدها للمضي قدماً بالعملية. ولفت النظر إلى برنامج المدير العام الذي يرمي إلى تزويد المنظمة بأهداف استراتيجية تحدد مكانة الويبو بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية في ميدان الملكية الفكرية وجعلها تؤدي مهمتها بدرجة أكبر من الفعالية في السياق الحالي. وفي ذلك المضمار، أكد مجدداً ارتياحه لمضمون الخطة الاستراتيجية التي طرحها المدير العام على الدول الأعضاء عبر مشاورات تواصلت حتى شهر سبتمبر. وقال إن للخطة فضل تكييف المنظمة مع ظروف الملكية الفكرية المتغيرة مشيراً إلى تطور الملكية الفكرية وابتكارها المتواصلين. واستطرد قائلاً إن الخطة تغطي مهام الويبو الرئيسية بما فيها توفير الخدمات ودورها كوكالة متخصصة معنية بتطوير الملكية الفكرية. وسلط الأضواء على أهمية ضمان فعالية خدمات الويبو في إدارة المعاهدات بما فيها معاهدة التعاون بشأن البراءات والخدمات التي يقدمها مركز التحكيم والوساطة. وتطرق إلى دور الويبو كوكالة إنمائية وأحاط علماً مع الاغتباط بما يبديه المدير العام وفريقه من التزام شخصي بعملية تنفيذ جدول أعمال التنمية بما في ذلك رصد المشروعات المقترحة من جانب الدول الأعضاء. كما أحاط علماً مع الارتياح بالبعد الإنمائي الذي أدمج في هياكل المنظمة الداخلية بجعل الويبو منظمة تركز تركيزاً شديداً على العمل الإنساني وتراعي احتياجات البلدان النامية مثل بلده والبلدان الأقل نمواً من الدول الأعضاء.

150. وأحاط وفد جنوب أفريقيا علماً مع التقدير بالخطة الاستراتيجية. وشكر الأمانة على المشاورات التي ساعدت على إشراك الدول الأعضاء بما يكفل تجسيد الوثيقة للرؤية العامة للدول الأعضاء وأمانة الويبو خلال السنوات الخمس المقبلة. وأشار مجدداً إلى أهمية التوازن بين حماية الملكية الفكرية وانتفاع الجمهور بها. وحث على مواصلة منح الأولوية للتنمية وجدول أعمال الويبو بشأن التنمية مما ينبغي بيانه بوضوح في الخطة. وذكر أن توصيات جدول أعمال التنمية تعتبر أساسية لاعتماد نهج إنمائي متوازن في إطار جميع أنشطة الويبو وينبغي بالتالي ترسيخ دمجها في مهام المنظمة اليومية. وقال إن بلده يظل يحث على اتباع نهج متوازن وموضوعي في برامج الويبو المتصلة بنقل التكنولوجيا والابتكار واحترام الملكية الفكرية ووضع القواعد والمعايير آخذاً في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية والتحديات المواجهة في البلدان النامية. واختتم بيانه قائلاً إنه ينبغي بالتالي أن توجه خطة عمل الويبو في المستقبل توجيهاً متوازناً.

151. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده للبيان الذي سيدلي به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وشكر المدير العام على سلسلة المشاورات غير الرسمية التي أجريت مع الدول الأعضاء بشأن الخطة الاستراتيجية على مدى الأشهر القليلة الماضية. وقال إن بعض الوفود أعربت عن قلقها بخصوص بعض العناصر وخاصة ما يتصل منها بوضع القواعد والمعايير وطبيعة دور الويبو في إطار التحديات العالمية وإنه يؤيد بالتالي الحل المتمثل في الإحاطة علماً بالوثيقة وإدراج أي تعليقات تقدمها الدول الأعضاء عن ذلك الموضوع في التقرير. وأعرب عن أمله أن تغتنم

الدول الأعضاء الفرصة لاستعراض الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط في سنة 2012 واعتمادها في تلك المناسبة إن أمكن الأمر.

152. وبالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي الأول (تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية)، أبدى وفد الجزائر ارتياحه للتقدم المحرز خلال السنوات العشر الماضية في مجال وضع القواعد والمعايير في الويبو وخص بالذكر اعتماد جدول أعمال التنمية الذي يبين المبادئ التوجيهية التي ينبغي الاسترشاد بها في إطار عملية وضع القواعد والمعايير في المنظمة. واستطرد قائلاً إن التطورات الإيجابية الأخيرة الطارئة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وفي اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بخصوص الاستثناءات والتقييدات هي أيضاً جوانب مشجعة من عملية وضع القواعد والمعايير في الويبو. وفي ظل الهدف الاستراتيجي الثاني (تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول)، رحب باستراتيجية الإخطار والتسجيل الإلكترونيين بناء على نظام لشبونة غير أنه أحاط علماً بأن ذلك الإجراء لا ينبغي أن يعتمد كلياً على الوسائل الإلكترونية بل ينبغي أن يقترن بالإجراءات الورقية ويكون اختيارياً حسبما يرد في استنتاجات الدورة الأولى للفريق العامل المعني بتحسين نظام لشبونة التي اعتمدتها جمعية اتحاد لشبونة في سبتمبر 2009. وفيما يتعلق بنظام مدريد، شدد على أنه من شأن الدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كان أو لم يكن من مصلحتها الانضمام إلى بروتوكول مدريد وأن دور الأمانة ينبغي أن يقتصر على إطلاع الدول الأعضاء على ما للانضمام إلى البروتوكول من مزايا محتملة. وبخصوص الهدف الاستراتيجي السابع (الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية)، سلم بالمكانة التي تتمتع بها الويبو بوصفها وكالة الأمم المتحدة الريادية المختصة ببحث الملكية الفكرية. ومضى يقول إن الواجهة المشتركة بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية هي مسألة شاملة ينبغي في رأيه إدراجها في جدول أعمال التنمية وتحديدها في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. والتفت إلى الهدف الاستراتيجي التاسع (بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها) وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة المبذولة لتوسيع نطاق التغطية اللغوية ليشمل منشوراتها ووثائق عمل أجهزة الويبو. وأيد اقتراح اعتماد سياسة اللغات التي بحثتها لجنة البرنامج والميزانية مؤخراً وأعرب عن أمله أن توجد حلول فعالة للرد على ما أبدته عدة مجموعات إقليمية والدول الأعضاء من شواغل في ذلك الصدد.

153. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب عن تقديره لكفاءة رئيس لجنة البرنامج والميزانية في إدارة أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة وللمشاورات المثمرة التي مكنت الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضية المطروحة المهمة بالنسبة إلى المنظمة. وقال إن المجموعة ترحب بمبادرة المدير العام المتمثلة في تقديم خطة استراتيجية توجه عمل الويبو في السنوات الخمس المقبلة. وأشار إلى إحاطة الدول الأعضاء علماً بالوثيقة واستدرك قائلاً إن الدول الأعضاء في المجموعة ما زالت لديها تحفظات بشأن بعض عناصر الخطة وخص بالذكر ما يتصل منها بمجالات وضع القواعد والمعايير ودور الويبو المقترح في إطار التحديات العالمية. وأضاف قائلاً إن الخطة الاستراتيجية، وفقاً لما ذكره المدير العام في البيان الذي أدلى به لتقديم الخطة، اقترحت أساساً كآلية جديدة في سنة 2006 لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها. وعلى ذلك الأساس، أفاد بأن المجموعة ترحب بعملية المشاورات بين الدول الأعضاء والأمانة وتأمل أن تتمكن الدول الأعضاء في الفترة المقبلة من التوصل إلى وثيقة متفق عليها على المستوى الحكومي الدولي لتكون أداة حقيقية وفعالة لتوجيه عمل الويبو في الأجل المتوسط. وأعرب عن اقتناع المجموعة بأن المنظمة والدول الأعضاء فيها ستستمد فوائد أكبر من الخطة إذا أتت الخطة في شكل وثيقة يتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي وتجسد رؤية توافق الآراء المشتركة بين جميع الدول الأعضاء في الويبو وعن اعتقادها أن الوثيقة ستكون محدودة القيمة كخطة توجيهية لعمل الويبو في المستقبل في حال عدم تحقيق تلك الموافقة الحكومية الدولية لأن هناك مجموعة من البلدان ما زالت تبدي قلقها بشأن بعض العناصر. وأحاط علماً بأن شواغل مجموعة جدول أعمال التنمية واردة في تعليقات خطية قدمت في 12 يوليو وفي 1 و2 سبتمبر 2010 خلال انعقاد لجنة البرنامج والميزانية. وعلى وجه الخصوص، مضى يقول إن المجموعة ترى أنه ينبغي للويبو أن تسترشد بالمهام الحكومية الدولية التي تسندها إليها الدول الأعضاء في إطار دورها ومشاركتها في المفاوضات المتواصلة في محافل أخرى متصلة بالتحديات العالمية

مثل تغير المناخ والصحة والأمن الغذائي وما إلى هنالك. وأردف قائلاً إن الدول الأعضاء في الويبو لم تبحث بعد تلك القضايا وإنه من السابق لأوانه أن تحدد الويبو دوراً لنفسها في تلك المناقشات عبر الخطة الاستراتيجية أو تنشر وجهة نظر معينة بشأن قضايا الملكية الفكرية. وأعرب عن أمل المجموعة أن يتيح استعراض منتصف المدة المقرر للخطة فرصة للدول الأعضاء للتوصل إلى وثيقة يتفق عليها بتوافق الآراء من أجل زيادة فعالية توجيه عمل الويبو في المستقبل. وأكد أن المجموعة ستقدم تعليقاتها المفصلة خطياً لإدراجها في مرفق التقرير العام للجمعيات المتصل بهذا البند.

154. وأحاط وفد كوبا علماً بأن الخطة الاستراتيجية هي عبارة عن إطار استراتيجي رفيع المستوى للمنظمة لتخطيط البرنامج والميزانية للفترتين 2012-2013 و2014-2015 وأنها تنطوي على رؤية استراتيجية للويبو والدول الأعضاء فيها لفترة الخمس سنوات القادمة. وشدد على أهمية تجسيد البعد الإنمائي ولا سيما جدول أعمال التنمية على وجه تام في الأهداف الاستراتيجية الواردة في الخطة وعلى الحاجة إلى مراعاة مستوى تنمية كل دولة عضو وأولوياتها في إطار تنفيذ أنشطة المنظمة. وأيد البيان المدلى به باسم مجموعة جدول أعمال التنمية.

155. وشكر وفد أستراليا المدير العام والأمانة على الجهود الجبارة المبذولة في إطار الخطة الاستراتيجية وعلى عملية التشاور التي اتسمت بالشفافية أثناء إعداد الخطة. ورأى أن الخطة تبين على نحو ملائم مهام الويبو بوصفها وكالة تقدم خدمات الملكية الفكرية وتضع القواعد والمعايير بشأنها وأنها تولي في الوقت ذاته العناية الواجبة للبعد الإنمائي المهم لأعمال الويبو. وأعرب عن اعتقاده أن وثيقة الخطة تحقق توازناً دقيقاً بين مختلف الآراء التي عبّرت عنها الدول الأعضاء. وأبدى رأيه الراسخ في أن الخطة تتيح توجهاً متيناً من شأنه أن يفيد في توجيه عمل المنظمة ويدعم تطوير نظام الملكية الفكرية في المستقبل.

156. وأعرب وفد الهند عن تأييده للقرار الذي تم التوصل إليه أثناء المشاورات مع رئيس لجنة البرنامج والميزانية. وقال إن بلده يدعم بالكامل البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وعبر عن تقديره للدور المثالي والبناء الذي اضطلع به رئيس اللجنة المذكورة في إطار البحث عن سبيل توافقي للمضي قدما. وأعرب الوفد عن ترحيب الوفد بمبادرة المدير العام بعرض الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لتوجيه عمل الويبو خلال السنوات الخمس المقبلة وعبر أيضا عن تقديره العميق لمسار المشاورات الجارية بين الدول الأعضاء والأمانة. وأكد الوفد مجددا على البيان المدلى به باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وعقد الأمل على أن تتوصل البلدان الأعضاء في الفترة المقبلة إلى وثيقة متفق عليها بين الحكومات تكون بمثابة دليل حقيقي وفعال وتتيح إطارا لعمل الويبو في الأجل المتوسط؛ وأشار الوفد إلى أن بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء بعض العناصر الواردة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، مثلما يبدو في التعليقات المكتوبة التي قدمتها مجموعة جدول أعمال التنمية في 12 يوليو و1 و2 سبتمبر 2010 والتي سيعاد تقديمها في إطار البند الحالي من جدول الأعمال. وقال الوفد مجددا إن شواغل بلده تتعلق في المقام الأول بمجالات وضع القواعد والمعايير واقتراح الويبو للاضطلاع بدور في التحديات العالمية مشيرا إلى أن الويبو ينبغي لها أن تسترشد بالولاية الحكومية الدولية التي منحتها إياها الدول الأعضاء فيما يتعلق بأداء دورها والمشاركة في المفاوضات في المحافل الأخرى المعنية بالقضايا العالمية مثل تغير المناخ والصحة والأمن الغذائي وغيرها من القضايا. وأعرب الوفد مجددا عن أمله في أن يتيح استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط فرصة للدول الأعضاء للوصول إلى وضع وثيقة بتوافق الآراء من أجل توجيه عمل الويبو في المستقبل بفعالية أكثر.

157. وأثنى وفد اليابان على عمل المدير العام والأمانة في إعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وتحسينها وأثنى أيضا على المشاورات بين الدول الأعضاء على مستوى السفراء والخبراء. وقال إن بلده لاحظ أن تلك المناقشات أضفت الشفافية على المسار وقال إنه يقدّر ذلك النهج تقديرا كبيرا. وأشار الوفد إلى أنه نتيجة للمناقشات، تطورت وثيقة الخطة إلى وثيقة متوازنة وأصبحت مناسبة لاستخدامها كإطار ممتاز وقيم يوجه المنظمة في السنوات المقبلة. وقال إن المرحلة المقبلة تتمثل في تنفيذ البرامج الضرورية بهدف تحقيق الأهداف

الاستراتيجية والنتائج المفصلة في الخطة الاستراتيجية. وأكد الوفد دعم بلده التام للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط.

158. وأثنى وفد كندا على مسار وضع الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط الذي تحلى بالعدل والشفافية. وأشار الوفد إلى أن الويبو خطت خطوتها الأولى وهي خطوة إيجابية. وقال إن بلده يعتبر الخطة الاستراتيجية أداة هامة للإدارة لفائدة الدول الأعضاء فضلا عن مديري الويبو بما من حيث المساهمة في جعل الدول الأعضاء تشارك في ضمان تحقيق الويبو لأهدافها. وعبر الوفد عن دعم كندا لوضع أهداف استراتيجية واضحة للأجل المتوسط فضلا عن قائمة محددة بالنتائج المتوقعة ومقاييس الأداء والمؤشرات. وقال الوفد إن بلده يعتبر الخطة الاستراتيجية خطوة رئيسية باتجاه نظام الإدارة القائمة على النتائج. وأشار أيضا إلى رغبة بلده في تقديم تعليقات مكتوبة لإدراجها في المرفق.

159. وشكر وفد النرويج الأمانة والمدير العام على العمل المنجز بشأن الوثيقة الهامة للغاية وعلى المسار الشفاف الذي أدى إلى وضع وثيقة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط الآن أمام الجمعيات. وأشار الوفد بإيجابية إلى العرض الذي قدمه المدير العام حول الخطة المذكورة في المقدمة التي ستستخدم كوثيقة مرجعية لمساءلة الأمانة على أساسها بشأن أدائها. وتحدث الوفد عن دور الويبو وقال إنه متعدد الأوجه: بالإضافة إلى المحافظة على الخدمات العالمية وتطويرها مقابل رسوم يدفعها الزبائن، تقوم الويبو بدور مركزي في تطوير قواعد الملكية الفكرية ومعاييرها على مستوى العالم وإتاحة المساعدة التقنية. ويتخلل كل تلك الأنشطة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بوصفها مسألة أفقية. واسترسل الوفد قائلا إن مهمة الويبو العامة هي النهوض بالابتكار من خلال الملكية الفكرية إلا أن تعدد أدوار المنظمة ومهامها، وضعها أمام تحد لوضع خطة استراتيجية مبسطة. وقال الوفد إن بلده يعتبر أن الوثيقة النهائية للخطة الاستراتيجية أتاحت مؤشرا سليما للتوجهات الاستراتيجية. وبين الوفد أن الوثيقة معدة للأجل الطويل وتقدم توجيهات ولكنها ليست منحوتة في الصخر. وقال الوفد إن المسار كثيرا ما يوضح أهداف منظمة ما وخططها وقد يكون مسارا عسيرا ولكنه ضروري. وأعرب عن إيمان بلده بأن الويبو والمدير العام يمضيان قدما بطريقة مثمرة للغاية وموجهة نحو الهدف.

160. وقال وفد النرويج إن الخطة الاستراتيجية تغطي عدة مجالات من العمل في المستقبل. وأعرب عن التزام بلده القوي بتحقيق النتائج في اللجان المعنية بوضع القواعد والمعايير. وعبر عن سعادته لكون الخطة الاستراتيجية سلطت الضوء على أهمية مخاطبة الشركات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعتبر تحديا أيضا بالنسبة إلى بلده. وأشار الوفد إلى التركيز المستمر بقدر كبير على مساهمة الويبو في تحسين جودة عمل إدارات معاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف تقليص الازدواجية في العمل. ويعتبر الوفد الخطة الاستراتيجية معدة، بحكم طبيعتها، لتقديم نظرة عامة عن وضع المنظمة وما تريده الدول الأعضاء أن تؤول إليه المنظمة في غضون خمس سنوات وبعض النقاط بشأن سبل تحقيق ذلك. وأضاف أن الخطة غير معدة لعرض خطط مفصلة عن الأنشطة المتعلقة بجميع الاستراتيجيات المحددة وأعرب عن ثقة بلده في أن مسارات تخطيط البرامج ستقدم في المستقبل خطط عمل مفصلة وأن الدول الأعضاء ستتمكن من تقييم التقدم المحرز بفضل البرنامج السنوي وتقارير الأداء. وقال إن بلده يولي أهمية لتحقيق توازن سليم بين مستويات مشاركة الإدارة في منظمة بهذا الحجم: يجب أن تظل المسارات الجارية داخل الويبو قائمة على توجيه الأعضاء وموجهة نحو المنتفعين؛ وينبغي للجمعيات أن تعطي للأمانة فرصة كافية لإدارة أعمالها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى ما سينجز خلال السنوات الست المقبلة من عمل مركز باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

161. ورحب وفد بنغلاديش متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ بمبادرة المدير العام في عرض الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لتوجيه عمل الويبو خلال السنوات الخمس المقبلة وأعرب عن تقديره للمشاورات التي أجراها رئيس لجنة البرنامج والميزانية للوصول إلى قرار بتوافق الآراء، الأمر الذي تدعمه المجموعة. وقال الوفد إن الدول الأعضاء أحاطت علماً بوثيقة الخطة الاستراتيجية وعبر عن ترحيب المجموعة بمسار المشاورات الجارية بين الدول الأعضاء والأمانة أثناء إعداد الخطة. وقال إن المجموعة تعقد الأمل على أن تحيط الأمانة علما

بتعليقات الدول الأعضاء في إطار المناقشات الجارية في الجمعيات فضلا عن أية تعليقات أخرى مكتوبة. وقال الوفد إن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ تدعم أيضاً الاقتراح بشأن الاستعراض النصفي للوثيقة الحالية في وقت مناسب من سنة 2012.

162. وأكّد وفد بنغلاديش متحدثا بصفته الوطنية، الأهمية التي يوليها لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وعبر عن تقديره للعمل الجاري في دمج الأبعاد الإنمائية في عمل المنظمة. وفي ضوء البيان الذي أدلى به وزير الصناعة في بنغلاديش أثناء الجزء رفيع المستوى، أراد الوفد أن يقدم تعليقاً مكتوباً لإدراجه في مرفق تقرير الجمعيات يركز على تقديم المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً كما هو مقرر في الخطة الاستراتيجية. وقال إن بلده يقترح استكمال العديد من الاستراتيجيات الواردة في الخطة باقتراحات إضافية لتعديل الخدمات والمساعدة المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً، تلبية لاحتياجاتها الخاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وإدارتها. وعبر عن تقدير بلده الخاص للتركيز حاليا على الخطة الاستراتيجية الرامية إلى بلورة إطار قانوني دولي متوازن ومنصف للملكية الفكرية ومراعاة مصالح الدول الأعضاء وشواغلها على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فيها. وأكد الوفد أيضا على ضرورة استمرار الويبو في تقديم الدعم بالدراسات العلمية والتحليلية لتوجيه البلدان نحو وضع استراتيجيات متدرجة في مجال الملكية الفكرية والابتكار.

163. وعبّر وفد إسبانيا عن تقديره لمساهمة رئيس لجنة البرنامج والميزانية في المساعدة على المضي قدما بالعمل في اللجنة وإشاعة روح إيجابية بشأن الأعمال المقبلة. وأقر وفد إسبانيا بالعمل المكثف الذي أنجزته الأمانة في إعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، وهي وثيقة شاملة للغاية. وأعرب عن احتفاظه بحق تقديم تعليقات مكتوبة ولكنه أخذت الكلمة للتركيز على عنصر من الخطة يتعلق بالسياسة اللغوية في المنظمة. وقال الوفد إن بلده يدعم تعليقات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الواردة في بيانها العام بشأن التعامل مع اللغة الإسبانية. وذكّر بأن قرار الأمم المتحدة بشأن تعدد اللغات الوارد في الوثيقة A/RES/63/606 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 سبتمبر 2009 حثا كافة وكالات الأمم المتحدة على الامتثال لاتفاقيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعدد اللغات مع التوصية باعتماد التدابير الضرورية لضمان الاعتراف بجميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة بدون تمييز بينها وأن تتاح الوثائق وفقا لذلك. ومضى يقول إن المبدأ ذاته عبرت عنه وثيقة تطبيق تعدد اللغات لسنة 2003 (الفقرة 3(ب)(85). وقال إن بلده يتفق مع الفقرة الواردة في الخطة بشأن الحواجز اللغوية في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع ويدعم الاستراتيجية المقترحة في إطار الفقرة "11" من أجل " وضع سياسة لغوية أكثر فعالية وشمولية، من خلال التشاور مع الدول الأعضاء، تلبي احتياجاتها وتغطي الاجتماعات والترجمة الفورية والمنشورات وموقع الويبو الإلكتروني". وقال إن بلده لا يشعر بإنجاز أي تقدم إلى حد الساعة ولا سيما فيما يتعلق باقتراح الأمانة الوارد في الوثيقة .A/48/11 Add المؤرخة في 14 سبتمبر 2010 وتساءل عن مدى وجود إرادة سياسية لتنفيذ سياسة تعدد اللغات في مقابل مجرد بيان للتعبير عن النوايا. وقال إن بلده مستعد للعمل مع أي دولة عضو في المنظمة لمحاولة تحسين الوضع وحث الوفد الأمانة على اتخاذ الخطوات الأولى نحو إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي مشيرا إلى أنه مستعد للتعاون مع الأمانة لمحاولة تحسين الوثيقة المعنية بالسياسة اللغوية. وبين أن بلده أحاط علما بأن الويبو هي منظمة موجهة لتقديم الخدمات بالأساس وأنها تعتمد على الإيرادات التي تجنيها من تلك الخدمات. وقال الوفد إن اللغات عنصر حيوي في ضمان النفاذ إلى الوثائق وأن من شأن تلك السياسة المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

164. وأيد وفد ماليزيا البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وعبر وفد ماليزيا عن ارتياحه لمنظور المدير العام بشأن الاشتراك في إرساء الخطة الاستراتيجية بما يتيح للدول الأعضاء الفرصة للاتفاق حول التوجه الاستراتيجي للمنظمة للسنوات الخمس المقبلة. وقال إن الجولات التشاورية العديدة التي أجراها المدير العام حول مضمون الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط أدت إلى إدخال عدة تحسينات عليها. وأفاد الوفد بأن الدول الأعضاء أحاطت علما بالوثيقة إلا أنه لا تزال ثمة مجالات تثير القلق. وأكد وفد ماليزيا أنه يجب على الدول الأعضاء ضمان كون

الخطة الاستراتيجية وثيقة متوازنة تعبر عن وجهات نظر جميع الدول الأعضاء؛ وضمان دمج البعد التنموي ولا سيما جدول أعمال التنمية في برنامج عمل الويبو من خلال الأهداف الاستراتيجية الواردة في الخطة المذكورة؛ وأن تستنير الخطة بالولاية التي منحتها الدول الأعضاء وليس بمنح ولايات جديدة في مجالات مثل تغير المناخ والصحة والأمن الغذائي التي لم تكن محل نقاش أو لم توافق عليها الدول الأعضاء في هيئة حكومية دولية في الويبو. وأكد الوفد مجددا الرأي الذي عبر عنه بيان مجموعة جدول أعمال التنمية ومفاده أن الخطة الاستراتيجية ستدر فوائد على المنظمة والدول الأعضاء فيها وأنها وثيقة متفق عليها تعبر عن توافق الرؤى لدى الدول الأعضاء. وعبر الوفد عن تطلعه إلى مزيد من المشاركة البناءة لتمكين الدول الأعضاء من التوصل إلى وثيقة بتوافق الآراء خلال الاستعراض النصفي للخطة المقرر.

165. وشكر وفد الجمهورية العربية السورية باسم مجموعة البلدان العربية المدير العام على الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وعلى المشاورات مع الدول الأعضاء. وقال إن مجموعة البلدان العربية ترحب بالوثيقة ولكنها كانت ترغب أن تحتوي كافة التعليقات الصادرة عن جميع الدول الأعضاء حتى تكون وثيقة شاملة وقائمة على توافق الآراء. وأعرب عن أمل المجموعة في أخذ جميع وجهات النظر بعين الاعتبار خلال الاستعراض المقبل للوثيقة. وقال إن المجموعة قدمت وجهات نظر لم تدرج بشأن السياسة اللغوية في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع في حين أنه تم تحديد سنة 2015 كمهلة أخيرة لتنفيذ سياسة لغوية جديدة. وأكد مجددا وجهة نظر المجموعة ومفادها أنه ينبغي إيلاء الأولوية لهذا الموضوع، وهو موقف أيدته العديد من الوفود ومن ضمنها مجموعة جدول أعمال التنمية وإسبانيا. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن تدرس الأمانة تلك الاقتراحات بالتفصيل وقال إنه يحتفظ بحق تقديم تلك الاقتراحات من جديد في مرحلة لاحقة.

166. وأيد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) البيان الذي أدلت به مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن ترحيب بلده بمبادرة المدير العام لعرض الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، التي قدمت رؤية وتوجهاً جديدين للمنظمة لفترة خمس سنوات وصُممت لتكون إطاراً استراتيجياً رفيع المستوى تقدم توجيهات في إعداد وثائق البرنامج والميزانية بالنسبة إلى فترة الأربع سنوات المقبلة. وقال إن الخطة سعت إلى تحديد التحديات والفرص الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية وعمل الويبو وحددت الأهداف الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية المتصورة لكل هدف. وأثنى وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) على هذه المبادرة وعبر عن وجهة نظر مفادها أن إدخال تحسينات على الوثيقة وتغطية الرؤية المشتركة للمنظمة ككل من شأنها ضمان تحقيق الأهداف التي تقوم عليها هذه المبادرة الهامة. وعبر عن إيمان بلده بضرورة جعل الخطة الاستراتيجية وثيقة متوازنة تعبر عن رؤية الدول الأعضاء المتوافق عليها. وقال إن الخطة تهدف إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في نظام الملكية الفكرية. ومضى يقول إنه بالإمكان تحقيق ذلك إذا كانت الخطة تستجيب لاحتياجات البلدان على اختلاف مستويات التنمية فيها وإذا مهدت الطريق للبلدان النامية لوضع قوانين الملكية الفكرية التي تناسب مستويات التنمية فيها. وفي هذا الصدد، أكد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) على أهمية دمج بعد التنمية ولا سيما جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في برنامج عمل الويبو من خلال الأهداف والنتائج الاستراتيجية للخطة. وأيد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) كلام المدير العام في تقريره بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية إذ قال: "ينطوي تنفيذ جدول أعمال التنمية على مجهود بعيد المدى يسعى إلى تحويل طريقة عمل المنظمة، ويضمن الأخذ بقضايا التنمية كجزء لا يتجزأ عن كافة الأعمال التي تضطلع بها المنظمة. ويتطلب تحقيق ذلك التزام وعمل الأمانة والدول الأعضاء على حد سواء، وكذا دعم أصحاب المصلحة الآخرين على مختلف أطيافهم". وعبر وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) عن إيمان بلده بأن التنمية مسار عام وأن تنفيذ جدول أعمال التنمية ينبغي بالتالي التطرق إليه في إطار أهداف المنظمة المختلفة. وقال الوفد إنه يشعر بأن ذلك لم يُذكر بالقدر الكافي من الوضوح في وثيقة الخطة حيث ارتبطت التنمية بالهدف الاستراتيجي الثالث (تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأجل التنمية) الذي لم يغطِ النطاق الأوسع للتنمية ولا سيما في مجال وضع القواعد والمعايير. وطالب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) بإضافة فقرة جديدة مستقلة إلى وثيقة الخطة تتناول الخصائص العامة للتنمية في أنشطة المنظمة المختلفة بفعالية. وأفاد الوفد أيضا بأن الخطة ركزت على النظام الدولي لحماية الملكية الفكرية وأوصت بوضع قواعد جديدة متعددة الأطراف في مجال

وضع القواعد والمعايير الذي لم يأخذ المبادئ الأساسية الإقليمية بعين الاعتبار. وذكّر وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) ببيانه العام المدلى به في الجزء رفيع المستوى من الجمعيات وعبر مجددا عن الرأي الوارد في بيان مجموعة جدول أعمال التنمية ومفاده أن دور الويبو ومشاركتها في المفاوضات الجارية بشأن التحديات العالمية في المحافل الأخرى ينبغي أن يسترشدا بالولاية الحكومية الدولية التي تمنحها الدول الأعضاء وأن يكونا محل توافق آراء الدول الأعضاء في المنظمة. ويرى الوفد أن مثل تلك القضايا لم تطرح للنقاش على الدول الأعضاء إلى حد الساعة واعتبر أنه من المبكر اتخاذ قرار بشأن ذلك واقترح أن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية إنشاء لجنة في الويبو لمناقشة الملكية الفكرية والتحديات العالمية. واعتبر الوفد أنه من المهم بمكان مراجعة الوثيقة وتعديل مواطن الخلل حتى لا تضع أنشطة الويبو لوضع القواعد والمعايير الهادفة إلى النهوض بحقوق الملكية الفكرية، العراقيل أمام تحقيق التنمية. وعبر عن إيمان بلده بأن مثل تلك المسارات ينبغي أن تكون مرنة وتتماشى مع الكفاءات القانونية والتقنية في كافة البلدان ومن ضمنها البلدان النامية وختم قائلا إن وثيقة الخطة ينبغي أن تصاغ على نحو متوازن وتراعي الإطار القانوني والخصائص الوطنية في كافة البلدان ومن ضمنها البلدان النامية. وأعرب عن تأييد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) لمراجعة الوثيقة خلال الاستعراض النصفي للتوصل إلى وثيقة تتوافق حولها الآراء لتوجيه مجمل أنشطة المنظمة في السنوات القادمة بفعالية.

167. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلي به باسم مجموعة جدول التنمية. ورحب وفد البرازيل من جديد بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وأشار الوفد إلى بيان المدير العام في كلمته الافتتاحية بأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ينبغي أن تبرز الملكية المتقاسَمة والجهود المشتركة بين الأمانة والدول الأعضاء على أساس التفاهم والالتزام الموحد لضمان تنفيذها بنجاح. واعتبر الوفد أن الحيازة المشتركة لخطة طويلة ومفصلة تطور إيجابي للويبو فيما مقارنة بالخطط السابقة للأجل المتوسط. وكانت فرصة للدول الأعضاء كي تتفق على التوجه الاستراتيجي للمنظمة على مدى السنوات الخمس القادمة. وقد نجحت جولة المشاورات التي أجراها المدير العام في تحسين الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط بدرجة كبيرة رغم استمرار وجود بعض المجالات التي تبعث على القلق. وقال وفد البرازيل إن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ينبغي أن تقر إقرارا صريحا بالموافقة على جدول التنمية باعتباره معلمة تقنية أساسية في تاريخ الويبو. وقالت إن هذه الاستراتيجية ينبغي ألا تسند مهام جديدة في مجالات لم تناقش إلى حد الآن أو لم تتفق عليها الدول الأعضاء في الهيئات الحكومية الدولية التابعة للويبو. وأشار الوفد في هذا الصدد إلى المناقشات بشأن العلاقة بين حق المؤلف والإنترنت ومسألة التحديات العالمية. وفيما يخص التحديات العالمية في إطار الهدف الاستراتيجي السابع اعتبر وفد البرازيل أن دور الويبو يرمي أساساً إلى مناقشة آثار الآليات القائمة على الملكية الفكرية في النقاش بشأن مسائل السياسات العالمية وأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ليست أنسب مقام كي نقرر إذا كان ينبغي الاعتراف بالويبو على أنها منبر رائد من منابر الأمم المتحدة للتطرق إلى العلاقة بين الملكية الفكرية ومسائل السياسة العالمية التي درست في محافل أخرى متعددة الأطراف. ورحب وفد البرازيل بالحل التوافقي الذي تحقق وأعرب عن استعداده للمشاركة مشاركة بناءة في استعراض منتصف المدة.

168. وأيد وفد نيجيريا بيان أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشاد وفد نيجيريا بشدة بالمدير العام على المشاورات بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ورأى أن هذه الاستراتيجية غطت جميع مجالات الأولوية اللازمة لإرشاد المدير العام والأمانة في تنفيذ القرارات الرئيسية والمسائل المهمة للمنظمة. وشكر وفد نيجيريا رئيس لجنة البرنامج والميزانية على جهوده الدؤوبة والمتسقة للتوصل إلى اتفاق. وشدد الوفد مرة أخرى على دعمه التام لمسار المشاورات الذي اضطلع به المدير العام للارتقاء بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط إلى مستواها الحالي وأكد أنه راض تمام الرضا على هذه الاستراتيجية. ولا يمكن للوفد تأييد أي تعديلات أو عناصر من شأنها أن تغيّر معنى الاستراتيجيات التي نالت سلفا التأييد التام من معظم الدول الأعضاء. ولا يسع الوفد أن يقبل أي تغييرات على الفقرة الخاصة بالقرار المتفق عليه بصفة غير رسمية. وسيكون مرفق تقرير الجمعيات مجرد بيان لآراء بعض الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى المناقشات الممكنة مستقبلا في إطار استعراض منتصف المدة مشيرا إلى أنه ما من شيء يضمن أن الوفد يستطيع تأييد الاقتراحات الإضافية المطروحة ورأى أنه ليس

من بين الشواغل المطروحة أي واحد من شأنه أن يقوض الاتفاقات الموضوعة إلى حد الآن بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وأيد الوفد تماما اعتماد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وشجع جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالاتفاق غير الرسمي القائم.

169. وأعرب وفد الصين عن تقديره الكبير لجهود المدير العام والأمانة لصياغة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وتقديره أيضا لمشاركة الدول الأعضاء في مسار المناقشات والمشاورات وما أبدته من مرونة. رأى وفد الصين أن الويبو بوصفها وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة مسؤولة عن الملكية الفكرية ينبغي أن تواصل أداء دورها الريادي في كل ما يتعلق بهذا المجال. ورحب الوفد بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي وضعت الإطار التوجيهي للخمس سنوات المقبلة في صياغة البرنامج والميزانية وصاغت تسعة أهداف استراتيجية تحقق بواسطتها النتائج المرتقبة. ورأى وفد الصين أن وجود نظام متوازن للملكية الفكرية سيعزز الإبداع والابتكار في العالم بأسره، ومن ثم ينبغي للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط أن تراعي هموم الدول النامية وتنظر في اهتمامات جميع المشاركين كي توجه أنشطة الويبو أحسن توجيه. وبهذه الطريقة يمكن للملكية الفكرية أن تدافع عن مصالح أصحاب الحقوق والجمهور ككل ويمكنها تحقيق توازن في جميع البلدان.

170. وأيد وفد سويسرا بيانات جميع الوفود الأخرى التي قد تحدثت قبله وأشارت إلى تأييد للخطة الاستراتيجية للأجل وأعرب عن تقديره لمسار المشاورات خلال هذه السنة. وبفضل هذه المشاورات أمكن صياغة نص يراعي بتوازن مختلف التعليقات التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال هذه المشاورات. وأسفر ذلك عن حل توفيقي متوازن بشأن الرؤية الاستراتيجية للمنظمة. وأشارت سويسرا إلى أن الوثيقة ستوجه عمل المنظمة خلال السنوات القليلة المقبلة وستعزز نظام إدارتها القائمة على النتائج التي رحب وفد سويسرا بها وأيدها. ويود وفد سويسرا تقديم تعليقات خطية إضافية لإدراجها في مرفق تقرير الجمعيات.

171. وأشار وفد بوروندي إلى أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وثيقة مهمة تستوفي معايير الجودة والمضمون وقد صيغت لإرضاء الدول الأعضاء تماماً. ولاحظ وفد بوروندي ظهور اختلاف في الآراء بين البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية وطلب توضيحا للوضع القانوني للوثيقة وطبيعة الاتفاق المحقق. وتساءل وفد بوروندي إذا كان مجديا عقد مشاورات إضافية سعيا إلى توحيد المواقف. وقال إن ليس عنده أي اعتراضات على الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وأقر بأن الوثيقة ممتازة. وتمنى وفد بوروندي أن تظهر خلال هذه الدورة إمكانية صدور بيان بالاتفاق إن لم يكن من حيث المضمون فليكن على الأقل من حيث الشكل حتى لا تظل الدول الأعضاء تتقدم خطوة إلى الأمام وتتراجع خطوتين إلى الخلف. وأبدى وفد بوروندي عن ثقته بأن جميع الوفود ستتفق على أن رغبة المنظمة والدول الأعضاء هي إحراز التقدم وألا تظل جامدة في مكانها إلى الأبد.

172. وقدم الرئيس توضيحات عن الاتفاق غير الرسمي الذي توصلت إليه الدول الأعضاء. ولم تقدم الأمانة (السيد كواكوا) أي تعليقات أخرى على الطبيعة القانونية لهذه الوثيقة، لكنها أكدت أن الموضوع حظي بنقاش مستفيض في إطار لجنة البرنامج والميزانية. وقد كانت الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وثيقة توجيهية تتداول بشأنها حالياً الجمعية العامة.

173. وكرر وفد كولومبيا التعليقات التي أدلى بها خلال المشاورات التي دعا إليها رئيس لجنة البرنامج والميزانية، وأيد بوجه خاص وثيقة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي صاغها المدير العام وأعرب عن تقديره الكبير لأن هذه الوثيقة كانت محور مشاورات مستفيضة. ورأى أن هذه الممارسة ينبغي أن تتواصل مستقبلاً.

174. وأيد وفد إندونيسيا البيانين باسم مجموعة جدول التنمية ومجموعة بلدان آسيا وأعرب عن تقديره للأمانة على مبادرتها وجهودها المبذولة في إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط كي تنظر فيه جميع الدول الأعضاء واعتبر وفد إندونيسيا الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وثيقة في غاية الأهمية لأنها ستحدد التوجه الاستراتيجي للمنظمة على مدى السنوات الخمس القادمة وذكّر بعدد المشاورات التي جرت منذ توزيع الوثيقة في مايو. وقد ساهم الوفد سواء بصفة فردية أو من خلال مجموعة بلدان آسيا ومجموعة جدول التنمية في تقديم

اقتراحات بشأن مختلف عناصر الوثيقة. ووفد إندونيسيا يقرّ ويقدر عدد اقتراحاته التي أخذت في الاعتبار في الوثيقة المنقحة. ومع ذلك فقد أكد الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بأنشطة وضع القواعد والمعايير وحق المؤلف والتحديات العالمية المرتبطة بالسياسات. وأشار إلى أن مساهمة الويبو في التوصل إلى حلول شاملة لتحديات مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة ينبغي ألا تكون من خلال تشجيع استخدام الملكية الفكرية فحسب، بل ينبغي أن تراعي احتياجات البلدان النامية فيما يخص الملكية الفكرية والمسائل المرتبطة بالسياسة العامة العالمية، لا سيما لأن البلدان النامية والأقل نموا ستعاني من أبشع الآثار لهذا النوع من المشكلات العالمية. وأكد وفد إندونيسيا أنه بوصف الويبو وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة يديرها أعضاؤها عليها أن تعتمد نهجا متوازنا وأن تتجه نحو التنمية في خططها الاستراتيجية مع الوفاء لهدف إنشاء نظام عالمي متوازن للملكية الفكرية من أجل تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في جميع البلدان.

175. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن أي خطة استراتيجية للأجل المتوسط وثيقة تعتبر وثيقة توجيهية مهمة في أي منظمة، لا سيما في منظمة معقدة مثل الويبو. وأعرب عن تقديره للمسار الشفاف والتشاوري للحوار الذي أسفر عن صياغة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وأشار إلى توافق الآراء المحرز في لجنة البرنامج والميزانية. واعتبر الوفد هذه الاستراتيجية وثيقة منصفة ومتوازنة راعت معظم شواغل جميع الأقاليم والدول الأعضاء وأصحاب المصالح. لذا، فالوفد يساند تماما الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط.

176. وتوجه وفد الكويت بالشكر للمدير العام على جهده الكبير وعلى التقارير التي قدمت خلال هذه الدورة، لا سيما الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ووصف هذه الاستراتيجية بأنها حدث تاريخي وغاية في حد ذاتها لجميع الدول الأعضاء. وأكد وفد الكويت أهمية الهدف الاستراتيجي الثامن الذي يتناول الترابط بين الدول الأعضاء والمنظمة. وفي السنوات الأخيرة زاد الوفد من اهتمامه بالملكية الفكرية. ويحتاج الوفد إلى مساعدة الويبو في مجال البراءات وإلى دعم أكبر من خلال المكتب العربي من أجل توفير البرامج التقنية والخبرة. وأيد وفد الكويت جميع الأفكار البناءة والتدابير الفعالة التي اتخذتها المنظمة.

177. وأعرب وفد زامبيا عن رغبته في أن يكون تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط متوجها أكثر نحو تكوين الكفاءات في إبداع أصول الملكية الفكرية بدل حماية الملكية الفكرية. وأحاط الوفد علما بالإشارات الواردة في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لخفض مشاركة البلدان الأقل نمواً في نظام مدريد واقترح أنه يمكن ألا يرى معظم المخترعين في البلدان النامية والأقل نمواً داعياً للمشاركة في نظام مدريد لأن مستوى القدرة على إبداع أصول الملكية الفكرية ما زال متدنياً جداً. لذا، ينبغي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط أن يتوجه نحو إبداع أصول الملكية الفكرية، لا سيما في البلدان النامية والأقل نموا كي يتسنى للمخترعين الوقوف على ضرورة المشاركة في نظام مدريد. وأكد وفد زامبيا كذلك أهمية تعزيز التوعية في هذا الصدد.

178. وأيد وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) بيان مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله أن تكون هذه الخطة الاستراتيجية دليلاً، لكنه أشار إلى أنه ما زال ثمة عدد من المسائل ينبغي مناقشتها وعلى غرار أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة فالأمر لا يتعلق بتوافق الآراء. وشدد الوفد على أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ليست نصاً قانونياً، بل مجرد دليل. وأيد التوازن الذي حققه رئيس لجنة البرنامج والميزانية بعد مناقشات طويلة. وأيد الوفد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط باعتبارها دليلا رغم وجود عدة عناصر قد يصعب اعتمادها، تحديدا فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية والهدف الاستراتيجي السابع. وكما قال سفير أوروغواي، الملكية الفكرية بالأحرى وسيلة وليست غاية في حد ذاتها ويمكن اعتبار الملكية الفكرية أكثر أهمية من الصحة أو الأمن الغذائي أو تغير المناخ مثلاً. وتوجه وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) بالشكر إلى المدير العام على صياغة هذه الخطة وإطلاع الدول الأعضاء عليها.

179. وأشاد وفد جمهورية كوريا بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط باعتبارها خطة محكمة الصياغة اشتملت على فهم واضح للتغيرات المحيطة بالملكية الفكرية وتسع مجموعات من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التغيرات والتحديات والفرص أثناء تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وأشار الوفد إلى أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط تعاملت مع

القضايا من منظور أوسع من الاستراتيجيات الفردية وأعرب عن تقديره للمدير العام السيد غري وللأمانة على إعداد الخطة. وقال وفد جمهورية كوريا إنه لا يستحسن ولا يحبذ الشروع في مناقشات إضافية بشأن تفاصيل الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وترمي هذه الخطة الاستراتيجية المذكورة إلى وضع استراتيجيات رفيعة المستوى من أجل المنظمة خلال السنوات الخمس القادمة وتخطيط الأولويات، وليس إلى طرح تفاصيل عن كيفية متابعة في الأهداف. ولذلك، أعرب وفد جمهورية كوريا عن تأييده التام لهذه الخطة الاستراتيجية.

180. وقال وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية إن مهمة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط هي تعزيز الابتكار والإبداع من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان بواسطة نظام دولي فعال للملكية الفكرية. وتوجه الوفد بالشكر إلى الأمانة على جهودها في مشاورة الدول الأعضاء. واعتبرت المجموعة أن اشتمال الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط على آلية استعراض منتصف المدة لسنة 2012 سيساعد على أن تحافظ هذه الخطة الاستراتيجية على وجاهتها وأن تواصل الدول الأعضاء وضع توجه استراتيجي ملائم. واعتبرت المجموعة أن هذا التوجه الاستراتيجي للمنظمة كما حددته الدول الأعضاء ينبغي أن يسترشد بالتوصيات الواردة في جدول أعمال التنمية. وأعربت المجموعة أيضا عن تقديرها لاشتمال الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط على منهجية للإدارة القائمة على النتائج وتقديم تقارير مرحلية دورية. وذكر منسق المجموعة بالاتفاق الذي أحرز بفضل مشاورات لجنة البرنامج والميزانية وأكد موافقة المجموعة عليه.

181. وشكر الرئيس ممثلي الوفود الذين أخذوا الكلمة وعلق بأنه شعر بوجود قدر وافر من الحصافة وعزما على التحلي بالانفتاح والمرونة. ولاحظ أن الجميع متفق على أن المنظمة بحاجة لخطة استراتيجية للأجل المتوسط. فما من حل أفضل. ولعل بعض الوفود تفضل إدخال تحسينات أكثر وبوسعها إدراج تعليقاتها في مرفق يلحق بالتقرير العام. وذكرت الأمانة بأن الأجل المحدد للمساهمات المقدمة كتابياً سينتهي يوم الإثنين 27 سبتمبر. وأكد الرئيس صياغة القرار المتفق عليها كما يلي:

182. إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو تحيط علماً بمضمون الوثيقة A/48/3 وتحيط علما أيضا بتعليقات الدول الأعضاء بشأن الوثيقة بصيغتها الواردة في هذا التقرير والمساهمات واردة في المرفق الأول من هذا التقرير A/48/26.

البند 10 من جدول الأعمال

وضع استخدام الأموال الاحتياطية وتحديث الاستعراض المالي لعام 2010

183. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/48/4 وA/48/24.

184. وقالت الأمانة إن الوثيقة A/48/4 قد أعدّت للعلم فقط. وفصّلت محتويات الوثيقة كما يلي: "1" استعراض مستوى الاحتياطي عقب اختتام الفترة 2008-2009؛ "2" واستعراض الاعتمادات المخصصة من الأموال الاحتياطية التي وافقت عليها الدول الأعضاء؛ "3" وتقدير وقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) على مستوى الاحتياطي؛ "4" واستعراض للاعتمادات التي اقترحت المنظمة تخصيصها لنظام تخطيط الموارد المؤسسية؛ "5" وعرض مالي مستوفى للفترة 2010-2011. وشرحت الأمانة التوصية التي تقدمت بها الدورة الخامسة عشرة للجنة البرنامج والميزانية في هذا الشأن إلى الجمعيات، الوارد نصها في الوثيقة A/48/24، وقالت إنها تدعو الجمعيات إلى الإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/15/16 والتي نقل نصها في الوثيقة A/48/4 .

185. ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات الموجزة عن أوجه الاستخدام التي تمت الموافقة عليها والمقترحة فيما يتعلق بالأموال الاحتياطية. وقال إن وجود مبالغ لا يستهان بها من الأموال الاحتياطية وإمكانية استخدامها لتمويل المشروعات مثل مشروع البناء الجديد أو مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، يجعل المنظمة في

وضع استثنائي فعلا بالمقارنة مع سائر المنظمات الدولية. ولاحظ أن استخدام الأموال الاحتياطية يتمشى والمبادئ الإرشادية والسياسة العامة بشأن الأموال الاحتياطية التي سبق أن نظرت فيها الدول الأعضاء ولا سيما المبدأ القاضي بألا تستخدم الأموال الاحتياطية إلا لتغطية النفقات الاستثنائية وغير المتكررة وليس لتمويل الأنشطة الجارية التي تندرج ضمن الميزانية العادية. ولاحظ أيضا أن المعلومات الواردة في التقرير التي تدل على أن عبء العمل الذي يقل عن الإسقاطات قد يؤدي إلى تدني مستوى الرسوم عن الأساس المحدد للمقارنة والذي استُند إليه في وضع ميزانية الفترة 2010-2011. وقال الوفد إنه يتطلع إلى استلام معلومات أحدث عن عبء العمل وإيرادات الرسوم لما تكون تلك المعلومات متاحة.

186. وقرأ الرئيس فقرة القرار الواردة في الوثيقة ودعا الدول الأعضاء إلى الإحاطة علما بمضمون الوثيقة.

187. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، علما بمضمون الوثيقة A/48/4.

البند 11 من جدول الأعمال

استعراض عملية وضع الميزانية المطبقة على المشروعات التي تقترحها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأغراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

188. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/48/5 Rev. وA/48/24.

189. وقدّمت الأمانة للوثيقة A/48/5 Rev. (التي قدِّمت سلفا إلى لجنة البرنامج والميزانية برقم WO/PBC/15/6 Rev.) وذكّرت أعضاء اللجنة بأن الوثيقة خضعت للمراجعة من أجل تضمينها التعليقات المقدمة خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وقالت إن الوثيقة تحتوي على استعراض بشأن تطبيق إجراء إعداد الميزانية على المشروعات المقترحة من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وإنها أعدت استجابة لالتماس من جمعيات الويبو في دورة 2009 باستعراض إجراء إعداد الميزانية بهدف تقديم التوصيات إلى الدورة العادية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية (الدورة الخامسة عشرة المنعقدة من 1 إلى 3 سبتمبر 2010). وقالت إن الوثيقة A/48/5 Rev. تتيح نظرة عامة عن إجراء الويبو الحالي في التخطيط وإعداد الميزانية ضمن إطارها للإدارة القائمة على النتائج وعملية النظر في مشروعات جدول أعمال التنمية وأنشطته والموافقة عليها وتمويلها. واستندت إلى الاستعراض قائلة إن اقتراح آلية إعداد ميزانية مشروعات جدول أعمال التنمية وأنشطته قائم على منهج متدرج يبدأ بمرحلة انتقالية حتى عام 2011 ثم ينتقل إلى مرحلة التنفيذ الشامل والمتكامل في الفترة 2012-2013. وأشارت إلى أن لجنة البرنامج والميزانية أوصت إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على الاقتراحات الواردة في الفقرات من 13 إلى 18 من الوثيقة WO/PBC/15/6 Rev. (التي صدرت من جديد برقم A/48/5 Rev.). وأكّدت أن الإجراء الذي يُعتمد وفقا لذلك سيخضع لاستعراض من قبل لجنة البرنامج والميزانية في دورة 2013. وذكّرت بأن هذه التوصية مقيّدة في ملخص التوصيات الصادرة عن لجنة البرامج والميزانية في دورتها الخامسة عشرة (الوثيقة A/48/24).

190. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، واصفا جدول أعمال التنمية بالتوجه الاستراتيجي للويبو وللبلدان النامية والبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. وطالب مع بداية تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين بتوفير التمويل الكافي من الميزانية العادية في كل الأوقات. ونوّه بالمدير العام وقال إنه سيتذكر دائما كلماته المشجعة في بداية ولايته عندما أكّد للدول الأعضاء أن التمويل الكافي سيتاح لأغراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد من جديد عن اعتقاده بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية ينبغي أن يموّل من ميزانية الويبو العادية وليس من خلال ترتيبات من خارج الميزانية، وألا يؤدي إلى إعادة تخصيص أو تغيير في الميزانيات الحالية المخصصة للأنشطة المتعلقة بالتنمية. وشدّد على أن الدول الأعضاء سوف تقاوم أية محاولة لخفض الأموال المتاحة

لذلك الغرض تحت أي غطاء كان، بما في ذلك أية تحسينات في الفعالية. وأعرب الوفد عن القلق إزاء الأنشطة الإنمائية في برنامجين رئيسيين اثنين هما البرنامج 8 (تنسيق جدول أعمال التنمية) والبرامج 9 (أفريقيا والبلدان العربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نموا) ملاحظا تخفيضا في اعتمادات ميزانيتي البرنامجين بين الفترة 2008-2009 والفترة 2010-2011. ولاحظ أيضا تخفيضا في ميزانية البرنامج 3 (حق المؤلف والحقوق المجاورة) للفترة ذاتها، علما بأن البرنامج قد شرع مؤخرا في أعماله المتعلقة بالصناعات الإبداعية. ووصف الوفد ذلك بالتوجه المقلق مؤكدا أنه سيعمل على عكس ذلك الاتجاه عند الإعداد لوثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013. وقال إن انعدام التعريف الواضح هو أيضا من بين المسائل التي تثير قلق العديد من الوفود وهي تحاول التحقق من مستوى الاعتمادات المخصصة في الميزانية لفائدة أنشطة جدول أعمال التنمية. ولاحظ أن وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية لا تعطي حاليا صورة واضحة عن ماهية الأنشطة المحددة الجاري تنفيذها كأنشطة إنمائية ولا عن الموارد المصروفة في تلك المجالات. وأعلن أن مجموعة جدول أعمال التنمية توافق على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/48/5 Rev. كما عدّلته لجنة البرامج والميزانية. واقترح الاحتفاظ بأية مبالغ متبقية في نهاية دورة الميزانية بعد توزيع اعتمادات الميزانية المخصصة لتمويل تنفيذ جدول أعمال التنمية، وتركها متاحة لأغراض جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن الاقتراح سيكون موضع استعراض في عام 2013 مما سيمكن الدول الأعضاء من تقييم الإجراء وتعديله لأغراض إعداد الميزانية لتنفيذ جدول أعمال التنمية.

191. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن ارتياحه لاقتراح الأمانة الذي شدّد على أهمية إدماج مشروعات جدول أعمال التنمية وأنشطته ضمن إطار الإدارة القائمة على النتائج. وقال إنه يدعم الإدماج الكامل لمشروعات جدول أعمال التنمية وأنشطته ضمن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وربطها بالبرامج المحددة التي تدعمها المشروعات والأنشطة. ووافق الوفد على إخضاع عمل جدول أعمال التنمية للمبادئ والاعتبارات ذاتها كسائر برامج عمل الويبو.

192. وشدّد وفد كوبا على الحاجة إلى تضمين ميزانية المنظمة تمويلا لمشروعات جدول أعمال التنمية التي ينبغي أن تكون مدمجة كليا ضمن إجراء التخطيط لوضع ميزانية المنظمة. وأكّد على أهمية التفاهم حول الحاجة إلى توفير الموارد الإضافية حيثما كانت ضرورية لتمويل مشروعات وبرامج في إطار جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية.

193. وشكر وفد الهند الأمانة على إدماج إجراء إعداد ميزانية جدول أعمال التنمية ضمن إجراء وضع الميزانية العادية للمنظمة مذكرا بأن وفد الهند هو الذي طالب بذلك أصلا في الدورتين السابقتين للجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تقديره للاستجابة لالتماسه هذا إذ تطور ليأخذ شكل متقرح يحظى الآن بتوافق للآراء فيما بين جميع الدول الأعضاء. وشكر الوفد المدير العام والأمانة على الضمانات المقدمة في الدورات السابقة إزاء توفير الموارد اللازمة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ورحّب الوفد بمبدأ استعراض الترتيبات في عام 2013 لأنه سيتيح الفرصة لتنقيح الإجراء إذا اقتضى الأمر ذلك. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية.

194. وقال وفد البرازيل إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ووصف الموافقة على الإجراء المقترح بالخطوة المهمة جدا في تعميم جدول أعمال التنمية على أنشطة الويبو. وأشار إلى أهمية إدماج مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ضمن الميزانية العادية مع الحفاظ على جوانب المرونة اللازمة بالنظر إلى الطابع الخاص لتلك المشروعات. وقال إنه من ذلك المنظور يرحّب بالقرار بشأن استعراض الإجراء في عام 2013. وأكّد على أهمية الاطلاع بوضوح على أنشطة جدول أعمال التنمية التي نفذتها الويبو عن الموارد المرتقب تخصيصها لها. وأعرب عن أمله في أن تكون الدول الأعضاء في المستقبل قادرة على تقدير الموارد المخصصة لأنشطة التنمية وتنفيذ جدول أعمال التنمية بوضوح، إلى جانب العمل الذي أنجزته الأمانة حتى الآن في هذا المضمار.

195. ودعا الرئيس الدول الأعضاء إلى الموافقة على التوصية التي تقدمت بها لجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بتلك الوثيقة.

196. ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، على الاقتراحات الواردة في الفقرات من 13 إلى 18 من الوثيقة .A/48/5 Rev . وسيخضع الإجراء كما اعتُمد إلى استعراض في دورة لجنة البرنامج والميزانية في عام 2013.

البند 12 من جدول الأعمال

تقرير أداء البرنامج للفترة 2008-2009

197. استندت المناقشات إلى الوثائق A/48/6 وA/48/21 وA/48/24.

198. وأوضحت الأمانة أن الوثائق المعروضة في إطار هذا البند من جدول الأعمال هي تقرير أداء البرنامج للفترة 2008-2009 (الوثيقة A/48/6) وتقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج 2008-2009 (الوثيقة A/48/21). وترد التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والميزانية في هذا الصدد في ملخص التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الخامسة عشرة (الوثيقة A/48/24)

199. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ورحب بتقرير أداء البرنامج باعتباره أداة مفيدة للتقييم الذاتي الذي يمكن أن يساهم في ترشيد عمل الويبو. كما رحب بالجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين تقرير أداء البرنامج، ورحب على وجه الخصوص بإدراج بند جديد تحت كل برنامج بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، لاحظ الوفد أن المعلومات الواردة في هذه البنود عامة جداً ولا توضح بشكل محدد الكيفية التي تُنفّذ بها توصيات جدول أعمال التنمية من خلال أنشطة البرنامج. وبناء على ذلك، طلب الوفد تحسين البنود الخاصة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وإدراج التوصيات في النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء في المستقبل. وأشاد الوفد كذلك بالملاحظات التي أبدتها لجنة الويبو للتدقيق خلال اجتماعها في 17 يوليو 2010 (الوثيقة WO/AC/17/2، الفقرة 50) حيث لاحظت اللجنة أن "تقرير أداء البرنامج غني بالمعلومات عن الإنجازات والنتائج على مستوى البرنامج، ولكن يفتقر إلى التحليل. ولا يقدم صورة شاملة للتقدم المحرز على درب تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ككل". وأيد الوفد توصية اللجنة التي طالبت بأن يكون تقرير أداء البرنامج أكثر اعتماداً على التحليل وأن يتضمن بيانات مالية تربط النفقات بالتقدم المحرز، وذلك لقياس كفاءة الأداء من حيث التكاليف. واستطرد الوفد قائلاً إن مؤشرات الأداء في إطار البرنامج 8 (تنسيق جدول أعمال التنمية) تبدو ضعيفة ومحدودة ولا تسمح بالتعبير الموضوعي عن الحد الذي وصلت إليه تلك المناقشات من حيث الفعالية في تعميم جدول أعمال التنمية. ولذلك اقترح الوفد تحديد مؤشرات أداء أقوى وأكثر تحديدا لقياس الوقع النوعي لمشروعات جدول أعمال التنمية والأخذ بها للتمكين من إجراء تقدير أشمل لنتائج تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومدى تعميم التوصيات. كما رحب الوفد بتقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج 2008-2009 وقال إنه تقرير مفيد. وتلقى الوفد بارتياح الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وطلب أن تُحدّد في المستقبل أهداف ونتائج وأهداف مرحلية على نحو أكبر من الصعوبة والطموح. وأيد الوفد بصورة خاصة التوصيات التالية الواردة في تقرير التثبيت: (أ) الرصد المنتظم للتقدم المحرز في إطار البرامج على أساس شهري؛ (ب) الرصد والتقييم على أساس منتظم عبر آلية التقارير الفصلية؛ (ج) رصد التقدم المحرز وتقييمه بصورة نشطة ومنتظمة على مستوى فريق الإدارة العليا لكي تُعكس الحصيلة بوضوح أكبر بدلاً من النتائج والأنشطة.

200. وشكر وفد كندا الأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج. ورأى الوفد أن المعلومات المقدمة لها قيمة كبيرة بالنسبة للويبو نفسها وبالنسبة للدول الأعضاء أيضاً عندما تستعرض إنجازات المنظمة. وقال إنه يؤيد نهج الإدارة القائم على النتائج وشجع الأمانة على مواصلة تعزيز الأدوات التي من شأنها أن تساهم في ضمان مستوى أفضل من

الإدارة والمساءلة في الويبو. وكما جاء في تقرير التثبيت بشأن تقرير أداء البرنامج الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، فإن الوفد رأى أنه من الممكن إدخال تحسينات وأن جودة تقرير أداء البرنامج ستتحسن ما أن يستخدم كبار المديرين وغيرهم الأهداف والنتائج والمؤشرات الواردة في البرنامج والميزانية بشكل منتظم لأغراض الإدارة الداخلية والرصد. وقال إنه يتطلع إلى إجراء مثل هذه التحسينات.

201. ورداً على تعليقات الدول الأعضاء، أكّدت الأمانة أنها ترحب بتقرير التثبيت بشأن تقرير أداء البرنامج 2008-2009، وترحب على نحوٍ خاص بالتوصيات البنّاءة للغاية الواردة في هذا التقرير والتي ستؤخذ بعين الاعتبار في الجهود الجارية والمتواصلة لتعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو.

202. ودعا الرئيس الجمعيات إلى الموافقة على تقرير أداء البرنامج للفترة 2008-2009 والإحاطة علماً بتقرير التثبيت بشأن تقرير أداء البرنامج.

203. ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كلٌّ في ما يعنيه، على تقرير أداء البرنامج للفترة 2008-2009 (الوثيقة A/48/6) وأحاطت علماً بمضمون الوثيقة A/48/21.

البند 13 من جدول الأعمال

تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009

204. استندت المناقشات إلى الوثائق A/48/7 وA/48/8 وA/48/24.

205. وعرضت الأمانة وثائق هذا البند من جدول الأعمال وقالت إن الوثيقة A/48/7 تحتوي على تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009 والاشتراكات المتأخرة في 30 يونيو 2010، وهي الوثيقة التي قدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية برقم WO/PBC/15/2. وأضافت قائلة إن الوثيقة A/48/8 تحتوي على تحديث للمعلومات بشأن الاشتراكات المتأخرة والمدفوعات المتأخرة لرؤوس الأموال العاملة حتى 17 سبتمبر 2010. وذكّرت الأمانة بأن لجنة البرامج والميزانية، وكما هو مقيّد في الوثيقة A/48/24 (ملخص التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الخامسة عشرة) قد أوصت إلى الجمعيات بالموافقة على تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009 وبالإحاطة علما بوضع دفع الاشتراكات.

206. ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة حسابات البيانات المالية ورحّب على وجه الخصوص بالرأي الإيجابي الذي أصدره مراجع الحسابات الخارجي. وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة من أجل استيفاء توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

207. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورحّب بتقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009. وقال إن التقرير لم يقدم بكل أجزائه لمراجعي الحسابات الخارجيين في الوقت المناسب [منذ بداية عملية مراجعة الحسابات]، كما هو موصى به في التقرير المفصل لمراجع الحسابات لعام 2009، ولذلك لم يستطع مراجعو الحسابات إجراء مراجعة كاملة للتقرير منذ بداية عملية المراجعة. ورحّب الوفد بتعهّد الأمانة على توفير الوثائق التي طلبها مراجعو الحسابات في موعدها في المستقبل. وحثّ الأمانة أيضا على اعتماد منهج أكثر تكاملا في عرض الوثائق، أي البيانات المالية وتقرير الإدارة المالية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن البيانات المالية وتقرير أداء البرنامج وتقرير تثبيت تقرير أداء البرنامج، وفقا لمقتضيات إعداد التقارير (كما أشارت إلى ذلك لجنة الويبو للتدقيق).

208. وأوضحت الأمانة الأمر قائلة إن مشاغل وفد مصر قد تم الأخذ بها عقب مناقشة المسألة خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأكّدت الأمانة للأعضاء أنها تشارك مع رئيس لجنة التدقيق في مناقشة أفضل توقيت ملائم للاجتماعات وإصدار الوثائق بغية تمكين لجنة التدقيق من إجراء مراجعة كاملة للوثائق قبل تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية.

209. وإن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، وافقت على تقرير الإدارة المالية للفترة 2008-2009 (الوثيقة FMR/2008-2009)، وأحاطت علما بوضع دفع الاشتراكات حتى 17 سبتمبر 2010.

البند 14 من جدول الأعمال

تقارير مراجع الحسابات الخارجي

210. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 15 من جدول الأعمال

السياسة العامة بشأن الأموال الاحتياطية

211. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/48/9 Rev. وA/48/24.

212. وعرضت الأمانة الوثيقتين في إطار هذا البند وقالت إن الوثيقة A/48/9 Rev. في شكلها الأصلي خضعت لتعديل في لجنة البرنامج والميزانية من أجل إضافة عدد من التغييرات نزولا عند طلب الدول الأعضاء. وذكّرت بأن توصية لجنة البرنامج والميزانية بشأن تلك الوثيقة واردة في ملخص التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الخامسة عشرة (الوثيقة A/48/24). وقالت الأمانة إن السياسة العامة المقترحة بشأن الأموال الاحتياطية قد أعدّت بناء على طلب لجنة البرنامج والميزانية في عام 2009 حين التزمت الأمانة بإعداد اقتراح في هذا الشأن. وقالت إن الوثيقة تعطي نظرة عامة عن السياسة العامة بشأن الاحتياطي وعن آلية الموافقة الرئيسية والمبادئ التي تحكم استخدام الاحتياطي. وذكّرت الأمانة أيضا بأنه عقب مناقشات لجنة البرنامج والميزانية، تم تأكيد إمكانية تقديم اقتراح من المدير العام والدول الأعضاء من أجل تمويل مشروعات محدّدة من الأموال الاحتياطية. وأضافت قائلة إن لجنة البرامج والميزانية التمست من جمعيات الدول الأعضاء الموافقة على آلية لاستخدام الأموال الاحتياطية كما هو مبيّن في الفقرات من 20 إلى 23 من الوثيقة WO/PBC/15/7 Rev. (مقدّمة كوثيقة برقم A/48/9 Rev.).

213. وأعرب وفد اليابان عن تأييده للمبادئ الثلاثة والآلية التي ستطبّق على استخدام الاحتياطي. وذكر المبادئ الثلاثة وهي "1" لا تستخدم الأموال الاحتياطية إلا إذا تجاوزت المستوى المستهدف الذي اقتضته سياسة الويبو العامة؛ "2" ولا تستخدم الأموال الاحتياطية إلا لتغطية النفقات غير العادية وغير المتكررة؛ "3" ويمكن أن يتعلق استخدام الأموال الاحتياطية بالمشاريع والأنشطة التي تتجاوز إطار الفترة المالية للمنظمة؛ وقال إنها مبادئ معقولة. وقال الوفد إنه يقبل بالموافقة على الآلية الوارد وصفها في الوثيقة. وعن احتياطي المنظمة، ذكر الوفد بأن معظم إيرادات الويبو تأتيها من الرسوم التي يدفعها المنتفعون بأنظمة التسجيل الدولية مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي. وقال إن ذلك يعني أن القسط الأكبر من الأموال الاحتياطية يأتي من المنتفعين، واعتبر الوفد بالتالي أنه من الممكن استخدام ذلك الاحتياطي بما يعود بالنفع على المستخدم، بما في ذلك تخفيض الرسوم.

214. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن تأييده لاعتماد المبادئ الثلاثة بشأن الأموال الاحتياطية والمبادئ المطبقة على استخدام الاحتياطي كما هي مبيّنة في الفقرات من 20 إلى 22 من الوثيقة A/48/9 Rev. . وقال إن تلك المبادئ الثلاثة تحدّد المبادئ التوجيهية بشأن استخدام الاحتياطي مع المحافظة على المرونة اللازمة، خاصة وأنها تتيح مصدر تمويل يمكن استخدامه في أكثر من فترة مالية واحدة ويظل متاحا

لتغطية النفقات طيلة مدة المبادرة، حسب موافقة الدول الأعضاء. وقال إنه يؤيد الاقتراحات بشأن استخدام الأموال الاحتياطية لمقترحات الدول الأعضاء بشأن القضايا التي تعتبرها ذات أولوية عالية.

215. وأعرب وفد الهند عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يؤيد ويرحّب بالمبادئ التي وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية بشأن استخدام الأموال الاحتياطية. وأعرب الوفد عن ارتياحه الخاص إذ أن المبادئ تطبّق على جميع الأهداف الاستراتيجية للويبو، بما فيها تنفيذ جدول أعمال التنمية في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث (تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية).

216. وقال الرئيس إن الأمانة أحاطت علما بالبيانات المقدمة، وفي غياب أية تعليقات، فقد اعتمدت التوصيات بشأن المبادئ وآلية الموافقة المقترحة فيما يتعلق باستخدام الأموال الاحتياطية.

217. وإن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، أحاطت علما بسياسة الويبو العامة بشأن الأموال الاحتياطية، واعتمدت التوصيات المقترحة بشأن المبادئ وآلية التنسيق المطبقة على استخدام الأموال الاحتياطية الوارد وصفها في الفقرات من 20 إلى 23 من الوثيقة A/48/9 Rev. .

البند 16 من جدول الأعمال
السياسة العامة بشأن الاستثمارات

218. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/48/10 وA/48/24.

219. وذكّر الرئيس بأن لجنة البرنامج والميزانية قد نظرت في مضمون الوثيقة WO/PBC/15/8 (الصادرة أيضا باسم A/48/10) والتمست من الأمانة أن تقدّم اقتراحا معدّلا إلى اللجنة في دورة لاحقة، مراعية في ذلك الملاحظات والتعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وقال إن تلك التوصية الصادرة عن اللجنة مدونة في ملخص توصيات اللجنة في دورتها الخامسة عشرة (الوثيقة A/48/24). وأعلن الرئيس أنه بالنظر إلى تلك التوصية ما من قرار تتخذ الجمعيات في ظل هذا البند من جدول الأعمال.

220. وفي غياب أية تعليقات أُغلق باب هذه البند.

البند 17 من جدول الأعمال
السياسة العامة بشأن اللغات في الويبو

221. استندت المناقشات إلى الوثائق A/48/11 وA/48/11Add وA/48/24 .

222. وأشارت الأمانة إلى الوثيقة A/48/11 (المتضمنة لنص الوثيقة WO/PBC/15/9) وسياسة اللغات في الويبو، A/48/24، موجز توصيات لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الخامسة عشرة والوثيقة A/48/11 Add، وأكدت للدول الأعضاء من جديد أنها ملتزمة بتمديد التغطية اللغوية عبر مراحل على مدى فترة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط من 2010 إلى نهاية 2015. وكانت الوثيقة A/48/11 أول مساهمة نحو سياسة شاملة للغات. وستعد الأمانة لاحقاً مزيداً من الدراسات تتناول مجالات أخرى من استخدام اللغات، لا سيما المطبوعات والترجمة الفورية وموقع الويبو على الإنترنت.

223. وذكّرت الأمانة بالافتراضين المقدمين إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية الخامسة عشرة. الافتراض الأول "ألف" يشير إلى حجم ثابت لوثائق اللجنة مقارنة بسنة 2009، وفي هذه الحالة كانت الموارد غير كافية للتمكن من تمديد التغطية اللغوية لتشمل اللغات الست خلال فترة السنتين الحالية. وكان ينبغي تأجيل تمديد التغطية المذكور إلى

فترة السنتين 2012-2013 مع إدراج تحليل الاحتياجات المتعلقة بالموارد في مشروع ميزانية فترة السنتين المذكورة. والافتراض الثاني، أي الافتراض "باء"، يشير إلى اتفاق الدول الأعضاء على عدد من التدابير لترشيد حجم الوثائق وضبطه، وفي هذه الحالة كان يمكن تنفيذ تمديد التغطية اللغوية ليشمل اللغات الست من أجل جميع اللجان بحلول 2011 دون أي حاجة إلى زيادة الموارد. ونظراً لأن لجنة البرنامج والميزانية لم تؤيد جميع تدابير الترشيد المقترحة وإنما بعضها فقط، لا سيما رفض اعتماد المحاضر المختصرة للاستعاضة عنها بالمحاضر الحرفية، فقد كلفت الأمانة بإعداد اقتراح معدل عرض في البند "7" من الوثيقة A/48/11/Add. وفي إطار هذا الاقتراح ولأن الاتفاق بتقليص طول وثائق العمل والاقتصار على ترجمة الملخصات العملية للدراسات ووثائق الدعم، فستتمكن الأمانة من تمديد التغطية اللغوية بحلول 2011 لتشمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية. وقد وقع الاختيار على هذه اللجان على أساس عدد الصفحات المرتقب الوارد منها للترجمة سنوياً، مما يوافق الموارد المتاحة بالتخفيض الاحتياطي لحجم الوثائق الناجم عن تدابير الترشيد المتفق عليها. أما اللجان المتبقية، فالموارد اللازمة لتمديد التغطية اللغوية فسيدرج في إطار وثيقة البرنامج والميزانية 2012-2013.

224. وقال المدير العام إن ما يناقش ليس مسألة مبدأ لأن الجميع اتفقوا على مبدأ تمديد التغطية اللغوية، لكن ما زالت بعض القرارات العملية ينبغي أن تناقش. واعتبر أنه لا بد من توخي الإنصاف بحق جميع اللغات بشفافية وعبر مراحل. وتعلق الأمر بكيفية التقدم في منتصف فترة السنتين عندما تخصص الموارد عادة. وأمام الدول الأعضاء إمكانيات مختلفة منها على وجه التحديد الاستعاضة عن المحاضر الحرفية، رغم أن لجنة البرنامج والميزانية لا تحبذ ذلك، سيمكّن الأمانة من تمديد التغطية ليشمل جميع اللغات من أجل جميع اللجان في السنة المقبلة. غير أنه نظراً للرغبة في الاحتفاظ بالتقارير الحرفية من أجل جميع اجتماعات اللجنة فقد أحرز تقدم جزئي فقط. وعوضاً عن المحاضر الحرفية ستقدم تسجيلات إلكترونية لجميع الاجتماعات سيبث محضر هذه التسجيلات الإلكترونية على موقع الإنترنت للاطلاع عليه باعتباره محفوظات رقمية. زيادة على ذلك، سيعد تقرير موجز مكتوب وسيتاح أيضاً محضر للتعليقات على الصور. وقد أدرجت هذه التعليقات من أجل ضعاف السمع في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ويمكن أن تعمم على باقي الاجتماعات. وستعد محاضر مكتوبة إلى حد ما حرفية لكن غير رسمية عن الاجتماعات.

225. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على الدراسة الواردة في A/48/11 وأقر بأنها متسقة مع المهمة المسندة إليها من الجمعيات الماضية. وشدد الوفد على أنه لا بد للويبو بوصفها هيئة تابعة للأمم المتحدة أن تفي بالتزامات التغطية المتعددة للغات فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للمنظمة وتمشياً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2009 بشأن تعدد اللغات. وأبدى الوفد ملاحظة بشأن غياب الاقتراحات التي أدلى بها مع ستة وفود أخرى في لجنة البرنامج والميزانية وأكد اقتراحاته وتحديداً أنه يتفق مع تدابير الترشيد فيما يخص إعداد الوثائق ويوافق على الافتراض "باء" المقترح من الأمانة الذي سيفضي إلى التعدد اللغوي ويتيح استخداماً أسلم لموارد الترجمة. لكن هذه المبادرة نفسها ينبغي أن تشمل لجنة التنسيق وجميع الأفرقة العاملة الواردة في الجدول 1 من الوثيقة وبذلك مواءمة التعدد اللغوي في المنظمة مع الواقع في غيرها من منظمات الأمم المتحدة. وبفضل وفورات بمبلغ 630 000 فرنك سويسري الناجم عن تنفيذ الافتراض "باء" والاستخدام الكامل لميزانية البرنامج 27 ستتوفر الموارد الكافية لتنفيذ هذه الاقتراحات. وفي الواقع، خلال فترة السنتين الماضية تبقى نحو 2.4 مليون فرنك سويسري لم تنفق في إطار البرنامج 27. وطلب الوفد أن يرد المبلغ المخصص للترجمة بصفة منفصلة وألا يختلط بالمبالغ الأخرى المخصصة لغير ذلك من الأنشطة مثل الجزء الرفيع المستوى في إطار البرنامج. وفيما يخص تطوير الخدمات، ينبغي للمنظمة أن تستغل إيراداتها على أمثل وجه لكي تتيحها للمنتفعين بها وفي هذا السياق تعتبر اللغة عنصراً مهماً. وتطلّع الوفد إلى الحوار الجاري مع الأمانة والدول الأعضاء من أجل تحسين الوثيقة.

226. واتفق وفد سلفادور مع التعليقات بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط والتمس من الأمانة مواصلة عملية تقييم سياسة اللغات وإدراج اللغة الإسبانية باعتبارها من لغات الأفرقة العاملة التابعة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات تحديداً ومن ثم إعداد وثائق تقنية جداً للجنة جاهزة لتوضع في متناول المكتب الوطني.

227. وأكد وفد اليابان إدراكه لأهمية سياسة اللغات ودعمه التام لترجمة الوثائق إلى اللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة رغم أن اليابانية ليست واحدة منها. وعندما أعرب الوفد عن تقديره للتسجيل الإلكتروني وإعداد المحاضر والتعليقات المصاحبة للصور شدد على جدوى وثائق العمل والتقارير وقيمتها وشدد أيضاً على قيمة التقارير الحرفية بوصفها موارد ممتازة لفهم المناقشات وتوفير معلومات أساسية وسجل مرجعي عن المناقشات.

228. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده لبياني مجموعة البلدان العربية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأقرّ بالتدابير والمقترحات الرامية إلى تمديد التغطية اللغوية، واقترح الاستعانة بجهات خارجية في البلدان النامية لتقديم خدمات الترجمة كوسيلة لتوفير الأموال وتحقيق فائض يعاد تخصيصه لزيادة التغطية اللغوية. وأضاف أن تلخيص الوثائق من شأنه أن يوفر الأموال وأن يسمح كذلك بتقديم الوثائق في وقتها مما يمكّن المندوبين من المشاركة بفاعلية في الاجتماعات. وأشار الوفد إلى أن تمديد التغطية اللغوية لتشمل اللجان سيتطلب تعديل نظامها الداخلي. وطالب كذلك بأن تمتد التغطية اللغوية لتشمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات عوضاً عن اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية.

229. وتحدث وفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية واقترح إدراج نص محدد في النقطة "2" من فقرة في القرار الوارد في الوثيقة A/48/11 Add، لتصبح كما يلي: "التمست من الأمانة أن تزيد حصة الترجمة الخارجية ولا سيما ما يرسل منها إلى الأقاليم النامية وأن تتخذ التدابير المناسبة لتعزيز جودة تلك الترجمة والحفاظ عليها وأن ترفع إلى اللجنة في دورتها المقبلة معلومات عن الوفورات التي يمكن تحقيقها بفضل زيادة الترجمة الخارجية".

230. وتحدث وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بالمقترحات المقدمة بشأن سياسة اللغات، وأقرّ بأن تحقيق تلك المقترحات سيتأتى من خلال اتخاذ تدابير لترشيد حجم الوثائق والاستعانة بجهات خارجية في البلدان النامية لتقديم خدمات الترجمة. وأيد الوفد كذلك بث اجتماعات الويبو على الإنترنت. وطالب بأن تتضمن مرحلة متابعة السياسة المذكورة ترجمة منشورات الويبو ودراساتها وإحصاءاتها ومحتوى موقعها على الإنترنت. وذكّر الجمعية العامة للويبو بالقرار المتخذ في عام 2000 بشأن استخدام اللغة البرتغالية، وطالب بأن تتاح الإخطارات والنشرات الدورية بجميع لغات المنظمة الرسمية.

231. وطالب وفد كوبا باستخدام اللغة الإسبانية في اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان في أسرع وقت ممكن، وخص بالذكر الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. غير أنه طالب بألا يلحق ذلك الضرر بجودة وثائق العمل.

232. وأشار وفد المكسيك إلى البيان العام الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تحت البند 5 من جدول الأعمال فيما يتعلق بسياسة اللغات، وطلب أن تستخدم اللغة الإسبانية في اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان، وأن تستخدم بالشكل المناسب على موقع الويبو على الإنترنت.

233. وأعرب وفد الصين عن دعمه للمقترحات المقدمة بشأن الدراسة الخاصة بسياسة اللغات، وأعرب عن أمله في أن تحسن هذه المقترحات مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات المنظمة، وطالب باستخدام جميع لغات الأمم المتحدة الست بالتساوي في اجتماعات الأفرقة العاملة كلها. وأبدى تطلعه إلى تنفيذ التدابير المقترحة بسرعة، بما في ذلك النظر في زيادة الميزانية المخصصة للترجمة وعدد المترجمين لضمان الحصول على خدمة عالية الجودة.

234. وتحدث وفد الجمهورية العربية السورية بالنيابة عن مجموعة البلدان العربية وأعرب عن رغبته في الإبقاء على حجم المحاضر الحرفية لضمان الشفافية والرجوع إليها في المستقبل. واقترح الوفد كذلك تعديلاً على النقطة "2" من مشروع القرار لتصبح كما يلي: " التمست من الأمانة أن تزيد حصة الترجمة الخارجية ولا سيما ما يرسل منها إلى البلدان النامية وأن تتخذ التدابير الضرورية لضمان جودة تلك الترجمة..." ويتبع ذلك النص الموجود.

235. وتحدث وفد مصر بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن الانقسام اللغوي الذي ساد الويبو في السنوات الأخيرة كان باعث قلق نظراً لأن قدراً محدوداً من الترجمة كان يتاح باللغات الست الرسمية للأمم المتحدة، مما حرم جزءاً كبيراً من أعضاء الويبو من النفاذ إلى الوثائق لتحسن إلمامها بالتطورات التقنية أو التنظيمية أو التطورات الطارئة على أنشطة وضع القواعد والمعايير، وقوّد بشكل هائل قدرة المنظمة على تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات. ورحب الوفد بمشروع السياسة الخاصة باللغات في الويبو وشدد على أهمية تنفيذ هذه السياسة الكاملة للغات بموعد أقصاه عام 2015. واقترح أن تكون اللجنتان المختارتان لتشملها تغطية اللغات الست هما اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، نظراً لأهمية قضايا البراءات بالنسبة إلى أعضاء الويبو. وأعرب عن تأييده للصوت المنادي بتمديد نطاق هذه الترجمة لتشمل الأفرقة العاملة المهمة في المنظمة. واقترح الوفد أن تضاف الفقرة التالية إلى القرارات المذكورة آنفاً: "تمديد التغطية اللغوية في اللجان المحددة في النقطة "7" أعلاه سيُبين تلقائياً في الأنظمة الداخلية لتلك اللجان" وقال إن هذه الفقرة تنطبق كذلك على الترجمة الفورية مفترضاً أن تمتد تغطية الترجمة الفورية لتشمل اللغات الست بالتوازي مع تغطية الترجمة التحريرية. وصرّح الوفد بأن المجموعة تشجع أمانة الويبو على زيادة حصة الترجمة الخارجية في الأقاليم النامية حيث أن فعالية خدمات الترجمة من حيث التكلفة ستوفر أموالاً كثيرة، مما يضمن تسريع تنفيذ سياسة كاملة للغات. ونوّه إلى أن المجموعة ترحب ببث الاجتماعات على الإنترنت وشجع على تمديد تغطيته ليشمل جميع اجتماعات الويبو، مما ييسر النفاذ إليها في شتى أنحاء العالم وبجميع لغات الترجمة الفورية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة الإبقاء على المحاضر الحرفية نظراً لأنها تضمن الشفافية والدقة في تسجيل المداولات.

236. وتحدث وفد مصر باسم بلده وأعرب عن تأييده لبيانات مجموعة البلدان العربية ومجموعة البلدان الأفريقية والجزائر وإسبانيا، وذكر خمسة مبادئ ينبغي أن تحكم سياسة الويبو بشأن اللغات، وهي: احترام قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها في هذا الصدد نظراً لأن الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة؛ ومراعاة الاحتياجات الملحّة لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية وتحقيق مصلحتها عن طريق ترجمة الوثائق إلى اللغات المعنية؛ والتركيز على الموارد الإضافية المضمونة لتنفيذ السياسة المذكورة، وليس الاعتماد على الوفورات المدّخرة في الميزانية الحالية؛ وترجمة وثائق بخلاف وثائق العمل، مثل الوثائق المنشورة على الإنترنت، مما ييسر على الجميع النافذ إليها؛ وإعادة النظر في حصر الإخطارات والنشرات الدورية الخاصة بالاجتماعات على لغاتٍ ثلاث. وطلب الوفد الحصول على توضيحات من الأمانة عما إذا كان تعديل النصوص والاتفاقيات المؤسسة للمنظمة تحكمه أية شروط.

237. وأكد وفد الجمهورية الدومينيكية موقفه داعياً إلى استخدام جميع لغات الويبو في كل اللجان وأيد بيانات وفد إسبانيا ووفد إكوادور ووفد كوبا.

238. وشكر وفد كولومبيا الأمانة على الوثائق عن السياسة العامة بشأن اللغات وأيد بيان المكسيك المُدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبيان إسبانيا.

239. وساند وفد فرنسا نهج الأمانة الرامي إلى تمديد التغطية اللغوية في الاجتماعات ورأى أنه ينبغي تحقيق ذلك عبر ترشيد أحجام الوثائق. وأعرب عن موافقته على التدابير التي تشكل حلاً وسطاً ويرد ذكرها في الوثيقة A/48/11 Add. غير أنه شدد على مسألة إتاحة الوثائق المترجمة قبل الاجتماعات بفترة كبيرة.

240. وقال وفد تونس إنه ليس على استعداد لأسباب مبدئية لقبول التعديلات المقترح إدخالها على النقطة "2" من القرار وأوضح قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية بحثت ذلك النص بحثاً معمقاً وإنه لا ينبغي تعديله بسرعة دون التفكير الواجب في ذلك.

241. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأحاط علماً بأن هناك حاجة فعلية إلى توسيع نطاق التغطية اللغوية وتناول مسألة المواعيد في الوقت ذاته لأن النصوص المترجمة تفقد أهميتها في حال عدم احترام المواعيد. وساند أيضاً وفد تونس إذ رأى أنه ليس من السليم تعديل اتفاقات تم التوصل إليها

بعد مفاوضات جرت ضمن لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى ضرورة توخي الدقة والحذر في تدبير مسألة اللغات وعدم تخصيص الميزانية الموجهة إلى مشروعات أخرى لها.

242. ورحب وفد سويسرا بوثيقة السياسة العامة بشأن اللغات وتدابير الترشيد. وبالنسبة إلى الترجمة الخارجية، أشار إلى فوائد النظر في تنظيم مناقصات عامة لتحديد أنسب مكاتب الترجمة.

243. وأعرب وفد غينيا عن تأييده لاقتراحات الويبو بشأن اللغات وتدابير الترشيد وللبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا. وأشار إلى أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يمكن استخدام لغاتها الوطنية في الويبو.

244. وردت الأمانة على مختلف النقاط المطروحة وأحاطت علماً بالاتفاق العام على ضرورة توسيع نطاق التغطية اللغوية وشددت على التزامها بالجودة. وقالت إن اختيار اللجان سواء أكانت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات يتعلق بالقدرة على التنفيذ الفوري في سنة 2011 والموارد اللازمة لذلك مع إدراجها لاحقا في البرنامج والميزانية من أجل التغطية الكاملة بحلول سنة 2015. وفيما يخص مسألة إسناد الترجمة إلى شركات خارجية، ذكرت أنها وجهت دعوة إلى المناقصة إلا أن النتائج لم تكن مقنعة لأن جودة الترجمة لم تكن مرضية مما اضطر الأمانة إلى إعادة مراجعتها. ومضت تقول إن الممارسة الحالية المتبعة هي إذاً إسناد الترجمة إلى الأفراد مباشرة وإنه يمكنها أن تحسن معاييرها لإيجاد واختيار أفراد من جميع البلدان المهتمة. وأضافت قائلة إن هناك قواعد بشأن المشتريات من أجل المناقصات الدولية وأشارت إلى نجاح تنظيم المناقصات في ظل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالنسبة إلى الأفرقة العاملة، أوضحت قائلة إن الوثيقة عن السياسة العامة بشأن اللغات المطروحة على الجمعيات لا تتناول إلا اللجان بناء على طلب الدول الأعضاء وإنه من المزمع بحث السياسة العامة بشأن الأفرقة العاملة في وثيقة لاحقة. وفيما يتعلق بمسألة توفير مبلغ قدره 000 630 فرنك سويسري التي أشار إليها وفد إسبانيا، قالت إنه لا يمكن توفير ذلك المبلغ إلا في حال التوقف عن إعداد المحاضر الحرفية. وأردفت قائلة إن تلك الوفورات لن تحقق نظراً إلى عدم تأييد ذلك الاقتراح في لجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتصل بتعديل النظام الداخلي الخاص بكل لجنة، أحاطت علماً بأن كل لجنة لديها نظامها الذي يتعين بحثه في ضوء أي فقرة قرار متصلة بالسياسة العامة بشأن اللغات. وأفادت بأنه سيتوجب في النهاية ألا يقتصر التعديل على اتفاقية الويبو فحسب بل أن يشمل أيضاً بعض المعاهدات المنطبقة، ولكن في الوقت الحالي ستبتّ الدول الأعضاء في السياسة العامة بشأن اللغات كما هي على أن تحلّ محل الأحكام المنطبقة إلى حين أن تعدل تلك الأحكام بشكل رسمي.

245. ورداً على طلب وجهته الأمانة لتوضيح عبارة "تعزيز جودة الترجمة"، ذكر وفد بنغلاديش أن ضمن مجموعة البلدان الآسيوية هناك عدداً كبيراً من الدول الأعضاء التي ترى أنه من الممكن سعياً إلى عدم الإخلال بالجودة لدى إسناد الترجمة إلى الخارج ولا سيما إلى المناطق النامية إرساء نوع من علاقات التعاون بين الويبو والشركاء الخارجيين في شكل خدمات دعم استشاري بهدف تحسين مستوى خدمات الترجمة المقدمة.

246. وأشار وفد إسبانيا مجدداً إلى رأيه الذي مفاده أن زيادة توسيع نطاق التغطية اللغوية أمر ممكن نظراً إلى الهامش المالي وطلب إدراج توسيع النطاق ليشمل "الأفرقة العاملة" في نص القرار.

247. واقترح وفد مصر إدراج بند عن متابعة سياسة الويبو العامة بشأن اللغات في جدول أعمال الجمعيات لسنة 2011.

248. وردّ الرئيس قائلا إن النقطة التي أشار إليها وفد مصر بشأن بند في جدول الأعمال تندرج ضمن البند 8 من جدول الأعمال وإن لجنة التنسيق لتتناولها.

249. وعقب المشاورات غير الرسمية التي أشرف عليها رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائب رئيسها، اعتمدت الدول الأعضاء القرار التالي:

250. إن الجمعية العامة:

"1" قد أحاطت علما مع التقدير بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/15/9 باعتبارها خطوة إيجابية نحو وضع سياسة بشأن اللغات في الويبو؛

"2" والتمست من الأمانة أن تزيد حصة الترجمة الخارجية ولا سيما ما يرسل منها إلى الأقاليم/البلدان النامية، وفقا لقواعد المشتريات، وأن تتخذ التدابير الضرورية لتأكيد أن نوعية الترجمة الخارجية هي على المستوى، وأن ترفع إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة معلومات عن الوفورات التي يمكن تحقيقها بفضل زيادة الترجمة الخارجية؛

"3" والتمست من الأمانة أن تضع معايير صارمة فيما يتعلق بخيارات الترجمة الخارجية؛

"4" ورحبت بالمبادرات التي اتخذتها الأمانة بهدف تطبيق التسجيل الإلكتروني لمحاضر المؤتمرات والعمل تدريجيا على بثها عبر الإنترنت من على موقع الويبو الإلكتروني، والتمست من الأمانة أن تعمّم ذلك على جميع اجتماعات الويبو الرسمية؛

"5" وإذ أقرت بأن تقليص حجم وثائق العمل من شأنه أن يسهّل المداولات، وافقت على اقتراح الأمانة الرامي إلى الحد أكثر من متوسط طول وثائق العمل، على أن يكون من المفهوم مع ذلك أن ذلك الحد الإضافي لن يكون شرطا إلزاميا بل مبدأً يسترشد به، وأنه لا ينطبق على الوثائق التي تتسلمها الأمانة من الدول الأعضاء، مع الحرص على ضمان جودة المعلومات؛

"6" واعتمدت اقتراح الأمانة الوارد في الفقرتين 40 و41 من الوثيقة WO/PBC/15/9 (أي أن تتاح الوثائق الأكبر من المعتاد أو الداعمة (الدراسات والاستقصاءات) التي تعد بتكليف من بعض اللجان بلغاتها الأصلية فقط مع تلخيص تعده الأمانة باللغات الست) على أن يكون من المفهوم مع ذلك أن الأمانة ستعد ترجمة للنص الكامل بإحدى اللغات الأخرى إذا ما أبدت دولة أو مجموعة من الدول اهتمامها بالحصول على ترجمة إلى تلك اللغة؛

"7" وأحاطت علما مع التقدير بأن الأمانة، بفضل التنفيذ الفوري للبندين "5" و"6" أعلاه، ستستطيع تمديد التغطية اللغوية لتشمل جميع لغات الأمم المتحدة الستّ الرسمية (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية) بالنسبة إلى وثائق اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية اعتبارا من 1 يناير عام 2011. ومن المفهوم أن تمديد التغطية باللغات الستّ لتشمل لجان الويبو الأخرى، كما هي معرّفة في الوثيقة WO/PBC/15/9، يُقترح أن يبدأ تنفيذه، في مرحلة أولى، اعتبارا من عام 2012. وإذا اقتضى تطبيق السياسة الجديدة تسويات في الموارد، فستكون هذه التسويات محسوبة في مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013.

"8" وأحاطت علما بأن مسألة تسويات الموارد للبدء، اعتبارا من عام 2012، بتنفيذ التمديد للتغطية اللغوية إلى لجان الويبو كما هي معرّفة في البند "7" أعلاه والوثيقة WO/PBC/15/9، فضلا عن الأفرقة العاملة، ستناقش في مسار الإعداد للبرنامج والميزانية للفترة 2012-2013. وتسهيلا للمناقشات في ذلك المسار، تقدّم الأمانة، في خطوة أولى، معلومات مفصلة عن الموارد المتوفرة حاليا في البرنامج 27، في موعد أقصاه 25 نوفمبر 2010. ويدعو رئيس لجنة البرنامج والميزانية أو نائبه، ضمن ذلك المسار، إلى تخصيص نصف يوم لمشاورات غير رسمية على هامش الدورة الاستثنائية للجنة البرنامج والميزانية في يناير 2011 بهدف الوصول إلى فهم واضح لما يؤدي إليه تطبيق السياسة الجديدة من عواقب على التكاليف. وبناء على المعلومات المالية التي تقدّمها الأمانة، يُتخذ قرار بشأن تمديد التغطية اللغوية إلى الأفرقة العاملة، في الدورة الرسمية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية عام 2011؛

"9" وقررت أن يكون التقدم المحرز في تنفيذ السياسة الجديدة، ومتابعة قرار جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2000 (المشار إليه في الفقرة 14 من الوثيقة WO/PBC/15/9)، محل النقاش في الدورة الرسمية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية عام 2011، بهدف رفع توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة للويبو المنعقدة في سبتمبر 2011؛

"10" وأحاطت علما بأن تمديد التغطية اللغوية في لجان الويبو سيبيّن في الجزء المخصص للغات من الأنظمة الداخلية للجان الويبو المعنية.

البند 18 من جدول الأعمال

السياسة العامة بشأن مكاتب الويبو الخارجية

251. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/12 Rev.

252. وقال المدير العام إن هذا البند لا يستلزم أن تتخذ الدول الأعضاء قراراً بشأنه وإنما هو بند أُدرج توخياً للشفافية في ضوء بعض التطورات التي شهدتها الاثني عشر شهراً الماضية. وأُشير إلى أن الويبو لها حالياً أربعة مكاتب خارجية توجد في كل من نيويورك وسنغافورة وطوكيو وريو دي جانيرو. وصرّح أنه خلال الاثني عشر شهراً الماضية أبلغ عدد كبير من الدول الأعضاء الأمانة برغبته في استضافة مكاتب خارجية. ورحّب المدير العام بهذه المبادرة واعتبرها دليلاً على مشاركة الدول الأعضاء التي أبرزت رغم ذلك أن الويبو لم تضع سياسة واضحة بشأن إنشاء مكاتب جديدة. ومضى يقول إن القرارات السابقة بإنشاء المكاتب اتُخذت على أساس مخصّص. واقترح المدير العام أن تبدأ المنظمة، في غضون الاثني عشر شهراً المقبلة في عملية تشاور لوضع مبادئ توجيهية أو سياسة عامة بشأن كيفية المضي قدماً في هذا المضمار. وأُشير إلى الوثيقة A/48/12 التي تتضمن اقتراحات بشأن بعض القضايا التي تحتاج إلى أن تُؤخذ في الاعتبار والتي رغبت الأمانة أن تقدم بشأنها بعض البيانات التجريبية لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وينبغي أن يشمل ذلك مسائل من قبيل: "1" ما هي الاحتياجات التي يمكن أن تلبيها المكاتب الخارجية وما هي الأهداف التي يمكن أن تحققها؛ "2" ما هي الوظائف التي ينبغي أن تؤديها؛ "3" ما هي نتيجة مقارنة تكاليف وفوائد أداء هذه الوظائف في المكاتب الخارجية مقابل أدائها في المقر الرئيسي؛ "4" كيف يمكن أن تكون العلاقة بين المقر الرئيسي والمكاتب الخارجية من أجل ضمان اتساق تقديم الأمانة للخدمات؛ "5" أين ينبغي إنشاء مكاتب خارجية إضافية وما هي اعتبارات تحديد المكان. واختتم المدير العام تدخله مشيراً إلى أن هذه المشاورات لن تؤثر في الترتيبات التعاقدية المبرمة مع الدول الأعضاء التي توجد بها المكاتب الخارجية للويبو.

253. وهنأ وفد سنغافورة الرئيس على انتخابه. وذكر أن مكتب الويبو في سنغافورة تأسس رسمياً في 2005 وأنه منذ إنشائه استفادت سنغافورة وغيرها من الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مشاركته النشطة في إرساء علاقات أوثق وتقديم المساعدة الفنية وتنفيذ المهام الاستشارية في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي حين أن مبنى المكتب موجود في سنغافورة، فإن أنشطته وأعماله موجهة نحو تلبية احتياجات المنطقة. وأعطى الوفد بعض الأمثلة على أنشطة المكتب في المنطقة مثل استضافة ورشة عمل الويبو الإقليمية لتكوين الكفاءات في آسيا والمحيط الهادئ في مجال صياغة خطط الملكية الفكرية وتنفيذها في عام 2008 وورشة عمل إقليمية بشأن المعلومات المتعلقة بالبراءات في عام 2009. وأضاف الوفد أن المشاركين اعتبروا أن ورشتي العمل مفيدتان في إنشاء شبكة للاجتماعات المقبلة وإرساء علاقات التعاون وأنهما حققتا أهدافهما. وفي عام 2010، نظم المكتب حواراً حول السياسة العامة بشأن القضايا الناشئة في مجال العلامات التجارية، وهي تظاهرة موجهة لكبار المسؤولين عن العلامات التجارية في مكاتب الملكية الفكرية والعلامات التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل مناقشة قضايا السياسة العامة أو القضايا التنفيذية الناشئة في مجال العلامات التجارية وتبادل الآراء حولها. ومضى الوفد يقول إن من بين الأنشطة الأخرى المقبلة هناك الندوة الإقليمية بشأن تمويل الملكية

الفكرية وورشة العمل الإقليمية بشأن الاستراتيجيات الفعالة لتنظيم حملات التعليم وإذكاء الوعي لدى الجمهور في مجال الملكية الفكرية. وبوجه أعم، شارك أيضاً المسؤولون من مكتب الويبو في سنغافورة كخبراء في عدد من التظاهرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، درّب المكتب حوالي 500 مسؤول في المنطقة. واستدرك الوفد قائلاً إنه بدون مكتب الويبو في سنغافورة ما كان لكثير من هذه الورشات أو المنتديات لتُنظم أو قد تنظم بتكلفة عالية جداً. وأشار الوفد أيضاً إلى أن المكتب وضع قناة مباشرة لاستفادة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الخبرات والمعارف التي تقدمها الويبو، مما سمح بتقريب الويبو من دولها الأعضاء بفعالية. ومكّن هذا القرب الويبو من تكوين فهم أفضل للاحتياجات والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، ومن ثمة توفير حلول ذات أهداف محددة ومكيّفة. ومع التوسع التي شهده مؤخراً مكتب سنغافورة، رأى الوفد أن المكتب سيخاطب عدداً أكبر من الجمهور في المنطقة ليصبح بذلك مركزاً إقليمياً لتقديم الخدمات، ومن ثم جعل خدمات الويبو أقرب من بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وباختصار، فإن مكاتب الويبو الخارجية هي جزء لا يتجزأ من برنامج التقويم الاستراتيجي الذي يهدف إلى تعزيز التواصل بين المنظمة والدول الأعضاء فيها والمساعدة على ضمان تقديم خدمات الويبو بكفاءة وفعالية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يساعد العمل الجيد الذي قام به مكتب الويبو في سنغافورة على تسليط الضوء على أدوار مكاتب الويبو الخارجية ومسؤولياتها في المستقبل في إطار المشاورات المقبلة. واختتم الوفد تدخله بالترحيب بآلية التشاور معتبراً أن إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع من شأنه أن يكفل وضع سياسة سليمة لإنشاء مكاتب الويبو الخارجية في المستقبل.

254. وشكر وفد الجزائر الأمانة على إعداد الوثيقة A/48/12 وأعرب عن موافقته على اقتراح المدير العام إجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء على مدى الاثني عشر شهراً المقبلة من أجل تحديد سياسة الويبو بشأن إنشاء مكاتب خارجية. ولغرض التشاور، دعا الوفد الأمانة إلى أن تتيح للدول الأعضاء تقريراً عن الأنشطة يلخص العمل الذي تقوم به المكاتب الموجودة حالياً إضافة إلى وثيقة تحليلية بشأن ممارسات أسرة الأمم المتحدة بشأن إنشاء المكاتب الخارجية. واحتفظ الوفد بإمكانية الإدلاء بمزيد من التعليقات على وثيقة الأمانة عقب دراستها في الجزائر العاصمة. ولفت النظر أيضاً إلى اختلاف طفيف بين صياغة فقرة القرار في النسخة الإنجليزية والنسخة الفرنسية وطلب من الأمانة إجراء التصويب اللازم.

255. وذكّر وفد شيلي ببيانه العام وأعرب عن تأييده لسياسة الويبو بشأن المكاتب الخارجية الواردة في الوثيقة A/48/12. ورأى الوفد أن الطريقة المناسبة للمضي قدماً في وضع سياسة للمكاتب الخارجية هو توخي سياسة منفتحة وشفافة من أجل تحديد دقيق للدور الذي ينبغي أن تضطلع به هذه المكاتب ويتمثل هذا الدور في نقل التكنولوجيا والمعارف باعتبار ذلك مصدراً للابتكار وذلك كيما تكون هذه المكاتب محركاً للتنمية على الصعيد الإقليمي. وذكر الوفد أن عملية التشاور على النحو المقترح في وثيقة الأمانة ستكون مناسبة وقال إنه يؤيدها. وتعهّد الوفد بالمشاركة النشطة في العملية من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

256. ورحّب وفد الهند بتقرير الأمانة وقال إنها مبادرة مهمة لوضع سياسة لإنشاء مكاتب خارجية. ورأى الوفد أن ضرورة تحديد دور هذه المكاتب ومسؤولياتها بوضوح، وعند تحديد المكان، ينبغي اتخاذ القرار بناء على توافر الموارد البشرية المحلية التي ينبغي أن تكون قدر الإمكان قادرة على خدمة المنطقة والمضي قدماً بالدور الإنمائي الذي يجب أن تضطلع به الويبو أكثر فأكثر كجزء من جدول أعمال التنمية. وأوضح الوفد أنه يتطلع إلى إجراء مداولات بشأن ورقة السياسة العامة التي ستعدها الويبو.

257. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وشكر المدير العام على تعليقاته وأشار إلى أنه يتطلع أيضاً إلى عملية التشاور بشأن هذا الجانب المهم من عمل الويبو المقترح في المستقبل في مختلف الأقاليم. وأبرز الوفد قضيتين رئيسيتين من شأنهما تيسير إجراء مشاورات خلال السنة المقبلة. والقضية الأولى هي بدء هذه المناقشات بالاستناد بشكل جيد وواضح إلى الممارسة القائمة حالياً في الويبو فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية. وأما القضية الثانية فهي ما جاء على لسان بعض الوفود، ولا سيما وفد الجزائر بالاعتماد على ممارسة الأمم المتحدة في

الوقت الراهن فيما يتعلق بمختلف مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه عند السعي إلى التوصل إلى قرار بشأن مسألة سياسة المكاتب الخارجية للمنظمة، لابد من مراعاة عامل أو معيار مهم جداً وهو الحاجة إلى ضمان توازن إقليمي في أماكن إنشاء مختلف مكاتب الويبو الخارجية. وقال إنه يتطلع إلى إجراء المشاورات وأشار إلى أنه عندما صدرت هذه الوثيقة لم تتح له فرصة دراستها أو النظر فيها ولابد من التشاور مع العاصمة من أجل الاستعداد بما يكفي للمشاورات المقبلة.

258. وأشاد وفد السلفادور بالوثيقة التي أعدتها الأمانة والتي كان ينتظرها وخص بالشكر المدير العام. وأشار الوفد إلى تبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء في الجلسة السابقة للجمعية العامة فيما يخص أفضل طريقة للمضي قدماً في إنشاء مكاتب خارجية وأعرب بوجه خاص عن تأييده المستمر لإنشاء مكتب خارجي في البرازيل. كما لاحظ أن وثيقة الأمانة كانت مفيدة جداً وتحتوي على الإجراءات المحددة التي ينبغي اتباعها. وأيد عملية التشاور التي سيشرع فيها المدير العام معرباً عن أمله في أن تُعرف مختلف المواقف ويُردّ على الأسئلة المطروحة بحلول سبتمبر 2011. ورأى كذلك أن كل النقاط المطروحة جيدة وتشكل نقطة انطلاق مناسبة للمناقشات، بيد أنه ينبغي مراعاة الموارد المالية والبشرية المتاحة بما يضمن أن يكون أي مكتب خارجي يُفتح قادراً على أداء وظيفته على أحسن وجه.

259. ورحب وفد نيجيريا بوثيقة الأمانة وأطرى على المدير العام لكونه صريحاً ولشروعه في عملية تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء ولاقتراحه أفكاراً بخصوص كيفية التعامل مع هذه المسألة. ورأى الوفد أن المكاتب الخارجية ستجعل الملكية الفكرية والتكنولوجيا والمعارف أقرب إلى الأقاليم ومن ثمة ستكون ذات أهمية خاصة لأفريقيا وغيرها من البلدان النامية. كما أن المكاتب الخارجية ستسهل تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وقال إنه يعتقد أنه من المهم أيضاً عدم المبالغة في تضخيم مسألة هي أصلاً مسألة بسيطة ومباشرة وقابلة للتنفيذ. واستطرد موضحاً أنه إلى غاية الآن ليس هناك أية ممارسة موحدة للأمم المتحدة بشأن المكاتب الخارجية لأن كل هيئة حكومية دولية تتخذ قرارات أو مبادرات تتماشى مع تنظيمها. والعنصر الذي ظلَّ ثابتاً عند إنشاء المكاتب الخارجية هو التوازن الإقليمي. وأيد الوفد تأييداً كاملاً هذه العملية وقال إنه سيساهم في ضمان وضع سياسة بشأن المكاتب الخارجية في أقرب وقت ممكن.

260. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن دعمه وتقديره لتقرير المدير العام. وقال إن بلده مستعد للعمل بنشاط على كل ما يتعلق بسياسة الويبو بشأن المكاتب الخارجية وأشار إلى أنه سيكون سعيداً للمشاركة في أي نوع من المشاورات. ورأى أن هذه الممارسة، من حيث المبدأ، ممارسة جيدة وسليمة وينبغي تنظيمها بشكل جيد. وهذا صحيح بشكل خاص لأن جميع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقريباً، والويبو واحدة منها، لها مكاتب في مختلف البلدان وينبغي أن تراعي عملية التشاور تجارب هذه المكاتب.

261. وأعرب وفد الصين عن تقديره للاقتراح المتعلق بسياسة إنشاء مكاتب الويبو الخارجية الذي قدمته الأمانة والمدير العام. وقال إن مثل هذه المبادرة ستؤدي بالتأكيد إلى تعزيز تطوير الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن تأييده لجهود المدير العام والأمانة الرامية إلى إقامة مكاتب خارجية وقال إنه سيشارك بنشاط في المشاورات.

262. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو علماً بالوثيقة A/48/12 Rev. وأعربت عن تأييدها لاقتراح بدء عملية التشاور بين الدول الأعضاء في الاثني عشر شهراً المقبلة وذلك بهدف الاتفاق على سياسة لإنشاء مكاتب الويبو الخارجية.

البند 19 من جدول الأعمال

برنامج التقويم الاستراتيجي والتقارير المرحلية عن المشروعات والمبادرات

263. قدّم الرئيس البند 19 وقال إن برنامج التقويم الاستراتيجي والتقارير المرحلية عن المشروعات والمبادرات ستبدأ بعرض على الشاشة يتناول البرنامج برمته.

264. وأوضحت الأمانة الوضع قائلة إن هذا البند من جدول أعمال (برنامج التقويم الاستراتيجي) منظم بحيث يقدَّم عرض عام للبرنامج والتقدم المحرز في إطاره، ثم يتناول المجتمعون البنود من "1" إلى "8" التي تتعلق بمختلف المبادرات والمشروعات التي تندرج في ظل البرنامج أثناء انعقاد لجنة التنسيق يوم الاثنين الواقع في 27 سبتمبر 2010. وقالت الأمانة إن المدير العام قد أطلق برنامج التقويم الاستراتيجي في أكتوبر 2008 استجابة للأوضاع المتغيرة التي من المرتقب أن تعمل فيها المنظمة وللاحتياجات المتغيرة في أوساط الملكية الفكرية العالمية. وأضافت إن الهدف الأول هو تمكين المنظمة من أن تزيد فعاليتها وقدرتها على الاستجابة ومسؤوليتها وقدرتها على الامتثال للمساءلة، وإن البرنامج المذكور يسعى إلى الوقوف على خير طريقة تعمل بها المنظمة واعتماد ممارسات حديثة مبتكرة لتتمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ومضت قائلة إن البرنامج طموح بالتغييرات التي يسعى إليها وإن المدير العام وفريق الإدارة العليا ملتزمان بإنجاحه. وأشارت إلى أنها تطلع لجنة التدقيق بانتظام على ما يجري وتقدّر لها مساهمتها ومشورتها وستواصل تزويد الدول الأعضاء دورياً بمعلومات عن آخر التطورات

265. وكان عرض الأمانة متمحوراً حول المسائل الرئيسية التي شملت مضمون برنامج التقويم الاستراتيجي وحسن الإدارة وإطار العمل القائم على النتائج والإنجازات الرئيسية ومسألة التبليغ والخطوات اللاحقة. وذكرت الأمانة بأن المدير قد أطلق برنامج التقويم الاستراتيجي عام 2008. وأشارت إلى أن بعض التقدم قد أحرز في الأشهر الأثنى عشر إلى الثماني عشر الأولى فرأت إن من الضروري إعادة هيكلة البرنامج ليلقى صداً أفضل لدى مختلف الجهات المعنية، بما فيها وقبلها الموظفون والمديرون. ومضت الأمانة قائلةً إن المدير العام قد اقتاد الجهود الرامية إلى صياغة خارطة طريق شاملة في أبريل 2010 سمحت بإيجاد بنية لبرنامج التقويم الاستراتيجي المتمحور حول أربع قيم أساسية هي: التوجه نحو تقديم الخدمات والعمل يداً واحدة والمسائلة على النتائج والمسؤولية البيئية والاجتماعية والإدارية. وأعلنت أن برنامج التقويم الاستراتيجي يقف على معظم التوصيات الواردة في تقرير التقييم الشامل كانت الدول الأعضاء قد أوعزت إلى الأمانة بتنفيذه، بل إنها مضت في العمل إلى ما بعد نطاق تلك التوصيات. ورأت الأمانة أن برنامج التغيير طموح بمبادراته ومشروعاته التسع عشرة المجموعة تحت راية القيم الأربع الأساسية. وذكرت أمثلة عن المبادرات المتخذة في ظل مختلف القيم الأساسية، مثل المبادرة الرامية إلى تحسين الخبرة والعلاقة بين المنظمة والدول الأعضاء والزبائن في القطاع الخاص وسائر أصحاب المصالح من خلال صياغة أدوات حديثة واعتماد أفضل الممارسات، ومثال آخر المبادرة الرامية إلى استكمال تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية إذا ما حظيت بموافقة الدول الأعضاء. وصرحت الأمانة قائلة إن هذه المبادرة الأساسية تتعلق بإنشاء إجراءات وأنظمة وأدوات تزود المسؤولين والموظفين بالمعلومات وتمكن من إدارة الموارد بمزيد من الفعالية وبالربط بين الموارد وتحقيق النتائج. ثم استعرضت الأمانة البنية الإدارية لبرنامج تخطيط الاستراتيجي وشدّدت على أن أكبر التحديات، كأي برنامج تغيير آخر، هو أن يتبناه كل موظف في المنظمة. ورأت أن من الضروري أن يشعر كل موظف بأنه جزء من البرنامج وأن يبقى فريق الإدارة العليا على التزام صارم بتنفيذ مختلف المبادرات. وقالت إن ذلك قد أمكن تحقيقه بفضل بنية إدارية واضحة المعالم تحدد المسؤول والمسؤولية لكل مبادرة تندرج ضمن البرنامج للاضطلاع بمسؤولية التخطيط والتنفيذ والإدارة على أساس يومي. واستطردت الأمانة قائلةً إنها قد وضعت آلية لمجموعات القيم الأربع ضمانا للتعاون والتبني الجماعي لمبادرات برنامج التقويم الاستراتيجي وأنشأت مكتب لإدارة المشروعات يسهر على تسهيل التنفيذ والتنسيق في ظل البرامج. وفيما يتعلق بالتبليغ عن التقدم المحرز في البرنامج، قالت الأمانة إنها تطلع لجنة التدقيق على كل المستجدات بانتظام وستستمر في إطلاع الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات. وقالت إنها ترحب بالتفاعل مع لجنة التدقيق ولا سيما تركيز اللجنة الثابت على مخاطر البرنامج. وصرحت قائلةً أن

أسئلة لجنة التدقيق وتوصياتها تساعد الأمانة في مراجعة التخطيط للبرنامج وتحسينه. ثم انتقلت إلى التقدم المحرز حتى تاريخه وقالت إنها أنشأت بنية إدارية قائمة على القيم الأربع وإن تلك البنية تعمل على خير ما يرام. وأعلنت الأمانة أن المبادرات التسع عشرة المختلفة قد بلغت مراحل متفاوتة من التخطيط وتحديد المواصفات والتنفيذ. وعلقت أهمية كبيرة على قياس النجاح والإنجاز وإنها قد حددت لذلك الغرض مؤشرات. وذكرت من ضمن الانجازات المحققة حتى تاريخه صدور شعار الويبو الجديد ونجاح يوم الويبو المفتوح والتقدم المحرز في نظام إدارة الأداء وتطوير الموارد البشرية الذي دخل مرحلة التنفيذ الثانية وإنشاء مكتب لأخلاقيات المهنة. والتفتت الأمانة إلى أنها تعمل على تحديد المؤشرات لكل مبادرة فضلاً عن حصيلة القيم ككل. وقالت إن المؤشرات ستكون بسيطة ولكنها تستند إلى بيانات أداء موثوقة وإطار عمل قائم على النتائج يستكمل بنهاية 2010. وذكرت الأمانة أن مخاطر برنامج التقويم الاستراتيجي تشبه المخاطر التي يواجهها أي برنامج يكون معقد وطموح في تغيراته لدى أية منظمة ويكون رهناً بالموارد المتاحة وبالتزام الموظفين والمسؤولين وما تتسم به من تعقيدات مختلف المبادرات المندرجة في ظله. وأعلنت أن مكتب إدارة المشروعات يعمل حالياً عن كثب مع المدير العام وفريق الإدارة العليا والموظفين لتقييم المخاطر ورسم استراتيجيات للحد منها. وذكّرت الأمانة بأن عدد من الدول الأعضاء قد التمست توضيحا بشأن الموارد الضرورية لأغراض برنامج التقويم الاستراتيجي أثناء مناقشات لجنة البرنامج والميزانية حول هذا الموضوع. وأجابت قائلةً إن الأمانة بصدد جمع كل ما يلزم من موارد لمختلف المبادرات وستستكمل الحسابات بنهاية 2010 ثم ستبلّغ المعلومات إلى لجنة التدقيق والدول الأعضاء. وقالت إن الموارد الضرورية تندرج في ثلاث فئات عامة هي الموارد المدرجة في ميزانية 2010-2011 والموارد التي قد تدرج في اقتراحات ميزانية 2012-2013 والموارد التي ستخصص من الاحتياطي. وقالت الأمانة إنها تعتزم التبليغ عن التقدم المحرز على أساس سنوي وإعداد تقييم داخلي فصلي وتحديث الموقع الالكتروني المخصص لبرنامج التقويم الاستراتيجي على الانترنت والإنترانيت باستمرار، وستركز في خطواتها اللاحقة على تحديد مواصفات جميع المبادرات والتخطيط لها والانتقال بها إلى مرحلة التنفيذ بحلول العام الجاري.

266. وشددت الأمانة على أن البنود الفرعية "3" و"4" و"5" وإن وردت تحت هذا البند لضمها إلى جميع المبادرات المندرجة في ظل برنامج التقويم الاستراتيجي، ستكون قيد النظر إلى جانب البندين 36 و37 في اجتماع لجنة التنسيق يوم الاثنين.

البند 19"1" من جدول الأعمال

اقتراح بشأن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الويبو

267. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/48/4 وA/48/24 .

268. وقالت الأمانة إن الوثيقة الخاصة بهذا البند من جدول الأعمال هي الوثيقة المتعلقة بنظام التخطيط للموارد المؤسسية (ERP)، وهي اقتراح يرمي إلى تنفيذ نظام شامل ومتكامل للتخطيط للموارد المؤسسية. وقالت إن الويبو قد بدأت في تنفيذ نظام التخطيط بعد موافقة الدول الأعضاء في الفترة 2002-2003 بإنشاء نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) المستعمل في إعداد التقارير المالية والميزانية. وذكرت أيضا تنفيذ الوحدتين المخصصتين للمشتريات وإدارة الأصول واللتين تعززان النظام بأكمله مما يضمن الاستيفاء الكامل لمقتضيات النظام المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعد موافقة الدول الأعضاء. وأكّدت الأمانة أن الويبو التزمت بمنهج حذر وعلى مرحلتين، مما مكن من التعامل مع مشروعات ذات حجم معقول، واستطاعت بالتالي استكمال مرحلتي المشروع في الموعد المقرر وفي حدود الميزانية المحددة. وأشارت مع ذلك إلى عدد من الوظائف الأفقية الحاسمة التي تتداخل فيما بين مختلف القطاعات وهي وظائف لا تحصل على الدعم الكافي أولا تحصل على أي دعم من الأنظمة المعلوماتية الحالية للويبو. وأكّدت الأمانة على أن نظام التخطيط لا يحقق كل مزاياه إلا إذا كان مطبقا على نحو متسّق ومتكامل على المنظمة بأكملها. وشرحت الأمانة نظام التخطيط قائلة إنه يتيح مجموعة من

المعلومات الإدارية والأدوات التي تكتسي أهمية مركزية في التنفيذ الناجح لبرنامج التقويم الاستراتيجي الرامي إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصالح والزبائن، وإرساء قطاع متكامل للإدارة والتدبير الموجهين نحو تقديم الخدمات، يكون مواكبا لعصره وقائما على أفضل الممارسات؛ وإلى تحسين المساءلة، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وأشارت الأمانة إلى مداخلتي وفدي مصر والبرازيل اللذين طلبا مزيدا من التقارير المفصلة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بجدول أعمال التنمية، فأوضحت ذلك قائلة إنها لا تملك الصلاحية ولا الأنظمة اللازمة لتزويدهم بذلك القدر من التفصيل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في لجنة البرنامج والميزانية. وتوقّعت الأمانة أنها ستستطيع فعل ذلك لا أقل ولا أكثر من خلال تنفيذ نظام التخطيط. وأكّدت الأمانة للدول الأعضاء أن المشروع سينفّذ بحسن الإدارة المتينة وقيادة الإدارة العليا والمهارات اللازمة والموارد المؤهلة وبالاستفادة من العبر المستخلصة من المرحلتين الأولي والثانية والعبر التي استخلصتها سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة، وقد استكملت عدة وكالات منها تنفيذ نظام للتخطيط للموارد المؤسسية. وقالت إن الاقتراح المطروح على الدول الأعضاء والتوصية التي تتقدم بها لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعيات هي الموافقة على اقتراح تنفيذ نظام التخطيط (ERP) كما هو مبيّن في مرفق الوثيقة WO/PBC/15/17 والموافقة على تخصيص مبلغ إجمالي قدره 25 مليون فرنك سويسري لهذا الغرض من الأموال الاحتياطية وإتاحة استخدامها وفقا للخطة العامة والتقدم المحرز في مجموعة المشروعات وطيلة المدة المتوقعة لمرحلة التنفيذ، كما هو مبيّن في الفقرة 15 من الوثيقة WO/PBC/15/17 والفقرة 24 من مرفق الوثيقة WO/PBC/15/17 .

269. ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتراح الشامل الذي تقدمت به الأمانة. ولاحظ أن الاقتراح يأخذ بعدد من أفضل الممارسات التي من شأنها التخفيف من احتمال الخطر واحتواء التكاليف والحرص على أن تحقق الويبو النتيجة المرغوب فيها ألا وهي الاستعاضة عن الأنظمة الحالية بنظام حديث للتخطيط للموارد المؤسسية، وأن يؤدي النظام الجديد إلى تحسين الفعالية والأداء المؤسسي. وقال إن أفضل الممارسات تشمل استغلال التكنولوجيا التي أثبتت جدارتها مثل المنصة الحاسوبية "بيبلسوفت" لشركة أوراكل، والاعتماد على مركز الأمم المتحدة للحساب الآلي بغية استضافة الخدمات، والتقليل من تكييف البرنامج الحاسوبي، والاعتماد على بنية إدارية متينة لتوجيه المشروع. وتطلّع الوفد إلى استلام التقارير التي تؤكّد في المستقبل على أن تنفيذ هذا النظام الجديد للتخطيط قد أدى إلى مزيد من الفعالية والتحسين في أداء وظائف الإدارة والتدبير في الويبو. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء التكلفة الإجمالية للمشروع والتمس أن تحتوي تقارير الأمانة، كما هو مبيّن في الوثائق، على وصف للخطوات المحددة التي تتخذها الأمانة لاحتواء تكاليف المشروع. وأشار الوفد بالتحديد إلى جانب لفت انتباهه بصورة خاصة فيما يتعلق بالتكلفة الإجمالية وهو المبلغ المقترح تخصيصه للموارد البشرية في المشروع وللجهة الخارجية المشاركة فيه. ولاحظ أن تلك التكلفة تقدّر بحوالي 10 مليون فرنك سويسري لفائدة الجهة الخارجية المشاركة في المشروع وبمبلغ 5,6 مليون فرنك سويسري للموارد البشرية الخاصة بالمشروع وبمبلغ 2,7 مليون فرنك سويسري لتغطية الفراغ الذي يتركه موظفو الويبو المكلفون بالعمل على المشروع، وقال إن ذلك وحده يمثل ثلاثة أرباع التكلفة الإجمالية للمشروع. ولاحظ أن تكلفة اقتناء البرنامج الحاسوبي وخدمات الصيانة تقل بقليل عن 4 مليون فرنك سويسري وهو مبلغ يمثل حوالي 16 في المائة من التكلفة الإجمالية. وأشار إلى أن تكلفة الموارد البشرية للمشروع، كما هو مبيّن في الاقتراح، ستكون أعلى بكثير إذا لم تستطع الويبو إشراك العدد الكافي من الموظفين والجهة الخارجية المشاركة في تنفيذه واللازمة لتوفير الموارد البشرية. ونظرا إلى تكلفة المشروع المرتفعة، قال الوفد إنه يتطلع إلى أن تحتوي التقارير المذكورة في الوثائق المقدمة وصفا للخطوات التي ستتخذها الأمانة للحد من تكلفة المشروع أو تخفيضها. وقال إنه يتطلع أيضا إلى أن تعلن الأمانة في المستقبل أنها استطاعت إبقاء التكاليف دون مستوى التقديرات الأصلية، كما فعلت فيما يتعلق بتنفيذ الوحدات المعلوماتية المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

270. وإن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، ووفقا لتوصية لجنة البرامج والميزانية الواردة في الوثيقة A/48/24، وافقت على اقتراح تنفيذ مشروع التخطيط للموارد المؤسسية (ERP) كما هو مبيّن في مرفق الوثيقة WO/GA/39/17، ووافقت على تخصيص ما

مجموعه 25 مليون فرنك سويسري لذلك الغرض من الاحتياطيات ليمكن استخدامها وفقاً لخطة مجموعة المشروعات وحسب التقدم المحرز في تنفيذها خلال فترة التنفيذ كما هو مبين في الفقرة 15 من الوثيقة WO/PBC/15/17 وفي الفقرة 24 من مرفق الوثيقة WO/PBC/15/17.

البند 19"2" من جدول الأعمال

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقديم البيانات المالية للفترة 2008-2009 وفقا لهذه المعايير المحاسبية الدولية

271. استندت المناقشات إلى الوثائق A/48/15 وA/48/25 وA/48/24.

272. وشرحت الأمانة الوضع قائلة إن الوثيقة المعنية A/48/15 تحتوي على تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضمانا للامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وإن لجنة البرنامج والميزانية قد التمست من جمعيات الويبو أن تحيط علما بذلك التقرير، كما جاء في ملخص التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة (الوثيقة A/48/24).

273. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالتقرير المفصل وهنأ الأمانة على التقدم الملموس المحرز نحو استكمال العمل اللازم للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. وأعرب الوفد عن تقديره الشديد للعمل المنجز في أنظمة المنظمة المالية المؤتمتة ورأى أن العمل جار على قدم وساق من غير الخروج عن الميزانية وأن المبلغ المرصود لن يستخدم بالكامل. وعقد الوفد الأمل على أن يكون ذلك مثالا يحتذى به لتنفيذ مشروع نظام التخطيط للموارد البشرية بالكامل وأن يمكن للمشروع تحقيق وفورات مماثلة في تكاليف المشروع.

274. وفي غياب أية تعليقات أخرى، دعا الرئيس الجمعيات إلى الإحاطة علما بمضمون الوثيقتين A/48/15 وA/48/25.

275. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، علما بمضمون الوثيقتين A/48/15 وA/48/25 وبتوصية لجنة البرنامج والميزانية الواردة في الوثيقة A/48/24.

البند 19"3" من جدول الأعمال

تقرير مرحلي عن مراجعة نظام موظفي الويبو ولائحة موظفيها

276. انظر التقرير الصادر عن دورة لجنة التنسيق (الوثيقة WO/CC/63/8.).

البند 19"4" من جدول الأعمال

تقرير عن تنفيذ برنامج إنهاء الخدمة الطوعي

277. انظر التقرير الصادر عن دورة لجنة التنسيق (الوثيقة WO/CC/63/8.).

البند 19"5" من جدول الأعمال

تقرير مرحلي عن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين

278. انظر التقرير الصادر عن دورة لجنة التنسيق (الوثيقة WO/CC/63/8.).

البند 19"6" من جدول الأعمال

قرير مرحلي عن مشروع تحييد الكربون

279. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/16.

280. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، علما بالتقرير المرحلي الوارد في الوثيقة A/48/16.

البند 19"7" من جدول الأعمال

تقرير مرحلي عن إمكانيات النفاذ إلى مجمَّع الويبو

281. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/17.

282. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، علما بالتقرير المرحلي الوارد في الوثيقة A/48/17.

البند 19"8" من جدول الأعمال

العام الدولي للتنوع البيولوجي: التنوع البيولوجي في مجمَّع الويبو

283. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/18.

284. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، علما بالتقرير المرحلي الوارد في الوثيقة A/48/18.

البند 20 من جدول الأعمال

البناء الجديد؛ ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة

285. استندت المناقشات إلى الوثائق A/48/19 وA/48/22 وA/48/24.

286. وذكّر الرئيس بأن لجنة البرنامج والميزانية قد أحاطت علما بالتقريرين المرحليين عن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة (الوثيقتين WO/PBC/15/19 وWO/PBC/15/20) في دورتها الخامسة عشرة المنعقدة من 1 إلى 3 سبتمبر 2010، كما هو مقيّد في الوثيقة A/48/24 .

287. وعن التقدم المحرز في مشروع البناء الجديد، أكّدت الأمانة أنه من المتوقع استكمال المشروع في موعده قبل نهاية السنة وفي حدود الميزانية المعتمدة، مما يسمح للمنظمة بالشروع في نقل موظفيها من المباني المستأجرة كما كان مقررا اعتبارا من بداية 2011، بعد استكمال التجهيزات الأخيرة التي ستدوم حتى نهاية ديسمبر 2010.
وأكّدت الأمانة أيضا أن الأماكن المحجوزة لوقف سيارات وفود الدول الأعضاء ستكون متاحة اعتبارا من بداية

2011، وستعمم عليها التفاصيل والإجراءات الخاصة بذلك في الوقت المناسب. وأوضحت الأمانة أنها ستسمر حتى إتمام المشروع في مراقبة استخدام الأموال الاحتياطية المتبقية من مخصصات الطوارئ المعتمدة للنفقات الطارئة وغير المتوقعة، تمشيا وتوصية مراجع الحسابات الخارجي في هذا الشأن (الوثيقة WO/GA/39/3).

288. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للحصول على تقرير من الأمانة تبيّن فيه أن مشروع البناء الجديد أشرف على الانتهاء. ولاحظ أن التكلفة المقدرة للبناء قد زادت بكثير منذ تقديم الاقتراح الأصلي منذ عدة سنوات، لكنه سعيد إذ أن مبلغ التمويل لهذا المشروع سيكون كافيا على ما يبدو. واعتبر أن من المعقول تمديد تاريخ استكمال المشروع المتوقع كما تمت مناقشة ذلك، خاصة بالنظر إلى التغييرات المدخلة على المشروع والتي تمت الموافقة عليها سلفا.

289. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وشكر الأمانة على العرض الذي قدمته. وذكّر بالمستجدات حول تقدم مشروع البناء التي قدّمتها الأمانة في عدة مناسبات. وقال إنه أحاط علما بآخر التطورات. وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية تعلّق أهمية خاصة على مسألة واحدة – سبق وأن نوقشت مع الأمانة في مناسبات أخرى – وهي تأمين موافق سيارات للوفود. وقال إنه يرحّب بإتاحة مواقف للسيارات اعتبارا من بداية 2011 لكنه حرص على التذكير بالاجتماعات المهمة التي ستعقد في الأشهر القادة في مقر الويبو وسيظل من الصعب إيجاد مواقف سيارات ملائمة للوفود. وأعرب الوفد عن أمله في أن تجد الويبو حلولا مؤقتة لتسهيل النفاذ إلى المباني حتى ذلك الحين.

290. وأحاطت الأمانة علما بملاحظات الوفود بشأن مشروع البناء الجديد وبيّنت أنها ستنظر في إمكانية إيجاد حلول مؤقتة لمواقف سيارات الوفود حتى ذلك الحين.

291. وقدّمت الأمانة عرضا عن التقدم المحرز في مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وأعلنت أنه منذ تاريخ إصدار الوثيقة A/48/22 فقد حصلت الويبو على رخصة البناء في يونيو 2010 من السلطات المحلية، وأن المشروع متواصل على ذلك الأساس. وذكّرت بأن العملية التحضيرية لاختيار شركات لعقد المقاول العام قد تمت في مارس 2010 وأن عملية المناقصة جارية. وأكّدت الأمانة أن هيئة المحكمين التي تتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء، سوف تجتمع ثانية في ديسمبر 2010 بغية السير قدما في عملية اختيار المقاول العام. وقالت الأمانة إنها تتوقع إبرام العقد مع المقاول العام الجديد في بداية 2011، وأن تفتح ورشة التشييد بعد شتاء 2011 ولمدة سنتين تقريبا. وقالت إنها ستعدّ جدولا زمنيا تقريبيا لمرحلة التشييد تراعي فيها شروط العقد مع المقاول العام الذي سيقع عليه الاختيار وستوزّعه على الدول الأعضاء في التقارير المرحلية المقبلة. وقدّمت الأمانة أيضا تحديثا للمعلومات المقدمة في التقرير المرحلي فيما يتعلق بتعديل عقد القرض المصرفي. وقالت إن من المتوقع إبرام العقد المعدّل في الأسابيع القادمة قبل اختيار المقاول العام الجديد، وشرحت الهدف من ذلك التعديل قائلة إنه يرمي إلى تغطية جزء من تمويل هذا المشروع مع البنكين ذاتهما وبالشروط ذاتها المطبقة على القرض المصرفي لمشروع البناء الجديد.

292. ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخبر التقدم الأولي المحرز في الحصول على رخص البناء وطرح المناقصة لمرحلة تشييد القاعة. وقال إن تطبيق أفضل الممارسات والأخذ بالعبر المستخلصة من مشروع البناء الجديد، مثل الاستفادة من الخبرات الإدارية الخارجية التي تقدمها قيادة المشروع، سوف يساعد على التخفيف من الخطر المرتبط بهذا المشروع الثاني الكبير. وقال الوفد إنه رغم ذلك قلق جدا من التكلفة الإجمالية للمشروع وحثّ الأمانة على إيجاد سبل لاحتواء التكاليف أو الحد منها عند دخول المشروع مرحلة التشييد. ولاحظ أن جزءا كبيرا من التكلفة تموّل من الأموال الاحتياطية المجمّعة، لكن الجزء الأكبر منها سيموّل بقرض مصرفي سيتعيّن تسديده من الميزانية العادية في السنوات المقبلة. وقال إن القرض الإجمالي لمشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة يبلغ 150 مليون فرنك سويسري دون حساب الفوائد. وقال إن على الويبو بالتالي أن تسدد القرضين لعدد كبير من السنوات، على أقل تقدير. وأعرب الوفد عن أمله في أن يساعد حسن إدارة المشروع والوفورات المحققة أثناء تنفيذه على تخفيض تكاليف تلك القروض إلى أدنى مستوى ممكن.

293. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، علما بمضمون الوثيقتين A/48/19 وA/48/22، وبتوصيات لجنة البرنامج والميزانية كما هي واردة في الوثيقة A/48/24، وبآخر المستجدات التي أتت بها الأمانة.

البند 21 من جدول الأعمال

مشروع الويبو لتحديث السلامة والأمن في المباني الحالية

294. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/48/20.

295. وذكّرت الأمانة بأن لجنة البرنامج والميزانية قد أحاطت علما بالتقرير عن التقدم المحرز في مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية (الوثيقة WO/PBC/15/21) في دورتها الخامسة عشرة التي انعقدت من 1 إلى 3 سبتمبر 2010، كما جاء في الوثيقة A/48/24.

296. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لتقرير الأمانة وقال إن العمل الرامي إلى تحسين الأمن والسلامة في مرافق الويبو جار على قدم وساق. وعقد الأمل مع ذلك على أن يمكن تسوية أية مسائل تتعلق بالتصريحات مع السلطات السويسرية من غير تغييرات كبيرة في نطاق المشروع ولا سيما تكاليفه. وأمل أيضا أن تبدأ قريبا المرحلة الثالثة من المشروع بشأن تدابير المحيط والأمن الداخلي.

297. وأحاطت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، علما بمضمون الوثيقة A/48/21 وبتوصية لجنة البرنامج والميزانية كما جاءت في الوثيقة A/48/24..

البند 22 من جدول الأعمال

تقرير الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة التدقيق

298. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 23 من جدول الأعمال

تقرير عن وضع اختيار مراجع الحسابات الخارجي

299. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 24 من جدول الأعمال

تقرير سنوي موجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

300. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 25 من جدول الأعمال

مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي

301. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 26 من جدول الأعمال
تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

302. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 27 من جدول الأعمال
تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

303. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 28 "1" من جدول الأعمال
اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

304. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 28 "2" من جدول الأعمال
اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

305. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14.).

البند 28 "3" من جدول الأعمال
اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

306. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14.).

البند 28 "4" من جدول الأعمال
اللجنة المعنية بمعايير الويبو

307. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 28 "5" من جدول الأعمال
اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

308. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 29 من جدول الأعمال
صندوق الويبو للتبرعات لصالح المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة

309. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 30 من جدول الأعمال
نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

310. انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/A/41/4).

البند 31 من جدول الأعمال
نظام مدريد

311. انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد مدريد (الوثيقة MM/A/43/3).

البند 32 من جدول الأعمال
نظام لاهاي

312. انظر التقرير الصادر عن دورة جمعية اتحاد لاهاي (الوثيقة H/A/29/2).

البند 33 من جدول الأعمال
أسماء حقول الإنترنت

313. انظر التقرير الصادر عن دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/39/14).

البند 34 من جدول الأعمال
جمعية معاهدة قانون البراءات

314. انظر التقرير الصادر عن جمعية معاهدة قانون البراءات (الوثيقة PLT/A/8/2).

البند 35 من جدول الأعمال
جمعية معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات

315. انظر التقرير الصادر عن جمعية معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات (الوثيقة STLT/A/2/2).

البند 36 من جدول الأعمال
المؤقتون العاملون لفترة طويلة

316. انظر التقرير الصادر عن لجنة التنسيق (الوثيقة WO/CC/63/8).

البند 37 من جدول الأعمال
شؤون أخرى تتعلق بالموظفين

317. انظر التقرير الصادر عن لجنة التنسيق (الوثيقة WO/CC/63/8.).

البند 38 من جدول الأعمال
اعتماد التقرير العام والتقارير الفردية لكل هيئة رئاسية

318. سجّلت الأمانة تعليقات مختلف الوفود بغرض إدراجها في الصيغ النهائية للتقارير.

319. واعتمدت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر الهيئات الرئاسية، كل فيما يعنيه، هذا التقرير العام بالإجماع في 29 سبتمبر 2010.

320. واعتمدت كل واحدة من الجمعيات وسائر الهيئات الرئاسية للدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، التقرير الفردي الخاص بدورتها بالإجماع في 29 سبتمبر 2010.

البند 39 من جدول الأعمال
اختتام الدورات

321. أخذ المدير العام الكلمة بدعوة من الرئيس وقال إن الجمعيات استهلت على وقع نغمات أغاني السيد ستيفي وندر التي ما فتئت تطرب جو الجمعيات. وأعرب عن شكره لجميع الوزراء البالغ عددهم 70 وزيراً الذين حضروا الجزء رفيع المستوى وقال إن مشاركتهم هي إشارة على المشاركة السياسية الرفيعة في موضوع عمل المنظمة والاهتمام به. وتقدم المدير العام كذلك بكلمات الشكر إلى الوفود والدول الأعضاء على موقفها البنّاء للغاية أثناء الجمعيات. وشكر جميع الزملاء المشاركين في تنظيم الجمعيات، ولا سيما السيد ناريش براساد، أمين الجمعيات، وأثنى على وجه الخصوص على العمل الشاق الذي اضطلع به المترجمون التحريريون. وفي الختام، شكر المدير العام الرئيس على حنكته في توجيه دفة الجمعيات وعلى ما قدمه من نصائح ومساعدة طوال السنة الماضية.

322. وتقدم وفد أنغولا، بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، بأرقى كلمات الشكر إلى الرئيس ونائبيه على الطريقة التي قادوا بها أعمال سلسلة اجتماعات الجمعيات الثامنة والأربعين. وكما أكد الوفد في البيان الافتتاحي الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، فإنه أعاد التشديد على الأهمية والطبيعة الملحة التي يكتسيها تنفيذ نظام التناوب الجغرافي لموظفي هيئات الويبو على النحو الذي اقترحته بعض الوفود في الدورة الثالثة عشرة للجنة البرنامج والميزانية، نظراً لعدم وجود قواعد سارية على هذا الموضوع. ومضى يقول إن هذه الآلية ينبغي أن تستخدم في جميع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والويبو واحدة منها. وشكر الوفد كذلك المدير العام وشجعه على مواصلة سعيه فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية على وجه الخصوص. ورحب بإقدامه وتصميمه على إجراء إصلاحات في الويبو، وأثنى عليه في ذلك. وصرح بأن كل من المصلحين والإجراءات الإصلاحية يواجه كالمعتاد عوائق طوال الطريق. وسلط الوفد الضوء على حكمة المدير العام وسعيه الدؤوب وراء اعتقاداته

بتوضيح مبررات الإصلاح، وأكد أن مجموعة البلدان الأفريقية ستواصل تشجيعه في هذا المجال، وستواصل تشجيع المبادرات والاقتراحات المختلفة التي قدمها المكتب الدولي، ومنها السياسات الخاصة بالمكاتب الخارجية أو وضع الميزانيات للمشاريع المنفذة لتوصيات جدول أعمال التنمية أو السياسة المتعلقة بالأموال الاحتياطية أو استثمار أموال المنظمة. وشدد الوفد كذلك على الطابع الملح الذي يكتسيه رسم سياسة مستقبلية لضمان التوازن الجغرافي في الويبو في إطار الإصلاحات المذكورة. والتفت إلى إطار توحيد المعايير في الويبو، وأكد أن التقصير في إحراز تقدم كبير لعدة سنوات يعزى لأسباب سياسية وللإبقاء على بعض المواقف المبدئية ولأن الريبة دبت بين المجموعات الإقليمية لأسباب شتى. ورحب الوفد بالتقدم الهائل المحرز في أعمال وضع الأطر في سلسلة الجمعيات الماضية التي انعقدت في سنة 2009، ومن هذه الأعمال ولاية اعتمدتها الدول الأعضاء للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لأشكال التعبير الثقافي. وتقدم الوفد بأحر كلمات الشكر إلى المندوب الذي سبقه، وهو مندوب السنغال، الذي اضطلع بتلك المفاوضات بصفته منسق مجموعة البلدان الأفريقية. وأثنى عليه وعلى بلده وأسرته وتمنى أن يحالفه النجاح في بقية مسيرته الدبلوماسية، وطلب من وفد السنغال أن ينقل أطيب أمنيات مجموعة البلدان الأفريقية إليه وأن يخبره بأن المجموعة ستكون ممتنة له على الدوام. وأعرب الوفد عن ارتياحه لمواصلة التقدم في الأشهر القليلة الماضية في اعتماد آليات التنسيق للتقارير التقييمية الصادرة عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والاجتماعات المنعقدة فيما بين الدورات التي من شأنها أن تسرع وتيرة المفاوضات في اللجنة الحكومية الدولية. وصرح الوفد بأن الأشهر القليلة القادمة، حتى انعقاد الجمعيات المقبلة، ستشهد تحديات فيما يتعلق بحق المؤلف الذي استهلت مناقشات صادقة لإيجاد آلية مناسبة بشأنه، كما استهلت مناقشات بشأن مسائل أخرى موضوعية مثل حماية البث الإذاعي والبث السمعي والبصري وهي قضايا مهمة جداً بالنسبة إلى أفريقيا. وثمة مجال آخر يتعين النظر فيه وهو يتعلق باجتماعي الفريقين العاملين ما بين الدورات التابعين للجنة الحكومية الدولية اللذين سيعقدان في سنة 2011 لتقديم الوثائق التي سيعدانها لتعتمدها الجمعيات المقبلة. وأثنى الوفد على منسقة المجموعة باء المنتهية ولايتها وأطرى على إقدامها وتصميمها الذين ساعدا على إحراز تقدم كبير في المنظمة. وأثنى كذلك على وفد السلفادور الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد بنغلاديش الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية، كما أثنى على سفيري كينيا وبنغلاديش اللذين اضطلعا في مختلف اللجان بعمل مكّن من الوصول إلى هذه المرحلة من الإنجازات. وفي الختام، تقدم الوفد بالشكر إلى الوزراء الذين شاركوا في الجزء رفيع المستوى من الجمعيات وإلى المندوبين الذين أتوا من عواصمهم، وخاصة من مجموعة البلدان الأفريقية، وأبدوا دعمهم من جديد. وأكد لهم أن الوفد سيواصل الدفاع عن مصالح أفريقيا في المنظمة.

323. وتحدث وفد سلوفينيا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وشكر الرئيس ونائبيه على قيادتهم المنهجية والمنظمة على خير وجه والسلسة لاجتماع الجمعيات الثامن والأربعين. وقال إن العمل المنجز في السنوات العشر الماضية هو خير دليل على أن جميع الوفود يمكنها، بتضافر القوى، السعي إلى تحقيق أهداف بعيدة دون أن يساورها الشك في النجاح. وأعرب الوفد عن شكره للمدير العام ولأمانة الويبو على الدعم المقدم في إعداد الوثائق وعلى سائر الجهود المبذولة لتكليل هذا الاجتماع المهم بالنجاح. ونظرا لأن المجموعة لم تتناول في بيانها الافتتاحي المبادرات الجديدة بشأن وضع آلية لتعيين الرؤساء في الويبو، فأكد الوفد أنه يرحب بقوة بهذا الاقتراح وأنه يتطلع إلى أن يشارك مشاركة بناءة في العملية التشاورية غير الرسمية. ومضى يقول إن مجموعته ستواصل العمل مع سائر المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء في الويبو بطريقة بناءة وصادقة لإحراز تقدم كبير قبل انعقاد سلسلة اجتماعات الجمعيات التاسعة والأربعين بعد عام. وفي الختام، تقدم الوفد بالشكر إلى السيدة ألكسندرا غرازيولي، المنسقة الإقليمية للمجموعة باء، على كل ما اضطلعت به من عمل جيد أثناء ولايتها، وأعرب عن أطيب أمنياته لها في المستقبل.

324. وتحدث وفد سويسرا بالنيابة عن المجموعة باء وهنّأ رئيس الجمعية العامة وسائر الرؤساء ونواب الرؤساء الذين تعاقبوا على الرئاسة في هذه الجمعيات على نتائج عملهم المثمر. وأشارت المجموعة كذلك، كما قالت من قبل، إلى سعادتها بالعمل في تناغم أثناء هذه الجمعيات. وهذا الجو من العمل الذي كانت له نتائج طيبه هو ثمرة عمل أنجز

في جميع اللجان طوال العام، وهو ثمرة التفاهم الجيد والمناقشات المثمرة بين المجموعات الإقليمية المختلفة. وشكر الوفد جميع المنسقين الإقليميين، الحاليين والسابقين، وقال إن من دواعي سعادته العمل معهم ومع جميع الوفود التي تناقشت معها المجموعة ومع جميع الأعضاء في المجموعة باء. وأعرب الوفد عن أطيب تمنياته للسيدة دلفين ليدا (فرنسا) التي تولت منصب منسقة المجموعة، وللسيد دارين سميث (كندا)، نائب رئيس المجموعة. واختتم الوفد كلمته بشكر الأمانة على الدعم الذي قدمته بشأن المسائل الموضوعية وعلى استعدادها للرد على أسئلة المنسقين عن مواضيع متعددة وعلى الدعم القيم المقدم. وأثنى على العمل الذي اضطلعت به الأمانة للخروج من هذه الجمعيات بنتائج طيبة وشكر موظفي خدمة المؤتمرات وفريق المترجمين الفوريين على وجه الخصوص.

325. وتحدث وفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية وشكر الرئيس على قيادة أعمال الجمعيات بنجاح. وقد أعربت المجموعة في بيانها الافتتاحي عن ثقتها في أن الجمعيات ستتمكن بقيادة الرئيس من إنجاز مهمتها القصرية في الوقت المحدد. وقال إن المجموعة سعيدة لثبوت أنها على حق وهي تتقدم بأرق كلمات التهنئة للرئيس على هذا الإنجاز. كما تقدم الوفد بالشكر إلى نائبي الرئيس على ضمان انتقال الأعمال وقيادتها بشكل سليم. وصرح بأنه يقدر مشاركة الوزراء الموقرين في الجزء رفيع المستوى وأنه استفاد من الإرشاد الذي حصل عليه منهم. وراح يقول إن مجموعة البلدان الآسيوية تقر بالدور الفريد الذي اضطلع به المدير العام في قيادة دفة العمل في المنظمة وتوجيهها بحنكة في العام الماضي، وهو ما انعكس في التقرير الذي رفعه. وشكر الوفد كل موظفي المنظمة، بمن فيهم فريق الإدارة العليا، على التفاني والدأب في العمل وهو ما يستحق الثناء. وسلط الوفد الضوء على الدور الذي اضطلع به المترجمون التحريريون والمترجمون الفوريون في تيسير عمل الوفود. وأخيراً شكر الوفد جميع المندوبين على مشاركتهم البناءة في الاجتماع التي مرت بلحظات من الاختلاف ولكنها أثبتت في النهاية أن الغلبة دائماً للتعددية. واستدرك قائلاً إن المجموعة سلطت الضوء في بيانها الافتتاحي على أغلب القضايا الموضوعية التي توليها الأهمية، وهي تريد أن تختتم بيانها بذكر ثلاث قضايا على وجه الخصوص، وهي: أولا، أن المجموعة تقدر المشاورات غير الرسمية التي دشنها المدير العام أثناء وضع الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، وتتمنى أن يستمر هذا التوجه في المستقبل. وما يشجع المجموعة كذلك هو التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية وفي إدراج التنمية عموماً في عمل المنظمة. وتأمل المجموعة في أن يشمل هذا التقدم كذلك أعمال وضع القواعد والمعايير في المستقبل. وثانيا، وكما أوضحنا في البيان الافتتاحي، فإن المجموعة تشدد مجددا على أملها في استهلال عملية مشاورات غير رسمية بشأن تعيين رؤساء مختلف هيئات الويبو وتناوبهم على الرئاسة، وقد كرر ذلك بعض المندوبين الآخرين الذين تحدثوا من قبل. وقدمت بعض الاقتراحات في هذا الصدد، ومنها اقتراح من مجموعة البلدان الآسيوية التي ستسعد إن طبق للمضي قدما بهذه العملية تحت قيادة الرئيس. وثالثا، فإن المجموعة تؤكد أنها تولي الأهمية إلى رسم سياسية لغات شاملة على النحو المذكور في عدد من المناسبات السابقة. وشكر الوفد الأمانة على اتخاذ أولى الخطوات تجاه رسم سياسة شاملة وأعرب عن تطلعه لإجراء مشاورات للتوصل إلى النتيجة المنطقية لهذه المسألة.

326. وتحدث وفد المكسيك بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأثنى على الطريقة المثالية التي قاد بها الرئيس هذه الجمعيات وشكره هو ونائبيه على طريقة إجراء هذه المناقشات. كما شكر الوفد المدير العام على عمله الدؤوب مع المنظمة وأطرى عليه لدفعه بجدول أعمال التنمية إلى الأمام. وأعرب عن تأييد مجموعته الإقليمية للمضي قدما في المسائل الموضوعية ولإحراز تقدم في إجراء تغيير حيثما لزم. وفي الختام، أعرب الوفد عن امتنانه للمترجمين التحريريين الذين لولاهم لما كان من الممكن عقد هذه الاجتماعات، كما شكر الأمانة على تيسير هذه المناقشات.

327. وهنّأ وفد الصين الرئيس على قدرته على إتاحة إمكانية الخروج بنتائج من هذه الجمعيات والنظر في جميع البنود. وشكر الأمانة كذلك على ما بذلته من جهود لضمان نجاح هذه الاجتماعات. وذكّر وفد الصين بأنه أخذ يعمل بشكل إيجابي وبنّاء في مناقشة جميع بنود جدول الأعمال منذ بداية الجمعيات، وأنه ساهم مع جميع الوفود الأخرى في تعزيز مناقشات جميع بنود جدول الأعمال. ورحب الوفد باقتراح المدير العام بشأن الخطة الاستراتيجية

للأجل المتوسط، ورحب بالتوافق الذي حُقق في هذه الدورة. وأعرب عن رغبته في مواصلة العمل بإيجابية لتعزيز جميع بنود جدول الأعمال. وفي الختام، شكر الوفد المدير العام والأمانة على جهودهما وتفانيهما وروح التعاون التي انبعثت فيهما أثناء المناقشات.

328. وتحدث وفد بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 27 دولة، وهنّأ الرئيس ونائبيه على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به وعلى حيادهم أثناء الجمعيات. كما توجه بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء على مواقفها الإيجابية التي سمحت بالنظر في جميع بنود جدول الأعمال وبالتوصل إلى الحلول الوسط الضرورية. وشدد الوفد مجددا على شكر السيدة ألكسندرا غرازيولي على ما قامت به من عمل بصفتها منسقة المجموعة باء. وفي الختام، شكر الوفد المدير العام والأمانة.

329. وتحدث وفد النيجر وشكر الرئيس على قيادته أثناء المناقشات التي أثمرت عن نتائج حية ومهمة. وشكر الوفد كذلك المدير العام وجميع موظفي المكتب الدولي على العمل التنظيمي الممتاز الذي اضطلعوا به، وأعرب عن امتنانه على وجه الخصوص للمترجمين الفوريين الذين أتاحوا للوفود إمكانية تبادل وجهات نظرهم. والوفد إذ يحيط علما بأن الجزء رفيع المستوى الثاني كان إطارا مهما جدا لإذكاء الوعي بمجال الملكية الفكرية ومساعدة صانعي القرارات فيه، فقد أعرب عن تأييده لهذا الجزء وعن أمله في أن يستمر في المستقبل. وفي الختام، كرر الوفد تأييده الصارم للمبادرات التي اتخذها المدير العام لتحديث كفاءة المنظمة وتعزيزها من خلال برامج الإصلاح على وجه التحديد.

330. وانضم وفد موزامبيق إلى البيان الذي أدلى به وفد أنغولا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وهنّأ الرئيس على قيادته الحكيمة لأعمال الجمعيات. وقال إن أوضح دليل على ما أنجز من عمل جدير بالثناء بإرشاد من الرئيس هو النتائج الإيجابية التي تحققت. وشكر الوفد كذلك الأمانة على الترتيبات الرائعة التي اتخذتها لتيسير العمل ولضمان جودة الوثائق المقدمة. وشكر المدير العام على المساعدة المستمرة التي يضمنها لبلده وأعرب عن عميق تقديره للاتفاق المبرم على مستوى الخدمة في اليوم ذاته الذي أنشئ فيه مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في موزامبيق. وأعرب الوفد عن أمله الصادق في أن تستمر هذه المبادرة، المطورة بمساعدة من الويبو والصندوق الوطني لأبحاث التنمية، لتحقيق الفائدة لشعبه في الأعوام المقبلة.

331. وأثنى وفد الكونغو على الرئيس ونائبيه وعلى اللجنة التنظيمية لما اضطلعوا به من عمل ممتاز في تنظيم وثائق سلسلة الجمعيات الثامنة والأربعين واجتماعاتها. وأطرى على المدير العام للدعم الذي ما فتئ يقدمه إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطط التنمية الوطنية للملكية الفكرية في كل بلد. وشجعه على مواصلة توثيق عرى الصلات مع الدول الأعضاء في المنظمة والتعاون معها، وهي أمور لن تستطيع هذه الدول من دونها أن تحقق التنمية الدائمة والمستدامة.

332. وشكر وفد الجزائر الرئيس على العمل الذي أنجزه أثناء الجمعيات. كما شكر المدير العام والسيد براساد وفريق الويبو برمته لما بذلوه من جهود لتنظيم جمعيات سنة 2010. وأشار إلى أن تنظيم الجمعيات في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف أمر إيجابي لأن ذلك سمح لعدد كبير من المندوبين بالمشاركة فيها. وشدد على أن الوثائق أتيحت للدول الأعضاء في الوقت المناسب وقد أُحسن إعدادها، وتوجه بالشكر إلى المترجمين الفوريين والموظفين العاملين في خدمة المؤتمرات وجميع الموظفين الآخرين على عملهم البارز وعلى المساعدة الكبرى التي قدموها إلى الوفود.

333. وتقدم وفد غانا بكلمات الشكر إلى الأمانة على ما بذلته من جهود جديرة بالإشادة لضمان نجاح الجمعيات. وأعرب عن امتنانه للرئيس ونائبيه على قيادتهم القديرة لأعمال الجمعيات إلى بر النجاح. وانضم الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن بالغ تقديره لهذا البلد لما يضطلع به من عمل بالنيابة عن هذه المجموعة. وأحاط الوفد علما مع الاهتمام ببعض المبادرات السياسية التي نوقشت، ولا سيما بشأن اللغات والمكاتب الخارجية، وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في حوار بنّاء بشأن المشاورات الجارية لإنشاء

مكاتب خارجية. ورأى الوفد أن إنشاء تلك المكاتب سينقل العمل الجيد الذي تضطلع به الويبو في جنيف إلى أعتاب الدول الأعضاء. وصرح بأنه راض عموما على التقويم الاستراتيجي للمنظمة وأنه سعيد بنتائج المداولات التي جرت بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي يؤمل في أن تقوم مقام الإطار الذي يمكن للمنظمة أن تضطلع فيه بولاياتها وأنشطتها بموجب الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها وأن تظل قابلة للمساءلة أمام الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن المنظمة تسير في الاتجاه الصحيح وعن استعداده لدعم المدير العام والأمانة في الاضطلاع بفعالية بالولاية التي خولتها إياهم الدول الأعضاء.

334. وشكر وفد كوت ديفوار الرئيس ونائبيه على ما أنجزوه من عمل طيب وعلى ما حققوه من نتائج. كما توجه بالشكر إلى المدير العام على الإصلاحات التي أجراها ليجعل الويبو أكثر دينامية فيما يتعلق بالملكية الفكرية وعلى الجهود التي بذلها في القارة الأفريقية ليجعل الملكية الفكرية جزءا مهما في حياتها اليومية وللمساعدة على تحقيق التنمية في هذه القارة. والتفت الوفد إلى تنظيم الجمعيات وشكر المدير العام والمترجمين التحريريين والأمانة الذين أتاحوا جميعا إنجاز أعمال الجمعيات والتوصل إلى نتائج بشكل يبعث على الرضا.

335. وشكر وفد الكويت الرئيس على طريقته القديرة في قيادة أعمال الجمعيات وشكر جميع من ساعده وسانده في هذه الاجتماعات. كما شكر المدير العام وكل من بذل جهودا متواصلة لتنظيم هذه الجمعيات وضمان نجاحها. وشكر الوفد المدير العام على تعيين السيد عبد الغفار مديرا للمكتب العربي وتمنى له وافر النجاح في مهامه الجديدة ولجميع العاملين في المكتب العربي الذين ساعدوا الوفد سابقا. وتوجه بشكر خاص إلى المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين الذين اضطلعوا بعمل مذهل وساهموا مساهمة بارزة في تمكين الوفود من فهم ما يقال.

336. وشكر وفد المملكة المتحدة الرئيس وجميع المسؤولين الذين استطاعوا تولي الرئاسة أثناء الجمعيات. وشكر كذلك رئيسة مجموعته الإقليمية السيدة ألكسندرا غرازيولي على الجهود التي ما فتئت تبذلها بالنيابة عن المجموعة وعلى الطريقة الشفافة التي انتهجتها في العمل. وقال إنها عملت بالتزام ونزاهة وذلك ما يجعل الوفد يقدرها تقديرا بالغا. وشكر الوفد كذلك أمانة الويبو على الاستجابة لمطالب الدول الأعضاء بجعل دورات الويبو أجدى من حيث الوقت وأكثر مراعاة للبيئة. ومضى يقول إن استكمال الجدول الزمني للجمعيات من دون عقد اجتماعات ليلية هو تحسن كبير وأعرب عن تطلعه إلى أن يتواصل ذلك النهج في جميع اجتماعات الويبو. وأشار الوفد إلى أن إدارة الويبو آخذة في تنفيذ عملية الإصلاح التي استهلتها ولا يزال هناك مجالات تستلزم التحسين. وأعرب عن أمله في أن يستطيع تقديم توصيات بشأن القضايا الموضوعية لكي تتمكن الويبو من الوفاء بتوقعات أعضائها. وأقر بأن طريق الإصلاح قد يبدو محفوفا بالمصاعب أمام من يعملون في منظمة ما وأوصى بأن ينجز هذا الإصلاح بطريقة عادلة ومسؤولة، إلا أنه شدد على أن الدول الأعضاء عليها أن تضمن ألا تتأخر المنظمة عن ركب العالم سريع التغير وأن تكون مبدعة وأن تقدم الخدمات. وأكد الوفد أن على الدول الأعضاء أن تضطلع بدورها في التصدي للقضايا العالمية وأن الإصلاح التنظيمي والاستراتيجي سيساعدها على ذلك. وأقر بأن الجمعيات أحاطت علما بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وأن هذه الخطة لاقت تأييدا قويا، وتمنى لو لاقت التأييد الكامل لكي تضحى دليلا مهما وآلية للمساءلة وهو مبدأ يوليه الوفد قيمة. وأعرب كذلك عن رضاه على الاتفاق على عملية جديدة لاختيار الأعضاء وتناوبهم في لجنة التدقيق التي تضطلع بعمل قيّم، وعلى اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي المنقّح ومراعاة توصيات مراجع الحسابات الخارجي ولجنة التدقيق، إذ أُبقي على مبدأي الجدارة والمصداقية. وقال إن تعاون هذه الهيئات الثلاث المعنية بالتدقيق سويا هو معيار جوهري من معايير الإدارة. وأشار إلى التقدم المحرز في العديد من القضايا الموضوعية في العام الماضي، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن المواد المحمية بحق المؤلف لمعاقي البصر والحماية القانونية لهيئات الإذاعة والعكوف على أشكال الأداء السمعي والبصري وصدور قانون الرسوم والنماذج والعمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية فيما بين الدورات وما إلى ذلك. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإحراز نتائج ملموسة في الوقت المناسب. وصرح بأنه لا يزال حريصا على العمل بشكل بناء في العام المقبل وعلى التشديد على التزامه بتقديم خدمات الملكية الفكرية لصالح جميع الدول الأعضاء.

337. وأيد وفد مدغشقر البيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الرئيس على تحليه بهذا القدر من الثقة في قيادة الجمعيات، وأعرب عن دعمه لجميع التغييرات التي تجريها أمانة الويبو والمدير العام لتحسين إدارة المنظمة. واختتم الوفد كلمته بشكر الويبو على جميع الأنشطة المضطلع بها للنهوض بالملكية الفكرية في مدغشقر وأعرب عن إيمانه بأن التعاون بين بلده والويبو ستقوى شوكته في المستقبل.

338. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس على قيادة الحكيمة لجمعيات الويبو مما أتاح الاضطلاع بعمل مثمر وفعال على الرغم من حجم جدول الأعمال الكبير. وشكر أمانة الويبو والمدير العام شخصيا على العمل المنظم والممتاز وعلى تقديم الوثائق في الوقت المناسب. وأثنى الوفد على عمل المترجمين الفوريين وموظفي خدمة المؤتمرات الذي أتاح إجراء المناقشات، مع مراعاة أن الجمعيات لم تعقد في المقر الرئيسي للويبو بل في المركز الدولي للمؤتمرات في جنيف.

339. وشكر وفد توغو الرئيس وجميع المسؤولين، وخاصة المدير العام للويبو الذي أخذ يعمل دون كلل لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء. وشكر الأمانة على الوثائق الممتازة التي قدمتها. كما شكر وفد أنغولا على البيان الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية.

340. وهنّأ وفد السنغال الرئيس على قيادته القديرة لأعمال الجمعيات. وتقدم بأرق كلمات الشكر كذلك إلى المدير العام وسائر الوفود ومنسق مجموعة البلدان الأفريقية على وجه الخصوص. وشدد الوفد على أهمية العمل الذي اضطلع به المدير العام وقال إن بلده بدأ في الاستفادة من هذا العمل. ورأى أن هذا الزخم الجديد وهذا النهج الفعال سيبعث الأمل في نفوس الملايين الذين يعيشون في ظروف صعبة في مستقبل أكثر إشراقا وفي تقاسم منافع الملكية الفكرية. وأشار إلى أن المدير العام يسير على الطريق الصحيح وأعرب عن أمله في ألا تقلل بعض القضايا الداخلية المهمة للغاية من التحديات الكبرى المطروحة وتمنع الدول الأعضاء من النظر في اتخاذ قرارات مهمة جدا بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

341. وأشار وفد تونس إلى أن أعمال الجمعيات كانت مثمرة للغاية وقد اتخذت قرارات تحلت بالشجاعة الكبرى – قرارات تاريخية – وهي: الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وسياسة اللغات وتثبيت الموظفين المؤقتين العاملين لفترات طويلة وما إلى ذلك. وأشار الوفد إلى أن تلك القرارات ما كانت لتتخذ لولا إصرار جميع المعنيين على المضي قدما بعمل الويبو والإبقاء على صورة المنظمة كمنظمة تابعة للأمم المتحدة تتحلى بالدينامية والازدهار وتواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والقانونية التي تحدث في العالم. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحرز نتائج إيجابية كذلك في قضايا وبنود أخرى مطروحة على جدول الأعمال، مما يسمح بالحصول على تذكرة مجانية للحفلة التي وعد بها ستيفي وندر. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة العمل بإخلاص وتناغم وبروح التفاهم المتبادل والانفتاح ذاتها. وشكر الوفد الرئيس والوفود الأخرى على ثقتهم في مندوبه الذي شغل منصب نائب الرئيس وعلى كلمات الثناء التي قيلت فيه. والتفت إلى مبادئ الإنصاف والشفافية والصدق التي عمل بها هذا المندوب، وأعرب عن أمله في أن يكون قد اقترب في عمله أكبر قدر ممكن من تلك المبادئ وأن تكون الدول الأعضاء راضية على المهمة التي اضطلع بها. واختتم الوفد كلمته شاكرا المدير العام وفريقه، وخص من بينهم المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين والزملاء المسؤولين عن خدمة المؤتمرات الذين استقبلوا الوفود في كل يوم سارت فيه إلى قاعة المؤتمرات ومكنوها من مواصلة أعمالها بكفاءة الساعة السويسرية نفسها.

342. وأيد وفد إسبانيا سائر الوفود في تقديم الشكر إلى الرئيس والأمانة، وخص بالذكر خدمات الترجمة التحريرية والفورية، على ما أنجز من عمل شاق ومعقد بهذا القدر الدقة والإحكام. وأعرب عن امتنانه للأمانة لموقفها الإيجابية والمنفتحة فيما يتعلق بقضية سياسة اللغات. وأشار إلى أن الحوار انقطع في بعض الأحيان ولكنه كان إيجابيا طوال الوقت وأدى إلى تحقيق الشفافية التي كانت صعبة المنال من قبل. وشكر الأمانة على ما كرسته من وقت لهذا الموضوع، وطلب منها أن تعد قائمة موحدة بالمشاركين في الجزء رفيع المستوى مع الإشارة إلى مناصبهم.

343. وأشار وفد تركيا إلى أن اليوم الأخير من جمعيات سنة 2010 هو آخر يوم تشغل فيه مندوبته منصب نائب الرئيس. وأعرب عن امتنانه للرئيس على قيادته وعلى الفرصة التي أتاحها لها لترأس الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، شكر الوفد أعضاء المجموعة باء على ترشيح مندوبته لهذا المنصب وعلى دعمهم لها في جمعيات السنتين الماضيتين. وتوجه بشكر خاص إلى السيدة ألكسندرا غرازيولي من سويسرا على دعمها وقيادتها للمجموعة باء. ومضى يقول إنه لفخر وشرف لمندوبته أن تشغل منصب نائب رئيس الجمعيات، وإنها، علاوة على ذلك، إذ تمثل بلدها وتنوب عنه لدى الويبو، فإنها لتجربة عظيمة لشخص يؤمن بالتعددية والتعاون الدولي أن تتاح لها الفرصة لقيادة مفاوضات متعددة الأطراف وإرشادها، وصرح الوفد بأنها تعلمت الكثير من تلك التجربة. وشكر المدير العام وفريقه على تفانيهم وكدهم في العمل. ومضى يقول إنه شهد ما يلزم من الاستعداد وعمق التفكير والتفاني في تنظيم الجمعيات وخدمة الدول الأعضاء. وفي الختام، هنّأ المدير العام والمكتب الدولي وجميع الدول الأعضاء على نجاح اختتام أعمال الجمعيات.

344. وانضم وفد أستراليا إلى سائر الأعضاء في شكر الرئيس ونائبيه على قيادتهم للجمعيات، وفي شكر المدير العام والأمانة على العمل الممتاز الذي أنجزاه لتيسير أعمال الجمعيات. وأيد الوفد خاصة الإصلاح المؤسسي الجاري في المنظمة ورحب بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط وهي وثيقة استراتيجية أساسية بالنسبة إلى المنظمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تظل روح التناغم التي سادت الجمعيات طوال العام القادم وأعرب عن تطلعه إلى العمل بشكل بنّاء ومرن مع جميع الأعضاء للتصدي إلى القضايا المطروحة على الجبهتين المعيارية والمؤسسية. وأعرب عن أمله في المشاركة بفعالية في هذه العمليات، بما في ذلك في المفاوضات غير الرسمية مع الرؤساء. وختاما، أعرب الوفد عن امتنانه للمنسقين الإقليميين للدور الخاص الذي اضطلعوا به بالنيابة عن المجموعات، وخص بالذكر المنسقة الخارجة للمجموعة باء، السيدة ألكسندرا غرازيولي التي عملت بتفان وكد وود من دون حدود أو شبيه.

345. وتحدث وفد نيبال بالنيابة عن البلدان الأقل نموا وهنّأ الرئيس على الصفات القيادية البارزة التي تحلى بها أثناء دورتي الجمعيات، كما هنّأ نائبي الرئيس على دورهما الفعال أثناء الاجتماعات. وأثنى كذلك على المكتب الدولي للترتيب للجمعيات بشكل فعال ومنظم، بما في ذلك إعداد الوثائق الجيدة في الوقت المناسب للمداولات، وشكر المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين على عملهم الممتاز. وأحاط الوفد علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تحقيق نتائج إيجابية وملموسة في العديد من مداولات المتابعة الأخرى. وأعرب عن سعادته لكونه جزءا من هذه العملية الناجحة، وأطرى على المدير العام لقيادته الدينامية. وأعرب عن تقديره الخاص للمشاورات المنتظمة التي أجراها مع الدول الأعضاء في أشكال مختلفة والتي ضمنت شمول وشفافية العملية المذكورة، كما أعرب عن تقديره للتقارير التي جعلت من المنظمة هيئة أكثر شمولا. وأشار الوفد إلى أن البلدان الأقل نموا تعي تماما تفاني المدير العام في التصدي لقضايا تشغلها وهي واثقة في ذلك. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتنانه للويبو وشكرها على تنظيم عدد من المنتديات بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بتكوين الكفاءات وتكوين الكفاءات التكنولوجية، وخص بالذكر مشروعي النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار وبرنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات اللذين وضعا في يوليو 2009 وسبتمبر 2010 على التوالي، لكي تنفذ ألبلدان الأقل نموا مجانا إلى المعلومات العلمية والتقنية من أجل تحقيق التنمية. وشكر الوفد المدير العام على اتخاذ مبادرات شخصية في هذا الصدد. كما شكر جميع المنسقين والدول الأعضاء على المساهمة وتحويل الويبو إلى منظمة دولية مفحمة بالحيوية معنية بكل شيء. وأعرب الوفد عن رغبته في اغتنام الفرصة لتوجيه الانتباه إلى المؤتمر الذي سيعقد بشأن البلدان الأقل نموا في إسطنبول بتركيا في سنة 2011. كما ترغب مجموعة البلدان الأقل نموا أن تجعل من هذا المؤتمر حدثا بارزا، نظرا لأن هذا الاجتماع ينبغي أن يجد طريقة عملية وفعالة لانتشال تلك البلدان من براثن النقص في التنمية عن طريق الشراكات الوثيقة مع شركائها في التنمية. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن الملكية الفكرية ستؤدي دورا مهما للغاية في العقد القادم من التنمية وأن البلدان الأقل نموا يلزمها أن تزيد التشديد على تطوير الملكية الفكرية وعلى وضع نظام سليم لها لكي تنتفع بدورها الآخذ في الزيادة في التنمية الاقتصادية

والنفسية والاجتماعية. وأشار الوفد إلى أن مجموعة البلدان الأقل نموا ترى أن الويبو ستتمكن من المساهمة بشكل كبير في هذه العملية.

346. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد أنغولا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الرئيس ونائبيه والمدير العام والأمانة والمترجمين الفوريين. وهنّأ على وجه الخصوص الفريق الذي عمل طوال عطلة نهاية الأسبوع ليعد معرض المغرب وشكره، كما شكر المدير العام على جميع المرافق التي أُتيحت للمغرب لكي تنظم معرضها على هامش الجمعيات. وختاما، شكر الوفد المنسقين السابقين على جهودهم ومساهمتهم في إحراز تقدم في الجمعيات وتمنى لهم وافر النجاح في المستقبل.

347. وهنّأ وفد غينيا – بيساو الرئيس على قيادته الرائعة لدورة جمعيات الويبو الثامنة والأربعين. وأعرب كذلك عن تأييده للمدير العام في إدارته للمنظمة منذ أن تولى مهام منصبه ولكفاءته البارزة. وفي الختام شكر الوفد جميع موظفي الويبو، بمن فيهم المترجمون الفوريون.

348. وأشار وفد نيجيريا إلى العديد من كلمات التهنئة التي قيلت للرئيس وأعرب إضافة إلى ذلك عن تقديره له مسلطا الضوء على أدائه البارز. وأثنى كذلك على المدير العام للترتيبات الممتازة التي اتخذها للجمعيات، بما فيها على وجه الخصوص التقارير التحليلية الواضحة التي أعطت فكرة عظيمة عن جميع القضايا التي نظرت فيها الجمعيات. ومضى يقول إن النتائج المحققة والقرارات المتخذة بنجاح في هذه الدورة إنما تبرهن على ثقة الدول الأعضاء في المدير العام وفريقه الإداري، وقد تصرف كلاهما بشكل يدعو إلى الاحترام، وسلط الضوء على أن المدير العام مكث مع الوفود خاصة أثناء الجمعيات، وهو أمر لم يشهده الوفد في الجمعيات السابقة التي حضرها. واستدرك قائلا إن مبادرة المدير العام بتنظيم جزء رفيع المستوى لاقت نجاحا كبيرا. وقد أبدى المدير العام اهتماما وحكمة أصيلة، حتى وإن أُبدي التمرد على مكتبه أو عليه شخصيا. وصرح الوفد بأنه راض كل الرضا على النتائج التي حققتها الجمعيات والقرارات التي اتخذت فيها، بما في ذلك على وجه الخصوص الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط التي ستدعم ولاية الأمانة وعملها دعما كاملا. وسلط الوفد الضوء على الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة التي أدت إلى وضع مشاريع في الميزانية لتنفيذ جدول أعمال التنمية وإلى التنفيذ العملي لجميع أفكار الدول الأعضاء لتحقيق التنمية. وأشار الوفد إلى أن المدير العام قد فعل الكثير لنيجيريا منذ أن تولى منصبه، وخاصة في مجال الملكية الصناعية الذي أعطته أعمال المدير العام دفعة هائلة، وأعرب عن تقديره لتركيز المدير العام على التدريب. وأضاف أن صاحب السعادة وزير التجارة والصناعة في نيجيريا يكن للمدير العام تقديرا خاصا، ويرى أنه قد هيأ المنظمة لهذه التنمية. وقال الوفد إن من الضروري أن تبقى جمعيات الويبو في صميم رسم السياسات واتخاذ القرارات في المنظمة وإن على الدول الأعضاء أن تدعم موظفي الإدارة في المنظمة لكي يعملوا في تناغم وأن تحمي حقوق العاملين لكي يستفيدوا من جميع الفوائد الواجبة لهم. ومع ذلك، شدد الوفد مجددا على ما قاله من قبل بأن على الموظفين كذلك اتباع الإجراءات الواجبة في جميع المسائل المتعلقة بالإدارة. وفي هذا الصدد قال إن بيان ممثل نقابة العمال لا بد أن يحترم الإدارة والجمعية وإن على الجمعية أن تركز وتواصل التركيز على مسائل السياسة ولا تركز على مسائل الإدارة اليومية للويبو أبدا. وفي الختام، أثنى الوفد على الرئيس للعمل البارز الذي اضطلع به في هذه الجمعيات وأعرب عن ثقته التامة في أداء المدير العام الجدير بالثناء في الارتقاء بالمنظمة. وأكد دعمه للمدير العام والتزامه بنجاحه.

349. وألقى الرئيس الملاحظات الختامية قائلا إنه لمن دواعي شرفه العظيم أن رأس سلسلة اجتماعات الجمعيات. وشكر الوفود على كلمات الثناء العظيمة التي قالتها فيه، وشكر المنسقين على ما كرسوه من وقت في العمل للمضي قدما بأعمال الجمعيات في الأيام العشرة المنصرمة. ووصف الجمعيات بأنها مثمرة للغاية وقال إنها اتخذت قرارات مهمة من حيث الشكل والمضمون على حد سواء وإنها أتاحت الفرصة للوفود والوزراء لإيضاح وجهات نظرهم في السياسة العامة في الجزء رفيع المستوى. ومضى يقول إن المهم جدا أخذ فكرة عامة عن المهام التي ينبغي الاضطلاع بها في المستقبل. والتفت الرئيس إلى المشاورات وقال إن بفضلها قوبلت الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط مقابلة إيجابية للغاية. وكما قال عدد من الوفود إن روحا إيجابية جدا دبت في أعمال هذه

الجمعيات. وأوضح أن مشاركة ستيفي وندر في افتتاح الدورة كانت فكرة جيدة ينبغي أن تتكرر. وراح يقول إن ستيفي وندر دق ناقوس التذكرة بما يراه الأفراد في العمل اليومي للويبو وبكيفية تصورهم له وطبيعة ما ينتظرونه من هذا العمل. وذكّر الرئيس بأن ستيفي وندر دعا الوفود إلى اعتماد قرارات وحثهم على مواصلة العمل للتوصل إلى توافق في الآراء للخروج بحلول ملموسة لمشاكل الحياة الفعلية. وشكر المدير العام على تعاونه في هذه المرحلة، كما شكر جميع الزملاء في الأمانة الذين كان تعاونهم جوهريا لنجاح العمل. كما شكر جميع المسؤولين والرؤساء – أي رؤساء الجمعيات الحاليين والسابقين. وأشار الوفد إلى البيانات والتعليقات التي أدلي بها الممثلون الإقليميون والوفود بخصوص عملية اختيار رؤساء هيئات الويبو ورأى أنها ستكون فكرة جيدة للقيام بالمشاورات في المستقبل. وصرح الرئيس بأنه يود أن يجري مشاورات رسمية عن هذه المسألة مع جميع الوفود ليرى إن أمكن الخروج بإجراءات شفافة ومنصفة تتيح تنفيذ نظام التناوب في مختلف هيئات الويبو. واختتم كلمته شاكرا جميع الوفد من أعماق قلبه على تعاونها معه في هذه الجمعيات.

350. واختتم رئيس الجمعية العامة للويبو سلسلة الاجتماعات الثامنة والأربعين للجمعيات وسائر هيئات الدول الأعضاء في الويبو.

[يلي ذلك المرفق الأول]

[يلي ذلك المرفق الثاني]

[يلي ذلك المرفق الثالث]